

د. عبد العظيم رمضان

الوثائق السرية لثورة يوليو

النصوص الكاملة لحاضر الأمانة العامة

للاتحاد الاشتراكي

الجزء الثاني



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

اهداءات ٢٠٠٢

ا.د/عبد العظيم رمضان

الوثائق السرية لثورة يوليو

(النصوص الكاملة لمحاضر الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي)

الجزء الثاني
د . عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٨

الغلاف للمفنان:

جمال قطب

الإخراج الفني والتنفيذ:

صبري عبد الواحد

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذا الجزء الثاني من الوثائق السرية للثورة يوليو، ويشمل محاضر سبع جلسات، وهي السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشرة والثانية عشرة، للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي، التي عقدت في الفترة من ٥ يناير ١٩٦٥ إلى ١١ مايو ١٩٦٥. وكلها عقدت برئاسة عبدالناصر فيما عدا الجلسة الثامنة، التي رأسها عبدالحكيم عامر.

وكان الجزء الأول قد اشتمل على محاضر خمس جلسات، من الأولى إلى نهاية الخامسة، وقد عقدت في الفترة من ٢٤ نوفمبر ١٩٦٤ إلى ٢٢ ديسمبر ١٩٦٤ برئاسة عبدالناصر.

ونلاحظ أن هذه الاجتماعات بدأت بعد ستة أشهر من الإفراج عن المعتقلين والمسجونين الشيوعيين، يوم ١٠ مايو ١٩٦٤، وبعد زيارة خروشوف لمصر في اليوم السابق ٩ مايو ١٩٦٤. وكان في أثناء انعقاد هذه الاجتماعات أن أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري، في أبريل ١٩٦٥ قرارا بإنهاء الشكل المستقل

للحزب الشيوعي المصري، وتكليف كافة أعضائه بالتقدم كأفراد -
لتطلب عضوية الاتحاد الاشتراكي العربى.

ومن الضرورى وضع هذه الخلفية فى الأذهان عند قراءة
محاضر الأمانة العامة، لأنها تفسر الكثير مما دار، وبدونها تبقى
الصورة ناقصة.

وكما فعلت فى الجزء الأول من المحاضر، فقد قمت بتحليل كل
محضر، وإبراز أهم ما دار فيه من خلال رؤيتى كمؤرخ ودارس لهذه
الفترة، وإلقاء الضوء على ما تناولته المناقشات من وقائع وأحداث،
وصدرت كل محضر بهذا التحليل لمساعدة القارئ على تتبع الحوار
بدون ملل.

وفى الوقت نفسه فإننى لم أتدخل فى نصوص المحاضر بأى
شكل من أشكال التدخل، كما أنى لم أتدخل بتصحيح الأخطاء
النحوية الناجمة عن التحدث بالعربية الدارجة فى كثير من
المواضع، لكى أحفظ للمحاضر بروجها. ومن هنا فإن ما قد يصادفه
القارئ من أخطاء نحوية، ليس نتيجة إهمال فى التصحيح، وإنما
ترك عمداً، لأنه طبق الأصل مما ورد بالمحاضر.

على أنه لما كانت المحاضر خالية من علامات الترقيم، وكانت
علامات الترقيم هى الوسيلة الأساسية لتوضيح المعانى، وبدونها
تختلط وتضيق معالمها، فقد كنت حريصاً على أن يكون تدخلى فى
هذا المجال فقط. وقد تطلب ذلك منى وقتاً وجهداً، إذ كان من

الضرورى التمييز بين ما يتطلب فى الكلام «نقطة» بسبب انتهاء الكلام، أو «فصلة» لاستمرار الكلام، أو شرطة بين ركنى الجملة إذا طال الركن الأول، أو نقطتين بعد القول، أو علامات التنصيص، أو علامات التعجب أو التأثر.. إلى غير ذلك . وأعتقد أن استخدام علامات الترقيم على هذا النحو قد ذلل لحد كبير من صعوبات قراءة هذه المحاضر، ويسر فهمها.

وعلى فى هذا الصدد أن أشكر السيد عبدالمجيد فريد، الذى قام بأعمال سكرتارية اللجنة، فلم أقرأ خطأ واحدا فى نقل هذه المحاضر، مما يدل على دقة تامة فى مراجعة البروفات! وهى دقة اختفت تماماً من الكتب المصرية، التى أصبحت تحفل بأخطاء نحوية واملائية كثيرة، حتى إن الكتب الملونة التى تصدرها وزارة الخارجية المصرية لا تخلو من أخطاء على الرغم مما تضمنته من وثائق رسمية! وقد أشرت إلى ذلك فى مقدمة كتابى : «المواجهة المصرية الإسرائيلية فى البحر الأحمر» .

وعلى كل حال ، فأمل أن أكون ، بنشرى نصوص هذه المحاضر السرية ، قد قدمت خدمة كبيرة لتاريخ مصر ، فبالإضافة إلى أن هذه المحاضر غير موجودة لدى أى أحد - فى حدود علمى - فإنها تكشف من أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى تلك الفترة ما لا تكشفه أية وثائق أخرى صدرت عن هذه الفترة، وقد تكلم فيها أعضاء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى بحرية تامة وبصراحة تامة لعلمهم بسرية الجلسات المطلقة.

واعتقادی الشخصی أنى وفرت بنشر هذه المحاضر السرية مادة
أولية خصبة للباحثين فى التاريخ وفى العلوم السياسية والاجتماعية،
كان يتعذر حصولهم عليها بدون نشر هذه المحاضر.

والله الموفق،

الهرم فى ١٠ يولية ١٩٩٨

د . عبدالمعظم رمضان
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب - جامعة المنوفية

الفصل السادس

الجلسة السادسة
يوم ٥ يناير ١٩٦٥

الفصل السادس

عندما عقدت جلسة الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي يوم الثلاثاء ٥ يناير ١٩٦٥، كان حزب البعث الحاكم في سوريا قد أصدر قرارات اشتراكية أمم فيها ١١٥ شركة، ووجه بذلك ضربة قوية للبورجوازية السورية. وقد وضع ذلك نظام عبد الناصر في موقف حرج، فمنذ وصل العسكريون في سوريا للسلطة تحت واجهة حزب البعث برئاسة أمين الحافظ، كان في ذلك نهاية لأحلام الوحدة بين مصر وسوريا، ومع أن دستور سوريا المؤقت في ٢٥ أبريل ١٩٦٤ قد وصف نظام الحكم بأنه جمهورية ديمقراطية اشتراكية، إلا أن العلاقات بين النظام في مصر ونظام البعث ظل في حالة قطيعة. فلما جرى تأميم ١١٥ شركة في سوريا، وضع ذلك نظام عبد الناصر الذي كان يصف نفسه بالاشتراكية في موقف حرج. إذ كان عليه أن يثبت اشتراكيته عن طريق الإشادة بقرارات التأميم السورية، دون أن يترتب على ذلك تأييد النظام في سوريا. وقد كان هذا الموضوع موضع نقاش في جلسة ٥ يناير ١٩٦٥، وكان تصور عبد الناصر أن قرارات التأميم سيكون لها تأثير على لبنان الذي اعتبره قاعدة الاستعمار والرجعية.

كذلك أثّرت في الجلسة مسألة الشعارات الاشتراكية التي رفعت في السودان. وكانت ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ في السودان قد أنهت الحكم العسكري لعبود الذي استمر ست سنوات، وبرزت فيها الاشتراكية كشعار جديد للجماهير، ولكن عندما حاول محمد حسين هيكل في الأهرام وموسى صبرى في الأخبار الإيعاز بأن الثورة السودانية من صنع مصر، أثار ذلك حساسية شديدة لدى السودانيين، فتوجهت مظاهرات إلى السفارة المصرية واعتدت عليها وأحرقت العلم المصري، ولكن عبد الناصر احتوى الأزمة، وسمح للحزب الشيوعي السوداني بطبع كتابه «ثورة شعب» في مطابع أخبار اليوم، بشرط ألا يوزع في مصر.

كذلك أثّرت قضية الشيوعيين في مصر، وقد أعلن عبد الناصر بوضوح أنه لن يسمح لهم بإعادة تنظيماتهم بعد خروجهم من المعتقل، وأنه سوف يعتقلهم من جديد - إذا عادوا. وكان عبد الناصر قليل الثقة في لجان الاتحاد الاشتراكي التي كان يراها «لجانا في الهواء» ليست لها أية فاعلية، كما اعترف بأنه لا يثق في أفراد رعاية الشباب!

وقد عبر كثيرا، عن تشككه في أساتذة الجامعات، «فالرجعيون متكلمون، وماداموا متكلمين فستكون لهم الكلمة العليا في أي مؤتمر! واعترف طلعت خيرى بأنه «توجد هوة كبيرة بيننا، وبين أعضاء التدريس في الجامعات».

وبالنسبة لمجلس الأمة فقد كان مترددا بين تقييد حريته وإطلاقها، وعلى حد قوله يجب ألا نكلش المجلس، ولكن ليس من المعقول أن نترك المجلس «يضرب يقلب»!

وقد أثّرت قضية تجارة الجملة، وكان رأى عبد الناصر حاسماً فى عدم تأميمها، لأن الناس الذين نعينهم قد «بيوظوا» الدنيا، ويخلقوا سوقاً سوداء. ولكن فشل القطاع العام فى مهمته بالمقارنة بنجاح القطاع الخاص كان يفرض نفسه على المناقشات. فقد أبرز عبد الحميد غازى أنه فى عملية الأرز كان تجار القطاع الخاص يشترون من المنتجين بسعر ١٦ جنيها للضريبة ويوردون الأرز للمضارب بسعر ١٨ جنيها، بينما كان القطاع العام يشتري الأرز من المنتجين بالقوة «بالبوليس»!.

وقد تبين أنه على الرغم من مرور اثنتى عشر عاماً على الإصلاح الزراعى، كانت حيازات عائلة نوار فى البحيرة تبلغ ٩ آلاف فدان، بالتحايل والتواطؤ! وقد أبدى عبد الناصر توجسه من الأفكار الاشتراكية «القديمة» وأبدى خشية من أن نجد أنفسنا قد انزلقنا فى أشياء معينة!

وقد هاجم خالد محيى الدين لأنه وصف الدول الاشتراكية بأنها «الشيوعية»، وقال له! أنت تعقد موضوع الاشتراكية..!

وقد جرت وقائع الجلسة، التى قام بأعمال سكرتيريتها عبد المجيد فريد، على النحو الآتى:

سرى للغاية

تاريخ الاجتماع: يوم الثلاثاء ٥ يناير ١٩٦٥

صورة رقم (٣٨)

محضر اجتماع

الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي

برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر

الجلسة السادسة،

اجتمعت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر في تمام الساعة الثامنة مساء يوم الثلاثاء الموافق ٥ يناير ١٩٦٥ بقاعة الاجتماعات بمبنى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة.

وقد قام بأعمال السكرتارية السيد/ عبد المجيد فريد.

وقام بأعمال الاختزال السيد/ محمد ابراهيم،

والسيد/ محمد الخولى.

(عبد المجيد فريد)

جمال عبد الناصر:

بالنسبة للقرارات الاشتراكية التي صدرت في سوريا فإنني أرى أن نلتهمز فرصة الاجتماع لكي نوضح موقفنا من هذه القرارات. وفي رأيي أنه - بصرف النظر عن موقفنا من حزب البعث والخلافات الشخصية إلى آخر هذا الكلام - من واجبنا أن نؤيد الخطوة الاشتراكية التي تمت في سوريا. والحقيقة أن موقفنا حتى الآن غير سليم من الناحية الصحفية، فالذي نشر في الصحف واضح فيه الناحية الشخصية، أما من الناحية المبدئية فإن عملية حزب البعث لاتهمنا. وأنا في رأيي أن البرجوازية السورية منذ أيام معاوية لم تضرب إلا اليوم فقط، وهذه البرجوازية السورية كانت أعنى برجوازية في المنطقة.

وفي رأيي أنه لابد أن نؤيد هذه الخطوات وليس معنى ذلك أننا نؤيد حزب البعث كحزب بعث، ولكن إذا لم نؤيد هذه الخطوات فإن «شكلا» - كاشتراكيين - سيبدو غريباً، ونظهر وكأن العملية عملية شخصية، فقد أيدنا عبدالسلام عارف عندما أمم بعض الشركات بينما أمموا هم ١١٥ شركة، وفي رأيي أن البرجوازية في سوريا قد انتهت، وقد كان «ثأرنا» في سوريا أساساً مع البرجوازية.

إن عمليتنا مع حزب البعث - كما أتصورها كعملية استراتيجية - لابد أن يكون من شأنها أن تلتقي مع الحكم في سوريا - وإن كان من غير الضروري أن نتحد معها - طالما أن هذا الحكم يسير في الطريق الاشتراكي.. فإن مصلحتنا وأوضاعنا تحتم علينا هذا

التلاقي. إن الدوائر التي تعارض هذا هي الدوائر الرأسمالية في لبنان، فالصحف هناك فقدت أعصابها، والكلام الذي كان يقال ضدنا والشكر والمديح الذي كان يكال لحزب البعث كل ذلك انقلب وأصبحت هذه الصحف تقول على حزب البعث عشرة أضعاف ما كان يقال عنا!

وفي رأيي أن يدلي الأخ حسين الشافعي بتصريح - باعتباره متحدثاً عن هذا الاجتماع - يقول فيه إننا في هذا الاجتماع بحثنا خطوات التأميم في سوريا، وإننا نؤيد هذه الخطوات باعتبارها خطوات تقارب بين الدول العربية. ويستطيع الأخ حسين الشافعي أن يجهز هذا التصريح. وإذا كان لأحدكم رأياً آخر غير هذا فليقله!

سيد مرعي:

هل يمكن أن نعتبر هذه الخطوات اشتراكية فعلية؟ أم أنها قد تكون خطوة محلية اتخذت لأسباب غير ظاهرة أمامنا، فيجوز بعد أسبوع أو أكثر أن يتراجعوا فيها؟

جمال عبدالناصر:

هذا غير محتمل الحدوث فلا يعقل أن يتراجعوا بعد أسبوع أو أسبوعين وسواء كانت هذه الخطوات محلية أو غير محلية، فالمهم أنهم وصلوا إليها. وإذا كان هناك احتمال بأن يتراجعوا، فلا بد أن نهمل، أكثر لهذه الخطوات حتى «نزنقهم» فلا يتراجعوا!

سيد مرعى :

إننى لست مؤمنا بأنهم اخذوا هذه الخطوات بصفة جدية وإيمانى
هذا راجع إلى معرفتى الشخصية بهم .

جمال عبدالناصر .

سأقول لكم ما هى أسباب اتخاذ هذه الخطوات . إن شكرى القوتلى
سافر إلى بيروت، وجمع الرجعيين، وفكر الجميع فى القيام بعملية
مماثلة لعملية السودان ! ومن الطبيعى أن جميع «الفعاليات»
الاقتصادية فى سوريا التى نعرفها انضمت إلى هذا العمل، وأنا اعتبر
أن الخطوات التى تمت فى سوريا كانت رد فعل لهذا الذى فعله
شكرى القوتلى !

ولكن الذى يهمنى نحن فى كل الموضوع، هو أن البرجوازية
السورية ضربت ضربة لن تقوم منها، لأن كل ما أمناه نحن فى
سوريا عام ١٩٦١ كان ١٦ شركة و٢٤ شركة رأسمالها أكثر من
عشرة آلاف جنيه، وأما هم فقد أمموا الآن ١١٥ شركة ! ثم إنه لا بد
أن تحدث معركة، لأن البرجوازية السورية ليست سهلة، ولكن رأى
أنها ضربت ضربة كبيرة جداً .

ومن مصلحتنا أن تضرب الرجعية السورية لعدة أسباب .
فالسعودية - مثلاً - كانت «تلعب» على أساس أنها تعمل مع سوريا
صندنا، وكانت تسير فى هذا الاتجاه فى الأشهر الماضية على أساس
أن أنظمتها غير اشتراكية، وأنهما خائفان منا لأن نظامنا اشتراكى .
ومعنى هذه القرارات السورية الأخيرة أنه قد قطعت السبل على أى

احتمالات للتقارب بين سوريا والسعودية. بل على العكس من ذلك، اذ يتضح للسعودية أن حزب البعث خطر عليها خطورة أشد، لأن البعث له تنظيمات في السعودية وفي البلاد العربية، بينما لا توجد لنا مثل هذه التنظيمات في السعودية أو غيرها من البلاد العربية..

كذلك فإن الجناح الآخر في الأردن، الذي ينادى بقوة العلاقات مع سوريا لضرب بغداد، كان يعتمد على أن النظام السوري نظام غير اشتراكي، واليوم ينتهي أيضاً هذا.

والحقيقة أنه أيام أن كان أمين الحافظ وعبد السلام عارف مرجودان هنا في القاهرة، دعوتهما عندي في البيت لتصفية الخلافات بينهما، لأن الأوضاع الطبيعية تقضى بأن يكون هناك تلاق بين العراق وسوريا ومصر، بصرف النظر عن التناقضات الموجودة. ولكن السوريين كانت لهم طلبات، منها أن يفرج عن البعثيين المعتقلين في العراق. وأنا أخبرتهم بأن مثل هذه الطلبات يمكن بحثها، وإنما يجب البدء بايقاف الإنذاعات الموجهة من كل منهما ضد الآخر، ولكنهم توقفوا عند هذا الحد، ولازال هناك تأمر سوري ضد العراق.

وأنا في رأيي أن أية خطوة اشتراكية، وأية خطوة تقدمية في أية دولة عربية لا بد أن نساندها. وليس معنى ذلك أن نساند فقط الحاكم الذي يسير معنا، ونقف ضد من لا يسير معنا! لا بد أن يكون مبدؤنا الاشتراكي واضحاً. وأنا اعتبر أن ذلك يساعدنا كثيراً في المستقبل، وبصرف النظر عن «ردالات» حزب البعث والبعثيين. ويمكن اعتبار

ضرب البرجوازية السورية مكسبا كbigra جدا، مهما كان الذي يضربها! لأنها أسوأ رأسمالية فى المنطقة العربية كلها.

والحقيقة أنه من المستحيل أن يؤمموا ١١٥ شركة ثم يتراجعوا مرة أخرى، وإلا فلماذا أمموها إذا كانوا سيتراجعون؟. إنهم بالتأميم دخلوا فى معركة، والتراجع عن التأميم سيدخلهم فى معركة أخرى مع العمال! لقد فصلوا كل أصحاب رأس المال، وعينوا أناسا آخرين فى الشركات التى أمموها. وأنا اعتبر أنهم وصلوا فى التحول الاشتراكى الى نقطة «اللا رجوع».

إن هذه العملية لها تأثير كبير جدا على لبنان، وستظل لبنان هى قاعدة الاستعمار والرجعية ضد هذه المنطقة. ثم هناك كلام يقال اليوم عن قرارات تأميم جديدة سوف تصدر لتأميم كل المؤسسات التى يزيد رأسمالها على ١٠ آلاف جنيه أو ١٠٠ ألف ليرة. «الغريب أن العملة السورية لم تنخفض قيمتها! وهى تساوى اليوم بالنسبة للبنان ٧٦، بينما كانت أيام الوحدة تساوى ٧٠ من غير تأميم - أى أنها زادت! وهذا أمر غريب جدا! وهويبين المدى الذى كانت تتضمنان فيه هذه القوى ضد الوحدة!

سيد مرعى:

من الغريب أنه لا يوجد فى سوريا ١٥٠ منشأة كبيرة يزيد رأسمالها عن عشرة آلاف جنيه!

جمال عبدالناصر:

إن قيمة ما أم فى سوريا ٢٥ مليون جنيه استرلينى.

سيد مرعي :

سيؤمّمون مصانع البنجر وشركات الحديد الموجودة في حلب.
هذا هو كل ما لديهم، إلا إذا كانوا سيؤمّمون المحلات التجارية!

جمال عبدالناصر:

لقد قرأت في الصحف بيان الشركات التي أمتت، وليس من بينها
محلات تجارية، فكلها مصانع رأسمالها صغير!

إن من صالحنا أن تنتشر الدعوة الاشتراكية، وقد تكلموا الآن في
السودان عن الاشتراكية، وقالوا: اشتراكية إسلامية واشتراكية
تقدمية! بل إن حزب الأمة السوداني وضع لنفسه برنامجا يقول: إنه
اشتراكي!

كمال الدين رفعت:

ما تأثير هذا على العراق؟.

جمال عبدالناصر:

إننا سنسجل موقفنا ونسكت بعد ذلك. بمعنى أننا لا نؤيد حزب
البعث، وإنما نحن نقول: إننا نؤيد الخطوات الاشتراكية. هل تعتقد
أنه من الأفضل ألا نسكت؟ الحقيقة إنني كنت مترددا منذ أمس،
ولكني رأيت أنه يجب أن نبين موقفنا.

وقد طلبت اليوم، قبل حضوري إلى هنا، من الجرائد أن تؤيد هذه
الخطوات في افتتاحياتها غدا، لأن موقف صحافتنا بالنسبة لهذه

الخطوات لم «يرحلى»! فهو يدل على أننا «مغناطين»! وأننا لا نريد أن يقوم غيرنا بعمل اشتراكي! وحتى «مانشيت» جريدة الأهرام لم يعجبني! فهو لم يكن يشير إلى التأميم، وإنما كان منصبا على التهريب! ونحن يهمنا التأميم بصرف النظر عن أى شيء آخر.

وفى رأيي أن الحاكمين فى سوريا اليوم سيقومون بتصفية بعضهم البعض! ولا بد أنه ستأتى عناصر أخرى صالحة لتحكم هذا البلد. فأنا أرى أن عملية التأميم فى سوريا ستفجر الخلافات داخل حزب البعث، لأن هذه القرارات اتخذت من القيادة القطرية بدون الرجوع الى القيادة القومية. وهناك خلافات كبيرة بين القيادتين.

وقد أجرى حزب البعث انتخابات جديدة للقيادة القومية، وحلوا القيادة القطرية، ولكن القيادة القطرية رفضت ذلك، وأجرت انتخابات جديدة انتخبت فيها أغلبية من العسكريين! وليس صلاح جديد هو الذى دبر ذلك، بالرغم مما يقال عنه من أنه الرجل القوى! هو قومي سوري، واتجاهه غربي، ولكن الحقيقة - فى رأيي - أنك لا تستطيع أن تعرف اتجاهات السوريين لأن العملية عملية مساومات ومفاجآت!

إننى لا أقول: إننا نؤيد حزب البعث، وإنما نحن نؤيد العمل الاشتراكي.

المشير عبد الحكيم عامر:

هذا - يعطى - أيضا - موقفا ضد الاستعمار.

جمال عبدالناصر:

إن جرائد بيروت الناطقة باسم الاستعمار «بتخرف اليوم، وهى فى حالة هذيان! علما بأنها - حتى أمس فقط - تقف فى صف سوريا، إلى أن حدث التأميم! وهذا يدل على أن هناك تيار تقدمى داخل سوريا. وفى رأى أيضا يجب ألا نشعرهم أنه، نتيجة للمشاكل التى بيننا وبينهم، فقد وقفنا ضدهم فى هذه العملية!

لقد كنا نحسب، فى الأسابيع الماضية، أن سوريا متجهة إلى الغرب، وكنا نعمل على هذا الأساس، لأنه كان واضحا أن القوى التى تسير تجاه الغرب هى التى تكسب. ثم نجد أنهم فى يوم واحد - وبدون مقدمات - فى الساعة الثانية عشرة قطعوا الإذاعة وأذاعوا بعض «المراسلات»، ثم أعلنوا قرارات التأميم!... إذن هذه العملية اتخذت ردا على ما يفعله شكرى القوتلى فى بيروت.

ومعنى هذا أنهم حتى إذا كانوا متجهين غربا لن يستطيعوا ذلك، لأنهم ضربوا البرجوازية.. وفى رأى أن التيار الوطنى سينقلب على كل التيارات الأخرى، وستحدث معركة! منذ أسبوعين أو أربعة أسابيع كان الشعار الذى ينادى به حزب البعث هو «الوحدة الوطنية»، وقد كنت أتعجب من ذلك، لأن «الوحدة الوطنية»، شعار ينادى به قبل الاشتراكية! وهم نادوا أولاً بالاشتراكية، ثم ينادون بالوحدة الوطنية! إنهم رفعوا شعار الوحدة الوطنية لكى يجمعوا كل الناس الوطنيين ليعملوا معهم، ثم فجأة صدرت قرارات التأميم! وهذا معناه أن الكلام عن الوحدة الوطنية كان كلاما «فارغا»، والمقصود به هو التعاون مع

العناصر اليمينية وليس التعاون مع العناصر الوجودية... هذا هو معنى الوحدة الوطنية التي كانوا ينادون بها.

وقد حدث أن تفاوضوا مع صبرى العسلى وغيره عندما كانوا ينادون بالوحدة الوطنية... إن رفع شعار الوحدة الوطنية يعتبر ترجعا عن الاشتراكية، ولكن الوحدة الوطنية التي نادوا بها فشلت، وقد يكون فشل سيرهم فى طريق الوحدة الوطنية هو الذى دفعهم الى دخول معركة ضد العناصر السياسية التقليدية أو العناصر البرجوازية.

هذا ما أردت أن أقوله بالنسبة لقرارات التأميم فى سوريا.

أما بالنسبة للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي فقد كان كلامنا فى اجتماعها الأخير خاصا بالتنظيم أساسا. وقد كان من بين النقاط التى أثرتها فى هذا الاجتماع أن بعض الشيوعيين بدأوا ينظمون فى بعض المجالات، بينما لازلنا نحن «نلف» فى الكلام!. طبعى أن الرجعيين منظمون، وفى أنهم موجودون ومنظمون ويعرفون بعضهم بعضا، ولكنهم ضعفاء.

ولكن التطور الجديد فى الأوضاع هو أن الشيوعيين بدأوا ينظمون صفوفهم، وعلى وجه التحديد فإن الحزب الشيوعى المصرى بدأ تشكيل تنظيمات بين العمال، وشكل تنظيمات فى بعض مصانع الاسكندرية. وهذه المعلومات وصلتنى من وزارة الداخلية ومن أنور سلامة. وفى رأى أنه لم يأت الأوان الذى نواجه به هذه الأمور إدبارا، وإنما يجب أن نواجهها تنظيميا.

وقد قررنا اعتقال شخص واحد فقط من الشيوعيين المفرج عنهم، وهو المسئول عن هذا العمل.. وقررنا في الاجتماع أن يكون على صبرى مسئولا عن العمال في اللجنة التنفيذية العليا، مع أنور سلامة وعلى سيد، ليعملوا على أساس أن تكون لدينا لجان في كل مصنع، بصرف النظر عن لجان الاتحاد الاشتراكي العربى، لأن لجان الاتحاد الاشتراكي لازالت - فى رأىى - لجانا «فى الهواء». أى أننا سنقوم بعملية سرية أكثر منها عملية تنظيمية، عملية فعالة، وسنجاهبه أية تنظيمات بتنظيماتنا، وسنصبر.

إلا أنه إذا استدعى الأمر أن نتخذ إجراءات إدارية فسنخذها، لأننا لا نستطيع أن نسمح لأى حزب، أو لأى تنظيم أن يقوم! ولن نسمح للشيوعيين بأن يعيدوا تنظيماتهم بأى حال من الأحوال، ولو عادوا الى ذلك سنعتقلهم! فإذا كان الشيوعيون فى بلادهم لا يسمحون لأحد بأن يشكل تنظيمات، فهل نسمح نحن لهم بذلك فى بلدنا؟..

هل يستطيع خروشوف الآن أن ينظم أى تشكيل فى الاتحاد السوفيتى؟ طبعا لا يمكن! وهل هو شيوعى أم غير شيوعى؟ طبعا هو شيوعى، ولكنه لا يستطيع فى الاتحاد السوفيتى أن ينظم. ثم هل «مولوتوف» يستطيع أن ينظم؟ هل يستطيع شيبولوف أن ينظم؟

لقد قلت هذا الكلام شخصيا لخروشوف عندما قال لى: إنكم تعتقلون الديمقراطيين! فقد قلت له: وأنتم تعتقلون الشيوعيين! ثم إن كاجانوفتش ومولوتوف شيوعيان، فهل تسمحون لهما بأن ينظما؟ طبيعى أنه لم يرد على هذا الكلام، ولكن الرد الشيوعى المعروف هو

أنهم مجتمع ذو طبقة واحدة، ولا يمكن في مثل هذا المجتمع أن توجد تنظيمات أخرى.

وقد بحثنا أيضا في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا موضوع فعالية التنظيم بين المحافظات والمركز الرئيسي، على أساس أنه لا بد أن ترسل تقارير يومية من المحافظات إلى المركز الرئيسي، ومن المركز الرئيسي إلى المحافظات، وأن تكون هناك أجهزة «تيكرز» متصلة بالمحافظات ليربط العملية.

وناقشنا أيضا موضوع إعادة النظر بالنسبة للأمناء، وأنهم لا بد أن يكونوا متفرغين، ونحن مستعدون أن نعطيهم مرتبات تساوي مرتبات المحافظين، على أساس أن يكونوا حركيين ومتفرغين ومقيمين في محافظاتهم.

وكذلك ناقشنا الأخ عباس رضوان في زيارته لوجه قبلى. أى أن كلامنا بالنسبة للاتحاد الاشتراكي كان كله متعلقا بالتنظيم، وأرجو أن يكون كلامنا هنا أيضا بالنسبة للاتحاد الاشتراكي عن التنظيم، قبل أن نثير المشاكل كما سبق أن قلت في الجلسات الماضية.

كذلك أثرنا نقطة أنه من الخطورة أن نعقد مؤتمرات قبل أن تكون لنا تنظيمات أى أنه لا يجوز أن نعقد مؤتمرا لأساتذة الجامعة إذا لم يكن لدينا تنظيم لأساتذة الجامعة! فالرجعيون متكئون، وطالما أنهم متكئون فسكون لهم الكلمة العليا فى أى مؤتمر!

كذلك أثرنا موضوع المهنيين، واتفقنا على أن تطوير النقابات المهنية لا بد، أن يكون على مراحل. فنحن لا نستطيع أن نقول اليوم

إننا سنلغى النقابات المهنية، ولكن يمكن أن نأخذ العملية على مراحل، فيمكن للنقابة المهنية أن تكون موجودة في المجتمع الاشتراكي، ولكن على أي أساس؟ على الأساس النقابي الحقيقي، بأن يشترك فيها كل من يعمل بأجر. فمثلا لا يمكن أن نسمح لمن يملك مستشفى أن يكون عضوا في نقابة الأطباء، وإنما يمكنه أن ينضم إلى الرأسمالية الوطنية. وقد نقول - مرحليا - إن من يملك عيادة يجوز له أن ينضم إلى نقابة الأطباء.. وقد يكون هذا ممكنا مرحليا، ثم بعد ذلك أخرجه من النقابة لأنه لا يعمل بأجر، بحيث لا يبقى في النقابة إلا الطبيب العامل.. ولكننا لا نستطيع اليوم أن نقول: إن موقفنا من النقابات المهنية هو الإلغاء.

والحقيقة أن هناك كلاما كثيرا يقال اليوم بالنسبة للنقابات المهنية، ومن واجبنا أن نوضح لهم موقفنا بهذا الشكل، ثم بالنسبة لانتخابات النقابات المهنية هذا العام فإننا لن نتدخل فيها، ويمكن لكل من يريد، أن يشرح نفسه في هذه الانتخابات، طالما أنه عضو في الاتحاد الاشتراكي. وسندرك هذه العملية دون تدخل، على أن نجهز أنفسنا من الآن للعام القادم، على أن تكون لدينا القدرة على أن نتكلم بالنسبة للنقابات المهنية، أما كلامنا بالنسبة للنقابات المهنية هذا العام فسيكون إداريا! سنعترض على «فلان، أو فلان، وأنا - في رأيي - أنه لا يوجد شخص يستحق أن نعترض عليه! ومن يسبب منهم مشاكل فيما بعد يمكن أن نرد عليه بحل النقابة! وهذه عملية سهلة!

إن، فإن عمليتنا الأساسية في هذه المرحلة أيضا هي عملية تنظيم، مع حل بعض المشاكل التي قد تعوقنا في التنظيم. فمثلا:

توضيح رأينا بالنسبة للنقابات المهنية يحل لنا مشاكل، ويمنع الآخرين من استغلالها. وكذلك فإن توضيح رأينا بالنسبة لأية مشكلة يمنع الرأسمالية أو الرجعية من استغلالها. وعلى هذا الأساس فإن المشاكل المتعلقة بالتنظيم نستطيع أن نحلها، وبعد ذلك نعمل في التنظيم.

وأعتقد أننا لم نجتمع منذ أسبوعين لكي نسمع رأى الأمانات الفرعية بالنسبة للتنظيم، ولنعرف ما تم عمله.. إلا إذا كانت هناك أسئلة تريدون طرحها للمناقشة قبل الدخول في هذا الموضوع.

عبد الحميد خليل غازي:

في الاجتماع الخامس والأخير، كان سيادة الرئيس قد أشار بتشكيل لجنة من أعضاء مجلس الأمة لتنظيم عملية الكلام داخل مجلس الأمة، بحيث يكون الكلام موضوعيا، وبحيث نترك الحرية لكل عضو داخل المجلس. كما قال سيادة الرئيس - على أن يتناول المشاكل بطريقة موضوعية. ونحن مقبلون على مناقشة موضوع تنظيم الأسرة داخل مجلس الأمة، وأعتقد أن هناك من سيتناول المشكلة من الناحية الدينية، وهناك من سيتناولها من الناحية الموضوعية أيضا. ونريد أن تجتمع هذه اللجنة التي أشرت إليها لتبحث الموضوع حتى يدخل أعضاء مجلس الأمة في مناقشة موضوعية، وحتى يلتزم رأى العام بالمناقشة داخل مجلس الأمة.

جمال عبد الناصر:

إننا لا نريد أن «نكلش» للمجلس، لعدة أسباب: فعندما جاء هذا المجلس قيل عنه: إنه سيكون مجلس «نمر»! وقيل أيضا: إنه سيحدث ضغط من الحكومة على المجلس! وقد سمعنا كل هذا الكلام. ولذلك يجب أن يأخذ المجلس وضعه كمجلس نيابي. فقبل إصدار الترغيبات والتنظيم يجب أن نقضى على «العقد»، حتى يشعر الناس أننا نعمل لقضية واحدة ولهدف واحد.

إننا نشكل اللجنة التي ذكرتها، ولكن - فى رأى - أنه يجب أن نترك المجلس يتكلم كما يشاء. فليتكلم من يشاء من الناحية الدينية، وبذلك لا يشعر الناس أننا نقيدهم. ونستمر فى هذه العملية مرحلة، وننظم فى داخل المجلس.

إننى لا أستطيع إحضار أناس غير ملتزمين معى التزاما كلياً، وأقول لهم: «لا تتكلموا! إن عملنا فى المجلس بواسطة هذه اللجنة هو أن ننظم داخل المجلس نصفه أو ثلثيه. ولكن فى رأى أنه يجب أن نترك فرصة، حتى إذا كان بعضهم «يشط»! فإذا وقف سعد أمين عز الدين لينتقم واشتط فى الكلام، ماذا يهم؟ إن المجلس يضحك! وأنا لا أستطيع أن أقول له «لا تتكلم»!

إننى أريد أن يأخذ المجلس وضعه كمجلس نيابى، بمعنى أن يتكلم فيه كل من يريد الكلام، وفى نفس الوقت يجب أن ننظم أنفسنا داخل المجلس، وقد نستغرق فى ذلك عدة أشهر! وبمجرد أن ننظم أنفسنا سجد المجلس وقد «انعدلت» فيه الأوضاع، وهذا أمر طبعى. ويمكن للأخ أنور السادات، مع أعضاء مجلس الأمة: الموجودين هنا، أن

يبحثوا موضوع هذه اللجنة، ونحن بعد ذلك نشكل اللجنة البرلمانية،
وستنبثق منها لجنة تنفيذية تضم أعضاء مجلس الأمة الموجودين هنا
بالإضافة إلى عدد آخر من الأعضاء. أى أننا نأخذ العملية «خفيف
خفيف»!

لقد استمعت إلى مناقشة موضوع التعليم العالى، ومناقشة موضوع
التمويل فى مجلس الأمة. وفى رأيى أنه لا توجد مشكلة فى المجلس،
وانى أرى أنه أحسن مجلس بالنسبة للمجالس السابقة. أما بالنسبة
للقرار الذى اتخذه المجلس فى موضوع التعليم العالى، فقد كان رأيى
أن نؤجل الموضوع لمدة سنة. وقد تكلمت مع على صبرى ومع الأخ
انور السادات، وقلت إنه ليس هناك ما يمنع من أن يقف رئيس
الوزراء فى المجلس ويقول: إننا سنؤجل الموضوع لمدة سنة! ولا بد أن
يشعر الناس أنه ليس من الضرورى فى كل موضوع أن «نقفل باب
المناقشة لنعود إلى جدول الأعمال»!

«ضحك»

لقد فعلنا ذلك بالنسبة للتمويل، وكنا سنفعله بالنسبة للتعليم العالى،
والإسكان، وتنظيم الأسرة! وهذا يؤدى إلى أن يصبح شكل المجلس
«مهورزا»! فلا بأس من التأجيل لمدة سنة بالنسبة لعملية مثل التعليم
العالى. وبالنسبة للحكومة ليس عيبا أيضا! فلو كان لدينا حزبان، فإن
كل حزب (الكلام مقطوع) بأنه يمكن أن تستجيب الحكومة لرأى
المجلس بأن تؤجل العملية لمدة سنة، وأن تأخذ الآراء كلها، وتعيد
النظر فى العملية. إن هذا لا يؤثر على الحكومة، بل هو - بالعكس من
ذلك - يؤدى إلى تقوية وضع المجلس.

ونحن في الحقيقة - في عملتنا الديمقراطية السليمة - نهدف إلى أن تكون لدينا أجهزة قوية لأجهزة سورية! وفي رأيي أن المجلس يستطيع في المستقبل أن يوجه .. بمعنى أن الحكومة في المستقبل، حتى بالنسبة للأشياء التي في سلطتها، يمكن أن تأخذ رأي المجلس طالما أن هناك تنظيم!

كل ذلك ممكن عن طريق التنظيم إذا بدأت العمل في هذه اللجنة، إنما يجب الآن أن نترك عملية تحديد النسل أو تنظيم الأسرة لتسير كما هي، لأنه لا يوجد حل لهذه العملية مهما قال المجلس. فكيف نحل هذه المشكلة كسلطة تنفيذية؟ إن الحل - في رأيي - يأتي عن طريق التعليم! ومنظّل على هذا الوضع جيلاً بأكمله! وأنت تجد كل متعلم عائلته أقل في العدد من غير المتعلم. ولكن ماذا نفعل؟ كيف يمكن أن ننظم الأسرة؟

عبد الحميد خليل غازی:

إن العملية عملية توعية وتعليم، فالمتعلم ينظم ويحدد نسله دون أن تحصل مناقشة. ولكن التوعية في هذا الموضوع أساسية، وتفيد، وتحل جزءاً من المشكلة، وإن كانت لا تحل المشكلة كلها.

أما بالنسبة لموضوع التعليم العالي، فإن المناقشة التي حدثت في المجلس بدأت لأن بعض الأساتذة في الجامعة لم يكونوا «يستلطفون» السيد وزير التعليم العالي^(٥) وخلطوا المسائل الشخصية في الموضوع، ولم تكن عملية التطوير هي الأساس! ثم إن الذين تقدموا للمناقشة

* كان وزير التعليم العالي وقتذاك هو الدكتور عبدالعزيز السيد.

كانوا يهدفون إلى أن يكسبوا في صفوف بعض الأعضاء السطحيين في هذه الأمور! والذي أنقذ الموقف هو التوضيح الأخير الذي أوضحه السيد رئيس المجلس بعد أن تقدمت الحكومة باقتراحها.

ثم إن هناك مسائل تثار داخل المجلس وتنتهي إلى اتخاذ الرأي عليها. فمثلا هناك اقتراح بتحديد الحيازة الزراعية بخمسة وعشرين فدانا، ونحن - اليوم - ندعو للادخار والاستقرار النفسي! فإذا نوقشت هذه المسألة فإنها قد لا تعطى الاستقرار لعمليتنا! وحتى بالنسبة للناحية الادخارية فإنها ربما تزعزع الثقة فيها!

وأنا أقول: إن مهمة اللجنة هي أن تبحث مثل هذه الموضوعات قبل تقديمها للمناقشة داخل المجلس.

جمال عبد الناصر:

إننى لا أمانع في أن يقف عضو في مجلس الأمة ويطلب بتحديد الحيازة الزراعية بخمسة وعشرين فدانا، بل أكثر من ذلك لا أمانع في أن يطلب بتأميم الأراضى الزراعية. ثم تحصل مناقشة في هذا الموضوع، ثم لا يوافق المجلس على هذا الكلام. هذا سهل، وأنا متأكد من هذا.. متأكد من أن المجلس يمكن أن يمشى بالنسبة لأية توجيهات، ولكنى أريد أن يعرف الناس أن المجلس يمكن أن يتكلم فيه كل عضو كما يشاء. وأنا رأتى أن يتكلم هذا العضو الذى يطلب بتحديد الملكية الزراعية بخمسة وعشرين فدانا.

عبد الحميد خليل غازي:

لن يوافق على كلامه إلا إذا كانت هناك جهة تنظم، بحيث لا تتم الموافقة إلا على الكلام الذى يتمشى مع الصالح العام.

جمال عبد الناصر:

هذا موجود طبعا. لأنه ليس من المعقول أن نترك المجلس يضرب قلب! طبعى أن هناك أناس فى المجلس تسأل عن رأينا، ونحن نقول لهم رأينا فى بعض الموضوعات، ولكن هذا لا يمنع أن ننظم! بل على العكس إن المطلوب هو أن ننظم المجلس، وأن ننظم أنفسنا.

والذى أريد أن أقوله هو أننا يجب ألا «نكبش» المجلس! فقد قيل صندنا كلام كثير جدا بالنسبة للديمقراطية، ولذلك يجب أن يظهر مجلسنا على أنه أحسن مجلس فى البلاد العربية من المحيط إلى الخليج. وهو فعلا أحسن مجلس، فالمجلس اللبناى «كلام فاضى»، وليست فيه مناقشات.

وقد طلبت من الصحف أن تنشر مناقشات مجلس الأمة بالحرف.. طلبت من جريدة الأهرام أن تنشر المناقشات بالكامل! لماذا؟ لأنى أريد أن أعطى الحياة الديمقراطية السليمة، التى ننادى بها على أساس جديد، قيمة حقيقية. فلننظم دون أن «نكبش»! وسنجد أن التنظيم، مع حل العقد الموجودة لدى بعض الناس فى المجلس، يسيران المجلس بطريقة ديمقراطية سليمة. ننظم ولا نخاف! لا نخاف ممن سينادى بتحديد الملكية الزراعية بخمسة وعشرين فدانا، أو الذى يطالب بتأميم الأرض، بل على العكس نترك من يتكلم دون أن نسد عليه الطريق، ثم يحال كلامه إلى اللجنة ولا نخاف. ثم إن رئيس المجلس يستطيع أن «يموت» أى شيء وفقا للاتحة!

(ضحك)

أى أننا يجب ألا نخاف بالنسبة للمجلس. والأخ أنور السادات يشكل اللجنة، ثم نوسعها على أساس أن تكون لجنة تنفيذية للمجلس.

المشير عبد الحكيم عامر:

كل هذا الكلام فى محله، ولكن لا مانع - فى المرحلة الحالية - إذا كانت هناك موضوعات ذات أهمية معروضة على المجلس، وتحتاج إلى أفكار منظمة وعميقة، لا مانع أن تقوم اللجنة - بمجموعة صغيرة من النواب - بتبنى هذه الأفكار ومساعدة المجلس.

جمال عبد الناصر:

بحيث يكون الكلام الذى يقال فى المجلس كلاما له قيمة! إن أى حزب فيه لجنة تدرس للعضو الموضوع الذى يتكلم فيه، وتساعد. ونحن لدينا نقص فى هذه الناحية، فالعضو يعتمد على جهوده الخاصة لكي يتكلم فى أى موضوع، أما فى الأحزاب فإن العضو يعتمد على الحزب الذى يجهز له كل شىء.

المشير عبد الحكيم عامر:

إن موضوع تنظيم الأسرة موضوع كبير، وله جوانب متعددة، فلو بحث بحثا قيما فإنه يعطى أفكارا عميقة للمجلس ليناقشها - وهكذا فى كل موضوع - حتى لا يقال: إن المجلس سطحي فى تفكيره، أو إنه يعالج الموضوعات معالجة سطحية! فواجب اللجنة فى هذه المرحلة هو وضع أفكار محددة، ويبحث لهذه الموضوعات، حتى يتم تشكيل التنظيم. ولا تعارض فى ذلك أبدا.

محمد فتحي ابراهيم الديب:

أريد أن أستوضح موقفنا من تنظيمات القوميين العرب.

جمال عبد الناصر:

هناك تعاون كامل بيننا وبين القوميين العرب.

أنور السادات:

بالنسبة للهيئة البرلمانية، فإننا، بعد أن تكلمنا عن تشكيلها هنا في الأمانة العامة، بحثنا الموضوع - خصوصا من ناحية تشكيل الهيئات البرلمانية بالنسبة للأحزاب الخارجية كلها. والهيئة لها واجب: واجب داخل المجلس، وآخر خارج المجلس.

بالنسبة لواجبها داخل المجلس، فقد وجدنا أن تقاليد الهيئات البرلمانية في الخارج في منتهى الصرامة. فالعضو لا يملك أن يتكلم، أو أن يطلب سوالا، أو يضع توقيعه على أية ورقة، دون الرجوع إلى الهيئة البرلمانية. وقد عرضنا هذا الكلام على السيد الرئيس فقال: إن هذا يتم في جو الأحزاب، فمثلا حزب العمال البريطاني يتدخل في حرية العضو، ولا يتركه يستريح أو ينام، حتى لا يفقد الحزب أغلبيته في البرلمان إذا تغيب أعضائه عن الجلسات. ولذلك قال سيادة الرئيس: إنه يجب ألا تكون هناك مثل هذه القيود في التطبيق الاشتراكي، لأن معنى هذا أن المجلس سيضل شللا تاما.

جمال عبد الناصر:

لأنه لا توجد معارضة.

أنور السادات :

لذلك فكرنا في هذه الناحية في تشكيل لجنة تنفيذية للهيئة البرلمانية، وهذه اللجنة التنفيذية - كما قال السيد الرئيس - ستدرس وتعطى للناس مادة، ولو أن هذا يتم حالياً على نطاق ضيق صغير إذ أن بعض الأعضاء يأخذون بعض وجهات النظر بتوضيح جيد، لكي يستطيعوا أن يتكلموا عنها، وأن يعطوا فكرة طيبة عن جو المناقشة أو المعلومات أو الأفكار التي تقال. إلا أنه عندما يتم تشكيل اللجنة سيكون ذلك على نطاق أكبر من النطاق الموجود حالياً.

هذا بالنسبة لمهمة اللجنة داخل المجلس.

أما بالنسبة لمهمتها خارج المجلس، فهناك اقتراح بإنشاء خمسة مكاتب للعمال والفلاحين والمثقفين والموظفين والرأسمالية الوطنية، على أن تصب هذه المكاتب في المكاتب الرئيسية في الأمانة العامة.

وهذا الموضوع كله جاهز، وسيعرض على المكتب. وقد طلبت عقد اجتماع للمكتب يوم السبت القادم، وسندخله المجلس كهيئة برلمانية، ثم أتقدم للأمانة العامة بعد الوصول إلى حل في هذا الأمر بالشكل النهائي الموضوع للعملية. واليوم بقدر ما نستطيع نبذل مجهوداً في مسألة توعية الناس، ونعطيهم مساعدة في ناحية المعلومات التي يطلبونها أو الخطوط التي يريدون الكلام فيها.

الدكتور نور الدين طراف:

بالنسبة لموضوع نقابة المعلمين فإنهم تعودوا على أن يكون الوزير هو رئيس النقابة، وقد طالبوا بأن تظل هذه القاعدة سارية المفعول لأنها تحل إشكالات كبرى. ولكنى قلت بأن هناك توجيهها بالألا يدخل الوزراء مجالس النقابات.

جمال عبد الناصر:

من الذى أعطى هذا التوجيه ؟ ليس هناك تعارض.

على صبرى:

لقد حدث هذا بالنسبة للزراعة.

المشير عبد الحكيم عامر:

إن المعلمين لهم وضع خاص، وإذا دخلوا فى معركة مع بعضهم ستكون معركة حامية.

محمد فتحى ابراهيم الديب:

لقد عرضت الاستفسار عن موقفنا من تنظيمات القوميين العرب لأنى - نتيجة لا تصالاتى - (الكلام مقطوع).

جمال عبد الناصر:

نحن متعاونون مع القوميين العرب فى كل البلاد العربية على أساس أنه لا توجد هناك تنظيمات خاصة بنا. ثم إنهم فى الحقيقة أقرب الناس إلينا، ويوجد تفاهم كامل بيننا وبينهم.

محمد فتحى ابراهيم الديب:

إنهم يستندون على أساس أنهم مرتبطون بالقاهرة، ويستندون فى كل كلامهم واتجاهاتهم على أساس هذا الارتباط.

جمال عبد الناصر:

هذا حقيقى، ونحن جابهنا حزب البعث بالقوميين العرب فى البلاد العربية، لأنه ليس لدينا تنظيماتنا الخاصة بنا فى البلاد العربية. ثم إن القوميين العرب قالوا: إنهم مستعدون أن يحلوا أنفسهم، وأن يدخلوا فى حركة عربية واحدة. وقد فعلوا ذلك بالنسبة لسوريا، وبالنسبة للعراق. ثم إنه لا فائدة من دخولنا فى معارك مع القوميين العرب! ثم إن القواعد التى معهم هى قواعدنا التى لم نضعها نحن، فهم يعتمدون على القواعد التى تسير مع القاهرة. وسيقابلنا فى المستقبل سؤال ما إذا كنا نضع بالنسبة للبلاد العربية أم لا؟ وعلى هذا الأساس نستطيع الوصول إلى الكلام الذى نقوله.

محمد فتحى ابراهيم الديب:

لقد أثرت السؤال على هذا الأساس، لأن المفروض أن نبدأ التنظيم بالنسبة للبلاد العربية. فهل نمضى معهم من أول بداية التنظيم؟ أم؟

المشير عبد الحكيم عامر:

هم لهم تنظيم ونحن سنعمل تنظيمنا، ولا تعارض بين الاثنين.

محمد فتحى ابراهيم الديب:

سنعاون معهم إذا كانوا مستعدين لأن يذنبوا، أنفسهم. وهم لهم قواعد موجودة جاهزة.

المشير عبد الحكيم عامر:

إذا كنا سنعمل تنظيمًا فيجب ألا نقول لهم: «اعطونا قواعداكم».

محمد فتحى ابراهيم الديب:

نتعاون معهم إذا كانوا يدينون بنفس أفكارنا.

جمال عبد الناصر:

توجد عناصر غير اشتراكية ضمن القوميين العرب، ولكن أغلبهم أساساً اشتراكيون. وفي رأى - عند بحث هذا الموضوع - علينا أن نأخذ حسب الخطوات المنطقية، وهل منقيم علاقات فقط مع المنظمات الخارجية أو نقيم تنظيمات في الخارج؟ نحن لم نتكلم في هذا الموضوع كلاماً محدداً، وعليك أن تكتب لنا رأيك في هذا الموضوع.

محمد فتحى ابراهيم الديب:

إننى أقوم بإعداد تقرير عن هذا الموضوع.

جمال عبد الناصر:

بعد أن نصل إلى رأى فى هذا الموضوع نبدأ الكلام فى الخطوة التى تسأل عنها، فإذا استقر رأينا على إقامة تنظيمات فى العالم العربى فسوف نحدد موقفنا على هذا الأساس.

عباس رضوان :

بالنسبة للموقف في سوريا في هذه المرحلة، أرى أن ننسق وجهة نظرنا مع العراق، ونتخذ موقفا موحدا تجاه الخطوات الاشتراكية التي اتخذتها الحكومة السورية، لأن ذلك قد يخفف بعض الشيء من حدة الموقف الموجود بين سوريا والعراق.

جمال عبد الناصر:

هذا مستحيل! لأن الموقف بين سوريا والعراق صعب جدا. وبالنسبة للموقف في سوريا .. فإننا نصدر تصريحاً للمصحف لكي نسجل الموقف.

سيد علي سيد :

بالنسبة لقطاع العمال .. هل يمكن له أن يؤيد الحركة الاشتراكية في سوريا؟

جمال عبد الناصر:

يكفي التصريح .. ويمكن أن يكون لهذه الخطوة تأثير بالنسبة للعمال.

المشير عبد الحكيم عامر:

إذا كان قد تم شيء لصالح العمال، يمكن أن يكون هناك مبرر لهذا التأييد.

جمال عبد الناصر:

فلنستمع إلى الكلام الذي يقال بالنسبة للتنظيم وبالنسبة لما قامت به الأمانات الفرعية.

حسين الشافعي :

في هذه الجلسة أصبح يوجد رد محدد بالنسبة لجميع النقاط التي تناولها موضوع التنظيم من الواقع التطبيقي، وتمت في هذه الجلسة مناقشة موضوع قانون المجالس الشعبية والخطوات التي يمكن أن نتخذها بالنسبة للتنظيم، وقد قامت كل أمانة فرعية بالعمل والاتصال بالأمانات الفرعية في المحافظات، وأعدت كل أمانة تقريراً عن نتيجة عملها خلال الأسبوعين الماضيين. وبالنسبة لقانون المجالس الشعبية فحن على استعداد لمناقشته لو سمح سيادة الرئيس.

جمال عبد الناصر:

نريد أن نرى التنظيم أولاً.. نريد أن نعرف عملنا. والأمانة التي اختارت خمسة أشخاص، نريد من هؤلاء الخمسة أن يختاروا عشرة أفراد. وبعد ذلك بالنسبة للمحافظات كيف يكون شكل التنظيم؟

شعراوي جمعة:

بالنسبة للأمناء في المحافظات، يجب أن نتخذ قراراً بالنسبة لأمين كل لجنة، وهل سيستمر أو لا؟ إذا كان الأمين في كل محافظة من الكادر، يمكن أن يساعد في تكوين الخلايا. ثم يجب أن ننظم ونندعم لجان المحافظات. هاتان نقطتان أرى أن نتخذ فيهما قراراً يكون كبدائية للعمل.

سيد على سيد :

بالنسبة لأمانة العمال، فقد اجتمعت هذه الأمانة عدة اجتماعات، وكل عضو فيها عرض أسماء الأشخاص الذين يثق فيهم ويرى ترشيحهم للعمل معنا. وبالرغم من هذا فقد أجّلنا عملية اختيار الأسماء حتى نقوم بعملية مسح لجميع القيادات الموجودة في كل محافظة، وقمنا بتوزيع الـ ١٧ شخصا المعاونين على المحافظات، وكل واحد منهم مسئول عن محافظة أو محافظتين، وهو يقوم بزيارتها، ويقوم أيضا بتقييم الأعضاء الموجودين في لجنة المحافظة في لجنة العمل والعمال واللجان النقابية والقيادات الموجودة في كل محافظة، وبعد ذلك يعود من هذه الرحلة ومعه الأسماء التي يراها صالحة للعمل، ونحن نختار من هذه القيادات. وهذا ما نقوم به!

جمال عبد الناصر:

الرد على ما ذكره الأخ شعرواي جمعة يكون عند الأخ حسين الشافعي وعباس رضوان وكمال الدين الحناوي، لأنه يوجد عندهم فكرة عن الأمانات كأمانات واللجان كلجان. وبالنسبة لكلام الأخ سيد على، فهل تسيروا في العملية؟

سيد على سيد :

توجد معنا الأسماء التي رؤى الاستعانة بها في العمل، وقد أجّلنا عرضها إلى أن نقوم بعملية مسح في جميع المحافظات. لذلك فإنني أطلب من سيادتكم الموافقة على تأجيل اختيار الأسماء في الأمانات الفرعية، حتى نثق في الناس الذين سيكونون في كل محافظة.

عبد الحميد غازى :

بالنسبة لأمانة الفلاحين، فقد عقد اجتماع برئاسة المهندس أحمد عبده الشرباصى، وحضره السادة المعاونون الذين وقع عليهم الاختيار للعمل فى أمانة الفلاحين، وهم العشرة أشخاص الذين وافق على اختيارهم سيادة الرئيس. وقد تم توزيعهم على المحافظات التى فيها فلاحين، وقاموا فعلا بالمرور على هذه المحافظات، وعرضوا ترشيحات للأسماء التى يرون الاستعانة بها. ولا زالت هذه الترشيحات قيد البحث، حتى نختار القيادات الصالحة التى تكون فى الأمانات الفرعية المقابلة لأمانة الفلاحين فى جميع المحافظات. هذا ماتم فى أمانة الفلاحين

الدكتور نور الدين طراف :

بالنسبة للمهنيين فقد اجتماعا بأعضاء الأمانة الذين تم اختيارهم، واتفقنا على أن نبدأ بسرعة فى توسيع القاعدة بعض الشئ، وتقدمنا بترشيحات سلمت للأخ حسين الشافعى لمراجعتها، واتفقنا على نظام مبدئى، وهو تكوين شعبة رئيسية من ١٠ أو ٢٠ شخص، ثم تشكيل الحال فى الجامعات، وسيكون فى كل كلية شعبة رئيسية تقسم إلى شعب فرعية. ولو تم هذا فسوف تسير الأمور.

المشير عبد الحكيم عامر :

معى بعض الأسماء. ويمكن أن نجتمع مع الدكتور طراف لبحث ومراجعة الأسماء التى يتم اختيارها، ونقارن المعلومات التى وصلتنا عن كل منهم!

جمال عبد الناصر:

يعقد اجتماع بالنسبة للمهنيين والجامعة.

المشير عبد الحكيم عامر:

سيتم ذلك.

المهندس سيد مرعى:

إن اختيار القيادات المختلفة للقطاعات الفرعية للرأسمالية الوطنية يختلف عن باقى القطاعات. وفكرتنا فى الموضوع أن القطاع هو الذى يختار الأشخاص، حيث أن هذا القطاع ليس ميدانا مفتوحا مثل قطاع العمال والفلاحين. وقد بدأنا الخطوة الأولى بتقسيم الأعضاء الماسعين فى قطاع الرأسمالية الوطنية إلى قطاعات فرعية، وأصبح كل واحد مسئولا عن قطاعات معينة ومتصل بها، ونعقد لها اجتماعات مختلفة. ووضعنا أمام أعيننا اختيار العناصر الصالحة. وقد عقدت عدة اجتماعات، ومنها مؤتمر رئيسى بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٤، حضره حوالى ١٠٠ شخص، منهم السيد وكيل وزارة التموين، وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية، وممثلى الغرف التجارية على مستوى الجمهورية، والتجار، وأرباب الحرف والصناعات. وتلى هذا المؤتمر عشرة اجتماعات فرعية حسب القطاعات الآتية:

مصانع شبرا الخيمة: المنسوجات - البقالة والمواد الغذائية - الحبوب والجلود والصناعات الجلدية ومواد البناء والتشييد - الخردوات والألعاب الرياضية ولعب الأطفال - الأدوات (الكلام مقطوع)

وقد لاحظنا أن جزءاً هاماً من المشاكل التي استعرضت في الاجتماعات السابقة، يمثل مشاكل عامة تواجه قطاعات الأنشطة المختلفة الرأسمالية الوطنية. وتنقسم هذه المشاكل إلى قسمين: مشاكل عاجلة ومشاكل آجلة. وأنا لا أريد أن «نغرز» في هذه المشاكل الآن، ولن أعرض منها شيئاً الآن، ولكن من غير بحث هذه المشاكل لن نصل إلى معرفة القيادات الصالحة، ولا يمكن أن نجتمع القطاع التجميع الواجب. ويتميز هذا القطاع بهذه الظاهرة وهي «كثرة المشاكل»! وقد جمعنا هذه المشاكل كما هي من واقع آراء هذا القطاع، ولم نذكر رأينا فيها، فهذا سيكون الخطوة القادمة، ومن المحتمل أن تكون هذه المشاكل مبالغاً فيها أو يكون فيها مصلحة شخصية أكثر منها مشكلة عامة بالنسبة للقطاع. ومن واجبنا أن ننقل الصورة الشعبية، ولا نتصل من هذه المشاكل.

ونرجو إفادتنا بالجهة التي نعرض عليها المشاكل والاقتراحات التي تتكشف نتيجة الاتصالات مع قطاعات الرأسمالية الوطنية، وهل تعرض على السيد رئيس الوزراء، أو تعرض على الوزارات المختصة، أو تعرض على الأمانة العامة برئاسة السيد حسين الشافعي؟ هذا ما نطلب أخذ توجيه فيه حتى نستطيع أن نوجه القطاعات الخاصة بنا للتوجيه الموضوعي.

وإننا نعكس صورة عن أثر القرارات الحكومية. فمن الظواهر الأخيرة التي رأيناها، القرار الخاص بتخفيض سعر الفول، حيث خفض سعر الفول من ٨ جنيهات للأردب إلى ٦ جنيهات! إن اتخاذ

مثل هذا القرار يترك أثرا كبيرا بين الناس، وهو توفير مادة غذائية للناس بسعر رخيص، ولكنى دهشت عندما وجدت أن هذا القرار قرار نظري! إذا لم يستفد به مجموع الناس، بل استفاد به تاجر الجملة الذى يشتري الفول من الحكومة بسعر ٦ جنيهات للأردب، لأن صاحب المطعم الصغير لا يأخذ ما يحتاج اليه من الحكومة بل يأخذه عن طريق تاجر الجملة الذى مازال يبيعه اليه بسعر ٨ جنيهات للأردب! وبهذا العمل تخسر الحكومة جنيهين فى كل أردب من الفول يتم بيعه بمعرفتها، من أجل فئة محدودة من الناس تحقق أرباحا! وبذلك لم تنعكس العملية على الصورة الشعبية.

مثل هذه الأمور من واجبتنا أن نتحرى عنها فورا. وقد أرسلت أحد إخواننا أعضاء مجلس الأمة وكلفته ببحث هذا الموضوع. وكان هذا العضو ذكيا، فذهب إلى مطعم صغير فى حي السيدة زينب، وطلب منه بقرش صاغ «طعمية»، فأعطاه أربعة أقراص، فقال له: «منذ شهر حضرت إليك وأعطينى أربعة أقراص طعمية بقرش صاغ، والآن تعطينى نفس الكمية فى حين أن أسعار الفول قد انخفضت وأصبح سعر الأردب ستة جنيهات. فقال صاحب المطعم: «إن هذا الكلام غير صحيح، وإنه كلم جرايد فقط»!

ومن أمثلة هذه المشاكل التى يتعرض لها هذا القطاع يوجد الكثير، ومنها علاقة القطاع العام بالقطاع الخاص! فمثلا بالنسبة لمصانع شبرا الخيمة نجد أنها تتعرض لهذه المشاكل:

(١) صعوبة للحصول على نمر الغزل المطلوبة لهذه الوحدات مما لا يكفل تشغيلها مستمرا لها.

(٢) تفرض شركات مؤسسة الغزل والنسيج شروطاً مجحفة لتشغيل الغزل طرف هذه الوحدات مقابل مدها بكميات الغزل اللازمة، كأن تفرض الدفع النقدي مقدماً!

(٣) وجود صعوبة في الحصول على قطع الغيار اللازمة لتشغيل هذه الوحدات.

(٤) يتكرر انقطاع التيار الكهربائي يومياً لمدة ست ساعات! مما يرفع من تكلفة الإنتاج. بالإضافة إلى رفع سعر الكهرباء ودفع إتاوة للمصلحة.

ونحن لانعرف كيف نتصرف في هذه الموضوعات كما سبق أن أوضحنا! وبعد استطلاع هذه المرحلة سيكون عملنا سهلاً، ويمكن تنظيمه بسهولة. ولن تمضي مدة طويلة حتى نختار العناصر الصالحة. وأرى أن نأخذ مرحلة مؤقتة حتى نتقّى القيادات الصالحة.

جمال عبد الناصر:

إن الوضع بالنسبة للأخ سيد مرعى يختلف عن أوضاع الأمانات الأخرى، ونخشى أن «تشد حيلك» وتنظم الرأسمالية الوطنية بينما لاتزال بقية الأمانات لم تنظم نفسها!

(ضحك)

المشير / عبد الحكيم عامر:

خصوصاً وأنهم مستعدون لذلك.

(ضحك)

جمال عبد الناصر:

إن عملية الرأسمالية الوطنية عملية «جمع» أكثر منها عملية تنظيمية! وهدفنا أن تكون الرأسمالية الوطنية إلى جانبنا وألا تكون في جانب الرجعية، لأنه سيكون بيننا وبين الرجعية صراع حول أخذ هذه الطبقة. ومن الأجدى أن تثار مشاكل هذا القطاع على هذا المستوى. ولا مانع من أن نتصل بالسيد رئيس الوزراء بشأنها ولكن يجب أن تثار هنا هذه المشاكل، وتعطينا فكرة عنها حتى نعرفها! وستظهر أمامنا مشاكل كثيرة نتيجة وجود القطاع العام والقطاع الخاص، ويجب أن نحل هذه المشاكل مثل مشكلة الفول مثلا! كما أنه يجب عليك أن تعرض الحلول الخاصة بهذه المشاكل .

المهندس سيد مرعى:

إننى لن أعرض مشكلة بدون عرض الحل الخاص بها من طبيعة الطائفة نفسها. ولو سمح لى سيادة الرئيس أن أعرض نقطتين بالنسبة لهذا القطاع: النقطة الأولى، خاصة بضرورة السرعة الواجبة فى «لم» هذا القطاع. وأنا متباطئ فى هذه العملية، ولم أنشر فى الصحف أية إعلانات عما نقوم به بشأن تنظيم هذا القطاع. ولو أنه توجد اتصالات قوية فيه. وقد سبق لى أن عملت فى قطاع الفلاحين وأعرف تفاصيله. لكن هذا القطاع فى رأى أنه قطاع حساس جدا أكثر من أى قطاع آخر، خصوصا فى هذا الوقت الذى يوجد فيه القطاع العام.

والنقطة الثانية هى عامل الوقت. فهذا العامل مهم جدا، خصوصا بعد أن وجد لهذا القطاع أمانة عامة، وأصبحت للناس آمال، يريدون

تحقيقها، ولو تراخينا في عملية تنظيمه، أو في عملية ربطه من ناحية «التكتيك» الخاصة بهذه الناحية، فسوف نترك ثغرة، ويبدأ الكلام من هذا القطاع، وتحصل «الرجة» منه! لذلك يجب أن يكون نشاطنا في هذا القطاع قويا جدا وسريعا جدا، وأن تكون الدعاية في الصحف قليلة. إنما يجب أن نربط هذا القطاع، وإلا فإن مشاكله سوف تتراكم ولن نستطيع حلها!

هذا بالنسبة للجزء الأول، وأعتقد أن سيادة الرئيس يوافقني عليه. ولن تمضى ثلاثة أو أربعة أسابيع إلا ويكون قد تم ربط هذا القطاع واختيار العناصر الصالحة، ويمكن أن نغير فيها حسب التجربة.

وبالنسبة للمقرارات الحكومية التي تصدر بالنسبة لهذا القطاع. فتقوم الحكومة بإصدار قرار من القرارات، والغرض منه مصلحة المستهلك، فنحن نشعر به داخل هذا القطاع. فإذا كان التجار سيستغلون هذا القرار لمصلحتهم، فليس من واجبي أن أشجع التجار أو الرأسمالية الوطنية على هذا الاستغلال، لأن هدفى هو الاتجاه العام أو المصلحة العامة، ومن واجبي أن أوقف هذا الاستغلال، وأعمل «تحويل» فيه - كما حصل بالنسبة لموضوع الفول - حيث يباع هذا الفول بدون دشه «فول زلط»! فلتفادى عملية الاستغلال، يمكن أن يباع هذا الفول مدشوشا، ويمكن أن نعلن عن وجود الفول عند بعض التجار الذين يتم اختيارهم ومن يريد شراء الفول عليه أن يشتره من هؤلاء التجار.

جمال عبد الناصر:

يمكن أن نتعاقد مع عدد من التجار يقومون ببيع الفول.

المهندس / سيد مرعى:

إن الدولة تخسر فى بيع الفول أربعة جنيهات فى كل أردب من الفول: جنيهان بالنسبة للمنتج وجنيهان تعويضا بالنسبة للتجار. وهدف الدولة من هذا هو أن يتمكن الشخص الذى يشتري كمية من الفول «المدمس» بثمن معين أن يشتري بنفس هذا الثمن كمية أكبر! والذى يشتري عددا معينا من أقراص «الطعمية» بسعر معين يشتري عددا أكبر بنفس السعر، طالما أن الدولة قد خفضت أسعار الفول. ونحن لانقوم بعرض مشكلة من المشاكل إلا على هذا الأساس، فإذا كان القطاع الخاص هو المتجنى، فسوف نوضح ذلك، وإذا وجدنا أن القطاع العام هو المتجنى، فسوف نوضح ذلك أيضا. ولكن سيحصل نشاط فى هذا القطاع وسنسير بسرعة. ولكن دعائنا بالنسبة له ستكون قليلة بعض الشيء.

على صبرى:

بالنسبة لقطاع الرأسمالية، فإننى ألاحظ أن التركيز فيه دائما على التجار. فى حين أن هناك فئات أخرى منظمة، أو يسهل تنظيمها، وهى أيضا من بين الرأسمالية الوطنية ولا تعمل فى التجارة. هذه القطاعات يمكن ربطها ربطا ليس عاما من حيث العدد، وإنما ربطها بالمصلحة، ومن هذه الفئات تجار خان الخليلي. وهؤلاء لهم مصلحة أكيدة فى أن يرتبطوا بنا، وأن نحل لهم مشاكلهم، لأنهم يستغلون فعلا، ويمكن أن نربطهم بنا مصلحيا.

جمال عبد الناصر:

هم الحرفيون.

على صبرى :

كذلك صناع الموبيليات ، فإنهم منتشرون ويشكلون قوة منتجة شعبية . وفى رأى أن نركز عليهم ولانساهم .

المشير/ عبد الحكيم عامر :

لا بد أن نستفيد من شئ أساسى فى قطاع الرأسمالية الوطنية ، هو وجود تناقض مصالح فى هذا القطاع . فهناك تناقض بين تجار الجملة وتجار القطاعى مثلا ، ومن خلال هذا التناقض يمكن أن نحقق الفائدة الشعبية .

جمال عبد الناصر :

ولكن بالنسبة للمشاكل الموجودة - مثل مشكلة الفول - أعتقد أن من واجبه أن يبحث مثل هذه المسائل ويخبرنا بها ، لأننا قد نقرر تسويق الفول تعاونيا ، فلا يجوز أن نخفض سعر الفول ليستفيد عدد من التجار فى آخر الأمر ، فهذا لم يكن هدفا من العملية .

سيد مرعى :

بالنسبة لما قاله السيد رئيس الوزراء ، فإننى لم أشأ أن أخذ وقت الأمانة فى سرد تفصيلى ، ولكن الحقيقة أننا لا نركز على التجار فقط ، بل أخذنا أيضا الورش الصناعية كلها ، وهى مهمة ، وعددها كبير جدا ، وتقاسى كثيرا ، وهى طبقة من الظلم أن نعتبرها رأسمالية وطنية . لأن صاحب ورشة اللحام الصغيرة الذى يلحم «بالكور» يدفع فى الرصاص خمسين ضعفا لثمنه والمنجد الذى يشتري المسامير

يسعر «كذا تجده ساخطا! كل هؤلاء أخذناهم ضمن القطاع وأخذنا أيضا صاحب ورشة «البراويز»، وصناعات خان الخليلى، والحبوب، والغلال، والدخان، والسجاير، والمنتجات السياحية، ووقود السيارات، والآلات، وقطع الغيار إلى آخره.

كل هذه الفئات قسمت، وبحث بحثا كاملا، وأنا لذى تفريغ وتبويب للمشكلات. وقد كلفت كل واحد من معاونين بأن يقدم تقريراً يبين فيه ماهى المشكلات الحقيقية وغير الحقيقى منها.

والمرحلة الثانية أننا نريد أن نظهر أمام الناس بمظهر قوى، فالرجل الذى يشتري المسمار أو كروى التنجيد بستين قرشا من واجبى - كدولة - أن أعطيه له بعشرين قرشا لكى نشجعه. فإذا سمحتم، سأبحث هذه الموضوعات مع السيد رئيس الوزراء، ثم نعرض انكاساتها بصفة مستمرة.

جمال عبد الناصر:

أرسل لنا تقريراً. والحقيقة أن الصعوبة التى تواجهنا هى أننا لانعرف مشاكل هذا القطاع، وإنما نعرفها عن طريق الشكاوى فقط.

سيد مرعى:

لقد أعددت تقريراً مبسطاً، ونحن نريد أن نعكس بالاتصال.

جمال عبد الناصر:

فمثلاً بالنسبة «للجمالكا» يوجد محل واحد هو الذى يوزعها! ولذلك نجد أمامه طوابير طويلة!

والعملية عملية سوء توزيع. مثل هذه المشاكل هي التي نريد أن نعرفها، وأغلبها ينتج عن سوء التوزيع.

سيد مرعى :

توزيع الجمالكا محل واحد تنتج عنه هذه الطوابير صباح كل يوم. ومظهر ذلك سئ للغاية! ثم إنه يوجد بابا للتجار بها في السوق السوداء، لأن التاجر المحتاج للجمالكا، لن يقف في طابور لمدة ثلاث أو أربع ساعات!

المشير عبد الحكيم عامر:

إن الرأسمالية - من حيث تنظيمها - تنقسم إلى عدة أقسام، وليست قسما واحدا. وهناك قسم من هذه الأقسام يمكن أن نسميه «رأسمالية وطنية، حقيقة، وقسم آخر يضم العمال في المحلات التجارية أو أصحاب المحلات التي تعتمد على عاملين أو ثلاثة، وهؤلاء هم الأغلبية العظمى الذين يجب أن نصل إليهم ونربطهم بمصالحهم، وهذه الفئة لا تعتبر رجعية. أما الذين فوق هؤلاء فلا يهموننا لأن عددهم أقل!

سيد مرعى :

نحن نعتبر أن الرأسمالية الوطنية كلها ليس فيها رجعية:

المشير عبد الحكيم عامر:

هذه مسألة نسبية! فالرجل الذي يشتري الفول بستة جنيهات ثم يبيعه بثمانية جنيهات رجل مستغل، أما الآخرون الذين يشكلون القاعدة الواسعة فهم الذين يجب أن نبحث عنهم ونربطهم.

سيد مرعى :

هناك مثل حتى آخر كالمثل الخاص بالفول . فمئذ أربع سنوات بدأ
تجار بذور التقاوى يستغلون وخاصة فى تقاوى البطيخ، فى ذلك
الوقت قررت أن تستورد الجمعية الزراعية ربع الكمية وأعلنا أن
تقاوى البطيخ «الشلين» موجودة فى الجمعية لكل من يطلبها . وقد
سارت هذه العملية إلى أن احتكرت الجمعية توزيع البذور كلها،
وأصبحت محلات تقاوى البذور بسوق الخضار خالية من هذه
البذور! فكانت النتيجة أن البذور لم تستخدم فى الإكثار، مع أنها
متوفرة فى الجمعية، لأنه ليس من المعقول أن ينتقل المزارع الذى
يريد شراء ربع كيلو من التقاوى إلى مقر الجمعية فى الجزيرة لكى
يحصل عليه!

جمال عبد الناصر:

هذا كله داخل ضمن مشكلة تجارة الجملة سواء بالنسبة (للشراء)
من الفلاحين، أو البيع لهم، أو البيع للمدن . إذا تمكنا من حل مشكلة
تجارة الجملة سنحل جزءا كبيرا من هذه المشاكل . ثم إن تجارة
الجملة مشكلة ليست سهلة، ونحن لانريد أن نتخذ فيها خطوة قد تعقد
لنا الدنيا، وإنما يجب أن نحل على أساس الوضع الحالى، بأن نتعامل
مع عدد من التجار نتفاهم معهم . ولا يمكن أن نؤم تجارة الجملة
لأنها عملية معقدة جدا، والناس الذين نعيهم قد «يوظفوا» الدنيا،
ويخلفوا سوقا سوداء، واحتكارا لتاجر (الكلام مقطوع) ونستطيع أن
نعمل بعد ذلك فى تجارة الجملة، وننتفك مع بعض التجار ليبيعوا
الفول كما اتفقنا مع الجزائريين .

حسين الشافعى :

عندما قرأت هذا التقرير، وجدت أنه يعطى صورة كاملة عن جميع المشاكل التى يتعرض لها هذا القطاع. ولكن بالنسبة لتصوير هذه المشاكل، فقد وجدوا الفرصة لكى يقولوا مايتمنوه بالنسبة للقطاع العام، وأوضحوا جميع الأمور التى تتعجبهم، سواء كان لهم حق فيها أم ليس لهم حق فيها. لذلك فإن هذه المشاكل تحتاج إلى بحث وتحرى. أما بخصوص النقطة التى أثارها الأخ عبد الحكيم عامر عن هدف الدولة، فإن الهدف هو حماية المنتج والمستهلك ونحن مسئولون عن حمايتهم.

جمال عبد الناصر:

يمكن أن نختار عددا من التجار يعملون كموظفين فى هذه العملية نظير عمولة محددة.

حسين الشافعى :

ولكن يجب أن يعملوا كأشخاص غير مستقلين.

جمال عبد الناصر:

إذا حددت العمولة بحيث لا تكون أقل مما يستحقونها، فسوف لا يحدث استغلال.

سيد مرعى :

إن واجبنا هو عرض المشاكل الشعبية كما هى، وكما تثار أمامنا، ونقلها كما هى، ونتحرى عن صحتها، ونعرض الصحيح منها.

ونحن - كجهاز سياسى - ننقل الصورة الشعبية الموجودة أمام الناس - كما قيل بالنسبة لموضوع الغول - وننقل هذه الصورة، ونتحرى عنها، ونعرض الصحيح منها، ونذكر الحل بالنسبة لكل مشكلة ولو تغلبنا على هذه المشاكل يمكن أن نغير من معالم هذا القطاع.

فمثلا بالنسبة لمشاكل الحرفيين، فإنها تنحصر فى ارتفاع أسعار المواد الأولية، وعدم توافر بعض أنواع السلع المطلوبة .. سواء كمواد خام للإنتاج أو كسلعة تامة الصنع للاستهلاك.

وبالنسبة للجزء الذى يسمى رأسمالية وطنية فى هذا القطاع - كما قال سيادة المشير - فهو جزء قليل جدا، لكن الجزء الكبير جدا هو الجزء الحرفى أو البقالة ، وهم الذين لا يمكن أن ينطبق عليهم وصف الرأسمالية الوطنية، بل بالعكس نحن نأخذ المسألة من ناحية العمال ونجد أن المصنع الذى تم تأميمه له مزايا كثيرة، بينما زميله فى القطاع الخاص لا يجد المادة الخام!

إننا نجد أن القطاع الخاص أكثر اشتراكية فى بعض الحالات! ومن واجبى أن أقول هذا وأنا أعرض للمقارنة بينه وبين القطاع العام.

وأذكر الحقيقة، فمثلا بالنسبة لموضوع السمسم نجد أن القطاع الخاص يحصل على السمسم، ويجتهد فى هذه العملية، ويحقق أرباحا. بينما يأخذ القطاع العام السمسم بسعر معين، ولا يحقق أرباحا! إذن يوجد خطأ! ويجب بحثه، ويمكن أن نعرض هذا البحث.

جمال عبد الناصر:

إن القطاع الخاص أكثر تنظيماً وليس أكثر اشتراكية.

(صحك)

سيد مرعى:

سوف أذكر لسيادة الرئيس مثلاً عن الاشتراكية. منذ أربعة سنوات عندما بدأنا فى تأمين بعض المصانع. قال سيادة الرئيس: إننا نريد أن تسيّر هذه المصانع بطريقة رأسمالية! وليس المقصود بهذا الكلام المعنى العام لكن المقصود منه الإنتاج.

جمال عبد الناصر:

لقد قيل هذا الكلام فى مجلس الوزراء، والغرض منه أن ندار هذه المصانع بطريقة اقتصادية.. أى لانسير بالطريقة التى تسيّر بها الدول الاشتراكية من تحديد الإنتاج على أساس تحديد وزن آلات المصنع. والغرض من هذا الكلام هو الإدارة السليمة لهذه المصانع للحصول على أحسن إنتاج: كمية وجودة، وإنتاج السلع التى يحتاجها الناس، إذ لا يكون الناس فى حاجة إلى الأحذية وننتج اسطوانات الأغاني!

عبد الحميد خليل غازى:

إن القضاء على السوق السوداء الموجودة بالنسبة للحاصلات الزراعية، لا يتم إلا بالتسويق التعاونى، حتى نتحكم فيها، ويتم توزيعها بالسعر المناسب.

فبالنسبة لعملية الأرز في محافظة كفر الشيخ وبقية المحافظات،
التي حصل فيها إطلاق التداول والتسليم لمضارب الأرز، كانت
المضارب تتعاقد مع التجار الذين يقومون بشراء الأرز من المنتجين،
وكان يقوم هؤلاء التجار بشراء الأرز من المنتجين بسعر ١٦ جنيها
للضريبة، ويوردون الأرز للمضارب بسعر ١٨ جنيها للضريبة.
وأثناء تجارة الأرز بواسطة القطاع العام كان يتم شراء الأرز من
المنتجين بالقوة «بالبوليس»!

وبالنسبة لما ذكره المهندس سيد مرعى عن تجارة الفول. وتكليفه
أحد أعضاء مجلس الأمة من الفلاحين بتحري الحقيقة، وسؤاله
صاحب مطعم بالسيدة زينب، فقد يكون صاحب هذا المطعم مستغلا،
وأنة يشتري الفول بسعر ٦ جنيهات للأربب لكى يحقق أرباحا أكثر!
نريد أن نتأكد من حقيقة السعر الذى اشترى به صاحب المطعم الفول،
وهل قام بشراء الفول بسعر ٨ جنيهات أو ٦ جنيهات للأربب؟

جمال عبد الناصر:

يمكن أن نعمل مراجعة فى هذه العملية.

كمال الدين الحناوى:

بالنسبة لقطاع الرأسمالية الوطنية فإن التقرير منصب على
مطالب! والذى رأيت من تصرف أصحاب مصانع شبرا الخيمة
يجعلنا لانصلهم «فتلة» واحدة من الفول! فهم يعاملون العمال معاملة
سيئة، ولا يعطونهم الأجر المناسب. فمثلا نجد أن أحد العمال بلغ
أجره فى الأسبوع ٦٧ قرشا وهو رئيس النقابة.

ويوجد بهذه المنطقة شخص اسمه مختار معانى، يمتلك ثلاثة مصانع نسيج: واحد باسمه، والثانى باسم زوجته، والثالث باسم أخيه، وهو يسمى هذه المصانع بأسماء وطنية، مصنع الاتحاد الاشتراكى، والمصنع القومى! وهو مدين لهيئة التأمينات الاجتماعية بأربعة آلاف جنيه، مع أنه يحصل اشتراكات التأمينات من العمال ويستغلها فى مصانعه ولايسدها لهيئة التأمينات الاجتماعية. ولهذا يجب أن يفى هؤلاء الناس بالتزاماتهم طالما أنهم يطالبون بتحقيق مصالحهم.

سيد مرعى:

- يمكن أن الأخ كمال الدين الحناوى لم تتح له الفرصة للاطلاع على التقرير الثانى. وأنا لم أنف وجود بعض المصانع المستغلة، ونريد أن نأخذ هذه الحالة ونجعلها محل دراسة، ونبحث علاقة هذا الشخص بالعمال، ونسير فى الموضوع، ونرى ما إذا كان قد وقع عليه ظلم أم لا.

كمال الدين الحناوى:

- لم يقع على هذا الشخص ظلم. وأنا أريد أن ألفت النظر إلى ضرورة توعية هؤلاء الناس بالتزاماتهم حتى تحقق لهم مطالبهم.

سيد مرعى:

- إن موضوع شبرا الخيمة يحتاج إلى تفكير آخر.

كمال الدين الحناوى:

- أما بالنسبة لأمانة الاتصال فتوجد بعض الأوضاع نريد أن نعرف رأى سيادة الرئيس فيها. إذ توجد محافظتان، تقدم الأمين فى كل منهما ورشح نفسه فى انتخابات مجلس الأمة ولم ينجح فى الانتخابات، فهل نغير الأمين فى كل منهما أو نبقى الوضع على ما هو عليه؟

جمال عبد الناصر:

- ما هو رأيك؟

كمال الدين الحناوى:

- رأى، بالنسبة للشخص الموجود فى محافظة المنوفية أنه ضعيف الشخصية، وقد اتضح لى هذا من خلال العمل والمناقشة، وقد يكون من ضمن أعضاء اللجنة من هو أقوى منه.

وبالنسبة للأمين بمحافظة البحيرة فينعكس عليه موضوع الانتخابات، ويوجد من بين أعضاء اللجنة أعضاء بمجلس الأمة، ويمكن أن نختار واحدا منهم لتولى الأمانة، ويتم اختياره من خلال المناقشة والعمل.

جمال عبد الناصر:

بالنسبة لاختيار عضو من مجلس الأمة ليكون أميناً للاتحاد الاشتراكى فى المحافظة، فإن عضو مجلس الأمة مشغول بعمل المجلس، حيث يمكث ثلاثة أيام أو أربعة أيام فى القاهرة للعمل بالمجلس. ألا يوجد شخص يصلح لأمانة الاتحاد الاشتراكى فى

المحافظة ويكون متفرغا لهذه العملية؟ إن اختيار عضو مجلس الأمة لهذا العمل عملية صعبة، فإذا وجد شخص يصلح لهذا العمل ويكون مقبلا بالمحافظة وليس عضوا بمجلس الأمة، فلا مانع من اختياره .

كمال الدين الحناوى :

- بالنسبة لاختيار الأشخاص، أرى أن نختار عددا محدودا - خصوصا فى البداية على الأقل - حتى يتسع نطاق العمل، وأرى أنه لا داعى للعجلة فى الاختيار حتى لا نخطئ الاختيار .

جمال عبد الناصر :

لا مانع من ذلك .

كمال الدين الحناوى :

هناك ترشيحات لبعض الأسماء فى المحافظات فكيف نتصرف فيها؟ هل نسلمها لأمانة التنظيم؟ إن طريق ربط هذه الأسماء فى حاجة إلى مناقشة، سواء كان أصحاب هذه الأسماء أعضاء فى مجلس الأمة أم لا . ثم هل سيكون الربط بطريقة علنية أو أنه سيكون ربطا شخصيا على نطاق ضيق؟ إننا نريد توجيهها فى هذا الشأن، لأنه توجد ترشيحات يمكن أن نبدأ فى ربط أصحابها .

جمال عبد الناصر :

لم أفكر فى هذا الموضوع بالنسبة لأمانة الوجه البحرى أو أمانة الوجه القبلى . نحن فكرنا بالنسبة للعمال والفلاحين، ونأخذ فرصة لنفكر فى هذه النقطة التى أثيرتها .

حسين الشافعي:

بالنسبة للأسماء، يمكن أن يقترح الأخ عباس رضوان والأخ كمال الدين الحناوي هذه الأسماء، وترسل لسيادة الرئيس.

جمال عبد الناصر:

الذي فهمته من السؤال هو: هل نعمل تنظيم ونعمل لجان؟
سنعمل لجان في المصانع، ولكن هل سنعمل لجان في المحافظات؟
هل هذا عملكم؟ إن عملكم هو بعث الاتحاد الاشتراكي في
المحافظات، وكل أمانة فرعية يكون لها تنظيم مقابل في كل
محافظة - كأمانة العمال والفلاحين، والرأسمالية الوطنية،
والنقابات، والمهنيين. ثم نجد تنظيمًا آخر يتكون؟. هل عملكم
عمل تنظيم، أو هو بعث الاتحاد الاشتراكي؟ الذي أفهمه أن عملكم
هو بعث الاتحاد الاشتراكي وتنشيطه.

عباس رضوان:

إن تنشيط وبعث الاتحاد الاشتراكي هو أساس عملنا.

جمال عبد الناصر:

بالنسبة لموضوع الأخ عباس رضوان وكمال الحناوي، فنحن
سنفكر فيه. وعملكم هو تكوين وإيجاد لجان سليمة للاتحاد الاشتراكي
على مستوى البلد كلها. ولو وجدنا أمينًا غير صالح نغيره ونأتي
بغيره، ولو وجدت لجنة غير صالحة، نعيد تشكيلها، ويكون ذلك على
مستوى المحافظات والمراكز والأقسام والوحدات الأساسية. هذا

مأعثره عملكم بالذات. وإذا وجدنا بعض الناس الصالحين نضمهم
للجان قورا، على أى مستوى من المستويات المذكورة، وتكون
اللتظيمات الأخرى على أساس التوزيع للمهني.

شعراوى جمعة :

هناك مذكرة مقدمة عن كيفية السير فى عملية الكادر السياسى
وتكوينه، مع ربطه بالاتحاد الاشتراكى وفى تصورنا أن العملية
ستسير بدرجة من السرية ولكن العمل سيكون ظاهرا بالنسبة لبعض
المراكز، ونحن إذا أردنا تدعيم لجان المحافظات، فإننا سندعمها على
أساس تقسيم الأمانات هنا إلى عمال وفلاحين ورأسمالية وطنية إلى
آخره. والأفراد الذين سندعم بهم أمانات المحافظات لابد أن يكونوا
من بين الأسماء المرشحة بواسطة الأمانة هنا، وهم يعتبرون بداية
تكوين الكادر السياسى، ووجودهم فى المحافظات لا يمنع من أن
يكونوا خلايا فى المصنع أو القرية أو المؤسسة. وبعد خطوة أخرى،
نستطيع أن نكون الأمانات الفرعية فى المركز والقسم، ثم نسير
متسلسلين مع الاتحاد الاشتراكى كتنظيم قائم يعمل علانية، ويقومون
هم بإجراء اتصالات سرية. وإلى أن نصل إلى مستوى القاعدة، فإننا
مضطرون إلى البدء بتكوين الأمانات الفرعية من نواة الكادر
السياسى، وسنضع خطة تجديد للمحافظات. أما عمل الكادر السياسى
فسيكون سريا.

جمال عبد الناصر

إن دورك لم يحن بعد! لسه شويه!

شعراوى جمعة :

إننى أتكلم من ناحية الاتحاد الاشتراكى.

جمال عبد الناصر:

كيف نكون لجانا للعمال أو للفلاحين أو لجنة للدعوى بطريقة سرية؟ إن هذا هو ماوصلنا إليه! ونحن أضفنا إليه شيئا جديدا، وهو تشكيل لجان فى المصانع.

شعراوى جمعة :

هل تكون هذه اللجان سرية أو علنية؟

جمال عبد الناصر:

سوف تكون سرية إذا كانت توجد ضرورة تدفعنا إلى أن نقوم بهذا.

شعراوى جمعة :

هل يوجد مايمنع أن تكون هذه اللجان مرتبطة فى المصانع؟ السيد الرئيس: لا.. ولكن عليهم أن يبحثوا ويقولوا لنا عن الوضع. نريد أن تأتى العملية من الكلام مبتور.

حسين الشافعى:

لقد كان الأخ غازى يتكلم بالنسبة لأمانة الفلاحين، على أساس أن بها اثنين من المحامين هما! مصطفى سعودى وعطية حتيتة وهو

يتصور أن عملهما أقرب إلى أمانة الاتصال منه إلى أمانة الفلاحين باعتبار أنهما لا يزالان الفلاح، فعلا.

جمال عبد الناصر:

إن العمليتين قريبتان من بعضهما. إننا نقول: فلاحين، ونقول: كفر الشيخ، وكفر الشيخ كلها فلاحون. المهم هو الانسجام والتفاهم بين الناس.

عبد الحميد خليل غازي:

لقد كنت أنظر للموضوع من ناحية الحساسية، على أساس أن هناك فلاحين يمكن أن ينضموا للأمانة، وهؤلاء قد ينظرون إلى الزميلين نظرة وظائفية ويقولون: إنهما محاميان، فكيف يشعران بمشاكل الفلاحين وكيف ينزلا إلى الجماهير؟ أما من ناحية السلوك والقيادة، فمتوفر فيهما كل الصفات الطيبة، وأنا أربط الموضوع بالحساسية على أساس الدور الذي يقومون به وسط جماهير الفلاحين.

جمال عبد الناصر:

الذي أتصوره أننا - بعد فترة من الزمن - سنلغى كل هذه التنظيمات التي نعملها، حتى لا توجد ضغائن. فالضرورة هي التي تجعلنا نسير بهذا الشكل، لأننا في حاجة إلى تنظيم. ولكن في تصوري أنه يجب ألا نعمق التناقضات، وفي النهاية لانجد عندنا تنظيما واحدا وإنما عدة تنظيمات! فبعد فترة - قد تكون سنين - سيذوب كل هذا.

سيد مرعى:
كلما كان ذلك سريعا كلما كان أفضل.

جمال عبد الناصر:
هذا متوقف على تنظيمنا. والذي جطنا نسير بهذا الشكل، هو أننا نعمل كحزب تقابله أحزاب تعمل في البلد الآن! إذ توجد فعلا قوى مضادة للثورة! وعلى هذا الأساس قسمنا أنفسنا نوعيا إلى عمال وفلاحين ورأسمالية وغيرها. ولكن في تصوري أن هذا ليس هو النظام الذي سنسير عليه دائما، فهل سنظل نسير على تقسيم البلد هذه التقسيمات، التي توجد حساسية بين هذا وذاك؟ ستكون هناك لجنة للاتحاد الاشتراكي في المصنع، ولجنة في القرية، وفي النهاية لابد أن نذيب العملية كلها.

عبد الحميد خليل غازي:
(كلام مبثور)

جمال عبدالناصر
يجب أن نبسط الأمور ولا نعتقد.

المشير عبد الحكيم عامر:
إن مفهومي للقيادة السياسية في العمال وفي الفلاحين وغيرهم، هو أنها لا ترتبط إطلاقا بالمهنة! هذا موضوع يجب أن يكون معروفا.

عبد الحميد خليل غازي:
لقد دخل الزميلان في أمانة الفلاحين، وأخذنا محافظات، واتصلا بها، وأحضرا لنا أسماء للأمانات الفرعية في المحافظات.

كمال الحناوى:

توجد فى محافظة البحيرة صورة من صور التحايل على قانون الإصلاح الزراعى. وأمامى الآن كشف ميدئى عن حيازات عائلة نوار، وهى تبلغ تسعة آلاف فدان بالتحايل والتواطؤ مع الصيرافة.

جمال عبدالناصر:

أعطه لأبر الفضل!

كمال الحناوى:

هذه العملية سليمة من الناحية القانونية، والقانون لا يحلها. فإذا ثبت ذلك فإنها تكون فى حاجة إلى إجراء ثورى خارج عن نطاق الحل القانونى.

جمال عبدالناصر:

ممکن

كمال الدين رفعت:

إن عملية خلق تنظيم سياسى داخل الاتحاد الاشتراكى غير واضحة حتى الآن، لأنه - كما تقول سيادتكم - ستنبور العملية فى النهاية إلى كتل طائفية أو فئات، وقد يؤدى ذلك إلى تعميق الخلافات والتناقضات التى بينها. وبالنسبة لعملية الاتحاد الاشتراكى الحالية، فإن تقديرى أنه لابد أن يوضع نظام لتشكيل الجهاز السياسى نفسه، بصرف النظر عن القطاعات من عمال وفلاحين ورأسمالية وطنية..

جمال عبدالناصر:

نؤجل هذا بعض الشيء. وكما قلت لشعراوى، فإنه نتيجة عملكم أنتم يمكن لشعراوى بعد ذلك أن يعمل. ولكنكم لازلتم فى عملية استكشاف. وفى رأى أنه يجب أن نعمل على أساس غير طائفى، أى نعمل عملا سياسيا. أما العمل طائفيا فالغرض منه أن نسرع بالتنظيم. وأسهل طريقة للعمل فى التنظيم هى أن نقسم أنفسنا إلى قطاعات، فإذا نجحنا نستطيع أن نعمل جهازا سياسيا يمثل تحالف قوى الشعب العاملة.

المشير عبدالحكيم عامر:

ولذلك فإن الرد على الأخ غازى هو أنه يجب ألا نتصور أن القيادة السياسية فى أى قطاع لابد أن تكون لها نفس الصفة، وإنما يجب أن يكون عند القيادة السياسية الوعى الكافى والقدرة على معرفة المشاكل. أى أن القائد السياسى فى قطاع الفلاحين يجب أن يكون مقيما بينهم، ومتقفا، ولا مانع من أن يكون محاميا. يجب أن نفهم الموضوع بهذا الشكل.

كمال الحناوى:

هناك موضوع آخر فى البحيرة خاص بالنشر.. النشر عن الشيوعيين. فقد كتب صلاح حافظ فى اليوميات، فى جريدة الأخبار، مقالا عن وحدة الاشتراكيين، وكذلك نشر خبرا عن عودة وفد الاتحاد الاشتراكى العربى. فقد استخدم هذا الخبر بين الفلاحين فى البحيرة، وقالوا لهم: إن هذا الوفد عائد من مؤتمر عصبة

الشيوعيين. وقد تناقشنا معهم على أساس أن الناس الذين أفرج عنهم
غيروا موقفهم وانتفت عنهم الصفة القديمة. فالعملية في حاجة إلى
حرص في تناول أخبار تبادل الزيارات، خصوصا في الطاوين. فقد
نشر الخبر في الصفحة الأولى بجريدة الأهرام.

جمال عبدالناصر:

إذا كان هناك اتصال بيننا وبين القواعد، فلن نستطيع أية دعاية
أن تنجح، لأنه سيكون لدينا باستمرار التفسير الصحيح. وهذا هو
المطلوب، أن نتصل بقواعدنا باستمرار ونزد. وأنت رددت عليهم
طبعاً!

كمال الحناوى:

طبعاً رددت عليهم.

جمال عبدالناصر:

عندما نوسع هذه العملية نستطيع أن نفهم الناس.. ويمكن أن
يعرفوا أنه كانت هناك (الكلام غير واضح).

طلعت خيري:

بالنسبة لأمانة الشباب، فقد عقدنا عدة اجتماعات، وعملنا
التنظيم، ووزعنا الاختصاصات، ووضعنا خطة عمل، ونحن نعبر أن
الهدف الأساسى هو إقامة منظمة الشباب. وإلى أن يتم ذلك، فإننا
نعمل على تدعيم الاتحادات الطلابية، وتوجيهها سياسياً، والإشراف

على الطلبة المبعوثين، وريطهم فكريا مع سياسة الاتحاد الاشتراكي.
ثم نوجد ربطا بين أجهزة رعاية الشباب وأجهزة الاتحاد الاشتراكي
في المحافظات. لتنشيط الشباب.

أما بالنسبة لعملية المنتظمة، فقد سرنا فيها عدة خطوات قبل إقامة
الأمانة، بالتدريبات التي عملناها في مرمى مطروح وواي
الطرون. ونقوم حاليا بإعداد المحاضرات والمناقشات، في المرحلة
القادمة بعد العيد، لـ ٦٣٣ رائدا سنأخذهم على مراحل. وهذه
المحاضرات تعد وتناقش من كل القائمين بالعملية، ليسير الجميع في
اتجاه فكري واحد. وستكون هذه المحاضرات مكتوبة، وموحدة
بالنسبة لهم، حتى تسير العملية في الاتجاه السليم.

جمال عبدالناصر:

رأى - بالنسبة للمحاضرات - أنه يجب أن تشاركوا معكم كمال
رفت، لكي نتكلم كلنا لغة واحدة.

طلعت خيري:

سنعرض هذه المحاضرات على أمانة الدعوة، والمحاضرات
مكتوبة وتناقش لتعديلها على أساس المناقشة.

زكريا محيي الدين:

بالنسبة للطلبة، ففي خلال السنوات الماضية كان يوجد تنظيم
ينقسم إلى قسمين، وبناء على توجيهات سيادة الرئيس، فقد جمعنا
التنظيمين في تنظيم واحد، وأصبح المختص في هذا التنظيم شخص

واحد. وهذا التنظيم موجود، وهو تنظيم كبير في داخل المنظمات الطلابية.

جمال عبدالناصر:

في الحقيقة يجب أن نهتم بالطلاب اهتماما كبيرا. والعمليات التي حصلت في كلية الهندسة أثّرت أساسا من لجان الاتحاد الاشتراكي. وهذا دليل على أن هذا خطأنا؛ لأنهم أثاروا الموضوع قبل أن يفهموه، وكان المفروض أن يرجعوا إلينا فيه.

طلعت خيري:

لقد عملنا التنظيم الخاص بنا حتى نتحاشى ذلك مستقبلا.

جمال عبد الناصر:

(توجد سطور مأكلة)

طلعت خيري:

يوجد تناقض نتيجة وجود الأجهزة الموجودة، فيوجد الاتحاد الاشتراكي، والنقابات واتحادات الطلاب، وكلها أجهزة منتخبة. وهذا هو نفس الإشكال الموجود في المصانع. وقد اقترحنا ضم هذه الأجهزة بحيث تكون اجتماعاتها واحدة، لكي يرسموا السياسة معا تحت إشراف وتوجيه الأمانة، وبذلك نمنع التناقض الموجود بأن يشترك الجميع في العملية. وسيتم ذلك إلى أن تقوم المنظمة. وسوف تكون تنظيما للشباب.

وبالنسبة لطلبة الجامعات، فتوجد «هوة» كبيرة بينهم وبين أعضاء هيئات التدريس، ونحن نعالج هذه العملية بالاتفاق مع أمانة الجامعات، لكي نستطيع أن نربط العملية مع بعضها. وقد أجريت انتخابات على مستوى الجامعات بالنسبة للاتحادات الطلابية، وسوف نجتمع مع كل لجنة في كل كلية، ونتكلم معهم ونناقشهم ونوجههم، وسيكون العمل كله من خلال هذه اللجان. وهم ليسوا قياديين، لأنهم وصلوا إلى هذه المراكز بطريق الانتخاب، ولكن من خلالهم سنكتشف القيادات الصالحة، وسنجرى لها التدريب اللازم بحيث نهيئ هذا داخل الجامعات، وبعد ذلك ستكون الخطوة القادمة هي عمل الاتحاد على مستوى الجمهورية.

هذا بالنسبة لقطاع الطلبة، حيث أصبح يوجد شخص واحد مسئول عنه. وقد اجتمعت بهم، وكان معي الأخ توفيق، وتكلمنا معهم على أن الطلبة هيئة واحدة ولا توجد هيئات مختلفة.. وستكون الأمانة مسئولة عن العملية، وبذلك تسير الأمور في الاتجاه المرسوم لها.

أما بالنسبة للمحافظات. فأرى ألا نشكل أمانات فرعية للشباب في المحافظات.. وأرى أن نربط بيننا وبين أمين لجنة المحافظة، كما نربط بين الأجهزة الطلابية داخل المحافظة ولجنة المحافظة.

جمال عبدالناصر:

إنني لا أثق في أفراد رعاية الشباب بكل أسف. وهم سيأخذون ٣ مليون جنيه ولن يقيموا التنظيم.

طلعت خيرى :

أننى لا أتكلم عليهم كتنظيم..

زكريا محيى الدين :

مادم الأخ طلعت خيرى يسير فى عملية منظمات الشباب،
وستكون لها فروع فى المحافظات، فهو يرى تأجيل تعيين شخص
مسئول لأمانة الشباب فى المحافظة حالياً، ويكتفى بما يقترحه حالياً
إلى أن تقوم منظمات الشباب.

جمال عبدالناصر :

هو يريد تعيين الشخص المسئول عن الشباب على أساس تكوين
اللجنة.

زكريا محيى الدين :

توجد له مجموعة فى كل محافظة، وسوف يبحث ويختار منها
شخصاً مسئولاً عن الشباب فى كل محافظة.

جمال عبد الناصر :

لا مانع من أن يختار واحداً مسئولاً عن الشباب فى كل
محافظة.. وفى رأى أن أفراد رعاية الشباب ليسوا مجموعات
تنظيمية.

طلعت خيرى:

إن أفراد رعاية الشباب لم يدخلوا فى التنظيم، ونحن نقوم بتوجيههم لكى يخدموا أغراض تنظيم الشباب، وإن يشاركوا فى التنظيم، وأنا أرى تأجيل عملية تعيين المسئول عن لجنة الشباب بالمحافظة، لأنه لا يوجد داخل لجنة المحافظة الشخص الذى يكون عنده الحماس الذى يستطيع به أن يتعامل مع الشباب، ولكن يوجد بعض الناس يمكن أن يكونوا مسئولون عن الشباب بعد تدريبهم.

جمال عبدالناصر:

معنى هذا أن هذه العملية تستغرق أسبوعين أو أربعة أسابيع.

طلعت خيرى:

سيتم ذلك بعد فترة التدريب التى ستبدأ بعد عيد الفطر المبارك.

جمال عبدالناصر:

معنى ذلك أن هذه العملية تستغرق شهرين.

طلعت خيرى:

إن تستغرق أقل من شهرين .. وبعد تدريب أول دفعة ستبدأ التعيين منها فى المحافظات.

جمال عبدالناصر:

طبعاً هذا لا يمنع أن يكون هناك اتصال بطلبة الجامعات فى أسبوط والدقهلية، لأنه يهمنى.

طلعت خيرى:

سوف تسيّر شبكة، الطلبة بالكامل. وتوجد حاليا اتحادات طلابية منتخبة.

جمال عبد الناصر:

هل توجد هذه الاتحادات بالنسبة لطلبة المدارس الثانوية؟

طلعت خيرى:

توجد اتحادات طلابية للمدارس الثانوية، ولكن ليس لها فعالية. ونحن نريد أن نركز على طلبة الجامعات والمعاهد العليا، فى المرحلة الأولى، على أساس أن طلبة المدارس الثانوية سوف ننظمهم عندما نقترب من الانتهاء من عملية تنظيم المنظمة نفسها. لأننا لو نظمنا طلبة المدارس الثانوية الآن، فسوف يكون لنا شخص مسئول فى كل مدرسة ثانوية من بين الطلاب.

جمال عبد الناصر:

يمكن أن ننشئ مدرسا فى كل مدرسة ثانوية يستطيع أن ينظم الطلبة. ويوجد بعض المدرسين الأكفاء الذين يمكن أن نعتمد عليهم، لأن هؤلاء الطلبة سوف يلتحقون بالجامعات بعد تخرجهم. ولذلك يجب ألا يقتصر عملنا على الجامعات والمعاهد العليا فقط، بل يجب أن يشمل المدارس الثانوية، لأننى اعتقد أن طلبة المدارس الثانوية يمثلون جيل الثورة الذى نستطيع أن نطمئن اليه، ولو وجد شخص مسئول عن الشباب فى كل مدرسة ثانوية ومعهد عال وكلية ومحافظة، فسوف نستطيع أن نعلم المنظمة نفسها.

زكريا محيى الدين :

لقد بدأنا بالجامعات والمعاهد العليا، وبعد ذلك سوف ننتقل إلى المستويات الأصغر. لأننا لو بدأنا بالمدارس الثانوية، فسوف ينضم إلى المنظمة أشخاص فى سن ١٥ سنة، وقد يكون فى هذا ضرر فى المرحلة الاولى.

المشير عبد الحكيم عامر:

مرحلة المدارس الثانوية لها أهمية كبيرة، خصوصا فى السنتين الأخيرتين، لأن طلبة الثانوى سوف يلتحقون بالجامعة. وبهمنا أن نختار الطلبة ولو فى السنوات النهائية، بل أمن الدولة يستدعى ذلك.

زكريا محيى الدين :

الاتحاد العام للمدارس الثانوية بشكل تحت إشراف وزارة التربية والتعليم ونظار المدارس التعليمية. أى أنه مشكل على أساس السيطرة التعليمية أكثر منه مشكلا على أساس تحررى.

جمال عبد الناصر:

يبحث موضوع تنظيم طلبة المدارس الثانوية.

طلعت خيري :

سوف نبحث هذا، ونعد خطة كاملة له.

الدكتور رشدى سعيد :

بالنسبة للجامعات، لقد بدأنا فى تنظيمنا، واجتمعت ببعض زملائى فى جامعتى القاهرة وعين شمس، وتناقشنا فى موضوعات

فكرية. أما من ناحية الشباب، فهي فكرة عامة، وتوجد «هوة» بين اتحادات الطلاب وهيئات التدريس خصوصا في المنتئين الماضيتين، وقد عرض الدكتور محمد الخفيف وجهة نظره في هذه المسألة. ويوم الاثنين القادم سنتكلم في كيفية ممارسة التفكير الاشتراكي، وسنتعاون مع أمانة الشباب في حل هذا الموضوع الذى أعتبره هاما جدا فى الجامعة. وفى الواقع أن الاجتماعات قد زادت كثيرا. وأقترح تعيين ٩ أو ١٠ زملاء من جامعتى القاهرة وعين شمس فى الأمانة، وهؤلاء الزملاء مثلى إن لم يكونوا أحسن منى! وإنه يوجد اتصال «خفيف» بجامعة الاسكندرية، إنما جامعة أسبوط صعبة.

جمال عبد الناصر:

يوجد بعض الأفراد الصالحين فى جامعتى الاسكندرية وأسيوط.

الدكتور رشدى سعيد:

أرى أن نعلن أسماء من نختارهم، لأن معظم الناس فى الجامعة لا يريدون عقد اجتماعات إلا إذا اجتمعوا مع عضو الأمانة العامة. وأنا لا يمكنى أن أجتمع مع الجميع، ولكن لو تم اختيار عشرة أسماء فيمكن أن أجتمع معهم، وأوضح لهم الأمور، وهم - بدورهم - يجتمعون بالآخرين.

جمال عبد الناصر:

نريد أن نصل إلى وجود لجنة فى كل كلية، ولجنة فى كل معهد
غال أيضا.

الدكتور رشدى سعيد:

لقد عملنا لجنة للجامعات ونحاول أن نوجد الأفكار بالمناقشة والأخذ والعطاء. وأصبح يوجد الآن جو سليم فى الجامعة، ويوجد فهم للأمور، ويوجد وعى. وأنا متفائل جدا كما سبق أن قلت. ولقد اخترت ثمانية أشخاص ، وسوف أعرضهم على سيادة الرئيس حتى يكون العمل أكثر قوة.

جمال عبد الناصر:

يبحث هذا الموضوع فى الاجتماع الذى سيعقده الأخ عبد الحكيم عامر.

طلعت خيرى:

هناك نقطة أثارها الدكتور الخفيف، حيث أن الاجتماعات التى تعقدها أمانة الجامعات وهيئة التدريس ترسم للطلبة، والعملية تحتاج إلى تنسيق، لأن أمانة الجامعة ليس لها علاقة بالطلبة.

جمال عبد الناصر:

لقد قلت بأنه يوجد انفصال بين الأساتذة والطلبة، ولكن، كما بحثت أنت موضوع الأساتذة، فقد قام الأخ سعيد رشدى يبحث موضوع الطلبة.

(ضحك)

طلعت خيري:

هناك نقطة أخرى بخصوص لجنة النشاط في كل كلية، اذ يقوم العميد بتعيين مستشار من هيئة التدريس في كل لجنة. أى أنه يقوم بتعيين جماعة «روتينيين»، وقد طلبنا أن نتدخل في هذه العملية، حتى نختار الأشخاص الذين نثق فيهم ونوعهم. ونريد أن نحصر الأشخاص الذين وصلوا إلى هذه المراكز عن طريق هذه العملية.

جمال عبد الناصر:

هذه الأمور سوف تتبلور في كل خطوة.

خالد محيى الدين:

لقد اجتمعت أمانة الصحافة، وبلغناها ضرورة عمل تنظيم في كل جريدة، فقالوا: إن هذه عملية سهلة، لأنه يوجد في كل جريدة عدد من الصحفيين الذين يصلحون لهذه العملية. ولكنهم يريدون تأجيل هذه العملية. وبالنسبة للانتخابات سنباشرها بطريقة غير مباشرة، وسنبداً الاتصال بالصحفيين، ومن خلال هذا سنختار العناصر الصالحة. وطبيعى أن ظروف العمل في أمانة الصحافة تختلف عن الظروف في الأمانات الأخرى، لأنها محددة، ولأن عمل الصحفي يظهر دائماً في الجريدة، وسيكون من السهل الاختيار بسرعة، بل إن التنظيم موجود.

جمال عبد الناصر:

من الذى سيرشح لمنصب النقيب؟

خالد محبى الدين:

هذا يتوقف على القرعة! ولم نستقر بعد عليها!

كمال الدين رفعت:

بالنسبة لأمانة الدعوة، فقد عقدنا عدة اجتماعات، وأعدنا مذكرة فى هذا الشأن والحقيقة أن أصل صعوبة أمانة الدعوة ينحصر فى مجال عملها، الذى يتداخل فى نواح كثيرة ومع قطاعات كثيرة، ولذلك فإن العملية حساسة بعض الشيء.

وقد سردنا الاتصال بشكل عام، وكذلك ما يجب أن يوم به، وكنا نريد الموافقة على بعض الأشياء، لأننا لا نستطيع حتى الآن أن نعمل بشكل فعال. وكما قلت، فإن العملية حساسة بالنسبة للنواحى المختلفة، وقد أعدنا المذكرة، وأوضحنا فيها أهمية الدعوة، خصوصاً بعد التحولات التى تتم فى المجتمع، وأن المسئولية لا تقتصر على قطاع معين وإنما تمتد إلى قطاعات مختلفة، وقد ترتبط بأعمال الأمانات الفرعية الأخرى داخل الاتحاد الاشتراكى، وبصفة خاصة أمانة البحوث والمعهد الاشتراكى وأمانة شؤون الصحافة.

(ثم قرأ سيادته المذكرة المقدمة حول اختصاصات وتنظيم الأمانة الفرعية للدعوة والفكر الاشتراكى .. وهذا نصها:

مذكرة

حول اختصاصات وتنظيم الأمانة الفرعية

للدعوة والفكر الاشتراكي

أولا : مقدمة

تضطلع الأمانة الفرعية للدعوة والفكر الاشتراكي بمسؤولية بالغة الأهمية ألا وهي المساهمة في عملية التحول الفكري في مجتمعنا الراهن - ذلك أن الانتقال إلى مجتمع اشتراكي يتم في جبهات متعددة: اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية.. ومع أنه من المسلم به أن عمليات التحول الفكري تسير عادة بدرجة أبداً بالمقارنة إلى التحولات السياسية والاقتصادية إلا أن الملاحظ أن التحول الفكري في تجربتنا الاشتراكية أكثر بطأً بسبب تأخر ظهور التنظيم السياسي من ناحية والوضوح للنظري من ناحية أخرى، وكانت نتيجة كل هذا أن الجبهة الفكرية تخلفت بالنسبة للجبهات الأخرى، كالجبهة السياسية أو الاقتصادية، وما لم تسد هذه الثغرة ويتلائم فكر المجتمع مع أوضاعه الاقتصادية، والسياسية فستظل هذه المنجزات السياسية والاقتصادية دون سند فكري يحميها.

ثم يزيد من أهمية مسؤولية أمانة الدعوة والفكر الاشتراكي أن هذه المسؤولية لا تقتصر على قطاع معين من قطاعات المجتمع، ولكنها تمتد إلى كافة القطاعات، ومن ثم فأعباء هذه الأمانة الفرعية ترتبط بالضرورة بأعمال غيرها من الأمانات الفرعية الأخرى لدخل الاتحاد الاشتراكي وبصفة خاصة أمانة البحوث والمعهد الاشتراكي وأمانة شئون الصحافة.

ثانيا: اختصاصات أمانة الدعوة والفكر الاشتراكي:

تنقسم هذه الاختصاصات إلى قسمين مرتبطين ببعضهما أوثق الارتباط:

١- توضيح المفاهيم الاشتراكية التي يجب أن تسود مجتمعنا وهذه قضية تتعلق بالفكر الاشتراكي ودحض جميع الأفكار المعادية للاشتراكية.

٢- صياغة الأشكال المختلفة لهذه الأفكار بما يتلاءم مع المستويات المتعددة في المجتمع وهذه مسألة تتعلق بالدعوة - وتجيء بعد ذلك الوسائل التي يجب أن تتبع في نقل هذه الأفكار إلى جماهير مجتمعنا.

أ - مهام الأمانة في مجال الفكر الاشتراكي:

تحدد هذه المهام على النحو التالي:

١- بلورة فكرية لمفاهيم واتجاهات الاشتراكية العلمية في مجتمعنا مستمدة من ميثاق العمل الوطني والإعلان الدستوري الأخير والتحليلات النظرية والسياسية في خطابات وكتابات الرئيس جمال عبد الناصر إلى جانب الدراسات النظرية والتطبيقية التي تستطيع أن تقدمها أجهزة الاتحاد الاشتراكي ومستمدة كذلك مما يمكن الاستفادة منه من الاتجاهات والتجارب الاشتراكية الأخرى بما يتماشى مع خصائصنا القومية والقيم الدينية.

٢- القيام بدراسات فى قضايا معينة نظرية وتطبيقية - ولا بد أن تجرى هذه الدراسات بالتعاون أساسا مع أمانة البحوث والمعهد الاشتراكى - كما أنه لا بد من الإشارة هنا إلى أن ثمة نقصا واضحا بالنسبة للدراسات التى تطرحها مشاكل التطبيق الاشتراكى فى مجتمعنا.

٣- متابعة ودراسة تطورات الفكر الاشتراكى فى الخارج.

٤- مراجعة ودراسة ما يقدم من فكر اشتراكى فى المؤسسات التعليمية والثقافية وتقديم اقتراحات ايجابية فى هذا الشأن.

ب - مهام الأمانة فى مجال الدعوة: تحدد هذه المهام على النحو التالى:

(١) الدعوة على المستوى القومى:

تلاحظ الأمانة بالنسبة لمجال الدعوة أن هناك أجهزة إعلام تقوم بالفعل بنقل الفكر إلى الجماهير وهذه الأجهزة هى: الصحافة والإذاعة والتلفزيون والمسرح والسينما ودور النشر، وتعمل هذه الأجهزة على المستوى القومى العام، وأمانة الدعوة والفكر الاشتراكى لا تستطيع أن تتجاهل هذه الأجهزة الضخمة وتأثيرها الفعال فى أوساط الرأى العام كما أن الامانة تود أن تفيد من امكانيات هذه الأجهزة فى عملية الدعوة - ولذلك فالمسئولية العاجلة والملحة أمام الأمانة إزاء هذه الأجهزة هى حصر وتقييم ما تقدمه هذه الأجهزة فى مجال الدعوة والفكر من حيث المضمون والأسلوب ووترى الامانة أن تكون مسئوليتها نحو هذه الأجهزة مساعدة الأمانة العامة فى تخطيط سياسة أجهزة الإعلام فيما يتعلق بالدعوة والفكر ومتابعة

أعمالها. وفي هذا السبيل تستطيع الأمانة بين وقت وآخر عقد ندوات مع المسؤولين عن أجهزة الإعلام للمناقشة وتبادل الرأي.

وعلى المستوى القومى كذلك يجب أن يكون من وظيفة الأمانة الفرعية للدعوة والفكر المساهمة فى تعبئة رأى العام لتنفيذ سياسة وقرارات الاتحاد الاشتراكى والسياسة العامة للدولة وتهيئة وإعداد الرأى العام لتقبل اجراءات سياسية أو اجتماعية معينة تقترحها الدولة. هذا فيما عدا الاجراءات التى تتطلب السرية التامة. وهذه المسئولية تتطلب أن تكون أمانة الدعوة والفكر على بيئة مستمرة بالتجاهات الدولة ومشروعاتها مسبقاً كلما أمكن ذلك حتى يتيسر للأمانة تعبئة الرأى العام. كذلك يكون من مسئولية الأمانة عن طريق مسئولى الدعوة والفكر فى المستويات المختلفة الاطلاع على ما يدور فى أوساط الرأى العام من آراء وتيارات حتى يتسنى للأمانة تقديم التوجيه المناسب فى هذا الشأن.

٢- الدعوة على مستوى الاتحاد الاشتراكى:

أ) ترى الأمانة ضرورة إصدار نشرات عامة وخاصة سواء فى نطاق الاتحاد الاشتراكى ككل أو لجان الفكر والتوعية أو على مستويات قطاعات معينة، ويراعى فى النشرات العامة الجانب السياسى بدرجة أوضح بحيث يمكن متابعة الأحداث السياسية مع تعميق الأساس الفكرى لهذه الأحداث.

ب) وضمائنا لوحدة الفكر يتعين أن تصدر جميع النشرات عن طريق أمانة الدعوة والفكر الاشتراكى بالتعاون مع الأمانات الفرعية

الأخرى كل فيما يخصه، كما تتولى أمانة الدعوة والفكر الاشتراكي متابعة أعمال التوعية بصفة عامة فى كافة قطاعات وأجهزة الاتحاد الاشتراكي.

ج) اختيار وإعداد جماعة من الدعاة للقيام بأعباء الدعوة فى كافة قطاعات قوى الشعب العاملة وخصوصا العمال والفلاحين على أن يتولى تدريب هذه الجماعة من الدعاة المعهد الاشتراكي وفق منهج مناسب تشترك - أمانة الدعوة والفكر مع الأمانات الفرعية الأخرى فى وضعه.

د) كذلك تمارس الأمانة عملها على مستوى الاتحاد الاشتراكي عن طريق الاتصال المباشر بلجان التوعية والفكر فى المحافظات وتقوم الأمانة باقتراح شروط تشكيل هذه اللجان بحيث ترتفع هذه اللجان إلى مستوى المسؤولية التى ستضطلع بها وذلك بعد دراسة واقع وأعمال هذه اللجان.

٣- الدعوة على مستوى التنظيم السياسى:

وتقدم الأمانة لأعضاء التنظيم السياسى ما يلى:

أ) نشرات خاصة بأعضاء التنظيم يراعى فيها بصفة خاصة التكوين النظرى والسياسى العميق إلى جانب التكوين النضالى لأعضاء التنظيم.

ب) عقد حلقات لأعضاء التنظيم لدراسة مشكلة معينة من مشاكل التطبيق الاشتراكي ولا بد أن تتفاوت موضوعات هذه الحلقات وفق كل قطاع من قطاعات المجتمع.

ج) وفيما يختص بأعضاء التنظيم السياسى الذين سيتولى المعهد الاشتراكى تدريبهم وإعدادهم كقادة، ترى الأمانة أن تشترك - كغيرها من الأمانات - الأخرى فى اختيار الدارسين فى المعهد من أعضاء التنظيم السياسى وفق الخبرات التى تكتسبها الأمانة من ممارسة أعمال الدعوة والفكر فى القطاعات المختلفة .

ثالثا: التنظيم الداخلى للأمانة :

(وقد قسمناها إلى مكاتب والمقصود بها مجالات عمل أكثر مما هى مكاتب)

ترى الأمانة - لمباشرة هذه المسئوليات الضخمة وحرصا على توزيع العمل - ضرورة الاستعانة بجهاز فلى يوزع فى صورة مكاتب متخصصة على النحو التالى:

١ - مكتب للتنقيف المباشر (تكون مهمته الأساسية عملية التنقيف بالكلمة المنطوقة) .

٢ - مكتب للمطبوعات والنشر (لإعداد نشرات الأمانة على كافة المستويات) .

٣ - مكتب للاتصال بأجهزة الإعلام ومتابعة نشاطها - وترى الأمانة أن يمثل فى هذا المكتب بعض المشتغلين بأجهزة الإعلام .

٤ - مكتب الفنون والآداب .

٥ - مكتب للاتصال بالمؤسسات التعليمية والثقافية .

٦ - مكتب الدعاة (لشئون الدعاة والاتصال أساسا بالمحافظات) .

٧- مكتب التدريب والبحوث (يعمل بالتعاون مع أمانة المعهد الاشتراكي وأمانة البحوث).

٨- مكتب للفكر العربي (يعمل بالتعاون مع أمانة الشؤون العربية)

٩- مكتب للفكر والتجارب الاشتراكية في الخارج (يعمل بالتعاون مع أمانة الشؤون الخارجية).

ويتكون من سكرتيري هذه المكاتب لجنة فنية تنفيذية متفرغة، كما يشترط في هؤلاء السكرتاريين أن يكونوا على درجة عالية من الوعي السياسي.

وترى الأمانة أنه يمكن في المستقبل وفقا لتطور العمل والخبرة المكتملة من أعمال الأمانة إنشاء مكاتب جديدة أو دمج بعض المكاتب المقترحة.

رابعاً: نقطة البدء والمهام العاجلة.

تلاحظ الأمانة الفرعية للدعوة والفكر الاشتراكي أن تنفيذ هذا البرنامج، ونجاح الأمانة في تحقيق هذه الاختصاصات الضخمة، لا يمكن أن يتم في وقت قصير؛ ولذلك أضحي من الضروري أن تحدد الأمانة عملها في مرحلة أولية مدتها ثلاثة أشهر- حتى يكتمل إنشاء المكاتب المختلفة، وتتعدد امكانيات الأمانة - في بعض المهام العاجلة من اختصاصاتها على النحو التالي:

١ - إصدار نشرة خاصة بلجان التوعية والفكر بلجان الاتحاد الاشتراكي وهذا يتطلب تشكيل المكتب الخاص بالمطبوعات والنشرات التابع للأمانة.

٢ - دراسة لما تقدمه بعض أجهزة الإعلام في مجال الدعوة والفكر
- وهذا يتطلب تشكيل المكتب الخاص بالاتصال بأجهزة الإعلام.

٣ - دراسة الموقف في مجال الدعوة والفكر في القواعد
الجماعية داخل الاتحاد الاشتراكي، وهذا يتطلب تشكيل المكتب
الخاص بالدعاة . وحتى يتم إعداد جماعة الدعاة يمارس هذا المكتب
عمله عن طريق الاتصال المباشر والدراسة الواسعة لأعمال لجان
التوعية والفكر في الوحدات الأساسية .

جمال عبد الناصر:

(موجها الحديث للسيد كمال الدين رفعت) :

رأى أن المكاتب التي بدأت بها عددها كبير، وهذا يوجد تناحلاً!
وأنت عملتك متصلة بكل العمليات . فلنبدأ بعدد قليل من المكاتب .

كمال رفعت :

نحن نقترح مكتبين أو ثلاثة .

جمال عبد الناصر:

إننا نريد أن نحقق هدفنا دون أن يحدث تضارب مع الصحافة أو
الإذاعة أو أجهزة الإعلام، لأنه إذا حدث تضارب فإن كل واحد
«سيشتم» على الآخر! وتخرج العملية عن وضعها .

فما هي الطريقة التي نستطيع أن نعمل بها هذه العملية خطوة
خطوة ؟ إنك لن تعمل دعوة بين يوم وليلة، وإلا فإننا سنعقد الدنيا!

وأنا أخشى أن تحدث فلسفات فى الموضوع! ولذلك أرى أن نبسط العملية. ثم رأى أن الميثاق واضح، ويمكن أن نبين رأينا بالنسبة لأى موضوع من الموضوعات. ف نحن - مثلا - اتخذنا اليوم قرارا قد يبذل أفكار الناس: هل نحن نؤيد حزب البعث بقرارنا هذا؟

إذن لا بد أن نوضح موقفنا لأجهزة الإعلام وأجهزة الاتحاد الاشتراكي، ونقول: إننا دولة اشتراكية، وباعتبارنا طليعة اشتراكية لابد أن يكون موقفنا كذا، بالرغم من موقفنا تجاه حزب البعث! لابد أن نعطي هذا الإيضاح لأجهزة الإعلام وللصحافة وللأمانات.

فمثلا بالنسبة للكلام الذى قلناه بالنسبة للأمريكان فى بورسعيد، يمكن أن أعطي إيضاحا، وأشرح الوضع، وأقول لهم: سنفعل كذا وكذا، ونعتمد على أنفسنا.

وأنا لا أريد أن ندخل فى موضوعات عميقة، لأن الوحدة الفكرية غير موجودة حتى بين الناس، خصوصا وأن لهم ثقافات مختلفة، فكل واحد يفسر على كيفة، وكل واحد يقول وجهة نظره بالنسبة للموضوع، وهى تختلف عن وجهة نظر الآخرين!

وأیضا بالنسبة للدخول فى الفكر الاشتراكي، لابد أن ندخل على مهلاء، دون أن نتعجل، لأننا فى مرحلة تعتبر مرحلة حساسة جدا، تلك هى مرحلة الانتقال بين الرأسمالية والاشتراكية. ثم إنه لابد على مدى الأيام سنقول: ما هو طريقنا إلى الاشتراكية؟ وطالما أننا فى مرحلة الانتقال، سيوجد مع التطبيق فكر، ولا داعى لأن ندخل فى فكر بينما نحن متأخرين فى التطبيق! ولكن يمكن أن نضع الأسس.

وأنا اعتبر أن العملية خطيرة جدا بالنسبة للمعهد الاشتراكى وبالنسبة للدعوة، ولذلك يجب أن نسير فيها خطوة خطوة. ثم لا بد أن نفكر فى طريقة نوجه بها أجهزة الإعلام. إننا نستطيع ذلك عن طريق الأجهزة التنفيذية. ثم إننا نستطيع أن نخصص لكم أوقاتا فى التلفزيون لتجهزوا ندوة كل أسبوعين مثلا، لتتكلما فيها مع الناس وتشرحوا لهم. ويمكن فى الصحافة (عبارات غير مقروءة) الذين يكتبون فى الاشتراكية أنهم كانوا يكتبون لعدد معين من القراء مع أن الأعداد التى طبعوها نفذت.

فى رأى أن التعقيد يأتى من وجود أفكار اشتراكية قديمة فى نفوس الناس، ويجب أن نبسط للناس، وكلما بسطنا للناس كلما كانت العملية أسهل بالنسبة لنا، بحيث لا نتدخل فى «مزانق»، ونجد أنفسنا قد «انزلقنا» فى أشياء معينة. إننا عندما نرجع إلى الميثاق نجد فيه ردا على كل شئ مع التبسيط. ثم، بالنسبة للنقاط التى تحتاج إلى تفسير، لا بد أن يشترك فيها أكبر عدد، بأن نتكلم فيها فى اللجنة التنفيذية العليا أو هنا. ونستطيع أن نحدد موضوعا لمناقشته هنا فى جلسة، ويمكن للمعهد الاشتراكى أن يعد لنا موضوعا للمناقشة، وكذلك بالنسبة للدعوة، بحيث نخلق - بتصورنا نحن - طريقنا إلى الاشتراكية.

ونحن لنا طريق إلى الاشتراكية منفرد، وأنا أقول: إن الاشتراكية شئ واحد، ولكن الذى يختلف هو الطريق إليها! وعلى هذا الأساس فإننى أعتبر أن الموضوع بالنسبة للدعوة والمعهد موضوع حساس جدا، وهى عملية ليست سهلة.

فمثلا بالنسبة للكلام الذى يكتبه خالد، فإن أى كلمة يكتبها يكون لها رد فعل عند الناس! فعندما قال «الدول الاشتراكية، ثم كتب بين قوسين» الشيوعية، كل الناس قالوا: إن الاشتراكية معناها الشيوعية! وقد قلت له: أنت تعقد الموضوع! ويمكن أن تقول: الدول الشيوعية. لماذا نقول الدول الاشتراكية ثم نضع كلمة الشيوعية بين قوسين؟ معنى هذا أن الاشتراكية هى الشيوعية!

واليوم، حتى الشيوعيين توجد بينهم خلافات! والمناقشة الطويلة بين الصين والاتحاد السوفييتى ترجع إلى وجود خلافات كبيرة بينهما بالنسبة «لديكتاتورية البلوريتاريا، وديمقراطية كل الشعب. والصينيون يقولون اليوم: إن الروس انقلبوا إلى «برجوازيين»! فبالنسبة للصين فإنها ترى أنه لا داعى أبدا أن ينتقل الاتحاد السوفييتى إلى مرحلة أكثر رخاء طالما أنه توجد دول شيوعية أخرى لازالت تقاسى! إذن فى رأيهم لا بد أن تكون العملية فيها مشاركة، وأن يساعد الاتحاد السوفييتى الدول الشيوعية الأخرى التى لازالت تقاسى. وكذلك ترى الصين أن مصلحتها أن تبدأ مرحلة الديمقراطية لكل الشعب، وأن تنتهى ديكتاتورية البلوريتاريا. واليوغسلافيون يقولون: إنه لا بد أن تبدأ مرحلة اضمحلال الدولة والحزب، وقالوا هذا فى البرنامج الذى أعدوه عام ١٩٥٨ بالنسبة للإدارة. وكذلك فإن الروس - كما نشر فى جريدة «ازفستيا» بدأوا يوزعون أرباحا على عمال النسيج بالذات.

فى رأى أننا نلتزم بالميثاق على قدر ما نستطيع. ثم بالنسبة لتطوير المفاهيم لا بد أن نأخذها بمنتهى الحذر، ولا مانع من الموافقة

على إنشاء مكتبين فى أمانة الدعوة. ثم إنه لا توجد حساسية فى هذا الموضوع طالما أننا نسير فيه حلقة حلقة.

كمال الدين رفعت :

النقطة المهمة هى أننا نريد وحدة فكرية بحيث تخرج كل الأمانات بمفهوم واحد.

جمال عبد الناصر:

هذه أول خطوة، ولكن لنأخذ مثلا الصحافة وأجهزة الإعلام كيف تصل هذه الأجهزة إلى وحدة الفكر طالما أن كل واحد من الموجودين فيها يجتهد؟ وطالما أنهم غير منظمين؟ فبدون تنظيم لن نصل إلى وحدة الفكر!

وعندما نصل إلى وحدة الفكر بالنسبة للأمانة العامة، ثم نصل إلى وحدة فكر بالنسبة للأمانات الفرعية، فإن هذا يساعد مساعدة كبيرة جدا.

ثم عن طريق التنظيم الذى نقيمه فى الصحافة وأجهزة الإعلام، يمكن أن نجعل من نظمته هو الذى يقول كلامنا عن طريق التنظيم وليس عن طريق العمل التنفيذى والحكومة.

كيف تسير العملية فى الإذاعة مثلا؟ فى رأى أنهم يجتمعون ويتناقشون ثم يخرج كل واحد يقول ما يريد! لا يوجد توجيه ينفذه الكل، لأنه لازال هناك قصور. وفى رأى أيضا أن «الدعاة» يجب ألا

يكونوا متفرغين. ويمكن أن نأخذ أناسا من التلفزيون والإذاعة والصحافة ودور النشر ونجعلهم «دعاة، وننظمهم. وبمجرد التنظيم سنوجد وحدة فكرية، ولكن بدون تنظيم لا يمكن أن توجد وحدة فكرية ما رأيك؟ (موجها الكلام للسيد كمال الدين رفعت).

كمال الدين رفعت:

طبعا.

خالد محيي الدين:

أريد أن أستفسر عن الناس الذين سيختارون لتلقى أول برنامج في المعهد الاشتراكي.

جمال عبد الناصر:

نريد أن نسمع ما يدور في ذهن المسؤولين عن المعهد الاشتراكي في هذا الشأن.

حسين الشافعي:

كنا اقترحنا، على الأخ كمال رفعت أن يلقي محاضرة في الاجتماع الشهري الذي يعقد في المحافظات، ويدعى اليه جميع أفراد التنظيم، وستكون أول محاضرة غدا بعد المغرب. وهذه وسيلة مباشرة لتجميع الناس والاتصال بهم عن طريق المحاضرات، إلى أن تقوم العملية.

جمال عبد الناصر:

فى رأى أن الوحدة الفكرية تأتى عن طريق «القعدات»! وهذه أفضل من المحاضرات، لأن بعض الناس فى المحاضرات «يسرحون»، وإنما «القعدة» والأخذ والعطاء هى التى تخلق الوحدة الفكرية، أما المحاضرة، فسوف تطلب بعض الناس لسماعها، وطالما لا يوجد امتحان بعد ذلك فلن ينتبه أحد إليها!.

(ضحك)

المشير عبد الحكيم عامر:

يمكن أن تأخذ المحاضرة شكل المناقشة!

جمال عبد الناصر:

سوف تدعو بعض الناس لسماع محاضرة لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات، «وتكفرهم» بالاشتراكية!

(ضحك)

إن القعدة مع الناس، والكلام معهم يفتح الموضوعات.

كمال الدين رفعت:

إن العملية ستكون محاضرة، ثم تعقبها مناقشة.

جمال عبد الناصر:

على قدر ما نقتل ونختصر فى المحاضرات، ونجلس مع الناس ونتكلم معهم ونناقشهم، ومع تبسيط الكلام كلما كان ذلك أحسن.

الدكتور ابراهيم سعد الدين :

بالنسبة لموضوع الاجتماع بالناس . فقد عقدنا عدة اجتماعات ، لإعداد برنامج يمكن أن نبدأ به فى منتصف شهر مارس القادم . ولقد درسنا أولا البرامج التى كانت معدة للمعهد ، وكان يوجد برنامج طويل لمدة سنتين دراسيتين . وفى رأى أن الذى يمكن أن نبدأ به فى المرحلة الحالية هو برامج الكارد ، على أن نختصر مدته عن الستة شهور التى كانت مقترحة . والفكرة فى ذلك هى أنه يمكن أن يعود الدراسون مرة أخرى إلى الدراسة فى مراحل متعددة لذلك نرى أن نبدأ فى إعطاء البرامج ، على أساس ألا تطول مدة الدراسة عن ثلاثة أشهر ، خصوصا إذا كنا نطلب من هؤلاء الناس أن يفرغوا للدراسة . كما أن هؤلاء الناس لهم أعمالهم ومصالحهم ، وزيادة الفترة الدراسية عن ثلاثة أشهر غير محتملة .

هذه أحد النقاط الرئيسية التى كانت موضع مناقشاتنا .

وتوجد مسألتان أخرتان : المسألة الأولى : هل هذه البرامج التى ستعد ستكون من نوع واحد ، ولكل الناس ، ولكل المستويات ؟ أو ستكون هناك برامج نوعية ، بحيث يكون لكل فئة برنامج معين ؟ هذه نقطة ناقشناها .

أما المسألة الثانية : ما أثر الخلافات الموجودة فى مجتمعنا من حيث المستوى الثقافى على أنواع البرامج التى يمكن أن نعدّها ؟ إذ قد يوجد بعض الناس القيايين ولكن مستواهم الثقافى العام منخفض ، وأناس متعلمون تعليما عاليا ومستواهم الثقافى غير مرتفع ! فما هو أثر هذا الخلاف فى مجتمعنا على البرامج ؟

واتجاهنا الفكرى فى هذه الناحية، هو أننا نعتقد أن إيجاد الوحدة الفكرية فى مجتمعنا لا يمكن أن يتم عن طريق مجرد الدراسة، وبالتالي فإن البرامج النوعية ليست البداية الصحيحة فى هذه المرحلة، لأن البرامج المنفصلة للمستويات الثقافية المنفصلة تعطينا أناسا منفصلين عن بعضهم، لأن جزءا من عملية التربية والدراسة والمناقشة المشتركة سوف يكون بين مستويات عامة مختلفة.

والمشكلة الأخرى التى أثارها، هى اختلاف المستوى الثقافى. فلو أخذنا البرنامج على مستوى أقل، سيكون ذلك عقبة بالنسبة للمستوى الأكبر فى التحصيل، لأنه يوجد بعض الناس مستواهم هو مجرد القراءة والكتابة، أو أنهم حاصلون على الشهادة الابتدائية، أو مجرد القدرة على القراءة والكتابة بلغة واحدة. وهذا يعطل نوع التحصيل بالنسبة لما يمكن أن يحصل عليه الشخص فى مستوى ثقافى أعلى.

والاتجاه هو أن يكون البرنامج فى مجموعتين: دراسة منفصلة؛ ودراسة مشتركة. إذ أن جزءا من عملهم الميدانى سيكون فى العمل المشترك. فلو تصورنا أننا نريد أن ندرس تجربة، مثل تجربة التجميع، فإنه يمكن أن يشترك فيها المثقفون والفلاحون والعمال. ولو تصورنا أننا نريد أن ندرس مشكلة مثل مشكلة شبرا الخيمة، فإنها يمكن أن تبحث بمستويات مختلفة، ولكن لو درست بمستوى معين، قد نقل نسبيا مدة الدراسة. أما الآخرون، فيأخذون مدة أطول فى الدراسة، لكن يكون لهم عمل مشترك، وفى نفس الوقت يكون وسيلة للتدريب.

والنقطة الأخرى، هي مسألة التدريب. وأعتقد أن الهدف من التدريب هو تغيير الاتجاهات، ويجب أن يتم أساساً في مجموعات صغيرة جداً، أقرب إلى حلقات المناقشة والخلايا منها إلى قاعات الدرس الكبرى. وكان الاتجاه أن الأعداد التي يمكن أن نقبلها في أية دورة تدريبية يجب ألا تزيد عن ٦٠ دارساً، على أن يقسم هذا العدد إلى مجموعات صغيرة كل مجموعة مكونة من ١٠ أو ١٢ شخصاً، يكونون في كل قاعة درس، ويكون هناك أستاذ مسئول عن المناقشة. وهذا يتطلب إعداد موضوعات مكتوبة مقدماً، حتى يمكن الاستفادة بالمادة أساساً في القراءة والمناقشة أكثر منها في إلقاء المحاضرة. وستكون إحدى العمليات الأخرى هي اقتراح نوع المحاضرات والمشكلات التي ستعرض للمناقشة.

ومن الطبيعي أن العدد الحالي الموجود في المعهد غير كاف للقيام بمثل هذه العمليات. لذلك نقترح زيادة عدد الأشخاص العاملين بالمعهد، ومنتقداً بالأسماء التي تصلح لذلك، وسيكون بعضهم في مستوى الأساتذة، وبعضهم في مستوى الباحثين دون أن يقوموا بإلقاء المحاضرات. أي في مستوى المعيد في الجامعة. هذا بالنسبة للبرنامج الذي نرى أن نعمله حالياً. وهناك أحد البرامج الأخرى التي يمكن أن نعاون فيها أية مجموعة أو أمانة فرعية، إذ توجد برامج للتوعية قصيرة لمدة أسبوعين للأمانات الفرعية مجتمعة، وأن يتم هذا في معهد الدراسات النقابية في الدقي. ونتيجة للمناقشة مع الأخ مدير المؤسسة الثقافية عبد المظنى سعيد - وهو في نفس الوقت في الأمانة الفرعية للعمال - اتفق على أن يتحمل المعهد جزءاً من العمل في بداية هذه الدراسة، وخاصة بالنسبة للموضوعات المتعلقة

بالتطور الاشتراكي في الجمهورية، والأسباب التي أدت إلى الحل الاشتراكي فيها، والسياسة الخارجية، وسياسة عدم الانحياز، ومفهوم التطور في الجمهورية، وبعض الموضوعات الأخرى، مثل: التاريخ القومي، وتطور الثورة المصرية، والموضوعات المشابهة لهذه الموضوعات.

جمال عبد الناصر:

هل يوجد لكم مبنى خاص؟

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

يوجد مبنى في مصر الجديدة لم يكتمل بعد.

المشير/ عبد الحكيم عامر:

إن رسالة المعهد هي عمل دراسات ومناقشات لمجموعة من الناس في جميع المسائل الخاصة بالاشتراكية، وهذا بجانب دراسة الميثاق طبعا، ثم تقوم هذه المجموعات بتعليم مجموعات أخرى. ونحن متفقون على هذا.

إذا كان هذا هو الهدف، فإن المعهد سوف يأخذ ثقافة معينة، ولا بد أن يأخذها من قطاعات مختلفة، ويجب أن يكون فيه من العمال والفنيين والمهنيين. وإنما يجب أن يكون بثقافة معينة. ولا داعي لوجود درجتين للدراسة في المعهد، لأن الدارسين سيكون لديهم الوعي الكافي الذي يمكنهم من الدراسة سواء بالنسبة للمستويات الأعلى أو المستويات الأقل. فلماذا يكون في المعهد أكثر من درجة؟

الدكتور ابراهيم سعد الدين :

لا يوجد أكثر من درجة، ولكن المسألة الأساسية في اعتقادي هي أن بعض المستويات، من حيث القدرة على الاستيعاب عن طريق القراءة، ستكون أسرع من المستويات الأخرى. فمثلا رئيس نقابة عمالية «كلام ناقص»

هذه مسألة متعلقة بالقدرة على الاستيعاب، وهذه سوف تجابهنا. ونحن نهدف في النهاية أن يكون الاثنان في مستوى واحد.

المشير عبد الحكيم عامر:

بالنسبة للعمال، فإنهم يجب أن يكونوا على مستوى ثقافي يمكن أن يستوعب. كما أن هذا العامل قد يكون مهندسا! وليس من الضروري أن يكون الشخص قياديا حتى يقوم بالتوعية.

جمال عبد الناصر:

من المصلحة أن يكون القيادي الجماهيري فاهما.

المشير/ عبد الحكيم عامر:

إننى أرى أنه يوجد تضارب كبير في الموضوع.

جمال عبد الناصر:

فى رأى أنه سوف يدخل فى تجربة ونحن نبدأ فى هذه العملية بداية جديدة، وعندما يدخل فى التطبيق سوف تظهر أمور توضح هذا الموضوع. وفى رأى، بعد التطبيق لأول دورة وثانى دورة، قد يعدل البرنامج.

شعراوى جمعة:

كيف نختار الطلبة؟ هذه نقطة هامة.

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

إننى أتصور أن المعهد لا يقبل طلبة، إنما يرشح إليه من الأمانات المختلفة، ويقوم المعهد بعمل نوع من المقابلة الشخصية بالنسبة للمرشحين، حتى نتعرف على هذه العناصر، ويبدى رأيه فى مدى صلاحية هؤلاء المرشحين للدراسة.

حسين الشافعى:

نحن فى مرحلة - مع قيام التنظيم داخل الاتحاد الاشتراكى - نجعل الاتجاه والتركيز على التنظيم. وفى المرحلة التى كانت توجد فيها الدراسة قبل ذلك كنا ننظر إلى الموضوع من ثلاث زوايا: أن يكون هناك دعاء لمدة ثلاثة أشهر دراسية فى الميادين العادية، وكل واحد يوضع فى الميدان الذى يخصه، ثم نجد أشخاصا مفروض أن يتولوا مناصب قيادية بحكم وجودهم، وهؤلاء لا بد أن يكونوا على قسط من التوجيه. وكنا نريد أن نستفيد من كل المراكز الموجودة للتنقيف، سواء فى مؤسسات ثقافية عمالية، أو فى المعهد القومى، أو فى أى معهد من المعاهد التى تعطى دراسات معينة، حتى يكون هناك جزء مفروض فى البرنامج أن يوسع قاعدتنا فى مجال العمل على أساس البرامج، وتكون قاعدة للتدريس ويشرف عليها المعهد.

وكنا نفكر فى أن تكون المدة الخاصة بالقياديين ستة أشهر، ثم بالنسبة للدراسة المتخصصة التى تتطلب أناسا على مستوى آخر لكى

يتصدروا فكريا للعمل في أى مجال داخلى أو خارجى، هذه لا بد أن تكون دراسة موازية للدراسة فى بعض المعاهد فى الخارج. وكنا نتصور أن تكون مدتها سنتين، ونفضل أن يتلقاها الأشخاص الذين عندهم أساس اقتصادى بالذات، أو يكون هناك امتحان قبول بالنسبة لغيرهم من الأشخاص ممن ليس لديهم أساس دراسى اقتصادى، حتى لا يكون هناك وقت ضائع فى الدراسة.

وبالنسبة للتنظيم، فإن مدة الثلاثة شهور للدراسة التى على مستوى الدعاة تعتبر بداية سليمة. وكما قال سيادة الرئيس فإن التجربة والدخول فى العملية هو الذى يحدد أى نوع سيكون أكثر واقعيًا.

كمال الدين الحناوى:

أرى ألا تكون الدراسة مركزة فى القاهرة، وأن تكون هناك دراسات فى بعض المحافظات.

جمال عبد الناصر:

يمكن أن يكون ذلك فى المستقبل.

المشير/ عبد الحكيم عامر:

إن الموضوع يحتاج إلى فكرة كاملة وتوضيح كامل.

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

سوف نقوم بذلك:

جمال عبد الناصر:

فى رأى أنه ستكون هناك مشكلة بالنسبة للطلبة الذين سيلتحقون بالمعهد الاشتراكى، بالنسبة للعقد النفسىة الموجودة! فقد يقول بعض أساتذة الجامعة مثلا: كيف يدرس لنا عبد المغنى سعيد، الذى هو «كنا»، الاشتراكىة؟ وسوف نجد أننا مضطرون، لكى ندخل فى العملية. أن نختار الناس الحركيين الذين ليس لديهم عقد نفسية. هذا ما أتصوره.

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

إننى أتصور أن العملية تحتاج إلى أن نزداد ثقافة بمجتمعنا على الأقل، وتوجد أشياء نريد أن نتعرف عليها تعريفا كاملا. والنقطة الأخرى: من الجائز أن بعض المثقفين من هذا النوع سيكونون فى هذه الدراسة للمساعدة.

الدكتور رشدى سعيد:

إن بعض المدرسين والمعيددين فى الجامعات قد أبدوا استعدادا كبيرا للدراسة فى المعهد الاشتراكى

جمال عبد الناصر:

سنرى ذلك فى التطبيق.

الدكتور نور الدين طراف:

إن مدة الثلاثة أشهر المقترحة للدراسة أعتقد أنها مدة طويلة فى هذه المرحلة. ويمكن أن نركز هذه المدة بحيث تكون شهرا واحدا.

يؤدى فيه ما يوازى الثلاثة أشهر، وذلك نظرا لأن هؤلاء الناس لديهم أعمالهم التى سيتركونها ليتفرغوا للدراسة.

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

يمكن أن نعطي برنامجا تمهيديا لمدة شهر، لو كانت المحاضرات هى الوسيلة الوحيدة، ولكن لو كان الاعتماد أساسا على المناقشة فسوف تطول المدة.

جمال عبد الناصر:

أريد أن أنبه إلى نقطة خارجة عن هذا الموضوع. وهى أن عملنا لا زال هو تنشيط الاتحاد الاشتراكى وبعد ذلك أعتبر القاهرة والاسكندرية المركزين الأساسيين اللذين يجب أن نتأكد فيهما العمليات وتنشيط الاتحاد الاشتراكى فيهما. أما بالنسبة للتنظيمات - كتنظيمات - سوف نتكلم فيها فى الجلسة القادمة، بالإضافة إلى اتصال وجه قبلى واتصال وجه بحرى. وبالنسبة للقاهرة، سيكون التنظيم على مستوى الأقسام وهذا مهم جدا. إذا لم نتمكن من عمل التنظيم على مستوى الأقسام فيمكن أن يتم على مستوى المناطق، وتكون عندنا لجنة للمنطقة. وكذلك الحال بالنسبة للاسكندرية. وقد يكون فى القاهرة أربعة أو خمسة مناطق، ونعمل لجنة لكل منطقة من هذه المناطق. وما يتم فى القاهرة يجب أن يتم فى الاسكندرية. وقد تكون هناك منطقة لشرق القاهرة، ومنطقة لغرب القاهرة، ومنطقة لشمال القاهرة، ومنطقة لجنوب القاهرة، وبدلا من أن تكون

هناك لجنة واحدة تكون خمسة لجان، وبدلاً من أن يكون في لجنة القاهرة ٣٠ عضواً يكون فيها ٢٠٠ أو ٣٠٠ عضواً! نفكر في هذا الكلام ونتكلم فيه في الجلسة القادمة إن شاء الله. هل توجد موضوعات أخرى؟

حسين الشافعي:

الأخ حسين ذو الفقار صبرى طلب أن يسافر إلى الصين تلبية لدعوة.

حسين ذو الفقار صبرى:

إن تاريخ هذه الدعوة مرتبط بتحديد موعد انعقاد المؤتمر الآسيوى الأفريقى القادم، وما إذا كان سيعقد فى مارس أو إبريل.

جمال عبد الناصر:

يبدو لى أن المؤتمر لن يعقد ولا حتى فى مايو، لأن الجزائر ليس لديها الإمكانيات اللازمة له.

الفصل السابع

الجلسة السابعة

يوم ١٢ يناير ١٩٦٥

الفصل السابع

خصصت الجلسة السابعة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي برئاسة عبد الناصر يوم ١٢/١/١٩٦٥ جانبا كبيرا من مناقشاتها لموضوع استقلال الجامعة الذي أثار ثائرة عبد الناصر. وكان الدكتور أحمد خليفة وهو نائب في مجلس الأمة قد هاجم سياسة وزارة التعليم العالي وقال: إنها أدت إلى قيام حائط عال بين الثورة ورجال الجامعات، وطالب باستقلال الجامعات، واستصدار قانون جديد للجامعات يجعل تعيين العمداء بالانتخاب. وهو ما أدى إلى هجوم عليه في جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٦٤ أثناء غيابه في كوبا، ووصفه الدكتور رشدي سعيد بأنه كان غير ملتزم في كلمته أمام مجلس الأمة.

ونظرا لخطورة الاتهام فقد أثار الدكتور أحمد خليفة الموضوع عند عودة الأمانة العامة للانعقاد يوم ١٢/١/١٩٦٥، ودافع عن نفسه أمام عبد الناصر بأنه تحدث بما يعتقد بصوابه، وتحدث به جهرا لاسرا، ولم يلق اعتراضا من الدكتور رشدي سعيد بعد ذلك، وكان من حق الدكتور رشدي سعيد، باعتباره مشرفا على أمانة الجامعات أن يقف ويعبر في المجلس عن رأيه المعارض.

وهاجم الدكتور أحمد خليفة قول الدكتور رشدى سعيد إن دعوة الانتخاب فى المناصب الجامعية تعتبر مطية للرجعية، وقال: إن هذا يذكره بما يقوله الأمريكيون من أن دعوة السلام هى مطية للشيوعية، وإن دعوة الانتخاب فى الجامعات لا يمكن أن تكون رجعية والاكان مجلس الأمة قائما على فلسفة رجعية.

واعتذر الدكتور أحمد خليفة عن تعبير استقلال الجامعات الذى استخدمه فى كلمته. واعترف بأنه لم يكن تعبيراً موفقاً، وقال: إنه قرأ أن الرئيس عبد الناصر لم يسعد لمناقشات التعليم العالى، ولكنه كان جديراً بأن يسعد لو رأى أعضاء مجلس الأمة فى الجلسة الخالدة يوم الأربعاء ١٦ ديسمبر ١٩٦٤، فقد كان المجلس يزأر من الفرح، ولم يكن هذا انتصاراً لمجلس الأمة فقط، وإنما كان انتصاراً للحكومة وسياسة الدولة ولرئيس الجمهورية أيضاً، ولم يحزن فى تلك الليلة إلا الرجعية، فقد ظهر أمام الكافة أن هناك ديمقراطية حقيقية!

وقال الدكتور أحمد خليفة: إن المسألة لم تكن مسألة تعيين أو انتخاب عميد، وإنما رؤيتنا فى سبيل إقامة ثقة كاملة بين الثورة ومن اصطلاح على تسميتهم بالمتقنين أو رجال الجامعات أو المهنيين، لتمد يد الجامعة إلى الثورة بإخلاص شديد.

على أن عبد الناصر لم يبد عليه الاقتناع بهذا الكلام، فقد صرح الدكتور أحمد خليفة بأن التوفيق قد خانته فيما قاله فى مجلس الأمة عن استقلال الجامعات، وأنه لا توجد جامعة مستقلة فى العالم، لا فى الدول الرأسمالية ولا فى الدول الشيوعية! وأنه عندما سمع الكلام الذى قيل عن استقلال الجامعة قال: إلى أين نسير؟

وقال عبد الناصر: إنه لو كان يوجد فى الجامعة اشتراكيون فلا مانع من إجراء الانتخابات، ولكن إذا كانت الجامعة غير منظمة فإن عملية الانتخابات تكون عملية هدم أكثر منها بناء! ووصف الحال فى الجامعات المصرية بأنه «فوضى» وأن ذلك هو الذى دعاه إلى تشكيل لجنة برئاسة كمال الدين رفعت لدراسة موضوع الجامعات، وأنه إذا كانت الجامعة من غير استقلال قد وصلت إلى هذا الحد من الفوضى، إذن لو استقلت فسوف تفلق أبوابها. وقال إنه لازال مفقودا الإيمان بالاشتراكية والإيمان بالشعور بالواجب.

وقد ردّ الدكتور أحمد خليفة قائلا: إنه يرى أن نعطي لرجال الجامعة تقديرهم، وأن نترضى معهم! وأنه توجد بالفعل أزمة ثقة بين الجامعة والثورة.

على أن شعراوى جمعة اعترض على هذا الكلام قائلا: إنه لا توجد أزمة ثقة وإنما توجد أزمة وصاية على الحكم، فهل الجامعة وصية على الحكم وعلى الثورة؟ وهل الأزمة الموجودة هى أزمة متقنين أو أزمة ثقة؟

ولكن الدكتور أحمد خليفة أصر على أن الأزمة أزمة ثقة، أدت إلى وجود سلبية داخل الجامعة وإلى أن هذه الطاقة من العلم والمقدرة معطلة، ولا يريدون أن يضيفوها إلى طاقة النضال الوطنى والثورى. وعندما سأله عبد الناصر عن السبب أجاب بأن رجال الجامعة يشعرون بأن الثورة ليست ثورتهم.

وعزا الدكتور حسين خلاف أزمة الثقة إلى سيطرة البيروقراطية على الجامعة، فשרاء مادة خام بخمسة جنيهات تتطلب الرجوع إلى سكرتير عام الجامعة! وحين يصل الرد تكون المادة الخام قد اختفت

من السوق، وكذلك الأمر بالنسبة لسفر الأساتذة فى المهمات والمؤتمرات العلمية، فقد يصل الأستاذ الجامعى إلى المؤتمر بعد افتتاحه بيومين أو ثلاثة، وبعد أن تكون المراكز القيادية فى المؤتمر قد شغلت. هذا فضلا عن سيطرة ضباط المباحث على الاجتماعات وتكوين الروابط وغيرها.

على أن عبد الناصر لم يعترف بهذه الأمور، فقد صرح بأن أزمة الثقة بين الجامعة والثورة ترجع إلى أزمة مارس ١٩٥٤ عندما فصلت الثورة مجموعة من الأساتذة التى وقفت موقفا معاديا، وقال: إن هذه المجموعة تصادف أنها كانت هى المجموعة الملتقية مع الثورة، ولكنها غدرت بالثورة! أى أنه حدثت تجربة، وكانت تجربة فيها نوع من الغدر! وهى عملية الشاوى والشرقاوى وبدر والآخرين فى كلية الحقوق. لقد كان من المؤسف أن كل الناس الذين فصلوا هم الناس الذين كونهم كمال حسين على أنهم الصلة فى الجامعة، ففى وقت الأزمة انقلبوا علينا، وقد سبب هذا نوعا من عدم الثقة،

ووصف عبد الناصر أزمة الثقة بين الجامعة والثورة بأنها نتيجة شعور الجامعة بمركب نقص باتجاه الثورة، فالجامعة تمثل مجموعة محافظة، وأن هذا حدث فى الصين وقال: إن البعض فى كلية الزراعة وفى المؤتمرات تصوروا أن الثورة أصبحت فى حالة ضعف وأن هذه فرصة للمطالبة بكذا وكذا، وهذا إن دل على شئ فإنما لا يدل على ناحية أخلاقية سليمة؛ لأننا نستطيع أن نضرب فى أى وقت!

وتحدث كمال الدين رفعت عن وجود عناصر متسلطة على الجامعة، وقال: إنه عقدت ندوة فى كلية الآداب بجامعة القاهرة عن

دور الجامعة في بناء المجتمع الاشتراكي، وبعدها قيل: إن الثورة تريد أن تفرض الاشتراكية على الجامعة، وأكثر من ذلك أن الأساتذة الذين دعوا لإقامة الندوة كانوا مهتدين بتقديمهم إلى مجالس تأديب وفصلهم من الجامعة! وقال: إن ترك العملية بهذا الشكل يوجد مرتعا خصبا للعناصر الرجعية في تفكيرها لكي تحكم الجامعة.

وأشار كمال الدين رفعت إلى ما ذكره الدكتور حسين خلاف عن تسلط المباحث الموجود في الجامعة، وقال: إن هذا جعل العناصر التي ترغب في العمل معنا تقف بعيدا عن العمل، لأن مجرد شعور الشخص بأنه مراقب يجعله يبتعد من تلقاء نفسه.

وقد أثار هذا الكلام عبد الناصر، وقال: إذا كان عمل المباحث يتم بطريقة مكشوفة، فتكون هذه العملية «غباوة» من المباحث! إذ كان الواجب أن تتم بطريقة «سرية»! أي أن اعترض عبد الناصر لم يكن على وجود المباحث في الجامعة، وإنما على عملها بطريقة مكشوفة.

وقد أبدى عبد الناصر سخطه على الاتحاد الاشتراكي، وقال: إنه «أصبح يجمع كل من هب ودب» وأنه إذا أردنا أن ننجح في بناء قاعدة اشتراكية فلا بد أن ننظم على مستوى أصغر، ومعنى ذلك أن يكون عندنا تنظيمان: التنظيم العام وهو الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الخاص وهو الجهاز السياسي، وأن هذا الجهاز السياسي لا بد أن يكون عبارة عن حزب اشتراكي «يقوم على تجمع الاشتراكيين الحقيقيين».

واعتبر عبد الناصر تأليف الحزب الاشتراكي هو الأمل، لأنه سوف يجمع الصفوة من الاشتراكيين الذين يمكن أن يكونوا الدعاة الحقيقيين للاشتراكية، والذين يعتبرون بمثابة العمود الفقري للاشتراكية!

ونفى عبد الناصر أنه وضع هؤلاء الاشتراكيين الحقيقيين في السجون منذ عام ١٩٥٩ حتى أبريل ١٩٦٤، أى على مدى خمس سنوات وثلاثة شهور، وسامهم سوء العذاب وامتهن إنسانيتهم وكرامتهم. ولكننا سوف نكتشف أنه لم يكن يعنى بالاشتراكيين الحقيقيين الشيوعيين، وإنما كان يستبعدهم من الاشتراكية الحقيقية!

وقد طالب عبد الناصر بضرورة تنشيط الاتحاد الاشتراكي، والافسوف نفع فى أزمة وينهار الاتحاد الاشتراكي ككومة من القش.

وقال حسن ابراهيم إن العملية فى الاتحاد الاشتراكي انقلبت إلى كتابة تقارير ومكائبات ورئاسات وسارت بشكل حكومى!

وقال زكريا محيى الدين: إنه يوجد عندنا ٢١ قسما من أقسام الاتحاد الاشتراكي، ولكن لا يعمل منها سوى قسمين فقط! ودلل على ضعف قيادات الاتحاد الاشتراكي بأن أمين الاتحاد الاشتراكي فى بعض الأقسام عبارة عن «تمورجى» ليست له قدرة ثقافية على القيادة، وأنا عندما أعطيه تعليمات لا يستطيع أن ينفذها!

وحذر عبد الناصر من أن القوى الرجعية موجودة فى القاهرة والاسكندرية، «فإذا لم ننشط الاتحاد الاشتراكي بسرعة فى القاهرة والاسكندرية فسوف تخلق لنا مشاكل».

وأبرز حسن ابراهيم من المشاكل تقشير الاتحاد الاشتراكي على الناس فى المصروفات فى الوقت الذى يطالبهم بالاتصال بالناس: وأن العضو إذا دعا ٢٠ شخصا ليجتمع بهم سيضطر إلى صرف ٢٠ قرشا ثمن مشروبات لهم، فمن أين يأتى بعشرين قرشا ليدفعها كل

يوم؟ واقتراح أن يأخذ اجتماع الأمناء والأمناء المساعدين شكل «قعدات للدرشة، بدلا من المحاضرات التي ينام نصف الحاضرين فيها!

وواضح أن الحوار داخل جلسات الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي يعكس الصعوبات الجسيمة التي تترتب على خلق تنظيم سياسى مصطنع بواسطة السلطة لشد الجماهير اليها، ولكن سلوك أفرادها وقياداته يؤدى إلى العكس، وهو صرف الجماهير عن السلطة، وتنفيها منها!

لقد كان الخطأ الجسيم الذى ارتكبه عبد الناصر هو أنه أنشأ تنظيمًا اشتراكيا تحت اسم الاتحاد الاشتراكي، فى الوقت الذى كان يضع الاشتراكيين فى السجون! وظل يبحث عن الاشتراكيين وسط القوى الرجعية متصورا أنه فى وسعه صنع اشتراكيين حسب الطلب يعملون فى خدمة النظام، مع أنه يخلق فقط مجرد مرتزقة يعملون غير ما يبتغون، وهؤلاء هم الذين أصبحوا سفنة النظام الناصرى طوال عهد عبد الناصر، وارتدوا عن الاشتراكية بعد مماته، وتحولوا إلى انفتاحيين عندما طلب منهم النظام ذلك، والبعض ثبت على ما توهم أنه اشتراكية، ولم تكن الرأسمالية دولية، أو اشتراكية وطنية أى فاشية! وهم الذين يحملون قميص عبد الناصر اليوم حتى ساعة كتابة هذه السطور!

ويمضى محضر الجلسة السابعة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي برئاسة عبد الناصر يوم ١٤ يناير ١٩٦٥ على النحو الآتى:

سرى للغاية

تاريخ الاجتماع: يوم الثلاثاء الموافق ١٢/١/١٩٦٥

صورة رقم (٣٨)

محضر اجتماع

الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي

برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر

والجلسة السابعة،

اجتمعت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر في تمام الساعة الثامنة مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٢ يناير ١٩٦٥ بقاعة الاجتماعات بمبنى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة.

وقد قام بأعمال السكرتارية السيد/ عبد المجيد فريد.

وقام بأعمال الاختزال السيد/ محمد ابراهيم،

والسيد/ محمد للخولى.

(عبد المجيد فريد)

بدأ الاجتماع بأن أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد/ حسين الشافعى)

حسين الشافعى :

لقد اجتمعت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى بأمناء المحافظات يوم الأربعاء الماضى، وكان هذا هو الاجتماع الشهرى. وقد تم الاستماع إلى محاضرة ألقاها الأخ كمال رفعت، وجرت بعدها مناقشات. وأقترح أن تعقد ندوات فى الاجتماعات القادمة كما أشار السيد الرئيس، على اعتبار أن الندوة مكتملة للمحاضرة، فتلقى محاضرة فى الاجتماع ثم تعقد ندوة فى الاجتماع الذى يليه.

ثم عقد اجتماع آخر صباح يوم الخميس، وقد تقدم أمين كل محافظة بتقرير عن الوضع فى المحافظة، وعن الأشياء التى تهم رأى العام فيها. وتم استعراض كل هذه التقارير فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا، وحولت هذه الأشياء إلى الأخ على صبرى. وقد اتصل بى أمين محافظة كفر الشيخ، وأراد أن ينبه إلى عملية البطاريات الجافة بالذات لأهميتها، حيث أن الموجود منها ٧ ٪ فقط، والناس، فى أيام الشتاء والأمطار هذه، يجلسون فى بيوتهم، وليست لديهم وسيلة للتسلياة الا أجهزة الراديو التى تعمل بالبطاريات الجافة.

وقد أثير فى الاجتماع موضوع الجمعيات التعاونية الزراعية، والتعديلات المقترح إدخالها على قانون التعاون. وقد ووفق على أن يناقش القانون فى لجان المحافظات، على أن يتم ذلك تحت إشراف أمانة الفلاحين. وكذلك بالنسبة لقانون المجالس الشعبية.

كذلك أخطأ أمناء المحافظات علما بمعظم ما دار في اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا واجتماعات الأمانة العامة بحضور السيد الرئيس، وخاصة بالنسبة للنشاط الذي تقوم به التشكيلات الشيوعية في المصانع.

هذا وقد عادت من كوبا بعثة الاتحاد الاشتراكي العربي، والأخ حسين خلاف موجود بيننا اليوم.

وبالنسبة لأمانة شئون العمال، فقد تقدمت بثلاثة تقارير عن اجتماعاتها، وقد تناولت فيها بعض النقاط، منها النقطة الخاصة بالنقابات المهنية. وهم يقولون: إنه عقب مناقشة مجلس الأمة وإثارة موضوع النقابات المهنية، وجد جو غير ملائم في الجامعات من بعض المهنيين الذين يدفعون الطلبة إلى الإضراب والاحتجاج! بل ذهب بهم الأمر إلى عقد اجتماعات على جانب كبير من الخطورة!

جمال عبد الناصر:

كلام من هذا؟

حسين الشافعي:

هذا وارد في محاضر أمانة العمال

وبالنسبة لموضوع تعيين الجامعيين، يتحدث كثير من الناس عن عدالة قرار الحكومة الخاص بتعيين خريجي الجامعات، إلا أنهم يرون أنه يجب أن يشمل بقية خريجي المدارس المتوسطة الذين لا يلقون أهمية عن خريجي للجامعات.

جمال عبد الناصر:

لقد قررنا تعيين خريجي المدارس المتوسطة أيضا.

أحمد عبده الشرياصي:

قلنا خريجي المدارس الزراعية المتوسطة فقط.

كمال الدين رفعت:

لقد اتفقنا على بحث حالة خريجي المدارس الصناعية بعد الجامعيين.

حسين الشافعي:

وبالنسبة لأمانة الشؤون العربية، فإن الأخ فتحي الديب قدم تقريراً عن إمكانيات العمل في المجال العربي، وهو يشمل ضرورة تكامل العمل بين الأمانات وبعضها، خصوصاً أمانة الدعوة وأمانة الشباب. وممارسة العمل الذي جاء في التقرير يحتاج إلى توجيه من السيد الرئيس.

أما بالنسبة لأمانة الشؤون الخارجية، فإن الأخ حسين ذو الفقار صبرى قدم مذكرة عن رومانيا ورغبتهم في إنشاء علاقات مع التنظيمات العليا للحزب في المستويات المختلفة، والإطلاع على التنظيمات العمالية، وعلاقتها بالإنتاج، وإمكانية الاستفادة من تنظيمات الشباب، وزيارة المعهد والحلقات الدراسية الخاصة.

وبالنسبة لأمانة الرأسمالية الوطنية فقد اجتمعت لتوزيع العمل على أعضائها، ووصلني تقرير عن هذا التوزيع.

وفيما يختص بأمانة معهد الدراسات الاشتراكية، فقد قدم الأخ إبراهيم سعد الدين تقريراً عن زيارته ليوغوسلافيا، وهو مكمل لتقرير الأخ حسين ذو الفقار صبرى. كذلك قدم خمسة كتب.

وفيما يتعلق بأمانة الشباب، فقد قدمت أيضاً تقريراً عن مؤتمر منظمات الشباب الذي عقد في قبرص.

وقد عقدنا اليوم اجتماعاً مع الاخوان: عباس رضوان، وكمال الحناوى، وشعراوى جمعه، وعبد الفتاح ابو الفضل، بالنسبة للتوجيهات التي وجهها سيادة الرئيس فيما يختص بإعادة النظر في تدعيم الأمانات، وكذلك بالنسبة للأمناء المتفرغين. وإنى أترك الكلام لمن يريد من السادة الأعضاء.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

في جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٦٤، أثناء غيابي في كويا، أثار الأخ الدكتور رشدى سعيد موضوعاً يتعلق بى، ولى تطبيق بسيط جداً. فقد أشار الدكتور رشدى أنى كنت غير ملتزم فى مناقشتى أو كلمتى فى مجلس الأمة! والمفروض فى الالتزام أن يكون هناك اتفاق على شئ، وعدم الالتزام هو الخروج عن هذا الاتفاق.

والذى أنكره فى هذا المجال، أنه قبيل إجراء مناقشة موضوع التعليم العالى فى مجلس الأمة، اجتمعنا بمكتب الأخ سيد مرعى، وكان حاضراً فى هذا الاجتماع الدكتور حسن توفيق، والدكتور رشدى سعيد، والسيد توفيق خشبه وأنا، وكان هناك سؤال يتكرر من جانبنا عما إذا كانت هناك خطوط عريضة فى هذا الموضوع يراد

إبرازها في أثناء المناقشات؟ وقد سألنا هذا السؤال أكثر من مرة، وكان الرد هو أن السيد الرئيس يريد أن يستمع إلى كل شيء يتصل بمسألة التطعيم العالي. وعلى هذا الأساس قمت وتكلمت في مجلس الأمة بما أعتقد أنه صواب.

تكلمت - بطبيعة الحال - على رؤوس الأشهاد، وبمسمع من السيد الرئيس وممثلي الأمة والسادة الوزراء والسيد الوزير المختص، تكلمت باعتباري أحد أعضاء مجلس الأمة، وباعتبار أن رأيي لا يلزم أحدا. والمفروض أيضاً، بطبيعة الحال، أن أي عضوله أن يتحدث وأن يرد، والدكتور رشدي، باعتباره مشرفاً على أمانة الجامعات، كان من حقه أن يقف ويعبر عن وجهة نظره، ونحن نتكلم في حرية مطلقة.

فإذا كان هناك خطأ، أو عدم التزام من جانبي - كما يقول الأخ رشدي سعيد (فأذكر أنني التقيت بسيادته مرتين بعد مناقشة مجلس الأمة، مرة في اليوم التالي في اجتماع الأمانة العامة برئاسة السيد حسين الشافعي، ومرة في حفل عشاء للوفد السوفيتي، ولم يفاتحنى الأخ الزميل في هذا الموضوع بأي كلام! وكنت أعتقد أنه لو كان يوجد في تصرفي خطأ - وقد يخطئ الإنسان - فإن الواجب أن يكشفني بهذا. ولكن علمي بهذا الموضوع كان عن طريق قراءتي للمحاضر، فوجدت أنني في غيابي نسب إلى عدم الالتزام.

والنقطة الثانية التي أثارها الأخ رشدي، هي أن دعوة الانتخاب في المناصب الجامعية تعتبر «مطية» للرجعية! وذكرني هذا بما يقال دائماً من جانب الأمريكيين من أن دعوة السلام هي «مطية»

لشيعوية! إن هذا التعبير خطير، ولكنى لم أشعر مطلقاً أنه يمكن أن
يمسنى مثل هذا الحديث، فلا أتصور أنه - سواء كان صريحاً أو غير
صريح - يمكن أن يمسنى بشئ.

إننى أنادى بالانتخاب فى الجامعات، لأن دعوة الانتخاب لا
يمكن أن تكون رجعية، والا كان مجلس الأمة قائماً على فلسفة
رجعية! بل إن سيادة الرئيس نفسه لم يقبل إلا أن يكون منتخباً، وأن
يستفتى الشعب فى المدة القادمة إن شاء الله.

فنحن لا يمكن أن نقول: إن مبدأ الانتخاب مبدأ رجعى فى أى
مجال، وأنا أتحدث على المبدأ - مبدأ الانتخاب - بل إنك ياسيادة
الرئيس فى الجلسة التى عقدت فى ظهر نفس اليوم، لم تقترح فى مبدأ
الانتخاب، وقلت سيادتك: إن هذه مسألة يجوز النظر فيها عدد تنظيم
الجامعات.

وعندما تحدثت أنا فى مجلس الأمة، لم أكن أتحدث لليوم، وإنما
كنت أتحدث من ناحية المبدأ والنسبة للمستقبل. وقطعا فى خلال
الأشهر أو السنة التى يستغرقها استصدار قانون جديد يجعل تعيين
العمداء بالانتخاب، سيكون قد تم القضاء على العناصر الرجعية فى
الجامعات قضاء مبرماً، بحيث لا نخشى من أن يتصدى للمناصب
الجامعية رجعيون. ولكن، فى ذهنى - أنه مبدأ مقبول - وقد قلت
سيادتك: إنه مقبول وإنما لا بد أن تنظم الجامعات أولاً. وأنا متصور
أنه إن لم تنظم الجامعات فى خلال سنة فمعنى ذلك أن الأمانة لم
تود ما عليها.

أحب أن أقر أمام سيادة الرئيس أن تعبير استقلال الجامعات الذي استخدمته في كلمتي لم يكن تعبيرا موقفا، وأنه تعبير يعود إلى فلسفة سياسية قديمة وقت أن كانوا ينادون بفصل السلطات، وكلمة «استقلال» ما زالت تحمل هذا المعنى. وأنا لم أقصد هذا المعنى، وإن كنت غير موفق في استعمال اللفظ، وإنما الذي أقصده معناه أن الجامعات يجب أن يتوفر لها الاحترام والتقدير والتوفير الخاص، لأنه في الدول الاشتراكية قبل الدول الرأسمالية يكون للعلماء تقدير خاص في نظر الدولة، لأن الدولة الاشتراكية تحتاج إلى أن تقوم على قاعدة علمية بجانب القاعدة الشعبية.

وأنا عندما وقفت في مجلس الأمة، وهاجمت سياسة وزارة التعليم العالي، كنت أعتقد في كل كلمة أقولها، لأنى أتصور أن سياسة وزارة التعليم العالي قد أدت إلى قيام حائط عال بين الثورة وبين رجال الجامعات! هذا هو تصوري للوضع، وأنا لم أقل ما قلته في غرفة مغلقة، وإنما قلته على رؤوس الأشهاد، وبحضور الوزير المختص، الذى يستطيع أن يرد على ويثبت أننى مخطئ في كل كلمة قلتها.

وطبيعى أنه ليست هناك قداسة في مجال العمل في مجلس الأمة لأى وزير، وإنما يجب على كل وزير أن يتوقع الهجوم، وأن يتصرف كيف يتلقى الهجوم وكيف يصارع. فأنا تكلمت أمام السيد وزير التعليم العالي*، وكانت الفرصة كاملة لسيادته ولكل عضولى يثبت أننى على خطأ شديد.

* كان وزير التعليم العالي وقتذاك هو الدكتور عبدالعزيز السيد.

سيادة الرئيس، لقد قلت سيادتك - أو هكذا قرأت - إنك لم تسعد لمناقشات التعليم العالي! والواقع أن لسيادتك أن تسعد لهذه المناقشات! فسيادتك لم تر أعضاء مجلس الأمة في الجلسة الخالدة يوم الأربعاء ١٦ ديسمبر ١٩٦٤، عندما ألقى السيد على صبرى كلمته الثورية، كلمة الحكومة القوية. فقد كان المجلس يزأر من الفرح، وكلنا رأينا في عيون بعض النواب دموع الفرح لهذا الموقف الذي انتصر فيه الجميع. لم يكن هذا انتصارا للمجلس فقط وإنما انتصارا للحكومة، ولسياسة الدولة، ولرئيس الجمهورية أيضا.

ولم يحزن في هذه الليلة - في اعتقادي - إلا الرجعية، لأنها خسرت الجولة في هذه الليلة! فقد ظهر أمام الكافة أن هناك ديمقراطية حقيقية، وثبت كذبهم فيما يدعون من أن مجلس الأمة مقصود به الشكل والمظهر لا أكثر ولا أقل. لم يكن مجلس الأمة وحده في فرح، بل كانت البلاد كلها في فرح! وأذكر أن ثلاثة من أعضاء مجلس الأمة استقلوا «تاكسي» إلى محطة باب الحديد، وكان من بينهم فكرى الجزار، وعندما علم سائق «التاكسي» أنهم أعضاء في مجلس الأمة، هتف بحياة رئيس الجمهورية وحياة مجلس الأمة، ورفض أن يتقاضى منهم ١٦ قرشا أجر توصيلهم إلى المحطة!

والواقع أن المسألة ليست مسألة أن ينتخب العميد أو يعين، وإنما كنا في سبيل إقامة ثقة كاملة بين الثورة ومن اصطلاح على تسميتهم بالمتقنين أو رجال الجامعات أو المهنيين، لتمتد يد الجامعة إلى الثورة بإخلاص شديد. وقد حدث ما كرره أخونا الدكتور رشدى سعيد في الجلسة التي تشرفت بحضورها، من ترديد لكلمة «المناخ، بصفة

مستمرة . ففي هذه الليلة تحقق فعلا هذا المناخ الذى يرجوه الدكتور
رشدى سعيد، وأرجو أن يستفيد من هذا الجو الذى قام نتيجة لهذه
المناقشة مع فئة «دقيقة، جدا - فئة المهنيين الذين لا يسهل الوصول
إلى ضمهم لصفوف الثورة الا بالاقتراب الشديد .

سيدى الرئيس، لا أريد أن أمليل، ولكنى أعتقد أن وجودى على
هذا «الكرسى، شرف لم أكن أحلم به فى الواقع، وأعتقد أن هذا دليل
على الثقة الكاملة بى، وفى نفس الوقت دليل على أنه يجب علينا أن
نثبت أننا جديرون بهذا «الكرسى، بأن نقيم الأدلة على استقامتنا
ورجولتنا وشجاعتنا.

جمال عبد الناصر:

بالنسبة لمناقشة سياسة التعليم فى مجلس الأمة، فقد عقدنا جلسة
للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ظهر اليوم التالى
لمناقشة هذا الموضوع، وقلت فى هذه الجلسة: إن لكل عضو من
أعضاء مجلس الأمة الحق فى أن يتكلم كما يشاء . وأنا سمعت كل
المناقشات التى دارت فى المجلس حول هذا الموضوع، وأنا لم أقل
إننى لم أسعد بما قلته، ولكنى قلت: إنه جانبك التوفيق عندما تكلمت
عن استقلال الجامعة، لأنه لو كانت الجامعة مستقلة فإنه لا يمكن أن
يناقش هذا الموضوع فى مجلس الأمة، لأنه على أى أساس سوف
تناقشة إذا كانت للجامعة مستقلة؟؟ وقلت أيضا بأن القضاء مستقل،
ولكنه مستقل من ناحية الأحكام، أما التنقلات والتعيينات وتعيين
أعضاء مجلس القضاء الأعلى وكل هذه العمليات، فإنها تسير وفق

التنظيم العادي - أى أن هذه الأمور تخضع للناحية التنفيذية، ولكن القضاء مستقل من ناحية الأحكام وضمانها.

أما القول بأن الجامعة مستقلة، فلا توجد أية جامعة فى العالم مستقلة! لا فى الدول الرأسمالية، ولا فى الدول الشيوعية! فيدير الجامعة فى الدول الرأسمالية الطبقة الرأسمالية، وتقوم بتعليم الاقتصاد على أساس النظرية الرأسمالية، وليس على أساس النظرية الشيوعية - ولو أنها تعطى فكرة عامة عن الاقتصاد فى الدول الشيوعية - وتتبع الجامعات فى الدول الشيوعية نفس الشئ، فهى تعلم الاقتصاد على أساس النظرية الشيوعية.

وما قلته بالنسبة لك هو أنه جانبك التوفيق فيما قلته فى مجلس الأمة عن موضوع استقلال الجامعة.

ولقد سمعت رأيك الذى أبديته فى مجلس الأمة بالنسبة لموضوع «التنسيق» أيضا، و«التنسيق» هو الضمان الوحيد للعملية وتكافؤ الفرص، ولكنك أنت هاجمت «التنسيق»! فما هو البديل عن التنسيق؟ فى الوقت الذى نصارع فيه، ونعمل كبوليس حريى بالنسبة لكل واحد، بحيث لا تنحرف الدنيا إلى اليمين أو إلى الشمال!

إذا لم نأخذ «بالتنسيق» فسوف يتدخل كثير من المسؤولين فى الأمور، ولبعضهم علاقات مع البعض الآخر. ولكن «التنسيق» معروف، وكل واحد درجاته التى حصل عليها.

وبالنسبة للعلاقة الموجودة مع بعض المسؤولين بالجامعة، فتوجد نقطة خاصة بالانتخابات، وقد قلت أنا: إنه لو كان يوجد بالجامعة

اشتراكيين فعلا فلا نمانع من إجراء الانتخابات، لكن إذا كانت الجامعة غير منظمة، فإن عملية الانتخابات سوف تكون عملية هدم أكثر منها عملية بناء، لأنه توجد الآن محاباة.

فمثلا عرفت أسئلة امتحانات كلية الطب البيطري! إذ أن أحد المسؤولين بالكلية أعطاها لإحدى الطالبات، وعرفت الأسئلة بعد ذلك في الجامعة لجميع الطلبة! فهل جامعتنا تسير بنظام كما يجب أن يكون النظام؟

إن كريمتى الإثنتين تدرسان في الجامعات، إحداهما في الجامعة الأمريكية، والأخرى في الجامعة المصرية، ويكل أسف لا توجد نسبة بين الجامعة الأمريكية وبين الجامعة المصرية، فلم يحدث أن ذهبت كريمتى إلى الجامعة الأمريكية ووجدت أن الأستاذ معتذر، بل بالعكس، إذ أنها تعمل في الصباح والمساء باستمرار. فمثلا اليوم، بعد تناولها الإفطار خرجت مباشرة، وذهبت إلى الجامعة لتأدية الامتحان في الساعة السادسة مساء.

والوضع في الجامعة المصرية فوضئ! وهذا هو الذى دعانا إلى تشكيل لجنة برئاسة الأخ كمال الدين رفعت لدراسة موضوع الجامعات. ودائما توجد اعتذارات من الأساتذة لعدم الحضور لإلقاء المحاضرات، وتوجد فوضى كاملة، وعدم شعور بالمسؤولية. ولو أنه يوجد بعض الأساتذة عندهم شعور بالمسؤولية.

كيف نعالج هذه الفوضى؟ وهل تشعرون بما يحدث داخل الجامعة؟ إن الطلبة يذهبون إلى الجامعة لحضور محاضرتين أو

أكثر، ويمتدز الأساندة عن عدم الحضور! يجب أن نقرّ كل انحراف موجود فى الجامعة حتى تكون الجامعة كجامعة فعلا.

ولكنا نسمع كلاما عن استقلال الجامعة! فإذا كانت للجامعة من غير استقلال قد وصلت إلى هذا الحد، إذن لو استقلت فسوف تطلق الجامعة أبرابها! ولا زال الإيمان بالاشتراكية والإيمان بالشعور بالواجب مفقود إلى حد كبير بين الناس.

أما عن النقاط التى أثارها الأخ سعيد عن استقلال الجامعة، وانتخاب العميد، فأعتقد أنه أثارها فى جلسة الأمانة العامة بعد مناقشة هذا الموضوع فى مجلس الأمة، ولكن لا يوجد فى الأمر أى شئ.

الدكتور أحمد محمد خليفة :

لم أحضر اجتماع الأمانة العامة التى أثير فيها هذا الموضوع لسفرى للخارج.

المشير عبدالحكيم عامر:

لقد اتصحت وجهات النظر بالنسبة لموضوع استقلال الجامعة وانتخاب العميد.

جمال عبدالناصر:

لا يوجد لختلاف فى وجهات النظر، ولكنى أعتقد أن منبر مجلس الأمة يجعل العضو يسترسل فى الحديث! وفى الحقيقة أنى قد تعجبت

عندما سمعت الكلام الذى قيل عن استقلال الجامعة، وقلت إلى أين نحن نسير؟

الدكتور أحمد خليفة :

بعد إذن سيادة الرئيس لى بالكلام، نحن فى أشد الحاجة لإقامة جو من الثقة بين الثورة وبين الجامعة! ويجب أن نتكلم بصراحة فى هذا المكان، والا فلن نتكلم بصراحة فى أى مكان آخر، توجد فعلا أزمة ثقة بين الجامعة وبين الثورة، وهذه الأزمة متبلورة فى شكل «تقوقع»! أى أن كل واحد فى حال سبيله! - كما أشار سيادة الرئيس - ويبدل أقل مجهود فى عمله. ويجب أن نعترف بذلك.

وفى الواقع، بعد مناقشة هذا الموضوع فى مجلس الأمة، واتخاذ قرار فيه، كان يوجد شعور بأنه يمكن أن نفتتح صفحة جديدة، ونطوى صفحات الماضى.

وعندما تكلمت فى هذا الموضوع فى مجلس الأمة، وأنا عضو فى الإمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، كنت أشعر بالمسئولية المضاعفة عما لو كنت قد تكلمت وأنا عضو فقط فى مجلس الأمة. وكنت أقصد من كلامى إذابة للجليد الموجود، وفتح صفحة جديدة للعمل.

وعندما تكلمت عن استقلال الجامعة، لم أفهم كيف قلت هذه الكلمة؟ لأنها كلمة قديمة ولا يوجد جهاز فى الدولة مستقل عنها. ولكنى أرى أن نعطى لرجال الجامعة تقديرهم، وأن نتراضى معهم. ولم أكن أقصد من كلامى أن أكرر نظرية جديدة أو أن يكون استقلالها بعيدا عن الدولة.

جمال عبدالناصر:

بالنسبة للجامعة، لا بد من وجود التنظيم لأن التنظيم هو المبدأ الوحيد لحل هذه المشاكل والنقطة الأخرى التي أثارها والخاصة بمجلس الأمة، فقد حدث كلام في الجلسة الماضية عن هذا الموضوع. ولا أعرف إذا كنت قد اطلعت على محضر الجلسة الماضية أم لا.

الدكتور احمد محمد خليفة:

لقد قرأت محضر الجلسة الماضية.

جمال عبدالناصر:

لقد أثار الأخ عبدالحميد غازي مسألة الالتزام بالنسبة لمجلس الأمة، وكان رأيي أنه يجب أن نحل عقد المجلس كلها، وهي العقد التي تأتي بعد فترة الانتقال.

وتكلمنا في موضوع التعليم العالي أثناء مناقشته في مجلس الأمة، وكان رأيي أن نؤجل مناقشته لمدة سنة! وكان يمكن أن يتخذ المجلس قرارا بإحالة إلى اللجنة المختصة لدراسته. وتكلمت مع الأخ على صبرى والأخ أنور السادات، وقلت لهما بأن هذا الموضوع لا يستحق كل هذا الجدل، وإذا كان الأمر بهذا الشكل فيمكن تأجيل عرضه لمدة سنة، وبهذا العمل يمكن أن نحل عقد مجلس الأمة! وليس كل موضوع يتدخل في مناقشته مجلس الأمة نحيله إلى اللجنة المختصة لدراسته، لأنه لا توجد حزبية في المجلس، ففي وجود الأحزاب كان

الرجوع فى مثل هذا الموضوع يعتبر هزيمة للحزب، وأما نحن فموقفنا يختلف، إذ يوجد تعاون تام بين الحكومة وبين المجلس، وهما جهازان يمثلان تنظيمان فى هيئة واحدة.

هذا رأى بالنسبة لمجلس الأمة، ويجب أن يأخذ مجلس الأمة وضعه كمجلس صحيح وسليم، ولكل عضو حرية الكلام وإبداء الرأى، وإن يترقب على هذا أية مشاكل. ولكن لو تكلم عضو من الأمانة العامة وأخطأ خطأ صغيراً، فإن ذلك «يلخبط» الدنيا.. كما «تلخبط» الأخ رشدى سعيد. ولكن يمكن أن يثار هنا الموضوع، كما حدث بخصوص استقلال الجامعة وانتخابات العميد. وأنت فسرت ذلك بقولك: أن يتم هذا بعد التنظيم، والتنظيم هو فى حقيقته يساوى التعيين. وكون أن الأخ رشدى سعيد تكلم هنا فهذا وضع طبيعى وليس فيه شىء بالنسبة لك.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

إن الثقة والأخوة موجودة بينى وبين الأخ رشدى سعيد.

جمال عبدالناصر:

كما أن الأخ رشدى قد تكلم هنا وهو يعلم بأن ما يقوله سوف يسجل فى محضر الجلسة وأنتك سوف تقرأ هذا الكلام.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

نحن زملاء وسوف نقوم بالواجب الذى تريده منا يا سيادة الرئيس.

المشير عبدالحكيم عامر:

كما أن النقد مباح.

شعراوي جمعه:

فى الحقيقة نحن نسمع كثيرا عن أزمة الثقة الموجودة فى الجامعة. وقد بدأ هذا الكلام يتكرر باستمرار بعد الثورة، وعلمنا أن نبحث ما تريده الجامعة. ومع تقديري واحترامى للجامعة والأساتذة فإنى أعتقد أنه لا توجد أزمة ثقة! هى أزمة وصاية على الحكم! فهل الجامعة وصية على الحكم وعلى الثورة؟ وهل الأزمة الموجودة هى أزمة مثقفين أم أزمة ثقة؟ ولماذا لم يكن هذا الوضع موجودا قبل الثورة؟ إذا كانت توجد أزمة ثقة فيجب أن يقال لنا عليها! ولكنى أعتقد بأن الأزمة الموجودة هى أزمة وصاية على الحكم وعلى الثورة.

جمال عبدالناصر:

إن الموضوع ليس بهذا الشكل، حيث يوجد نوع من التقصير فيه، لأن الموصلات غير موجودة، فإذا وجدت الموصلات فسوف تكون العملية سهلة.

شعراوي جمعه:

ولكن يوجد بلجنة الجيزة ثمانية عشر عضوا من أساتذة الجامعة.

جمال عبدالناصر:

ليست لجنة الجيزة فقط بها ثمانية عشر عضوا من الجامعة، بل يوجد فى لجان الأقسام، وفى القطاع العام، والوزارات، ولا توجد

أزمة ثقة معهم. وعندما زرت جامعة الاسكندرية فى أوائل الثورة جمعت هيئة التدريس، واجتمعت بأعضائها، وطلبت منهم أن يتقدموا بأسئلتهم مكتوبة. وعندما عرضت على الأسئلة وجنتها على نوعين. نوع يتع رض لمشاكل الجامعة. ومن هذا النوع من يتكلم عن العلاقة المفقودة بين الأساتذة والطلبة، ومن يتكلم عن عملية الكتب والاتجار فيها، ومن يتكلم عن تدهور مستوى التعليم. والنصف الآخر من الأسئلة تكلم عن حال البلد بصفة عامة، وكيفية إصلاحها. فقلت لهم: اذا كنتم غير قادرين على إصلاح الجامعة فلن تستطيعوا إصلاح البلد، أما إذا أمكنكم أن تخرجوا الطالب الصالح الكفء، فإنكم تكونوا فعلا خدمتم بلدكم. لكنى أعتقد أنه توجد حلقة مفقودة فى الموضوع! ويقول الأخ شعراوى بأن لجنة الجيزة بها ١٨ عضوا من أساتذة الجامعة، كما يوجد منهم فى جهات أخرى، ولكن لا توجد الصلة الموجودة بيننا وبين الجامعات، ويمكن أن تكون فى كل كلية لجنة تبحث الموضوع وتتصل بها، وقد تكون هناك فعلا مشاكل صغيرة مع وزارة التعليم العالى هى التى تكلم عنها الأخ أحمد محمد خليفة، والتى تكفر الناس وتجعلهم يشعرون بأن كلامهم يرمى به عرض الحائط، ولذا لا يجب أن نترك هذه المشاكل تتراكم، فإذا ما وجد الاتصال فسوف نحل مشاكل كثيرة.

شعراوى جمعه:

إن عبارة أزمة ثقة، تعبير ليس سهلا، لأن لكل مجال مشاكله. فهل معنى وجود هذه المشاكل أن تهتز الثقة؟

الدكتور رشدى سعيد:

لا توجد أزمة ثقة كما قال سيادة الرئيس، ولكن الوضع الموجود نتيجة عدم التنظيم وعدم تفهمهم للأمور. ولذلك فإن العملية فى حاجة إلى تنظيم، وإلى وجود لجنة فى كل كلية وفى كل جامعة وفى كل معهد عال، والاجتماع بالناس ومناقشتهم بالمنطق لإيجاد وحدة فكرية. وجزء كبير من أساتذة الجامعة يرغبون فعلا فى الإصلاح العام، ويشعرون بأن نظام الحكم القائم فى صالحهم ويضمن مستقبلهم.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

أريد أن أقول: إن الأخ الدكتور رشدى سعيد يسهل الموضوع أكثر مما يجب! فالموضوع ليس بهذه البساطة، إذ يوجد فعلا أساتذة فى الجامعة يقفون سلبيا! ولا بد أن نفر بهذا، لا أن ندعى عدم المعرفة! فمن الجائز ألا تكون التسمية هى «أزمة الثقة»، ويمكن أن نسميها أى شىء، فالمسألة ليست فى اللفظ، وأنا لا أصر على لفظ معين، ولكن الحقيقة أن الجو داخل الجامعة فيه سلبية، وهذا هو الموقف الذى يولدون به فى معظم الأحيان.

ولا أقول: إن هناك رجعية مسيطرة فى الجامعة، ولو أجربنا انتخابات فى الجامعة فلن نفوز أو نتقدم فيها الرجعية، وهذا اعتقاد شخصى، وإنما توجد سلبية، وهذه الطاقة من الطم والمقدرة معطلة، ولا يريدون أن يضيفوها إلى طاقة النضال الوطنى والثورى فى الوقت الحاضر، بينما يجب أن يكون رجال الجامعة إيجابيين.

فكيف نجعلهم إيجابيين ونضمهم إلينا إلا بأن نسترضيهم؟ هم يعتقدون أنهم - حسب التقاليد - هم رجال الفكر، ويجب ألا يكون هناك عدم تقدير لهم، وإنما يجب أن نشعرهم بأننا في حاجة إلى فكرهم وعلمهم؛ ولذلك لا أقول: إن المسألة بسيطة، أو إن اجتماعنا بهم يحل المشكلة، أو إنهم جميعا يريدون الصالح العام.. هذه عبارات لن تؤدي إلى شيء، وأرجو أن نكون في منتهى الحرص.

جمال عبدالناصر:

ما السبب في هذه السلبية؟

الدكتور أحمد محمد خليفة:

إن الجامعة دائما تمثل الفكر في مجموعها، والثورة ثورة ذات خطى ضخمة وكبيرة، ولم تنسب إلى الجامعة. وهم يعتزون بالفكر الصادر من عندهم، أما الثورة فهي ليست ثورتهم!

جمال عبدالناصر:

وأى ثورة في الدنيا نسبت إلى الجامعة؟:

الدكتور أحمد محمد خليفة:

إننى أقصد الفكر الأيديولوجي. فطالما أنهم يقولون لنا أفكارا، فإنهم يعتزون بها، أما الثورة كثورة، وفكرة الاشتراكية العربية، فإن أقدامها تتوطد من غير الاستعانة بالجامعة، والجامعة تريد أن تدخل في الثورة، فما الذى يمنع من أن تعطى للجامعة هذا الحق؟

جمال عبدالناصر:

هذا لا يأتي الا بالتنظيم.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

لا يأتي الا بالمدخل السليم إلى رجال الجامعة، عن طريق الدخول الحكيم داخل الجامعة، وبالتدرج، لأنها قلعة تحتاج إلى وقت. فبتنظيم رجال الجامعة بهدوء نستطيع أن نكسب الجامعة.. هذا هو اعتقادي.

الدكتور حسين خلاف:

أعتقد أيضاً أن هناك عدة أسباب للموقف الحالي. وأنا لا أعتبر هذا الموقف ميئوساً منه أبداً، وإنما هناك أسباب يمكن أن نتلافها، ويجب أن نتلافها، من بينها أنه يوجد شيء من البيروقراطية، وهي تؤدي إلى قتل كل مبادرة وحماس في أي جهاز. وفي مجال العلم تكون البيروقراطية أكثر قهراً منها في أي مجال آخر، ونحن نجد في الجامعة أن أي قرار تافه، أو ثانوي، لا تستطيع الكلية أو القسم أن يتخذه! وإنما لابد أن يمر بمراحل عديدة حتى تكون له قوة التنفيذ، أي أنه لابد من وجود استقلال مادي، أو إداري، بمعنى حرية الحركة لكي نحصل على نتائج سريعة وإيجابية، وهذا غير موجود.

وهناك أمثلة شائعة على هذا، فبعض الأساتذة في الكليات العلمية يشتكون من أنهم لا يستطيعون شراء بعض المواد الخام، وحتى ولو كان ثمنها لا يزيد عن خمسة جنيهات، الا بعد الرجوع إلى سكرتير

عام الجامعة! وقد يرد عليهم أولا يرد! وإذا رد فقد يصل رده بعد شهرين أو ثلاثة أشهر، وعندئذ تكون المادة الخام قد اختفت من السوق! والحقيقة أن أى عمل علمي لا يجوز التسليم بأنه يمكن أن يسير على هذا الأساس. وكذلك بالنسبة لقرارات السفر في مهمات أو مؤتمرات علمية، فإن إصدارها يستغرق وقتا لا يعلم بمده الا الله! ونجد أن العالم المصرى يصل بعد أن يكون المؤتمر افتتح بيومين أو ثلاثة! وبعد أن تكون كل المراكز أو المناصب المهمة في المؤتمر قد ملئت، مثل مراكز رؤساء اللجان - أى أنه توجد بيروقراطية شديدة جدا في الجامعة!

والنقطة الثانية أنه يجب أن نعترف بأنه - في بعض الفترات حصل نوع من الضغط المبالغ فيه! بمعنى أن بعض الذين تولوا أمر الجامعة اعتقدوا أنه من الواجب حصر الفكر في مجال معين! مثال ذلك أن بعض إخواني في الجامعة قالوا لى: إنهم أرادوا تكوين روابط عربية للطلبة أو شيئا من هذا القبيل، ولكنهم وجدوا واحدا من إخواننا ضباط المباحث يقول لهم: إن الاجتماعات ممنوعة، وإن هذا الأمر ممنوع، وإنه يجب أن يقدموا له تقريرا مثلا! وأنا لا أقول: إن هذا حدث في هذه الأيام، وإنما كان ذلك منذ خمس سنوات تقريبا. ولذلك فإن بعض الأساتذة أثر السلامة، وقال لنفسه: ما شأنى أنا بهذا، وما دام فى المسألة كتابة تقارير وممنوع كذا وكذا؟

وأنا لا أنادى بأن نفتح الباب على مصراعيه، لأنه توجد تيارات كثيرة يجب أن نكون حذرين منها، ولكن مثل هذه الإجراءات لا بد أن تطبق بشئ من المرونة والحصافة، لكى نسمح للناس بأن تعمل

فيما تود أن تعمل فيه . ففي مثل هذا الجو يجب أن نراقب «من بعيد» لبعيد، وننتدخل إذا ما رأينا انحرافا، ولكن التدخل الذي حدث كان إلى أكثر من الدرجة الواجبة، وهذا جعل كثيرا من الناس يمتنعون عن العمل .

وهناك بعض مسائل أخرى تهم هيئة التدريس أو الطلبة، وهي مسائل تقليدية معروفة سواء من ناحية المكتبة والكادر . وقد تكون هناك أشياء صحيحة . وقد تكون هناك بعض أشياء غير صحيحة، ولكن كلما والينا هذه المسائل بالعمل والإصلاح فإننا نصل فيها إلى نتيجة .

وإنما فوق هذا كله لابد أن تكون هناك روح ثورية منتشرة في الجامعة كما تنتشر في غيرها . ولكن كيف نخلق الروح الثورية عند الناس ؟ . إن هذا في حاجة إلى تركيز ودعاية، وأمثلة تقدم إلى الناس ممن يتولون أمورهم .

ولذلك يجب أن ندقق بقدر الإمكان في اختيار كل مدير للجامعة، وكل وكيل لها، لكي يكون هو نفسه قدوة لأساتذة الكلية الذين ينظرون إليه وإلى عميد الكلية وينظرون إلى تصرفاته، وهل يتصرف بأنانية أو أنه اشتراكي فعلا ! وهذا يستدعي حسن اختيار كبير جدا . ومن الطبيعي أن الاختيار صعب ودقيق ولكن لابد منه .

جمال عبدالناصر:

بالنسبة لأزمة الثقة، فإن الثقة كانت مفقودة بيننا وبين الجامعة بعد عام ١٩٥٤ والحوادث التي جرت فيه . فقد كان هناك هيئة

تدريس مجتمعة، ويتصل بها كمال الدين حسين، وكان كلامه عنهم أنهم من أحسن الناس، وأنهم يعتبرون «خميرة» طيبة. ولكن عندما جاءت مشكلة سنة ١٩٥٤، انفضت كل هذه الجماعة، ووقفت موقفا معاديا باستثناء عدد قليل منهم لا يتجاوز الأربعة أشخاص. وقد فصلنا كل المجموعة تقريبا! وهى المجموعة التى كان المفروض أنها مجموعة «ملتقية» مع الثورة.

أى أنه حدثت تجربة، وكانت تجربة فيها نوع من الغدر، وهى عملية الشاوى والشرقاوى وبدر والآخرين فى كلية الحقوق.

والمؤسف أن كل الناس الذين فصلوا هم الناس الذين كونهم كمال حسين على أنهم الصلة فى الجامعة! فقد كانوا مندفعين معنا اندفاعا كبيرا جدا، ولكنهم فى وقت الأزمة انقلبوا علينا! وقد سبب هذا نوعا من عدم الثقة.

إن الجامعة تمثل مجموعة محافظة، وعلى هذا الأساس فإنه فى جميع الثورات تقريبا حصلت مشاكل بينها وبين المثقفين بهذا الشكل، لأنهم يشعرون بمركب نقص تجاه الثورة! وفى الصين أيضاً كتبوا عن هذا الموضوع، وأتذكر أن ماوتسى تونج يرى أن حل مشكلة المثقفين فى الصين هو أن يتخلص منهم ويعطهم لشانج كاي شك لكى يسببوا له مشاكل ويخلصوا عليه.

(ضحك)

لأنه حاول أن يسترضيهم فعلا، ولكن من الطبيعى أن يكون فيهم أناس متعنتين.

وأنا أعرف أنه حصلت عمليات فى كلية الزراعة، وفى المؤتمرات. فقد قال بعض الناس كلاما مؤداه أنه توجد الآن فرصة «ضعف» وأنهم لذلك يجب أن يطالبوا «بكنا وكذا»! وهذا إن دل على شيء فإنما لا يدل على ناحية أخلاقية سليمة! لأنه إذا كانت العملية عملية ضعف وقوة فإننا نستطيع أن نضرب فى أى وقت! ولكن العملية ليست عملية ضرب.

كل هذه مواقف فى حاجة إلى أن تعالج علجا سليما، وعلاجها السليم هو التنظيم. وكل الكلام الذى يقوله الدكتور خلاف لا نستطيع أن نعرف شيئا عنه بدون التنظيم. فكيف نعرف موضوع شراء المادة الخام بخمسة جنيهات الذى ذكره؟ إن هذه العمليات تلف فى حلقة مفرغة، لأنه لا توجد الصلات التى توصل لنا هذه المشاكل لكى نجد لها الحلول المناسبة.

الدكتور ابراهيم سعد الدين :

بالنسبة لموضوع الجامعة، يوجد شبه اتفاق على أنه توجد أزمة ثقة! وأعتقد أن هذا الكلام فيه نوع من البالغة! لأنه يوجد عدد كبير من أساتذة الجامعات يرغبون فى المشاركة فى السياسة العامة، ويوجد عدد آخر معدوم الاهتمام بالمسائل العامة. والمشكلة وجود الشخص فى الناحية العلمية البحتة وانصرافه عن التفكير فى إصلاح المجتمع، بحيث يكون تفكيره منحصرا فى الاهتمام بالنواحي اليومية التى تحيط به فى حيز ضيق. ثم تخرج المشكلة من الحيز الضيق إلى الحيز العام، وتشارك الجامعة فى حدود كل التخصصات مشاركة عامة وإيجابية فى كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية فى البلد.

ف نجد مثلا كثيرا من أساتذة الجامعة يعملون كمندوبين للعمل في مشروعات بنائية مختلفة، كما أن بعضهم يعملون كمستشارين لعدد من الهيئات والمؤسسات العامة، أى أنهم يشاركون في البناء الاجتماعى فى مجموعه. ولكن توجد قلة من الأفراد موقفهم غير هذا، والقلة منهم أيضا موقفهم أساسا الاهتمام بالمشاكل العامة .

وفى اعتقادى أن المسألة هى مسألة مواقف! فما هو موقفهم من التطورات الاجتماعية التى حدثت؟ إن هذا يحدد مدى رغبتهم فى المشاركة وفى العمل! فقطعا الذى يرى الاتجاهات الاجتماعية القائمة على حقيقتها لا يرى فيما حدث مدعاة لعدم الثقة، بل العكس فإنه يشارك فيها بقدر ما يستطيع. والذى يرى فى الاتجاهات القائمة ما يعارض اتجاهاته الفكرية، هو الذى يشعر أساسا بنوع من عدم الرضاء، أو الإحساس بأنه لا يشارك مشاركة كافية، أو أن أفكاره لا تؤخذ فى الحسبان.

وأنا أقول إن كل هذه الفئات موجودة فى الجامعة، وليست لها فى هذه الحالة صفة الخصوصية. ونجد فى المثقفين وخريجي الجامعة من توجد لديهم نفس الاتجاهات من بين المحامين. والذين يعملون فى السياسة يشعرون بعدم الرضاء فى مثل هذه الظروف. وأعتقد أن مشكلة أزمة الثقة مشكلة صراع فكرى فى الجامعة وفى غير الجامعة، لإيجاد فكر موحد، وتغيير بعض الاتجاهات.

والموضوع فى مجلس الأمة لم يكن أساسا هدفه كيف نربط المثقفين فى الجامعة، وإنما كان أساسه كيف تطور الجامعة لخدمة الاشتراكية. فهل شاركت الجامعة إيجابيا، أو تطورت بدرجة كافية

تتمشى مع نمو المجتمع؟ أو أنها لم تتطور بهذه الدرجة؟ أعتقد أن حل المشكلة هو فى دراسة هذه الناحية، وليس فى إرضاء فئة محددة من الناس فى داخل الجامعة.

كمال الدين رفعت:

إن الجامعة - كما قال سيادة الرئيس - يغلب عليها التفكير المحافظ، وليس هذا فقط بالنسبة للتفكير الساسى بل يتعداه إلى التعليم نفسه. فمثلا الشخص الذى سار فى عمله على أساس ناحية تعليمية معينة، فإن أى تعديل يطرأ عليها يعتبره دخيلا عليها، ولا يمكن أن يقبل بسهولة أى تطور حديث فى العالم. وهذا موجود بالنسبة لمعظم الجامعات فى الخارج.

ومن الناحية السياسية تعتبر هذه العملية أدعى إلى وجودهم، وأى تطور اجتماعى يأخذونه بحذر وشئ من الشك! علاوة على أن الجامعة، وأساتذة الجامعة، يعتبرون أنفسهم أساس أى تفكير، وأساس أى تطور، وأن المفروض أن يؤخذ رأيهم فيه - كناحية من الثقة الزائدة فى النفس - وأنه يجب ألا يهملوا.

وظروف جامعاتنا تداخلت فيها بعض العوامل، مما أدى إلى تسلط بعض العناصر على الجامعة، وكانت هذه العناصر تحكم الجامعة - كما أشار سيادة الرئيس - باسم الثورة. وهذه العناصر كانت تمنع أى نوع من التفكير، أو تمنع أى نوع من المبادأة فى اتخاذ أى شئ.

فمثلا فى شهر إبريل، أو فى شهر مايو الماضى، عقدت ندوة فى كلية الآداب بجامعة القاهرة عن دور الجامعة فى بناء المجتمع

الاشتراكي، وحضر هذه الندوة جميع أساتذة كلية الآداب وعمداء الكليات ومديري الجامعات، وحدثت مناقشة صريحة في هذا الموضوع. ثم سمعت بعد ذلك عن كلام حدث من بعض الناس من أن الثورة تريد أن تفرض الاشتراكية على الجامعة! بل أكثر من ذلك أن الأساتذة الذين دعوا لإقامة الندوة كانوا مهدين بتقديمهم إلى مجالس تأديب، وفصلهم من الجامعة!

وفي تقديري أنه توجد عناصر متسلطة على الجامعة، ولا زالت توجد هذه العناصر سواء في الجامعة أو في التعليم بالذات. وتوجد عناصر صالحة متفاعلة، ومتفهمة لحقيقة التطور الذي تسير فيه، ولكن نتيجة الإرهاب الفكري الموجود، والضغط الموجود، فإن هذه العناصر تقف ولا حول لها ولا قوة! بل قد ينكل بها وتبعد عن المراكز القيادية في داخل الجامعة! وترك العملية بهذا الشكل يوجد مرتعا خصباً للعناصر الرجعية في تفكيرها لكي تحكم الجامعة!

وتوجد عوامل أخرى مختلفة، منها محاربة الأساتذة لبعضهم. فالذين انتدبوا للعمل في القطاع العام في موقف يحسدون عليه من زملائهم المجريين بالجامعة، لأن الأستاذ المنتدب لجهة خارجية يحصل على بدلات مختلفة! وتعود هذه النظرة في النهاية إلى نظرة غير سليمة إلى طبيعة الأمور نفسها، وتأخذ هذه العناصر موقفاً محافظاً، أو موقفاً على الأقل سلبياً من أية عملية. وقد أشار الدكتور حسين خلاف إلى بعض النواحي، وإلى عملية المباحث بالذات أو التسلط الموجود، وأي واحد يصدر منه تصرف يبلغ لحرس الجامعة، وهذا جعل العناصر التي ترغب في العمل معنا تقف بعيداً عن العمل.

جمال عبد الناصر:

لم يتخذ أى إجراء مع أى أستاذ من أساتذة الجامعة.

كمال الدين رفعت:

بغض النظر عن هذا الموضوع، لكن مجرد شعور الشخص أنه مراقب أو أن الخطوات تحسب عليه يجعله يبتعد من تلقاء نفسه.

جمال عبد الناصر:

إذا كان عمل المباحث يتم بطريقة مكشوفة، فتكون هذه العملية «غبارة» من المباحث، إذ كان الواجب أن تتم بطريقة سرية.

زكريا محيي الدين:

لقد كان الحرس الجامعى يحضر الندوات للمحافظة على النظام.

كمال الدين رفعت:

توجد أيضا عوامل أخرى غير العوامل التى فى الجامعة نفسها، وهى الدواخى الإدارية، ونواحي النقص فى التعليم. وهذه العوامل تجعل الأستاذ لا يهتم بالجامعة، إذ أن بعض الأساتذة يتم نديهم للعمل فى القطاع العام، ويجد هذا الأستاذ نفسه مضطرا للتدريس فى جامعة أخرى - بالإضافة إلى عمله الأسمى - حتى يتقاضى أجرا إضافيا. وحسب معلوماتى فإنه تحتسب له محاضرات أكثر من التى ألقاها فعلا!

أى أن الناحية المالية لها دور فى الانحراف الموجود فى الجامعة .
ثم عملية هروب الأساتذة من العمل، أى عدم حضورهم وعدم
انتظامهم فى العمل، يؤدى إلى عدم وجود نوع من الضبط والربط
داخل الجامعة نفسها . وتؤدى الناحية المادية والناحية الإدارية إلى
عدم السير فى الطريق السليم .

وتؤخر العملية الروتينية نواحي مختلفة، وتؤدى إلى أن الأسناذ
الذى يريد أن يحدث، أو يريد أن يعمل حسب الروح الجامعية، لا يجد
الفرصة المتاحة أمامه، فينكمش، ويستمر يعمل كأى موظف عادى
ويتقاضى مرتبه وتنتهى العملية بالنسبة له .

أى أن نفس الروح الجامعية غير موجودة! والعلاقة بين الأساتذة
والطلبة غير موجودة! وأنا أعرف أساتذة فى جامعة القاهرة لا
يعرفون زملائهم الأساتذة فى جامعة عين شمس أو فى جامعة
الاسكندرية، ولم يجتمعوا ببعضهم، ولم يختلطوا ببعض، ولم يحدث
أن اجتمع أساتذة المادة الواحدة أو القسم الواحد ببعضهم . ويمكن
للأخ رشدى سعيد أن يعطينا فكرة عن هذه النقطة بالذات!

توجد إذن عوامل كثيرة أو جدت هذه الروح، غير النواحي
السياسية، وهذه العوامل تلعب دورا كبيرا فى العملية . كما أن العلاقة
بين هيئات التدريس المختلفة وبين الطلبة والأساتذة وبين مجلس
الجامعة وهيئات التدريس وبين وزارة التعليم العالى ومجلس الجامعة
غير موجودة أيضا، وكل هذه الأمور تشكل مشاكل الجامعة!

وفى الواقع، بالنسبة لهذه المشاكل، لا يمكن أن تحل كل مشكلة
على حدة، بل يجب أن تبحث كلها مرة واحدة، وتطرح للدراسة

بشكل عام، كما أننا لا نبحث سياسة التعليم الجامعي فقط، بل يجب أيضا أن نبحث الموضوع بالنسبة للتعليم كله: التعليم الجامعي والتعليم الثانوي^(١) حيث يقال بأن المشاكل القائمة حاليا نتيجة ظروف التعليم الثانوي، لأن الطلبة يتخرجون من التعليم الثانوي وهم لا يعرفون اللغات الأجنبية، كما أن عدد الطلبة الذين يتخرجون كل سنة عدد كبير، والتخصصات الموجودة بالجامعات ليست متوفرة بحيث تكفي الأعداد الكبيرة التي تخرج من المدارس الثانوية.

ثم إن نسبة الأساتذة إلى الطلبة نسبة صغيرة جدا، إذ تبلغ واحد إلى خمسين! وهذه النسبة لا يمكن أن تستمر بها الجامعة، ولا تجعل لدى الأستاذ الوقت لكي يقضى أكبر وقت مع الطلبة، أو يقضى وقتا مناسباً في المكتبة للاطلاع. هذا بجانب عملهم في جامعات أخرى أو في المعاهد العليا، أو عملهم في القطاع العام - كل هذه الأمور تجعل النواحي الموجودة في الجامعة غير سليمة. وهذا يستدعي النظر في العملية من أساسها ككل، بحيث لا نقوم ببحث حالة هيئات التدريس على حدة، أو ببحث موضوع الطلبة على حدة، أو النظام الإداري على حدة، أو موضوع المعاهد العليا على حدة، ولكن يجب أن نبحث موضوع التعليم ككل، ونربط بين التعليم العالي والتعليم العام، لأن العملية - سياسيا - وحدة واحدة لا يمكن فصلها. وقد يكون التقرير الذي تقدمت به عن بحث موضوع الجامعات توضيحات أكثر.

(١) في الأصل: التعليم العالي، على أن السياق يشير إلى للتعليم الثانوي

جمال عبد الناصر:

على العموم، فإننا سنبحث موضوع الجامعات في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا يوم الأحد القادم، وإذا كان لدى أحدكم شيئا عن هذا الموضوع فليقدمه للأخ كمال رفعت.

طلعت خيرى:

إن رجال الجامعات محافظون فعلا، ولا يقبلون أى كلام بسهولة. فعندما عدلت اللوائح الطلابية لكي تكون الاتحادات طلابية صرفة، بحيث يكون الأساتذة مستشارين لها فقط، قاومها الأساتذة، ووقفوا منها موقفا سلبيا! وحتى الذين عينوا مستشارين لم يعتنوا بالعملية، بل كانوا يعطلونها! وفي الانتخابات الأخيرة تدخل بعض الأساتذة بتهديد الطلبة في مستقبلهم حتى ينجح الناس الذين يريدونهم! وعندما تدخلنا عن طريق السيد وزير التعليم العالي لإعادة الانتخاب كان تعليقهم على ذلك! «هل تريد الإدارة المركزية للشباب أن تسيطر الجامعة؟» إنهم لا يقبلون أى تطوير، خصوصا إذا كان هذا التطوير لا يأتي منهم.

الدكتور رشدى سعيد:

إننى موافق على كلام السيد كمال رفعت، وخصوصا الجزء الأول منه، فإن أزمة الثقة ليست بين أساتذة الجامعة وبين النظام القائم، وإنما هى بينهم وبين الناس الذين أخذوا المراكز القيادية فى الجامعة، الذين يعطلون الناس ويوجدون مناخا غير مناسب انطلاقا.

لقد جاءني أناس لا أعرفهم عندما تكونت أمانة الجامعات، ولكنهم يريدون أن يقدموا المساعدة، ولذلك فإنني أعتقد أن الجزء الموجود في القيادات، والذي يعمل جوا من الإرهاب الفكري الذي تحدث عنه السيد كمال رفعت، هذا الجزء قليل، وضعيف جدا، ويمكن معالجته بقليل من التفاهم. والحقيقة أنني متتبع باهتمام التيارات المختلفة الموجودة في الجامعة، ولا أعتقد أنها على درجة كبيرة من الخطورة. أعتقد هذا وقد أكون مخطئا أو متفائلا أكثر من اللازم، ولكن الشعور العام هو أن المجموعة كلها متجاوبة جدا مع النظام.

عبد الحميد خليل غازي:

لقد تناول الأستاذ حسنين هيكل في مقاله يوم الجمعة مسألة استصلاح الأراضي الزراعية ووسيلة استغلالها، وهل نملكها للفلاحين المعدمين أو أن الدولة ستزرعها بمحاصيل مختلفة للتصدير؟ وهذا أمر له جوانب كثيرة جدا، ونريد أن نعرف رأي سيادة الرئيس فيه، حتى يمكن أن يدرس هذا الموضوع على هدى توجيهات السيد الرئيس.

في الواقع نحن نعتمد اليوم على التصدير، لكي نوفر العملة الحرة التي نخدم بها قضية التنمية. وكانت هناك سلع كثيرة تصدر، ولكنها اليوم تستخدم في خطة التنمية، مثل الأسمنت الذي كنا نصدره وأصبحنا اليوم نستورده، لأن خطة التنمية تستوعب كل انتاجنا منه. وفي نفس الوقت، وبجانب حاجتنا للتصدير، فإننا ملتزمون بتوسيع قاعدة الملكية بالنسبة للمعدمين.

فلا بد إذن أن نبحث الأمر من هاتين الوجهتين، لأننا نلتزم بعملية التصدير التي نخدم بها التنمية، وملتزم أيضا بتوزيع الأرض على الفلاحين كهدف من الأهداف الأساسية للثورة. ولكننا مهما وزعنا من الأرض على المعدمين فإن المشكلة ستظل قائمة. ونحن نوزع الأرض بقصد زيادة الدخل لهؤلاء المعدمين، ولكن يمكن أن نزيد دخلهم ونحسن حالهم بطريقة أخرى. أما إذا وزعنا عليهم الأرض، وطلبنا منهم أن يزرعوا زراعات معينة، فإنهم لن يلبوا طلبنا.

وقد دلت التجارب على ذلك. ولهذا فإننا نريد أن نعرف رأى سيادة الرئيس! فهل يمكن أن نستغل الأرض استغلالا زراعيا تصديريا؟ أم أن الرأى يتجه إلى توسيع قاعدة الملكية بتوزيع الأرض على المعدمين؟

والنقطة الثانية التي أريد أن أتكلم فيها هي حكاية حجارة البطاريات التي أشار إليها السيد نائب رئيس الجمهورية، فهي تمثل فى الواقع جزءا من حياة الفلاح اليوم، لأن الراديو هو وسيلة الإعلام الوحيدة فى الريف اليوم، وكل فلاح يملك جهاز راديو يأمل فى أن يديره ليسمع أخبار بلده، ويلتحم بكل الأمور التي تهتم بلده.

ثم يقال: إن هناك أزمة فى حجارة البطاريات، فى الوقت الذى نجدها تباع فى السوق السوداء مع الباعة المتجولين على الأرصفة، فى ميدان التحرير أو باب اللوق أو العتبة. نريد أن نعرف هل نحن ننتج بطاريات تكفيها بحيث يمكن أن يقال: إنه يوجد اكتفاء ذاتى، أو أننا نستوردها؟ فإذا كان هناك اكتفاء ذاتى فلا مانع من أن توزع مع

مواد التموين بالبطاقة، وهذه عملية تنظيمية بدلا من أن تتسرب البطاريات إلى السوق السوداء! ومعروف أن حجر البطارية يستهلك في ١٥ يوما، وبالتالي يمكن معرفة نصيب كل عائلة في الشهر حسب جهاز الراديو الذي تملكه، فيصرف لها مع مواد التموين، وهذه عملية تنظيمية.

الأمر الثالث هو عملية الادخار، التي أشرت إليها سيادتكم في افتتاح الدور الثاني لمجلس الأمة. فالواقع أنه لا توجد جهود أبدا في هذه العملية، والاستهلاك لا يسير مع قدرة الوطن، وكل شخص يستهلك كما يشاء. كما أن العمال أمكنهم اقتطاع جزء من أجورهم لكي يستفيدوا من التأمينات الاجتماعية، وهذه الأموال يمكن أن تستخدم في التمويل الداخلي للمشروعات، وفي نفس الوقت تخدم العمال من حيث تأمين مستقبلهم.

واليوم، بالنسبة لفلاحى الإصلاح الزراعى وصغار الملاك، يجب أن نؤمنهم على المحاصيل، ونوجد لهم تأمينات اجتماعية مثل تأمينات العمال لكي تحمى مستقبلهم، وفي نفس الوقت توجد حسيطة يمكن أن تستخدم في التمويل الداخلى للبلاد. واليوم، بعد تخفيض ثمن أراضى الإصلاح الزراعى، سيصرف الفلاحون ٢٠ مليون جنيه، وهذا المبلغ قد يصرفونه كله على الاستهلاك فى شهر واحد! وهذه عملية فى حاجة إلى بحث وتوجيه! وكنت قد اقترحت فى مجلس الجمعية العامة للإصلاح الزراعى أن تصدر سندات ادخار بما يوازى نصف المبالغ المستحقة، لتستخدم داخل جمعيات الإصلاح الزراعى فى تمويل استعمال آلات الحرث وكل ما يخص هذا القطاع.

جمال عبد الناصر:

هل سيصرف للمتفعين هذه النقود؟

عبد الحميد غازي:

نعم.. وسيتم صرفها بأثر رجعي حسب القانون رقم ١٣٨ .

جمال عبد الناصر:

يبحث هذا الأمر.

عبد الحميد غازي:

لقد تمت التسويات فعلا، وجاهزة للصرف. والوضع الآن هو أن الخزانة العامة أصبحت مدينة للفلاحين.

جمال عبد الناصر:

لا يمكن أن أجيبك على هذا السؤال الآن الا بعد التأكد منه وبحته. أما بالنسبة للادخار، فقد تكلم أحد أعضاء المجلس في هذا الموضوع عند مناقشة السياسة التموينية.

عبد الحميد غازي:

أنا الذي تكلمت في هذا الموضوع.

جمال عبد الناصر:

لقد بحثنا هذا الموضوع في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، ورأينا أن نبدأ بنوع من الادخار بالنسبة لأعضاء

الجمعيات التعاونية التابعة للإصلاح الزراعي، كالتأمينات الاجتماعية، ويعد الآن مشروع قرار بهذا الخصوص.

أما بالنسبة للبطاريات، فلا يوجد اكتفاء ذاتي فيها حالياً، وسوف نستوردها، وسيتم إنشاء مصنع جديد في شهر ابريل القادم لإنتاج البطاريات، وأعتقد أن الإنتاج بعد ذلك سيغطي الاستهلاك إذا ما بقي على ما هو عليه.

أما عن موضوع الزراعة، فسوف نناقش السياسة الزراعية، التي بدأنا في مناقشتها ولم تستكمل مناقشتها بعد في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، على أساس المحاصيل التي ستزرع في المناطق الجديدة. ولم نصل إلى حل فيها بعد.

وأعتقد أن الكلام بخصوص توزيع الأراضي الجديدة أو عدم توزيعها سابق لأوانه، لأن الأرض التي سوف يتم إصلاحها، تستغرق وقتاً طويلاً حتى يتم استزراعها وتصبح زراعتها اقتصادية، خصوصاً وأن استغلال المناطق الجديدة سيكون على أساس الزراعة الميكانيكية. ويعد مناقشة السياسة الزراعية سوف يتبلور الموضوع على حقيقته.

أما بالنسبة للموضوعات التي طلبنا في الجلسة الماضية مناقشتها في هذه الجلسة، فهل أنتم مستعدون لها؟

زكريا محيي الدين:

لقد طلب سيادة الرئيس مناقشة عمل أمانة اتصال الوجه البحري وأمانة اتصال الوجه القبلي.

جمال عبد الناصر:

كما طلبنا مناقشة موضوع التنظيم، فإذا كنتم غير مستعدين له
فيمكن تأجيل مناقشته للجلسة القادمة.

كمال الدين رفعت:

توجد ناحية مطلوبة، وهي أن يتم اجتماع الأعضاء الذين تم
اختيارهم في الأمانات الفرعية، لإيجاد نوع من وحدة التفكير فيما
بينهم، خصوصاً في هذه المرحلة، بصرف النظر عن اجتماع الأمانة
العامة برئاسة السيد الرئيس.

جمال عبد الناصر:

لا مانع من الاجتماع بهم، ومناقشتهم في بعض الأمور.

حسين الشافعي:

لقد بدأنا في عملية إلقاء المحاضرات، وجمعنا هؤلاء الناس لهذا
الغرض، وبعد إلقاء المحاضرة بدأت المناقشات. وهذا الأمر يستدعي
وجود مقر، لكي يجتمع فيه هؤلاء الناس، يكون بمثابة «ناد» لهم،
حتى لا يكون الجلوس معهم مجرد اجتماع رسمي. وهذه النقطة
سوف نفكر فيها، ونقدم باقتراح عن المقر الذي يتسع لهم. ويوم أن
تناولوا معنا طعام الإفطار يوم الأربعاء الماضي في نادى التحرير،
كان فرصة للكلام معهم. وعلى هذا الأساس يسير موضوع التنسيق
في عمل الأمانات الفرعية. وكان سيادة الرئيس قد أعطى فرصة
لكل أمانة أن تتحرك وتعمل في عملية التنظيم حتى يتم اختيار

الأسماء ، وبعد أن يتم اختيار الأسماء سوف ننسق عملنا، خصوصا بالنسبة للمسائل المتداخلة.

خالد محيي الدين :

بخصوص الاجتماعات التي تتم مع الأمانات الفرعية، هل يمكن أن يجتمع عدد معين من الأمانات الفرعية، مثل أمانة الدعوة والفكر، والمعهد، والصحافة لمناقشة مشكلة معينة؟

جمال عبد الناصر:

إن الهدف من الاجتماعات هو أن يتعرف الناس على بعضهم، حيث أن أعضاء كل أمانة لم يعرفوا بعضهم. وتوجد وسائل كثيرة لكي يتم التعارف بين الناس.

على صبرى:

لقد أثير في الأسبوع الماضي تشكيل الأمانات الفرعية بالنسبة لمحافظة القاهرة والاسكندرية، ومن هنا يجب أن يبدأ التنظيم، أو يبدأ تنشيط الاتحاد الاشتراكي بصفة عامة. وكثير من المحافظات معدة لإنشاء الأمانات الفرعية المقابلة، ولكن الأشخاص الموجودون بهذه المحافظات محدودين. ويمكن أن نحدد وقتا زمنيا لاختيار الأشخاص حتى يبدأ تنشيط الاتحاد الاشتراكي.

حسين الشافعى :

لقد بدأت فعلا الأمانات في القيام بعملية الاتصال في المحافظات لإنشاء الأمانات المقابلة، وكان المفروض أن نجتمع مع أمانة

الاتصال على أساس وجود هدف آخر، وهو تدعيم اللجان الحالية. وكان الكلام فى هذا المجال عما إذا كان يمكن أن تتقابل هذه العملية مع عملية التنظيم، وتسير العمليتان مع بعضهما، ثم يتم الاتصال مع أمانات المحافظات.

وبعض هذه الأمانات ليس على مستوى القيام بعملية التنظيم، وبعض المحافظات لم يعين لها أمين، مثل محافظة الجيزة، حيث كان يشغل هذا المنصب الأخ كمال الدين رفعت، ومثل محافظة القليوبية. وهذه كانت موضع مناقشة بين الأخ عباس رضوان والأخ كمال الحناوى والأخ شعراوى جمعة والأخ عبد الفتاح أبو الفضل، وسيتم ذلك بعد أن نوافق على الخطوط العريضة، وهذه الأمانات تريد أن تعطى لها فرصة من الوقت، حتى تستطيع أن تتقدم بالأسماء التى يتم اختيارها فى مجال العمل فى المحافظات، بحيث تكون عناصر نشطة. وقد اختارت أمانة الفلاحين ستة أشخاص فى كل محافظة، وتريد هذه الأمانة أن تتفق مع أمانة الاتصال بخصوص هذه العملية.

المهندس أحمد عبده الشرباصى:

لقد اخترنا بعض الأسماء، وسوف نراجعها على الطبيعة، ورأينا أن يكون فى كل محافظة ستة أشخاص. وقد تم الاختيار بالنسبة لستة عشرة محافظة، ويتبقى ثلاث محافظات. وقد رأينا أن نأخذ رأى أمانتى الاتصال فى هذا الشأن.

كمال الدين الحناوى:

لقد طلبنا أن نتبادل الرأى بالنسبة لاختيار الأسماء فى اجتماع الأمانة العامة، حتى لا نفرّد بهذه العملية.

عبد الحميد خليل غازى:

أرى ألا نفرّد أمانة الاتصال باختيار الأسماء، حتى لا يلقى عليها اللوم مستقبلاً إذا ظهرت عناصر غير صالحة. ولهذا أرى أن تشترك الأمانات مع أمانة الاتصال فى اختيار الأسماء حتى تكون العملية تضامنية.

حسن ابراهيم:

إننا لو بدأنا فى تحديد أمانات المحافظات، وعمل أمانات مماثلة للأمانات الفرعية الموجودة هنا، سجد طلبات وشكاوى! وقد اتفقنا فى الأسبوع الماضى على أن نظل فترة طويلة ننظّم، بدّلاً من أن نشغل إخواننا أعضاء الأمانة هنا بالطلبات والشكاوى التى نريد لها حلاً! ومن الأجدى أن نحاول كل منهم استكشاف الطريق فى مجاله فى كل محافظة، بأن يضع نظره على الناس الذين يمكن أن نستفيد بهم بعد فترة معينة من الزمن. وهذا لا يمنع من أن نشط اللجان الموجودة حالياً فى المحافظات.

النقطة الثانية، ما هو وضع اللجان الحالية إذا أضفنا إليها أناساً جدد؟ إن فى لجنة الاسكندرية ٤٤ عضواً، فإذا أضفنا إليها ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ عضواً آخرين، سيكون عددها أكبر من أن يجعلها لجنة مفيدة

فى اجتماعاتها! إذ أنه كلما كان العدد قليلا كلما كان ذلك أفيء للمناقشة! قد تكون اللجنة الفرعية المنبثقة عن هذه اللجنة كثيرة العدد، ولكن إذا كانت لجنة المحافظة كثيرة العدد فقد لا تكون لها فائدة، وإذا حاولنا أن نخرج بعض أعضائها فقد يحس هذا البعض بمرارة فى نفسه.

والحقيقة أنه بالنسبة للجنة الاسكندرية مثلا فإنى أرى أن معظم الناس الذين اختيروا فيها مخلصون للثورة، ولكن بعض هؤلاء الناس غير كفء، فإذا أخرجته من اللجنة سيشعر بالمرارة! وقد يكون هذا الشخص غير الكفاء مفيدا فى المصنع الذى يعمل فيه، فإذا أخرجته من اللجنة قد يصبح غير مفيد حتى على مستوى هذا المصنع! ولذلك أرى أنه، إذا أردنا أن نخرج أحدا من أعضاء لجان المحافظات، فيجب أن يكون ذلك بطريقة أكثر طبيعية، وتحفظ لهم كرامتهم، بحيث يمكن أن نستفيد بهم فى المستويات الأدنى.

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

إن هذا الموضوع يثير نقطة سبق أن اتخذنا فيها قرارا، وهى النقطة الخاصة بالتنظيمات الجديدة، وهل تكون سرية أو علنية، وعلاقة هذه التنظيمات الجديدة بالتنظيمات القائمة، وقد قررنا أن تنشأ لجان المصانع بصورة سرية.

وبمراجعة هذا القرار فى ذهنى، فإنى أتصور أن عملية السرية غير موجودة، لأن السرية عادة تكون فى مقابلة السلطة، حتى لا تستطيع السلطة أن تعرف من الذى ينظم، ولكن بالنسبة لنا، فإنه

عندما ننظم لجنة في مكان ما، فإن الذين يعملون معنا يكونون معروفين، لأنهم سيمارسون نشاطا بالفعل في داخل المصنع، وستعرف الجماعات الموجودة في المصنع نشاطهم وعملهم! فالمسرية - إذن - تكون بالنسبة لمن؟ إنها في الواقع ستكون غير موجودة.

ولكن يمكن أن نتصور مرحلة أولى، هي مرحلة الترشيحات، إلى أن يتم اختيار واقعي يسمح لهم بمزاولة النشاط. والمرحلة الأخرى هي مرحلة مزاولة النشاط فعلا، وعند هذه المرحلة الأخيرة لا بد أن نتصور أن هذه اللجنة ستكون معروفة للجميع. ولذلك يجب أن نبحث شكل العلاقة بينها وبين لجنة العشرين.

هناك مسألة أخرى خاصة بالتنظيم، وهي أننا عندما اخترنا الأمانات الفرعية كان مطلوبا تفرغ البعض منهم، ولكن لم يتم التفرغ حتى الآن! والعملية في حاجة إلى سرعة من الناحية الإدارية.

حسن ابراهيم:

لقد قلت: يجب أن يضع كل منا نظره على بعض الأشخاص، لكي يكونوا جاهزين بمجرد أن - يكلفوا بعمل.

جمال عبد الناصر:

الحقيقة أن هناك نقطة تسبب لنا مشكلة باستمرار، وهي نقطة تستحق التفكير، وتتعلق بالتنظيم على مستوى الاتحاد الاشتراكي. وأنا في رأيي أنه مهام اشتغلنا على مستوى الاتحاد الاشتراكي لن

يكون هناك التزام كامل، لأننا لا يمكن أن نعمل على مستوى ٦ مليون عضو. وبالتالي، فإنه في أى اجتماع نعقدته ستتحول العملية إلى مطالب، لأن الاتحاد الاشتراكي يجمع كل من هب ودب، فإذا أردنا أن ننجح في بناء قاعدة اشتراكية، لا بد أن ننظم على مستوى أصغر.

إننا نلف حول هذه النقطة، ولا نواجهها مواجهة صريحة حتى الآن! وأنا أعتبر أنه قد آن الأوان لكي نواجهها مواجهة صريحة. وحتى - تاريخيا - لم يستطع أحد أبدا أن يقيم فكرة معينة على أساس جمع كل الناس! فمثلا في المسيحية، وفي الإسلام، قد يؤمن كل الناس أخيرا بالفكرة، أو قد يؤمن أغلبهم بها، ولكننا نجد دائما أن الذي يدعو إلى الفكرة ويعمل فيها عدد قليل! أما بالنسبة للستة ملايين عضو في الاتحاد الاشتراكي، فإن العملية مستحيلة،

وقد كان من الممكن، بالنسبة لمؤتمرات الوحدات الأساسية، أن نحدد مجال المناقشة فيها في موضوعات لا تمس مشاكل الناس، بدلا من أن نجتمع كل الناس في المؤسسة على اعتبار أنهم هم الذين يشكلون مؤتمر الاتحاد الاشتراكي في المؤسسة. فإذا كان المؤتمر مكونا من ٢٠ عضوا فقط، كان من الممكن أن ينظروا في موضوعات أساسية وموضوعات سياسية فعلا. ويأتى هذا الجهاز الذي عبرنا عنه في الميثاق بأنه «الجهاز السياسى».

ومعنى هذا أن يكون عندنا تنظيمان: التنظيم العام، وهو الاتحاد الاشتراكي، والتنظيم الخاص، وهو الجهاز السياسى.

وفى تصورى أن الجهاز السياسى لا بد أن يكون عبارة عن حزب اشتراكى! وهذا هو الذى نقصد به أن يكون لنا فى كل مصنع لجنة تمثل الجهاز السياسى، ولجنة تمثل الاتحاد الاشتراكى.

وقد قلنا: إن اختيار أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكى يكون بالانتخاب، ولم نقل ذلك بالنسبة للجهاز السياسى، بل سننتقى أناسا اشتراكيين. وبذلك يكون لدينا تنظيمان: تنظيم عام يجمع كل الناس، وتنظيم خاص يجمع الصفوة من الاشتراكيين الذين يمكن أن يكونوا الدعاة الحقيقيين للاشتراكية والذين يعتبرون بمثابة العمود الفكرى للاشتراكية.

ولكن مهما حاولنا على أساس الاتحاد الاشتراكى كله، فسنجد أنفسنا نلف فى حلقة مفرغة، لأن العملية عملية انتخاب واسترضاء، ثم تنقلب فى النهاية إلى عملية مطالب! ولا يمكن، بالنسبة لستة ملايين أن توجد التزاما، أما بالنسبة لعشرة آلاف مثلا فإن ذلك ممكن، إذا نظمتم.

وأعتقد أنه قد آن الأوان لكى نواجه هذا الموضوع مواجهة صريحة. وهذا ما أقصده أنا بما قلته بالنسبة للعمال فى الجلسة الماضية. وحتى بالنسبة للجامعة، فإن الذين أثاروا المشاكل فى الجامعة فى كلية هندسة عين شمس كانوا هم أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكى! هم الذين تزعموا العملية كلها بدون الرجوع إلى الاتحاد الاشتراكى، ودون أن يحاولوا تفهم الموضوع! وذلك لأنه لا يوجد التزام.

حسن ابراهيم:

إن هؤلاء الناس ليسوا عناصر قيادية! وقد ساروا في هذا الاتجاه للمحافظة على أصوات الناخبين، ولكي يضمنوا نجاحهم مرة أخرى!

جمال عبد الناصر:

سوف نتكلم في الجلسة القادمة في موضوع التنظيم السياسي، والدعوة والفكر، وأى موضوع يراه كل منكم، ويجب أن يكون هدفنا هو تنشيط الاتحاد الاشتراكي، والتنظيم السياسي، وإلا - كما أعتقد - سوف نقع في أزمة وينهار الاتحاد الاشتراكي «كالقش»!

ونريد من اخواننا الذين سافروا إلى كوبا أن يقولوا لنا ما رأيهم هناك!

وبالنسبة لنا، فإننا نعتبر ثورتنا فريدة في نوعها، إذ أننا حاولنا أن «نلم»، أى نجتمع كل الناس، من أجل تصفية الأحزاب الأخرى التي كانت موجودة. وقد نجحنا في هذا بالنسبة لهيئة التحرير والاتحاد القومي، لتحقيق أهداف محددة! أما بالنسبة للاتحاد الاشتراكي، فإن أهدافنا ليست محددة، حيث تعتبر أهدافا واسعة وعميقة. كما أن الاشتراكية ليست مطالب، كما يفهمها الناس على أنها توزيع للأراضي ومنح علاوات وما إلى ذلك! بل العكس: إن الاشتراكية أداء، أكثر منها مطالب. فمن يريد أن يبني بلده يجب أن يضحي ويتبنى هذه المبادئ. ونحن نريد أناسا يتبنون هذه المبادئ، ويحاربون في سبيلها، ويضحون بوقتهم، ويعملون ليلا ونهارا في سبيلها.

فمثلا بالنسبة للثورة المصرية، فقد قام بها عدد قليل لا يتعدى مائة ضابط من أربعة آلاف ضابط! ولو حاولنا أن نجمع الأربعة آلاف ضابط كنا لا زلنا نجعل في هذا العدد حتى الآن!

وفي الحقيقة أن عملية التركيز على القلة عملية مطلوبة، فلو أردت أن تجمع اليوم كل الناس الموجودين في الجامعة ستجد أنها عملية مستحيلة، لأنك ستجد منهم من حصل لوالده شيء من الثورة، أو من هو من طبقة معينة لا يلائمها الوضع الاشتراكي! وهذا موضوع يمكن مناقشته في الجلسة القادمة.

خالد محيي الدين:

نحن متفقون على ضرورة وجود التنظيمين، ولكن المشكلة هي العلاقة بين التنظيم والاتحاد الاشتراكي! فإذا فرض وكونا خمسة آلاف شخص، فما هو عملهم بالنسبة للاتحاد الاشتراكي؟ وهل سيكونون في إطار آخر ويتركوا الاتحاد الاشتراكي أم ماذا؟

جمال عبد الناصر:

سيكون هؤلاء الأشخاص في وسط الناس! وهذا موجود في يوغوسلافيا، حيث يوجد اتحاد الشيوعيين والاتحاد الاشتراكي. واتحاد الشيوعيين يضم عددا قليلا. واستطاعوا بذلك أن يمشوا، الاتحاد الاشتراكي. وينضم إلى الاتحاد الاشتراكي هناك النقابات. كمجموعة. ولا ينضم اليه العمال كأفراد. وهذا يحل المشاكل التي نحن فيها. وعلى العموم نستعد لمناقشة هذا الموضوع في الجلسة القادمة.

خالد محيى الدين :

لا بد من وجود التنظيمين، ولكن ما هو عمل الجهاز السياسى؟
هل سيكون عمله تنشيط الاتحاد الاشتراكى ولجانه؟

جمال عبد الناصر:

هذا ما سيكون، وإلا فإنه سيكون منزلا!

خالد محيى الدين :

هل سيكون اهتمامنا باللجان الموجودة حاليا بحيث يتم اختيار
العناصر الصالحة منها؟ أو سيكون الاختيار من خارج هذه اللجان؟
وفى هذه الحالة، ما هى علاقتهم بالأشخاص الموجودين؟

جمال عبد الناصر:

هذه التنظيمات يجب أن يكون لها تنظيمات فى النقابات، وفى
جميع التجمعات الموجودة. وعلى العموم سوف نناقش هذا الموضوع
فى الجلسة القادمة.

المشير عبد الحكيم عامر:

المشكلة الرئيسية هى وجود تعصب بالنسبة لكل مجموعة! ولكى
تمارس العملية كيف تعطى لها مطالبها؟

جمال عبد الناصر:

يجب ألا ينضم اليك أحد على أساس مطالب!

المشير عبد الحكيم عامر:

لأنه لا توجد أحزاب ولا توجد قوة مضادة.

جمال عبد الناصر:

توجد قوة مضادة!

خالد محيي الدين:

بعد تكوين هؤلاء الناس ما هو مجالهم؟

جمال عبد الناصر:

(عبارة مطموسه)

المشير عبد الحكيم عامر:

النقطة في هذا الموضوع أنه لا يوجد تحد واضح! وهو الذي يوضح موقف العضو. ولذلك أعتقد أن العملية ليست سهلة. وهذا موضوع يجب أن نحله في الجلسة القادمة.

جمال عبد الناصر:

بالنسبة لما ذكره الأخ عبد الحكيم عامر، أقول إنه يمكن تكوين الناس. ولقد بدأ الحزب الشيوعي الروسي بعشرة آلاف شخص، وأصبح الآن يضم عشرة ملايين شخص دون وجود أحزاب أخرى! كيف تم هذا؟ أعتقد أن وضعنا أسهل.

ولقد قال بعض الناس: إننا أخذنا السلطة، ومن الصعب أن ننظم،
وأنا أقول العكس: إن السلطة سوف تساعدنا على التنظيم. وهدف أية
مجموعة - مهما كانت صغيرة - هي أن تستولي على السلطة، ونحن
أخذنا السلطة، وبذلك فقد تمكنا من حل أكبر مشكلة!

وإذا عملنا جميعا كدعاة، فسوف نجد الناس، وكل واحد يعمل في
مجالاته، وكلما وسعنا دائرة الموجودين في هذه القاعدة سوف نسير
في طريق أكبر، وكلما وسعنا دائرة اللجان الفرعية سوف نسير أكثر،
ولكن بالنسبة للاتحاد الاشتراكي فإن اتصالاتنا كلها «عائمة»، وقد
وصلت العملية إلى عملية روتينية بيروقراطية.

على سيد شعير:

بعد اجتماع الجلسة الماضية جمعنا الأمانة الفرعية، واتفقنا على
تقسيم العمل مهديا وجغرافيا، وكلف كل واحد بصناعة من
الصناعات، بحيث يختار شخص في كل مصنع. ومن هذا الاختيار
سوف نختار القيادة الموجودة في المحافظة من كل المهن الموجودة،
وبدأنا ننظم، ثم هذا في محافظتي كفر الشيخ والاسكندرية.

وأعتقد أن الفترة الأولى تحتاج إلى السرية، وليست العلانية في
أول فترة للاختيار، حتى نبعد هذا الجهاز عن المشاكل، بحيث يكون
جهازا موصلا في هذه الفترة يوصل لنا كل المشاكل الموجودة داخل
المصنع، أو يوصل لنا الانحرافات الموجودة! وهذه القيادة تكون في
لجنة نقابية، أو في الاتحاد الاشتراكي، أو في مجلس إدارته، أو تكون
خارج هذه التنظيمات.

وتتوقف العملية على اختيار الأشخاص، وسيكون هذا الجهاز عبارة عن «سلك موصل» ورقابة في الفترة الأولى. وفي حالة عدم معرفته، سيفقد الشخص منهم ويقول رأيهِ بصراحة وسط الناس في أي موضوع يطرح للمناقشة، لأنه لو عرف هذا الشخص أنه من داخل هذا الجهاز فسوف يقال عنه إنه «مكلف» بذكر هذا الكلام! وكأننا خلقنا لجنة أخرى داخل المصانع! ولو ووفق على هذا الكلام يمكن أن نختار أي عدد من الناس.

على صبرى:

سوف نوحّد التنظيم، بحيث لا يدخل في تنظيمات أخرى - سواء كانت تابعة للمحافظة أو غيرها!

جمال عبد الناصر:

سوف نناقش العملية كلها في الجلسة القادمة. وأرى أن نقسم القاهرة إلى مناطق، وكذلك الاسكندرية. وقد نستعين ببعض الناس الموجودين عند الأخ حسن إبراهيم، ونقسمهم قيادياً على المناطق. وفي تنظيم الاتحاد الاشتراكي في القاهرة - مثلاً - توجد لجنة، وقد يظهر نشاط هذه اللجنة أكثر إذا قسمت القاهرة إلى أربعة مناطق: شرق القاهرة، وغرب القاهرة، وشمال القاهرة، وجنوب القاهرة. ثم نحل هنا مشكلة الـ ٤٤ شخص!

زكريا محيي الدين:

سوف نعطي صورة عن الموقف في محافظة القاهرة. كان هدفنا في خلال الشهور الماضية أن يقوم التنظيم على أساس الجماهير، وأن

يجمع قوى الشعب العاملة. ومن هدفنا أيضا أن ندفع هذا التنظيم في ممارسة العمل، وممارسة الديمقراطية عن طريق التعبير عن المشاعر والأمانى، ونحاول أن ننقل هذه الصورة إلى القيادة العليا. وفي نفس الوقت نستفيد من هذا النشاط بأن نفسر للجماهير، في المناسبات المختلفة، الصورة الحقيقية للموقف السياسى، والقرارات التى تتخذها القيادات السياسية. وفي نفس الوقت نحاول، من خلال اجتماع الناس ببعضهم، أن نذيب التناقضات الموجودة في المجموعات المختلفة التى تهدد الاتحاد الاشتراكي.

ووسيلتنا في هذا، هي عقد اجتماعات منظمة للجانب التنفيذي في المستويات المختلفة، لمناقشة المسائل المحلية والمسائل العامة، ثم عقد مؤتمرات دورية منظمة، تشارك فيها الجماهير بإبداء الرأي في المسائل المحلية والمسائل العامة، ثم خلق الاتصال الشخصي بين الأمانة والتنظيم، للربط بينهما، وسرعة التصرف في أية مسألة

كان هذا هو هدفنا الأساسى، وهى الصورة العامة، ولكن قابلتنا مشاكل! إذ يوجد في لجنة المحافظة ٧٣ وحدة جماهيرية، ولكي نباشر العمل عن طريق هذه اللجان قسمت إلى لجان للنشاط، حسب التنظيم السابق للاتحاد الاشتراكي.

وفي نفس الوقت عملنا تقسيما آخر، وهو تقسيم جغرافى، حيث قسمت لجنة المحافظة إلى تسعة لجان جغرافية، وأخذت كل لجنة قسم أو قسمين أو ثلاثة أقسام، على حسب عدد الوحدات الموجودة، وبدأت اللجان التسعة في مباشرة عملها من أيام عملية انتخابات مجلس الأمة.

وأمكن فعلا من خلال هذه الفترة أن نمنع كثيرا من التناقضات والمشاكل الموجودة بين المرشحين وبعضهم، ونظمت عملية الانتخابات لمجلس الأمة، وفي نفس الوقت كنا نعمل اجتماعات مع أمناء الأقسام، ونستطيع باستمرار أن نتابع الصورة التنظيمية في الاتحاد الاشتراكي، من ناحية المقار والاشتراكات، ومشاكل الناس التي تبحث عن طريق الاجتماعات الدورية، وكنا نطلب من الوحدات تقارير مباشرة ترسل اليهم مكتوبة لملئها!

ثم عملنا مؤتمرات للتعارف في خلال شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر، وحددنا خطة معينة لهذه المؤتمرات، وكنا نتصور أن يثير الناس المشاكل المحلية والفردية التي تواجههم في المصنع أو في المدرسة أو في التجمع الجماهيري.

وحاولنا أن نستفيد من هذه الاجتماعات بأن ننقل مفاهيم معينة للناس من خلال المناقشة، وحاولنا تغطية النقاط التي أثارت في الفترة الماضية بالنسبة لموضوع المؤتمرات الخارجية وأثرها بالنسبة لنا، حيث كان يقال إنها تكلفنا كثيرا! وحاولنا في هذه المؤتمرات أن نوضح سياستنا الخارجية بالنسبة للوضع الداخلي، ووضحنا مشاكل الاستهلاك، وفتحنا لهم الكلام عن مشاكل الإنتاج. وكان هذا هو الطريق الذي ينفذون منه لمناقشة مشاكلهم المحلية.

وقد حددنا عدد الناس الذين يحضرون هذه المؤتمرات، وهم الذين سدّدوا الاشتراكات. وقد زادت نسبة السداد، فبعد أن كانت ٤٠٪ أو ٦٠٪ أصبحت ٩٠٪ في الشهرين الأخيرين!

وبالنسبة للجان الأقسام على مستوى المحافظة، فيوجد نشاط مالى وعمالى وصناعى، وقسموا أنفسهم إلى تقسيم جغرافى فإذا كان عندهم مائة وحدة فكل عضو «لجنة قسم» يشرف على عدد معين من الوحدات، ويحضر اجتماعات اللجان التنفيذية لهذه الوحدات.

ولو قيمنا نتيجة هذه الممارسة نجد فيها الجانب الإيجابى والجانب السلبى. أما عن الجانب الإيجابى، فقد قامت لجان الإشراف الجغرافى التسع بمجهود كبير لتنظيم المعركة الانتخابية، ومنعت الدخول فى مجادلات، واشتركت فى مؤتمرات الوحدات مع لجان الأقسام، لأنه، حسب الخطة التى وضعت، جعلنا اللجنة الفرعية الجغرافية للمحافظة، مع اللجنة الفرعية للأقسام، يحضران مؤتمر الوحدة، ويأتى إلينا تقريران: تقرير من لجنة القسم، وتقرير من لجنة المحافظة فى المحافظة.

وبالنسبة للجان النشاط النوعية، فقد قامت بدراسات كثيرة، منها: دراسة خاصة بحوافز الإنتاج، والعلاقة بين تشكيلات الوحدة، والعلاقة بين اللجنة النقابية ووحدة الاتحاد الاشتراكى ومجلس الإدارة.

وتوجد المذكرات الخاصة بهذه الدراسات، كما توجد دراسات خاصة بالادخار.

ولازالت تجتمع لجنة الدعوة كل أسبوع، وتلقى المحاضرات، وتتعقبها مناقشات. ويحضر هذه الاجتماعات جميع أعضاء لجان الدعوة والفكر على مستوى الأقسام وعلى مستوى الوحدات، وأثيرت فى هذه الاجتماعات مناقشات كثيرة، وأسئلة واستفسارات مفيدة

جددا! ونحتفظ بعدة دراسات لتكون أساس المناقشة في مؤتمر المحافظة.

وتوجد وحدات لها نشاط كبير وتجتمع بصفة دورية، ووحدات لم تجتمع بالمرة، وبعض الوحدات لم تجتمع لمدة شهرين، وهذا يتوقف على مدى اهتمام وقدره الأمين المنتخب بالنسبة لكل وحدة. وهذا النشاط يؤثر على نسبة التحصيل للاشتراكات، فكلما كانت الوحدة نشطة كلما زادت نسبة التحصيل.

أما عن الجانب السلبي، فقد اتضح من التجربة، بعد فترة زمنية، أنه يوجد تناقض بين لجان الإشراف وبين اللجان التسع! وكانت ترفض أمانات الأقسام أن تخضع لأي مظهر من مظاهر الإشراف بالنسبة للجان الفرعية للجنة المحافظة، مما أدى إلى وجود السلبية في المرحلة الأخيرة. وكانت تفضل أمانات الأقسام أن تتصل بلجنة المحافظة مباشرة، وألا يكون اتصالها عن طريق اللجان التسع! وبخصوص لجان النشاط النوعي في المحافظة فبعضها لم يجتمع كلية، وبعضها كان نشاطه محدودا أو على فترات طويلة.

والنقطة الثالثة من نواحي السلبية، هي تعثر كثير من لجان الأقسام والوحدات نتيجة الجمود بالنسبة للأمين، أو عدم اهتمامه، أو عدم احترامه من اللجنة الانتخابية. وقد حدثت مشاكل وحدثت «خناقات»، نتيجة أن الأمين لم تكن له القدرة الكافية على إدارة الجلسات.

ونحن نقوم بدراسة نقطة معينة يجب أن أذكرها، وهي علاقة التنظيم بالجهات الإدارية على مستوى الوحدات، خصوصا في

الوحدات الجماهيرية، حيث يتعرض لمتابعب كثيرة من جهة الإدارة.

ويوجد عندنا حوالى ٩٠٠ وحدة فى القاهرة، وعملية حل مشاكل كل وحدة مع الإدارة موضوع متسع، وعملية صعبة جدا، وتحتاج إلى متابعة. وكانت توجد سيطرة أو محاولة للضغط من بعض الرؤساء، سواء من كان منهم فى التنظيم أو خارجه. وقد تعرض بعض أعضاء لجان العشرين إلى عقوبات، منها النقل من مكان إلى مكان آخر، ومحاولة إبعاد العناصر التى تعبر عن رأيها. وكان يتم هذا النقل دون إخطار لجنة المحافظة، رغم أننا لم نكن نقيّد هذه الوحدات فى أن تتصرف، وطلبنا فقط أن تحاط لجنة المحافظة علما بالعقوبة. وكان يوجد عدم اكتراث بالنسبة لهذه النقطة، وهذا يضعف من العملية الرقابية للتنظيم.

ومن جانب آخر، أثار بعض أعضاء لجان العشرين متاعب كثيرة لجهات الإدارة، مما أثر - على حد قول جهات الادارة - على الإنتاج! وفى الواقع توجد لجان الوحدات الأساسية والاتحاد الاشتراكى فى المؤسسات الجماهيرية، فهل سوف تستمر هذه اللجان، أو يمكن أن تحل محلها النقابة أو التنظيم أو الجهاز السياسى الذى نتكلم عنه؟

أما عن الاقتراحات الخاصة بإعادة التنظيم بالنسبة للجنة المحافظة، فنحن نأخذ فى الاعتبار أنه يوجد عدد من اللجان السلبية يمكن أن نغير أعضائها، أو يضاف اليهم عدد آخر، ونلاحظ نشاطها من خلال الممارسة الفعلية. وفى تقديرى أنه يمكن - بطريقة أخرى - أن ننفذ هذا الموضوع ويمكن أن نقطع فيه بأمر ما.

وأنا لست متصوراً بأن لجنة مكونة من ٧٠ عضواً، فيها عدد كبير من الناس، لا يمارسون النشاط العادى حتى عن طريق التعبير عن المعانى التى تدور فيها - كما قال الأخ حسن ابراهيم - وليس منهم ضرر، لأنهم متجاوبون فعلاً مع النظام، ولكن لست متصوراً الخطأ الكبير. ونرى أن يستمروا فى التنظيم، وأن نرضيهم بأية طريقة، أو نحولهم إلى جهات أخرى لكى يمارسوا نشاطهم فيه .

وقد قسمنا النشاط النوعى لهذه اللجنة على الأساس الذى ذكره سيادة الرئيس، إلى عدد من المناطق. وقد اقترحنا هذه المناطق:

أولاً: منطقة وسط القاهرة، وتشمل الجمالية والدرب الأحمر وباب الشعبة والموسكى وعابدين وقصر النيل، ويتبعها ٣٠٨ وحدة .

ثانياً: منطقة شمال القاهرة، وتشمل شبرا وساحل روض الفرج والأزكية وبولاق، ويتبعها ٢٤٤ وحدة .

ثالثاً: منطقة جنوب القاهرة، وتشمل السيدة زينب والخليفة ومصر القديمة والمعادى وحلوان، ويتبعها ١٥٤ وحدة .

رابعا: منطقة شرق القاهرة، وتشمل مصر الجديدة والزيتون والمطرية والوايلى والظاهر، ويتبعها ٢٠٦ وحدة .

ويمكن أن نزيد من عدد هذه الوحدات الأساسية الجماهيرية. وأفكر فى عمل وحدات أساسية على مستوى الشارع! ويوجد عندنا حوالى ٦٣ وحدة سكنية، والباقي وحدات جماهيرية، ويوجد فى كل وحدة سكنية حوالى ٧٠٠٠ أو ٨٠٠٠ شخص، نريد أن نربطهم ببعضهم، حيث أن نشاط الوحدات السكنية قليل .

وتوجد الرابطة بين الناس بالنسبة للشيخايات، وهذه التقسيمات موجودة عندما كانت القاهرة مدينة صغيرة، ولم يزد عدد الشيخايات رغم اتساع القاهرة. فلو علمنا تنظيمات على مستوى الشارع، أو على مستوى شارعين على الأكثر، يمكن أن يرتبط الناس! وتوجد رقابة سكانية بين الناس وبعضهم، ويمكن تنفيذ هذا الاقتراح إذا استعصنا عن وحدات الاتحاد الاشتراكي في الوحدات الجماهيرية بعمل وحدات على مستوى الشارع على أن تربط بالأقسام مباشرة.

جمال عبد الناصر:

بالنسبة لهذه النقطة هل الوحدات الجماهيرية تجمع الناس؟

زكريا محبى الدين:

يمكن أن تقوم النقابات بهذا الدور، إذا انضمت إلى الاتحاد الاشتراكي بصورة جماعية. وبعد ذلك تكون هناك أمانات فرعية مماثلة للأمانات التي نظمناها مع اللجنة، ونختار هذه الأمانات مع الأمانات الفرعية، ونقدم الأسماء من واقع الممارسة الفعلية.

ورأى بالنسبة للجان النشاط هو أن تظل موجودة، لأننا لا بد أن نشرك العدد الكبير الموجود في النشاط، بحيث يكون مجال نشاطهم اليومي والأسبوعي من خلال هذه اللجان.

وبالنسبة للجنة المحافظة فإنها لا تجتمع إلا مرة كل شهر أو أكثر من شهر.

وبالنسبة للأقسام، فإن الأمين منتخب. ويوجد أمناء صالحون يستطيعون مباشرة العمل، ويوجد أيضا أمناء غير صالحين.

وبالنسبة لأمناء الأقسام غير الصالحين، نقترح أحد أمرين: فإما أن نختار شخصا آخر من أعضاء لجنة القسم ليباشر العمل، رغم وجود الأمين المنتخب، وإما أن نعين أمانة فرعية تحت لجنة القسم، يكون فيها فعلا الشخص الذى لديه القوة أو السلطة لى يباشر النشاط ويجمد الأمين المنتخب!

وبالنسبة للوحدات، فى تقديرى أنه لا بد من اتخاذ إجراء معين فيما يختص بالأمناء غير الصالحين، بأن نجمد بعضهم، أو نفصل بعضهم حسب نشاط كل أمين، ونختار عضوا آخر من اللجنة للقيام بمهمة الأمين، أو نعين واحدا آخر من خارج اللجنة إذا لم يكن فيها من يستطيع أن يقوم بهذه المهمة، أو نعين أحد أعضاء الأمانة الفرعية بالقسم لمباشرة واجبات الأمين، بحيث يحضر الاجتماعات الدورية مع هذه اللجنة.

هذه تقريبا هى الصورة العامة.

جمال عبد القاصر:

هل هناك من يحضر ويناقش فى لجان الأقسام؟

زكريا محيى الدين:

هناك أقسام نشاطها مثالى. فعندنا قسمان ، أمين أحدهما هو أمين حلمى كامل، وهذا القسم يجتمع بانتظام، ويعد تقارير ومتابعة وكل شئ. والقسم الثانى نشاطه أقل بعض الشئ. ولكن هناك أقسام أخرى نجد الأمين فيها «تمورجى» ليست له قدرة ثقافية على القيادة، وأنا عندما أعطيه تعليمات لا يستطيع أن يففذها!

وحتى بالنسبة للمؤتمرات العامة، كان هناك أمناء روتينيون يريدون أن يعقدوا مؤتمرا بسرعة، فيجهزون توصيات يقرؤونها بعد إلقاء كلمتين! وقد كان لذلك أثر سيء على الناس الذين حضروا مثل هذه المؤتمرات.

عبد الحميد خليل غازي:

بالنسبة للأعضاء السلبيين في لجان المحافظات. فإنني أرى أن الإبقاء عليهم أحسن. والسبب في ذلك أنه، مثلا بالنسبة للجنة محافظة القاهرة، يوجد السيد زكريا محيي الدين الذي يستطيع أن يقول لنا: من هم السلبيون في لجنة القاهرة لنستبعدهم.

أما في المحافظات الأخرى، فقد ينعكس الوضع، ونجد أن الثوريين هم الذين استبعدوا، ويبقى السلبيون فقط! ونحن اليوم نقول: إن الاتحاد الاشتراكي لم يقم، وإنما هو يأخذ خطوة على طريق الحياة، فكيف نعرف الموضوعات التي على أساسها نقول: إن هذا سلبي وذاك ثوري، إذا كان أي منهما لم يمارس العمل الحقيقي داخل الاتحاد الاشتراكي؟

ونحن عندما طالبنا ترشيح أعضاء لأمانات الفلاحين، قدم لنا أمناء المحافظات أسماء ستة أشخاص ممن يقولون لهم «آمين»، وتجاهلوا الأشخاص الذين يناقشونهم! إذن فالمسألة فيها «عواطف»! ولذلك فإنني أرى أن ندعم، أفضل من أن نستبعد، ثم بعد ذلك يمكن أن نستبعد أي فرد على أساس العمل الحقيقي الذي يبين الصالح وغير الصالح.

وبالنسبة للأمناء المنتخبين في المركز والقسم، ففي تصوّري أنه ليس من السهل أن نعين واحداً آخر بدلاً من الأمين المنتخب، لأن العملية حساسة، وهي ممكنة في لجنة المحافظة لأن أعضائها معينون. هذا تعقيب مني على كلام السيد زكريا محيي الدين.

الدكتور حسين خلاف:

هناك اقتراحات مفيدة بالنسبة لكل على حده، ولكن يجب أن نربط هذه النقاط كلها ببعضها لأن الاتحاد كله وحدة مترابطة.

ونحن الآن نتكلم في إنشاء جهاز سياسي، ونقول: إن هذا الجهاز سيكون موجوداً بجانب الاتحاد الاشتراكي، وبجانب لجان المحافظات والمحافظين والمجالس الشعبية الأخرى الموجودة. ويجب أن نعترف بأن الترابط غير موجود، وبأن دور كل من هذه التنظيمات غير واضح، ويخشى من التضارب.

ثم ما هي علاقة الجهاز السياسي بوحدة الاتحاد الاشتراكي؟ بل إن السؤال قد يكون أكبر من هذا: فهل نحن محتاجون فعلاً إلى جهازين؟ أو يكفي أن يكون هناك جهاز واحد؟ نحن يهياً لنا أن وجود الجهازين قد يكون أكثر شعبية، وإنما يخشى أنه، بدلاً من أن يكون هناك تعاون بينهما، أن يكون هناك تضارب أو انفصال على الأقل! وأنا شخصياً أحب من الناحية الفكرية أن أرى صورة واضحة المعالم لكل تنظيم سياسي، ومدى الضرورة لكل جزئية فيه، ثم طبيعة الرابطة التي تربط كل جزئية بالجزئيات الأخرى، وكيف يعمل هذا الجهاز كجهاز سياسي.

والخلاصة أننا لو بدأنا نغير في أمناء المحافظات أو الوحدات لشعورنا بوجوب هذا التغيير، فإن معنى ذلك أننا نهتم بجزئية واحدة بينما الإطار كله غير واضح أو غير مترابط! ومن الخير أن ننظر للعملية ككل، وبعد ذلك يمكن أن يكون التطبيق واضحا.

جمال عبد الناصر:

لى تعليق على كلام خلاف. إن الصورة تتكون باستمرار، ويجب أن يكون عندنا تصور لى نرى طريقنا ونكون الصورة باستمرار. ولكن إذا انتظرنا حتى تتكون الصورة فقد ننتظر سنين طويلة!

ما هو الهدف؟ يجب أن نعمل على أساس هذا الهدف! هل الهدف هو أن نقيم تنظيمات على الورق؟ طبعاً لا! لأن وجود التنظيمات على الورق لا يحقق هدفنا. وأنا أعتقد أن الهدف هو أن نكون تنظيمًا اشتراكيًا، وهذا هو هدفنا الأساسى.

ونتيجة لهذا فإنى أتساءل: هل الاتحاد الاشتراكي سيعطينا - كاتحاد - إمكانية تكوين تنظيم اشتراكي؟ إننى أقول: لا! إذن، من أجل تحقيق هذا الهدف، لا بد أن نقيم تنظيمًا سياسيًا، ثم نبحث كيف نربط هذا بذلك.

ثم إذا وجدت أن هناك قسما لا يعمل، فهل هدفنا هو أن يكون لدينا قسم على الورق، وفيه أناس لا يعلمون؟

إن الأخ زكريا يقول: إن لديه ٢١ قسما لا يعمل منها سوى قسمان فقط! وإذا كان عدد الأقسام ٢١ قسما فلا بد أن يعمل كل ال ٢١ قسما. فلماذا لا يعمل ال ٢١ قسما؟ بسبب كذا وكذا! نبحث هذا، ثم

نحل جزئيا! ولكن إذا انتظرنا حتى تتكون الصورة بالكامل فإننا سننتظر وقتا طويلا جدا، وإنما يجب أن نبحث عن السبب الذي يجعل قسما من الأقسام لا يعمل، ولا يجتمع، ثم نحل.

لا بد أن نفعل هذا، لأن هدفنا هو أن «نشغل» الاتحاد الاشتراكي كاتحاد جماهيري يجمع كل الجماهير. يجب أن ننشطه، وفي نفس الوقت نخلق تنظيما سياسيا مبنيا على تجميع الاشتراكيين الحقيقيين. فالهدف هو الذي يجعلنا نرى الصورة باستمرار، ونعالجها، وأنا لا أوافق على أن ننتظر حتى نرى الصورة بالكامل، لأن هذا معناه ألا نفعل شيئا.

الدكتور حسين خلاف:

إننى أقصد رسم الإطار العام. وكوننا ننشئ جهازا سياسيا فإن هذا حسن ومفروض، ولكن مفروض أيضا أن نفهم ما هى العلاقة بين هذا الجهاز السياسى وبين الاتحاد الاشتراكي.

جمال عبد الناصر:

ليس المفروض أن «نفهم»، وإنما المفروض أن «نخلق»! ونريد أن نناقش هذا فى الجلسة القادمة، وعليك أن تقول لنا رأيك فى هذا الموضوع، بدلا من أن تقول: «أريد أن أفهم».

(ضحك)

وقد تكون أنت مرتبطا بالناس أكثر منى فتقول لنا رأيك. ولكن هل من الضرورى أن ننشئ تنظيما سياسيا؟ طبعا هذا ضرورى، إذن كيف ننصوّر الاتصال؟ وهل يكون تصورنا هو التصوّر الصحيح؟

إننا قد نجد أن هذا التصور، بعد شهرين مثلا، كان خاطئا! إذن لن
أستطيع أن أعطيك الإطار الذى تطلبه الآن. ولورجعنا إلى ما قلناه
عن التنظيم من أول جلسة، نجد أننا فى كل مرة نأتى بأفكار جديدة،
وينوع جديد من التصور!

الدكتور حسين خلاف:

هذا لا يعطينا من تصور مبدئى قد نغيره فيما بعد.

جمال عبد الناصر:

لن نستطيع تصور الموضوع مبدئيا بكل جزئياته! نحن نتصور
أننا ننشئ تنظيما يجمع الناس، أما كيف نظوره؟ فإن هذا يحتاج إلى
مراحل من العمل حتى تكمل الصورة. أى أننا سنضطر إلى السير فى
هذا الموضوع مرحلة مرحلة، ومحطة محطة.

المشير عبد الحكيم عامر:

سوف نسير فى مراحل دون شك. فتوجد عندنا مرحلة التنظيم،
وهذه تسير مع مرحلة تنشيط الاتحاد الاشتراكى، ويعد أن تتم هذه
الصورة سوف نبحث الصورة الأوسع للمرحلة القادمة.

وأعتقد أن عملا فى الوقت الحاضر هو تنشيط الاتحاد الاشتراكى،
وأرى أن يتم ذلك دون تغيير أو هزلة، فيه، ويجب أن نتجنب هذا
حاليا. فإذا فرض ووجد أناس غير أكفاء، أو لن يستطيعوا أن يقودوا،
ونريد تغيير هؤلاء للناس، فالتوقيت للزمنى مهم فى هذه الناحية،

والوقت غير مناسب لإجراء أى تغيير، لكن من الممكن أن نشرف عليهم، ونعمل على تنشيطهم.

واعتقد أن عملية التغيير الجذرى قد تستغرق شهورا طويلة حتى تتم، وحتى يقف التنظيم الجديد على قدميه، وهو الذى يمثل القيادة السياسية الجديدة للاتحاد الاشتراكى.

جمال عبد الناصر:

أعتقد أن القاهرة والاسكندرية لهما أهمية كبرى فى هذه العملية، لأن القوى الرجعية موجودة فيهما، والحركة بالنسبة لها سهلة فيهما! فإذا لم ننشط الاتحاد الاشتراكى بسرعة فى القاهرة والاسكندرية سوف تخلق لنا مشاكل!

عباس رضوان:

أريد أن أربط بين عملية التنظيم وتنشيط الاتحاد الاشتراكى وبين عملية تكوين الجهاز، بحيث لو حدث أى تغيير لا تكون نتيجته ارتجالية، وإنما تكون العملية مرتبطة بالتنظيم.

فمثلا عندما نقول: إن القاهرة ينقصها عشرون شخصا، يجب أن يكون فى التنظيم الموجود هذا العدد الذى ندعم به هذه القيادات، أما فى عملية التنشيط الحالية فالمتابعة سوف تظهر من هو الشخص السلبى.

وحسب قانون الاتحاد الاشتراكى، فاللجنة التى لا تجتمع، والعصو أو الأمين الذى يحرف داخل اللجنة، يطبق عليه القانون، أو يجمد نشاطه.

زكريا محيي الدين :

عندما أثرت مشاكل الاتحاد الاشتراكي الموجودة فعلا، أو جدت لها الحلول. وهذه الحلول لها صورة مبلورة وأسماء محددة بالنسبة لأي تعديل نريده. فإذا قلنا: إن قسم السيدة زينب فيه جمود، وليس له نشاط، فإننا نقترح اسما آخر بدلا من الأمين، حتى تكون الصورة كاملة بالنسبة للاتحاد الاشتراكي من حيث الأسماء وكل شيء.

وبخصوص ما ذكره الأخ عبد الحميد غازي، فإن هذا لا يتنافى مع الديمقراطية، لأنه ليس من الديمقراطية أن ينتخب الأمين ولا يقوم بواجباته، ولا يقوم بدعوة اللجنة لمدة طويلة، أو أنه لا يمارس نشاطه في ٧٠ أو ١٠٠ وحدة! إذ ليس من المعقول أن نجمد قسما بأكمله لمدة سنتين من أجل الوضع الديمقراطي، ونترك مثل هذا الأمين!

عبد الحميد غازي :

في الواقع أن ما استعرضه السيد زكريا محيي الدين صحيح. لكن عندما يكون الأمين غير عامل في لجنة القسم، فيجب أن يسبق عملية بحث تطبيق قانون الاتحاد الاشتراكي بحث وتحديد للوقائع، بحيث لو انتهى الأمر بفصل هذا الأمين، يجب اختيار غيره بطريق الانتخاب! هذا إذا كنا نريد أن نسير في الناحية الديمقراطية.

أما عملية التدهيم، فهي عملية جائزة، أي أنها تكون عملية تدهيم لما هو قائم. أما إذا استغنى عن شخص فيجب أن يستغنى عنه بمسببات، ثم تجرى الانتخابات لانتخاب من يحل محله. فلو تمت

هذه العملية بهذه الطريقة فسوف لا نتخطى قانون الاتحاد الاشتراكي.

زكريا محيي الدين:

قد لا يأتي بطريق الانتخاب الشخص السليم! هذا ما أتصوره! هل هذا يحتاج إلى تعديل قانون الاتحاد الاشتراكي؟ حيث لا يمكن للاتحاد الاشتراكي أن يعمل بدون أمناء. لأن الأمين يعتبر عصب الاتحاد الاشتراكي، فإذا كان الأمين غير كفء، أو ليس على مستوى المسؤولية، فإننا سوف نفقد وحدة من وحدات الاتحاد الاشتراكي! اعتقد أن هذا الأمر يحتاج إلى دراسة.

حسن ابراهيم:

في الواقع يجب أن نسير في طريقين متوازيين في هذه الفترة: الطريق الأول هو إنشاء الكادر السياسي، والطريق الثاني هو البقاء على الاتحاد الاشتراكي مع تنشيطه، ويكون التنشيط على أساس أربعة مراحل:

المرحلة الأولى: اكتشاف العناصر الصالحة.

المرحلة الثانية: الاتصال الشخصي المباشر من الأمين بهؤلاء الأشخاص الموجودين في كل محافظة.

المرحلة الثالثة: زيادة التلاقي، أو دوام التلاقي بين هذه العناصر وبين أمين الأمانة العامة، للعمل على وحدة للتفكير والمفاهيم بين هذه العناصر.

المرحلة الرابعة: وضع هذه العناصر داخل الاتحاد الاشتراكي، أو داخل النقابات، بالطريق الطبيعي الذي نرتضيه، وهو الانتخاب، حتى يكون كل منهم لنفسه شعبية تمكنه من أن ينجح في انتخابات النقابات أو الاتحاد الاشتراكي مرة أخرى.

أما بالنسبة للاتحاد الاشتراكي، فيجب أن ينشط، على أن يظل بتنظيمه، حتى لا نوجد قلقاً بين الناس، حيث أنه توجد تساؤلات كثيرة عما سوف يحدث بعد تشكيل الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي! وحيث يوجد كلام بالنسبة للتغييرات التي حصلت بالنسبة لهيئة التحرير والاتحاد القومي! وهذه التساؤلات تجعل الشخص يقف بالنسبة لأي تشكيل موقفاً سلبياً، لأنه لم يعرف سبب إبعاد من سبقوه في هذا المكان!

فلو نشط الأماناء وجميع الأمانات الأخرى، بحيث نعمل مع الناس في الأقسام والوحدات، وحيث لو فصلنا شخصاً يجب أن نذكر بكل صراحة سبب فصله، وهو أنه لم يكن على المستوى المطلوب مثلاً.

زكريا محيي الدين:

يمكن تدعيم لجنة المحافظة بالتعيين، لكن لجنة القسم لا يمكن تدعيمها، لأنها لجنة منتخبة، إنما يمكن محاسبتها.

فمثلاً بالنسبة للاجتماعات، يمكن محاسبتها عليها، ويمكن إثبات ذلك، حيث أن كل جلسة لها محضر اجتماع.

فهل نتخذ هذه الخطوة؟ وإذا أردنا أن ندعم لجنة القسم فكيف ندعمها؟.

جمال عبد الناصر:

اعتقد أن اللجان الأربع التي ستكون في القاهرة سوف تساعد على تنشيط الاتحاد الاشتراكي، لأنه سيكون لكل خمسة أقسام مثلاً لجنة. ولجنة القسم التي لا تعمل تُلغى، وتجرى الانتخابات لاختيار لجنة أخرى للقسم. أما بخصوص عملية تجميد الأشخاص، فهذه عملية خطيرة، ومن الخير أن نستظي عنهم من أن نجمدهم.

عباس رضوان:

توجد بعض المحافظات غير محافظتي القاهرة والاسكندرية ضعيفة بالنسبة للأمناء، ولازالت فرص التعيين موجودة فيها، لأن الأساس أن يكون عدد أعضاء لجنة المحافظة عشرين عضواً لكن الموجود حالياً قد يكون ١٢ أو ١٣ عضواً. فإذا وجد العدد الباقي في كل محافظة يمكن أن تدعم به هذه اللجان، على أن يستمروا في التنظيم.

حسين الشافعي:

بالنسبة للعمل في التنظيم والاتحاد الاشتراكي، فإن قانون الاتحاد ينص على الانتخاب في مستوى الأقسام والمراكز. أما بالنسبة للجان المحافظات فإن أعضائها معينون. والمفروض أن الهدف المباشر هو أن هذه اللجان تكون على مستوى التنظيم، لأن اختيار أعضائها كان ملحوظاً فيه عدة اعتبارات منها: أنهم فعلاً موضع ثقة. وبالنسبة للجان محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة، فإنها مستوفاة من حيث العدد، بل قد تكون هناك زيادة في بعض الحالات. وإنما في

وجه بحرى توجد بعض لجان ناقصة بشكل كبير. وأملنا الذى يجب أن يكون مباشرا هو أن تكون لجان المحافظات على مستوى التنظيم.

وهذا هو الذى نقصده من أن عملية المحافظات يجب أن تسير مع عملية التنظيم كخطوة أولى، بحيث لا «نعم» العملية ما بين الخطين المتوازيين: خط العمل فى الاتحاد الاشتراكى، وخط العمل فى التنظيم.

حسن ابراهيم:

الواقع أن ما عبّر عنه بالسلبية له أسباب كثيرة، وكلها تجعل الناس لا تعمل! ومسئولية كثير من تلك الأسباب تقع علينا نحن كأمانة عامة فى الفترة الماضية، إذا ما استعرضنا أسباب كسل الاتحاد الاشتراكى فى الماضى.

والسبب - فى رأى - يرجع إلى التشعب الكبير فى التنظيمات بهدف الوصول إلى السنة ملايين شخص! فهناك مؤتمر وحدة، ولجنة قسم، ولجنة مركز، ومحافظة، ومؤتمرات. وكل هذا أدى إلى أن يفهم البعض العملية على أنها «رئاسات»!

وقد وجهنا فعلا بهذا، فبعض لجان الأقسام، عندما أرسلنا لهم لجان المتابعة من المحافظة، قالوا لنا: «إنكم تعديتم اختصاصكم باتصالك بالوحدات مباشرة»! كأن العملية عملية رئاسات روتينية بحتة!

ثم نجد أن العملية قد انقلبت إلى تقارير ومكاتبات ورئاسات، وسارت بشكل حكومى أكثر من أى شكل آخر. والحقيقة أن

اختصاصات كل وحدة وقسم ومؤتمر لم تكن واضحة الوضوح الكافى، بحيث أصبح الناس لا يعرفون شيئاً! بل إن الكثيرين منهم كانوا يتصلون بنا ليطعأولوا عن المطلوب منهم عمله؛ وكان فى ذلك شئ من الخوف من أن يخرجوا عن الخط المرسوم لرئاساتهم.

وفى نفس الوقت لم تكن هناك ردود صحيحة عليهم فى الموضوعات التى كانوا يسألون فيها. وإنما كان يقال لهم: ادرسوا المشاكل العامة؛ فما معنى هذا؟ وما هى امكانياتهم فى هذا؟ لقد كانت هذه صورة من الصور التى عطلت الاتحاد الاشتراكى.

أما الصورة الثانية فهى تنطق بمدى احترام المسئولين من السادة الوزراء والمحافظين ورؤساء مجالس الإدارات وأعضاء مجلس الأمة لأعضاء لجان الاتحاد الاشتراكى، خصوصاً على مستوى لجنة الوحدة؛ فإن رئيس مجلس الإدارة مثلاً يقول: إنه عضو فى لجنة الاتحاد الاشتراكى، وأنه يستطيع أن يتصل بالمستوى الأعلى، لأنه مسئول أمام وزير! والحقيقة أن هذا لا يمنع من أنه كان يجب أن يعطى لجنة الاتحاد الاشتراكى القوة الكافية والاحترام الكافى والافئاع بأراء لجنة الاتحاد الاشتراكى، لا أن يهملها كلية.

والأمانة العامة كان لها دور كبير فى هذه الناحية، لأن توجيهاتها وتعليماتها لم تكن تصل فى موعد مناسب أبداً؛ وكانت تصل دائماً متأخرة! وكان هناك كثير من المشاكل الإدارية أو الروتينية، كعدم وجود مكان للائتماع، ومشاكل من ناحية الإيجارات والتليفونات وغيرها وغيرها. مشاكل لا حصر لها، وهى مشاكل إدارية لم تكن نستطيع حلها مباشرة.

كما أنه كان هناك ولاء من أعضاء اللجان في التنظيم للناخب، أكثر من ولائهم للتنظيم! فكانوا يسرون حسب ما تقوله القاعدة، دون أن يحاولوا توجيهها بالواقع! لذلك كانت تأتينا مطالب!

ثم إن قانون الاتحاد الاشتراكي نفسه يقتضى بعقد مؤتمر للوحدات كل أربعة شهور، ولكن هذا لم ينفذ! فاعتقد الناس أن العملية عملية شكلية!

ثم نقول: إن اللجان يجب أن تجتمع كل ١٥ يوما، ولكنها كانت تجتمع فعلا ولا تجد موضوعات لبحثها! فكانت تضطر أن تجتمع ثم تنفض! وشعر أعضاء هذه اللجان أنها عملية مظهرية لا أكثر ولا أقل! وكان يمكن أن يوجدوا لأنفسهم عملا لو أنهم عرفوا الخط الذى نسير فيه، وكان واجبا! علينا أن نقول لهم ذلك.

ثم كان هناك بعض أشياء فى القانون توحى بأن فيها إجبارا وكان من الواجب أن يبنى التنظيم على أساس أن الناس لديها رغبة فى العمل، وعلى أساس أن يكون القانون مرنا، بحيث تجتمع اللجان كلما كان هناك داع لهذا.

وكذلك كنا نقتر على الناس فى المصروفات، وفى نفس الوقت نقول لهم: «اتصلوا بالناس»! إن العضو إذا دعا ٢٠ شخصا ليجتمع بهم، سيضطر إلى صرف ٢٠ قرشا ثمن مشروبات لهم، وهذا تقليد معروف، فمن أين يأتى بعشرين قرش ليدفعها كل يوم؟

وكنا مثلا نطلب من بعض الأمماء الذين يقيمون فى «المنزله» أن يحضروا إلى «المنشية»، فيقولون إنهم يريدون «مواصلة»! والحقيقة أن

مسألة صرف النقود فى أى تنظيم سياسى يجب أن تكون فى حدود ما تعارف عليه الناس، طبقا للتقاليد الشرقية التى كانت تجرى فى التشكيلات التى كانت موجودة فى بلدنا.

ولا شك أن استخدام أجهزة التكرز فى التنظيم السياسى الجديد، للاتصال بين الأمانة العامة والمحافظات، يساعد إدارات الأمانة العامة على موافاة الوحدات بموضوعات معينة، فيبدأ الناس فى العمل، وبذلك نستطيع معرفة الأشخاص الذين يريدون أن يعملوا.

ويجب الا نطلب من الناس أن يكون العمل نابعا منهم، لأنهم يفقون فى القيادة أكثر من ثقتهم فى أنفسهم! ويعتقدون أن على القيادة أن توجههم! ونحن علينا أن نوجه كل هؤلاء الناس فى كل وقت إلى أن نخلق فيهم الدافع الشخصى للابتكار والخلق.

إننا إذا تكلمنا عن محافظة الاسكندرية، فإنها فى الواقع لا تختلف عن محافظة القاهرة! غير أنى أقول: إن الاتحاد الاشتراكى فى محافظة الاسكندرية كان «كسلانا» فعلا، ولم يكن يتحرك الا عندما نطلب منه القيام بعمل معين - هذا بالرغم من وجود عناصر طيبة.

وإذا خلقنا تنظيما جديدا - كما قال السيد الرئيس - بتقسيم مدينة القاهرة إلى أربع مناطق، وتقسيم الاسكندرية أيضا إلى ثلاث مناطق هى: شرق وغرب ووسط المدينة - فإننى أرجو أن يتبع هذا عملية توعية كافية للناس! كما أرجو ألا تزيد حلقات الاتصال حلقة جديدة نتيجة هذا التقسيم، بأن نكتب الوحدة الأساسية للقسم، والقسم يكتب للمنطقة، والمنطقة تكتب للمحافظة! والا فإن العملية تزداد درجة روتينية فى الوسط، وقد يؤدى ذلك إلى أشياء كثيرة!

إننى أرى - وهذا ما حاولنا تنفيذه فى الاسكندرية - أن نجتمع بكل الأمناء والأمناء المساعدين فى «قعدات» صغيرة لا يغلب عليها الطابع الرسمى - أى نجلس معهم فى «صالون لندرش» دون تحديد جدول أعمال، وفى مثل هذا المجال يمكن أن نوجه التوجيه الذى نريده .

ونعتقد أن الخطوة الثانية هى أن ينتقل أعضاء لجنة المحافظة إلى الوحدات والأقسام، لحضور مثل هذه الجلسات الصغيرة . وهذا يوجد صلة شخصية بين لجنة المحافظة والأقسام، ويوجد نوعا من التوحيد الفكرى غير المفتعل . وهذا أفضل من إلقاء المحاضرات التى قد ينام نصف الحاضرين فيها!

وهناك بعض لجان يجوز أن نطعمها، وأن نخرج بعض أعضائها . ولكنى أرجو - بالنسبة للجان المحافظات - أن يتم ذلك فى أضيق الحدود، بأن نختار طريقا طبيعيا نخرج به الناس الذين ليسوا على مستوى لجان المحافظات .

ولقد بدأت حصر كل الأفراد الذين أظهروا قدرة على العمل وإخلاصا للنظام فى الماضى، وهم الذين كانوا أعضاء فى هيئة التحرير القومى . وسأقسمهم تقسيمات على الورق: كل مهنة على حدة، بغض النظر عن مكان العمل . فمثلا الأطباء فى قسم واحد، وبذلك تكون لدينا صورة عن نقابة الأطباء فى الاسكندرية ومن فيها من العناصر الطبية . والمفروض أنهم جميعا من العناصر الطبية . وبهذا نسيطر على نقابة الأطباء! وهكذا بالنسبة لبقية المهن .

ثم بعد ذلك ننتقل إلى مكان العمل، بغض النظر عن المهنة،
فنجعل كل مصنع على حدة، وبذلك يمكن أن نسيطر على المصنع،
فنجعل رئيس مجلس الإدارة والمهندسين والعمال، ونجعل منهم خلية
واحدة متفاهمة متعاونة.

ثم نقسم بعد ذلك كل حي على حدة، بغض النظر عن المهن أو
العمل، بحيث نعرف أنه يوجد فيه «فلان وفلان»، وأن هؤلاء هم
الذين سنلجأ إليهم وقت الشدة.

والتقسيم الرابع خاص بأبناء المحافظات الأخرى الموجودين في
الاسكندرية: فمثلاً أبناء محافظة الشرقية سنجدهم فيهم الطبيب والعامل
المخلص، فندخلهم في التنظيم. وهكذا بالنسبة لأبناء باقي
المحافظات.

ونحن نفترض في هذا أن الأمين سوف يتصل بهؤلاء الناس
بشخصه، ويجعل أعضاء اللجنة في المحافظة يتصلون بهم أيضاً،
ويسمح لهؤلاء الناس بالمناقشة في كل الموضوعات، على أن يعمل
كل تشكيل من هذه التشكيلات كوحدة.

ولي ملاحظة أريد أن أذكرها هنا في اجتماع الأمانة العامة، وهي
أن بعض السادة الأمناء في تشكيل الأمانة الجديدة، لم يتصلوا
بمحافظة الاسكندرية بالشكل الذي تم بالنسبة للمحافظات الأخرى -
اللهم إلا أمانة العمال! وقد يكون سبب ذلك وجود شيء من الحساسية!

وأرجو أن يكون هناك اتصال بمحافظة الاسكندرية مثل باقي
المحافظات، كما أرجو زيادة الاعتمادات المالية للمحافظات - ولو أننا

أخذنا من الأمانة العامة ما فيه الكفاية بالنسبة لمحافظة الاسكندرية - ولكنى أرجو زيادة هذه الاعتمادات. ونحن نريد إنشاء ناد فى الاسكندرية، حتى يلتقى فيه الناس، وتكون به بعض أدوات التسلية حتى يشعر الناس أنه دار راحة وتسلية.

وتوجد مشاكل إدارية نحاول أن نحلها مع الأجهزة التنفيذية. وهذا - فى رأى - من أسباب التنشيط الأساسية، بالإضافة إلى الاتصالات الشخصية المباشرة بين لجان المحافظات، فى اجتماعات صغيرة تعقد لهذا الغرض، وما بين لجان الأقسام والوحدات الأساسية، وعقد مؤتمرات إذا لزم الأمر حتى يشعر الناس أنه يوجد نشاط.

عبد الفتاح أبو الفضل:

بخصوص إعادة تنظيم لجان المحافظات، فقد قمت بتجميع المعلومات عن أعضاء لجان المحافظات، ويمكن أن نحدد وقتاً لمناقشة هذه الأسماء، حتى نسرع فى عملية التعيين. وإذا وجد لأى أمانة عدد من الأشخاص الذين يصلحون للكار، فيمكن أن ننسق على تجميع هذه الأسماء فى أمانة معينة، ثم نعرضها للمناقشة!

عبد الحميد غازى:

بخصوص عرض الأسماء على الأمانة العامة - كما ذكر السيد/ عبد الفتاح أبو الفضل - أرى مناقشة هذه الأسماء على مستوى الأمانات أولاً قبل مناقشتها فى الأمانة العامة، حتى نعطي فرصة الأخذ والعطاء بالنسبة لهذه العملية.

عبد الفتاح ابو الفضل :

إننى أقصد من كلامى عرض جميع الأسماء على الأمانة العامة، حيث توجد لدى معلومات عن جميع الأفراد، ويمكن مناقشة الأسماء على أساسها.

جمال عبد الناصر:

تؤجل مناقشة موضوع تنشيط الاتحاد الاشتراكى والتنظيم والأمانات إلى الجلسة القادمة، وكذلك استكمال الموضوعات التى أثيرت. هل توجد موضوعات أخرى؟ إذن ترفع الجلسة.

«انتهى الاجتماع فى تمام الساعة ١١,٢٥ مساء،

الفصل الثامن

الجلسة الثامنة
يوم ١٩ يناير ١٩٦٥

الفصل الثامن

تعتبر الجلسة الثامنة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي يوم ١٩ يناير ١٩٦٥، هي الجلسة الوحيدة من الجلسات الاثنتي عشرة التي تغيب فيها عبد الناصر عن حضورها ورئاستها، بسبب استعداده لما كان سيقوله في مجلس الأمة في اليوم التالي، بعد ترشيحه بالإجماع رئيسا للجمهورية العربية المتحدة.

وكانت مدة رئاسة الجمهورية التي بدأت منذ فبراير ١٩٥٨ مع قيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا، قد انتهت بمضى ستة أعوام في عام ١٩٦٤، وكان المفروض أن يجرى الاستفتاء على الرئاسة في ذلك العام، ولكن عبد الناصر انتهر فرصة قرب انعقاد مجلس الأمة الجديد في يوم ٢٦ مارس ١٩٦٤، وأصدر دستورا مؤقتا جديدا في ٢٥ مارس ١٩٦٤، ألغى به ما أنشأه البيان الدستوري قبل عام ونصف - أي في سبتمبر ١٩٦٢ - من مجلس الرئاسة، الذي أثبت فشله، وفقد مبرر بقائه، وعجز عن إزاحة المشير عامر من قيادة الجيش، وجعل مدة رئاسة رئيس للجمهورية ست سنوات، تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء، ونص في المادة الانتقالية الأولى من

الدستور المؤقت على تأجيل الاستفتاء على رئاسته عاما، بسبب انشغال الدولة باستضافة عدد من المؤتمرات الدولية! وماغ ذلك فى بيانه فى افتتاح مجلس الأمة أثناء دورة الانعقاد العادى الأول يوم ٢٥ مارس ١٩٦٤، بشعوره بثقة الشعب به!

وفى يوم ٩ يناير ١٩٦٥، وجه عبد الناصر رسالة إلى مجلس الأمة باعتباره - طبقا للمادة ١٠٢ من الدستور - هو الذى يرشح رئيس الجمهورية، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتاءهم فيه - يدعوه فيها إلى البدء فى الإجراءات لاختيار رئيس الجمهورية، فتحدد يوم ٢٠ يناير لترشيح رئيس الجمهورية، وتم ترشيح عبد الناصر فى ذلك اليوم بالإجماع رئيسا للجمهورية. ومن هنا تغيب عبد الناصر عن رئاسة الأمانة العامة يوم ١٩ يناير ١٩٦٥ لإعداد خطابه الذى ألقاه فى مجلس الأمة فى اليوم التالى، ورأس الاجتماع المشير عبد الحكيم عامر.

وقد كان فى هذه الجلسة أن أطلق على التنظيم السياسى الذى دعا إليه عبد الناصر اسم «الحزب، صراحة. ففى المذكرة التى تلاها حسين الشافعى فى الاجتماع عن التنظيم السياسى صدرها بعبارة: «بناء على تكليف السيد الرئيس للأمانة العامة ببحث موضوع قيام الجهاز السياسى «كحزب اشتراكى، داخل الاتحاد».

وقد تلا ذلك سؤال من على صبرى قال فيه: «هل نعتبر هذا التنظيم حزبا، ونسميه الحزب الاشتراكى، أو لا؟». وقد رد زكريا محيى الدين بأن كلام عبد الناصر هو على أساس أن المفهوم هو أن

يكون كحزب، ولكن الميثاق لا ينص على اسم حزب، وإنما ينص على أنه «الجهاز السياسى»، ومن ثم فلا بد من الالتزام بالنص الوارد فى الميثاق. ورد المشير عامر بأن هذا التنظيم «سيكون كحزب، وإن كان لن يعطى ذلك، ولكن، فيما بيننا، وفى اتصالاتنا بالناس، لابد أن يفهموا أنه حزب!». .

ولكن عند إجراء اختيار أعضاء هذا الحزب، نتبين أن أعضاء الأمانة العامة لم يكن لديهم ثقة فى أمناء الاتحاد الاشتراكى أو الأمناء المساعدين المنتخبين! فييدى الدكتور حمىن خلاف خشية «من أن يدخل الجهاز أناس كثيرون ممن انتخبوا فى هذه اللجان والوحدات وهم أبعد ما يكونون عن الاشتراكية»!

كما نكتشف سوء فهم كبير للاشتراكية، فيدعو عبد الحميد غازى إلى الاختيار من القرية، على أساس أن «المكاسب التى حصلت عليها القرية تخلق الناس الاشتراكيين فيها»! وينسى أن الاشتراكية، بما تعنيه من تأميم وسائل الانتاج، لا تجد إقبالا من الفلاحين، ولا تستطيع أن تفرخ اشتراكيين.

ويبرز كمال الدين رفعت ضرورة أن يكون الاختيار على أساس سياسى وليس على أساس اقتصادى، بمعنى ألا ينطبق عليه مبدأ ٥٠٪ من العمال والفلاحين: «أنا لا أعتقد مثلا أننا فى يوم من الأيام سنقول: إنه لابد أن يكون ٥٠٪ من أعضاء الجهاز السياسى من العمال والفلاحين»! ويرى أن يكون الأساس فى الاختيار هو «أن يكون الشخص فاهما للاشتراكية، ومتقيدا بمبادئ اشتراكية معينة»!

ومعنى هذا الكلام استبعاد العمال، الذين هم أصحاب المصلحة فى الاشتراكية، من الحزب الاشتراكى المزمع تكوينه! وفصل الفكر الاشتراكى عن الطبقة العمالية، وحصره فى الطبقة المثقفة! ولكنها على كل حال ليست الطبقة المثقفة الثورية، لأن الشيوعيين كانوا محل شك القيادة السياسية فى ذلك الحين، كما سوف نرى.

ويتأكد ذلك عندما يبدى زكريا محبى الدين اعتراضه على فكرة اختيار أعضاء الحزب الاشتراكى المزمع تكوينه من «الاشتراكيين الحقيقيين»! فطلى حد قوله: «من الواضح أننا سنختار أى شخص يكون لديه استعداد اشتراكى، ولا داعى لكلمة «الاشتراكيين الحقيقيين»، لأن الاشتراكيين الحقيقيين قلة (ضحك)!

ويدور الحوار بين أعضاء الأمانة العامة حول صفة الحزب الاشتراكى، وهل يكون علنيا أو سريا، ويقول زكريا محبى الدين: إنه «لابد أن يكون التنظيم السياسى الجديد سريا، لأنه إذا كان علنيا سيسبب لنا مشاكل لا حدود لها!

ولكن تثار مشكلة أن العضو ذا الصفة السرية لن يكون فى وسعه مزاوله النشاط بجانب الأمين والأمين المساعد المنتخبين فى الاتحاد الاشتراكى! ولكن أنور سلامة يبدى رأيه بأن «السرية عنصر رئيسى ومهم! وبالنسبة للعمال والمصانع والتجمعات الجماهيرية، فإننا نرى أن نأخذ بالسرية فى المرحلة الأولى، فهذا يجنبنا الانتهازية! ولكن شعراوى جمعة يرى أن السرية قد تستغل وتتكون تجمعات أخرى تحت ستار السرية لكما أنها صعبة التحقيق. ويرى الدكتور إبراهيم

سعد الدين أن السرية ليست صعبة فقط، بل هي في كثير من الأحيان معطلة للعمل، وأنه متى بدأ التنظيم في العمل، وبدأت الاجتماعات، فقد انتفت السرية. ولكن على صبرى يرى أنه لا خوف من السرية، ولا خوف من تسرب السرية. ويتدخل خالد محيى الدين ساخرا من السرية بقوله: «هل المقصود بالسرية أن يكون للجهاز السياسى عبارة عن جماعة سرية تجتمع بطريقة مخفية، وتخشى من أن يكشف البوليس اجتماعاتها؟ ويضحك الأعضاء! ويرد المشير عامر قائلا: «إن البوليس موجود هنا! ويضيف إن العلنية لها عيب رئيسى، هو أنه عندما يعلن عن الناس الذين اختيروا في الحزب، «فكأننا نكون حزبين، وبذلك يحصل تصادم بين التنظيمات القديمة والجديدة، ويكون هذا التصادم جماهيريا، ولذلك لابد أن نسير بطريقة غير علنية في التنظيم السياسى».

ويثير الدكتور حسين خلاف ما يجرى من تفكير فى جعل أمين الاتحاد الاشتراكى فى لجنة المحافظة، فى مستوى المحافظ، وإعطائه مرتب نائب وزير! ويقول: إنه «لا يثق فى أمناء المحافظات، وإن رأى العام سوف يرانا ندعمهم فى مراكز هو نفسه لا يعتقد أنهم أهل لها!»

ويبدى على صبرى استياءه من مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى قائلا: إنها أصبحت مصدر إزعاج لأعضاء الأمانة العامة، فهم يشكون من أنها كلها مطالب! ولكن عبد الحميد غازى يرى أن الذين يشكون من أن مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى هي مؤتمرات مطالب،

يبتعدون قليلا عن الجماهير، لأن مقدمة قانون الاتحاد الاشتراكي تقول: إن الاتحاد الاشتراكي العربي هو الوعاء الذي تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها، ولأنه لا يمكن الارتباط بالجماهير إلا إذا كان هناك ارتباط بمشاكلها.

ويعطى عبد الحميد غازی أمثلة على ذلك حين تكون هناك حاجة لإقامة كوبرى لربط البلاد، ويقال للجماهير: إن الميزانية لا تسمح بإقامة هذا الكوبرى، فى الوقت الذى يذهب بعضهم إلى المحافظة، ويشاهد مبنى المحافظة، وبه ٦ أجهزة تكييف هواء! ومباني بنك التسليف المتعددة والموزايكو على الحائط! أو إدراج مبلغ ربع مليون جنيه لبناء مقر جديد لبنك التسليف مع أن له مقرا يشغله! ويقول: إن المحافظات تتبارى، فهذا يريد البط البيكىنى وهذا يريد كذا وكذا، والجماهير تتساءل: على حساب من تلك المباراة؟ إنها على حساب المواصلات والطرق والإسكان والمياه الصالحة للشرب. ويضيف: إن وزارة للخزانة قالت: إنها لا تستطيع تدبير ملين واحد من أجل مياه الشرب فى الريف، فى الوقت الذى نقرأ أنها اعتمدت ١٨ مليون جنيه لحل أزمة التموين.

وأضاف سيد مرعى إلى ذلك قصة تغيد عدم ثقة الجماهير بما يقوله النظام، فقال إنه فى زيارة لقرية فى محافظة المنيا جلسنا نتحدث مع الفلاحين عن الثروة الحيوانية، بينما الفلاحون لا تبدو عليهم الاستجابة لحديثنا! ففى ذلك الحين أنشئ مصرف قطع مياه الرى عن ١٥٠ فدانا!

ويدور حوار طريف عن عدم دفع الناس اشتراكات عضوية الاتحاد الاشتراكي، ويقترح أنور سلامة خصم الاشتراكات في الوحدات الجماهيرية من الماهية الشهرية!. ويعترض الدكتور نور الدين طراف، قائلا: إن هذه الاشتراكات ليست اشتراكات في ناد أو مؤسسة! وإن عدم دفع الاشتراكات إنما هو دليل على نقص التوعية.

ويرد أنور سلامة ردا غريبا، فيقول: إن الحقيقة غير ذلك، وإنه «قد يكون الشخص الذي يدفع الاشتراك هو الشخص المغرض الانتهازي الحريص كل الحرص على العضوية!»

ويعلق المشير عامر على هذا القول ساخرا: أخيرا نقول: إن الذي يدفع هو الانتهازي! ويضحك الأعضاء. ويلاحظ زكريا محيي الدين ملاحظة مهمة على ما يجري من حوار، فيقول: «إننا ندور الآن في دائرة مفرغة!»

ويناقش الأعضاء في هذا الاجتماع موضوعين يتصلان بسياسة مصر الخارجية، أولهما، موقف مصر من القرارات الاشتراكية التي أصدرتها سورية بعد الانفصال، والثاني قطع الولايات المتحدة المساعدات الأمريكية عن مصر. وكان الاتفاق أن يعد كمال الدين رفعت نشرة أو توجيها في شأن هاتين المسألتين.

وبالنسبة لموضوع سوريا، فإن عبد الناصر كان قد أشار إلى ضرورة تأييد القرارات الاشتراكية، وهو ما أوجد حساسية في العراق بسبب وجود قيادة موحدة بين مصر والعراق. وقد ذكر أنور سلامة أن العراقيين يرون أن تأييد مصر لهذه القرارات الاشتراكية «يقوّي

البعث،! بينما علق عبد الحكيم عامر على ذلك بقوله: «لقد كنا نتوقع حدوث تلك الحساسية في العراق،! وأيد فتحى الديب رأيه بأن العراق لن يفتح؛ مهما فسرت مصر موقفها! وأوضح كمال الدين رفعت أن النشرة، التي أعدت في هذا الشأن، ركزت على مواجهة التناقض الموجود في سوريا، ومواجهة الجماهير التي تطالب بالاشتراكية، واضطرار البعث السوري إلى أن يحمي نفسه من العناصر الرأسمالية في سوريا، وأن هذا التأييد من مصر يعطى فرصة للجماهير السورية لتتمسك بالاشتراكية! وقد رأى على صبرى ضرورة إرسال النشرة الخاصة بهذا الموضوع إلى الأمانة قبل الاجتماع بيوم أو بيومين حتى يتسنى دراستها.

أما بخصوص مسألة قطع المعونة الأمريكية، فقد كان من رأى حسين الشافعى أن هذا الموضوع مطلوب توضيحه بدرجة أكبر من موضوع تأييد القرارات الاشتراكية، لأهميته للرأى العام المصرى، وأكد زكريا محبى الدين ذلك بقوله: إن رد فعل الشعب المصرى لموضوع قطع المعونة الأمريكية كان طيبا، إذ كانت الجماهير المصرية معبأة ضد الأمريكان، وكان كل فرد على استعداد للتضحية، باعتبار ما حدث قد مس كرامة الأمة.

على أنه تحفظ بالنسبة للمثقفين، الذين ذكر أنهم هم الذين يتكلمون كثيرا!

وكان كمال الدين رفعت حريصا على إبراز أن النشرة التى تصدر عن قطع المعونة لن تكون موجهة إلى مهاجمة أمريكا بقدر ما تمثل تنقيفا للناس!

وكان الصدام بين نظام عبد الناصر والولايات المتحدة في ذلك الحين قد بلغ ذروته عندما بدأت حملة في الكونجرس لقطع المعونة الأمريكية تماما عن مصر، فقد بعث خمسة عشر عضوا من أعضاء مجلس النواب الأمريكي بخطاب إلى دين راسك، وزير الخارجية الأمريكية، في ٣ أكتوبر ١٩٦٤، طالبوا فيه بإعادة النظر في المساعدات غير المشروطة التي تقدمها الولايات المتحدة للجمهورية العربية المتحدة، ويفرض شروط عليها! وقد عددوا الأسباب التي دفعتهم إلى هذا الطلب على النحو الآتي:

- ١ - لأن الجمهورية العربية المتحدة تقدم مساعدات عسكرية للثورة اليمنية، وتدعم النظام الجمهوري فيها.
- ٢ - لأنها تحصل على أسلحة جديدة من الكتلة السوفيتية، وتعمل على نشرها في المنطقة.
- ٣ - لأنها تحرض على حملة إفساد المشروع الإسرائيلي لتحويل مياه نهر الأردن.
- ٤ - لأنها تستخدم العلماء الألمان في مشروعات إنتاج أسلحة حديثة، كالصواريخ.
- ٥ - لأنها تهدد دائما بشن حرب جديدة ضد إسرائيل.
- ٦ - لأنها تسعى لتنظيم قيادة عربية موحدة.
- ٧ - لأنها تضغط لتصفية القواعد الأمريكية في ليبيا والقواعد البريطانية في ليبيا وقبرص.
- ٨ - لأنها تعارض السياسة الأمريكية في فيتنام والكونجرو وقبرص.

ثم انفجر الموقف بسبب الكونغو عندما وقعت فى أواخر نوفمبر ١٩٦٤ مظاهرات احتجاج على سياسة مشكلة الكونغو، قامت بحرق مكتبة وكالة الإعلام الأمريكية بالقاهرة، وإلحاق أضرار مادية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة.

وقد سارعت مصر بتقديم اعتذار رسمى عن الحادث إلى السفير الأمريكى، معربة عن عميق أسفها، واستعدادها لتعويض الولايات المتحدة عن الخسائر التى لحقت بالسفارة والمكتبة الأمريكيتين، كما قامت بإبعاد عشرين من الطلبة الكونجوليين الذين اشتركوا فى هذه المظاهرة.

وفى ١٩ ديسمبر ١٩٦٤ أسقطت المقاتلات المصرية طائرة أمريكية مدنية تتبع شركة «ميكوم» الأمريكية للبتترول، بعد أن أرسلت تعليمات لها بالهبوط وأذرتها، ولكن الطائرة لم تستجب بسبب تعطل جهاز اللاسلكى بالطائرة، وبخلت منطقة محظورة.

فى ذلك الحين كانت مصر قد طلبت من الولايات المتحدة إمدادها بما قيمته ٣٥ مليون دولار من فائض الأغذية الزراعية الأمريكية، بالإضافة إلى المعونة التى تعهدت الولايات المتحدة بإرسالها إلى مصر وفق اتفاقية المعونة التى كانت ستنتهى فى آخر يونية ١٩٦٥، ولكن إزاء كل هذه التطورات حين قابل السفير الأمريكى بالقاهرة نائب رئيس الوزراء المصرى لشئون التمويل، وأبلغه أنه لن يستطيع التحدث معه فى شأن المعونة التى طلبتها

مصر من فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية، وذلك فى يوم ٢٢
ديسمبر ١٩٦٤، كان ذلك أشبه بقطع العلاقات مع مصر!

وقد واجه عبد الناصر ذلك بطريقة الخاصة، أى بتوجيه إهانة
بالغة للولايات المتحدة، ففى خطابه يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٤ قال
عبارته الشهيرة: اللى سلوكنا مش عاجبه، يشرب من البحر! واللى
ما يكفهوش البحر الأبيض بنديله البحر الأحمر يشربه كمان.. إحنا لا
يمكن نبيع استقلالنا عشان ٣٠ مليون ولا ٥٠ مليون جنيه، احنا مش
مستعدين نقبل من أى واحد كلمة، اللى بيكلنا أى كلمة بنقطع له
لسانه! كده كلام واضح وكلام صريح!

ومنذ ذلك الحين أخذت العلاقات بين عبد الناصر والولايات
المتحدة تتجه بخطى حثيثة إلى حرب يونية ١٩٦٧!

وتمضى محاضر الجلسة الثامنة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى
العربى يوم ١٩ يناير ١٩٦٥، على النحو الآتى:

سرى للغاية

تاريخ الاجتماع: يوم الثلاثاء ١٩ يناير ١٩٦٥

صورة رقم (٣٨)

محضر اجتماع

الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي

برئاسة السيد المشير عبد الحكيم عامر

الجلسة الثامنة،

اجتمعت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي برئاسة السيد المشير عبد الحكيم عامر في تمام الساعة السابعة والدقيقة الأربعين مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٩ يناير ١٩٦٥ بقاعة الاجتماعات بمبنى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة.

وقام بأعمال السكرتارية السيد/ عبد المجيد فريد.

وقام بأعمال الاختزال السيد/ محمد ابراهيم،

والسيد/ سليمان محمد.

(عبد المجيد فريد)

عبد الحكيم عامر:

السيد الرئيس مشغول اليوم فى تجهيز ما سيقوله فى مجلس الأمة غدا إن شاء الله .. ولذلك لم يحضر سيادته هذه الجلسة .. وعلى هذا فإننا سنناقش أى موضوع ترونه.

حسين الشافعى:

لقد كانت توجيهات السيد الرئيس فى الجلسة الماضية واضحة فى طلب تقديم مذكرتين أساسيتين: مذكرة بشأن التنظيم السياسى، وأخرى بخصوص تنشيط الاتحاد الاشتراكى.

وقد اجتمعت الأمانة العامة أمس، وناقشت المذكرة التى كان قد سبق إعدادها فيما يختص بالتنظيم السياسى، وقد ظهرت فى الاجتماع بعض الملاحظات التى أمكن على أساسها أن نضع المذكرة فى الصورة الموجودة حاليا أمامنا.

ونظرا إلى أننا لم نتمكن من توزيعها فى وقت مبكر، فإذا سمحتم سنقرأ نص المذكرة. (تلا سيادته نص المذكرة الخاصة بالتنظيم السياسى، وهذا هو نصها:)

مذكرة للعرض على الأمانة العامة

بناء على تكليف السيد الرئيس للأمانة العامة ببحث موضوع قيام الجهاز السياسى كحزب اشتراكى داخل الاتحاد .. قامت الأمانة العامة فى اجتماعها صباح الخميس الموافق ١٤/١/١٩٦٥ ومساء الاثنين الموافق ١٨/١/١٩٦٥ ببحث هذا الموضوع، وقد برزت خلال المناقشة الآراء التالية:

جهاز مستقل:

- ١ - هل يشكل الجهاز السياسي مستقلا، وفي إطار الاتحاد، على أن يكون له قانونه الأساسي ونظامه الخاص؟
- ٢ - أو يشكل هذا الجهاز في نطاق الاتحاد، ومن خلاله.

في طريقة الاختيار:

- ٣ - هل يكون الاختيار هو الطريق الوحيد للاختيار، أو تكون القدرة على النجاح في الانتخابات من بين العلامات التي تشير إلى التركيز في الاختيار؟ أو أن يكون الاختيار طريقا مساعدا لاستكمال بعض العناصر التي قد لا تتمكن - عمليا وشعبيا - لخوض المعركة الانتخابية مع حاجة التنظيم إليها.

السرية والعلنية:

قد تكون السرية صعبة التحقيق، ولا تدعو إليها طبيعة العمل في هذه المرحلة، ولكن هل تعلن الأسماء أو لا تعلن؟ هل يكون لها وضع رسمي، أو تكتسب أوضاعها نتيجة طبيعية للممارسة؟

القرية لها أوضاع خاصة:

رأى البعض أن يقتصر الاختيار في القرية من بين لجان العشرين، ورأى البعض إضافة للجمعية التعاونية، وكذا اللجنة النقابية، لعمال الزراعة.

وقد انتهى الرأى بعد هذه المناقشة إلى تغليب الرأى الآتى:
إن الاتحاد الاشتراكى العربى هو بطبيعة الحال المجال الحيوى
لبناء الجهاز السياسى .

وتبلورت المناقشة إلى تجسيد الهدف فى أساس مادى، كأن يتفق
على أن تكون المرحلة الأولى إيجاد من يمثل الجهاز داخل كل وحدة
أساسية، ولو بعضو يزداد إلى ثلاثة أفراد فى المتوسط، وقد يتطلب
تنفيذ ذلك أن توضع أولويات للمناطق، ويبرز ذلك فى البرنامج
التفصيلى - على أن يتحقق هذا الهدف خلال مدة يتفق عليها،
ويمكن تحديد هذه المدة على ضوء الممارسة العملية حتى لا يؤدى
الإسراع فيها إلى الخطأ أو اختيار أفراد ليسوا على مستوى المسؤولية
المطلوبة .

ووضع فى المناقشة، عند محاولة تحديد المجال الذى يتم فيه
اختيار الشخص، وماهى الصفات التى تزكیه للعمل فى التنظيم؟
وكانت الإجابة أن المعرفة فى هذه المرحلة هى المجال الطبيعى، ولو
أنها تحتاج بعد ذلك إلى تأكيد، بالاتصال والفكر والمناقشة، لمعرفة
مدى التزام الشخص بالتنظيم وأهدافه .. أى أن الاختيار لا يكون
نهائيا إلا بعد فترة من الزمن .

أما الصفات، فتركز فى الاشتراكية والشعبية . وقد تكون محاولة
البحث عن الأفراد من بين المنتخبين لا تعبر وحدها عن أحسن سبل
الاختيار فى كل المجالات، إلا أن هذه الطريقة - وخاصة فى القرى -
ستساعد فى حصر وتضييق مجال البحث فى هذا القطاع المتسع .
ويجب فى جميع الحالات أن يكون الفرد الذى نختاره يمثل القيم

الإنسانية والاشتراكية، وأن يكون الحكم عليه بمدى إيجابيته وفاعليته في المحيط الذى يعمل فيه.

ولكى نصل إلى الوحدة الأساسية واختيار الأشخاص الصانين فيها، يمكن أن نبدأ، كنقطة بداية قادرة على ممارسة ذلك على مستوى الأقسام والمراكز أولا. فلو أمكن أن نحسن الاختيار على هذا المستوى، فقد يتيسر لنا العمل لبلوغ هذا الهدف بالنسبة للوحدات الأساسية، ليكون المركز أو القسم قاعدة ارتكاز يمكن منها اختيار أفراد التنظيم فى الوحدات الأساسية.

ويمكن على هذا الأساس أن تتجمع أسماء هذه الأفراد تباعا، بواسطة أمانة الفلاحين فى القرى، وأمانة العمال فى المصانع والمؤسسات الجماهيرية، وأمانة العاملين بأجهزة الدولة بالنسبة للعاملين فى الحكومة، وأمانة المهنيين بالنسبة للكلديات والمعاهد والمدرسين بالمدارس والمستشفيات. كما يكون الاختيار أيضا فى مجال النقابات المهنية، التى يمكن الاستفادة منها كقيادات تساعد على التعرف بهذه المجالات المختلفة. أما الشباب فلم تنظيمهم الخاص الذى يجب مناقشته منفردا.

أما بالنسبة للوحدات السكنية، فإنها ستشمل فى غالب الأمر الرأسمالية الوطنية التى لم تستوعبها المؤسسات الجماهيرية.

وقد أضاف سيادته: (لم نذكر ملاحظة أثّرت فى جلسة أمس، وهى أنها لا تقتصر على الرأسمالية الوطنية ولكن يزداد عليها الحرفيون وبعض موظفى الدولة الذين لم تستوعبهم المؤسسات الجماهيرية).

ثم استأنف سيادته التلاوة: ويكون تركيز أمانة الرأسمالية الوطنية في مجال هذه الوحدات، حيث ستشمل المتاجر الصغيرة والحرف المختلفة، ويمكنها الاستعانة بخبرة بعض النقابات الحرفية في هذا المجال.

أما أمانات الاتصال فسيكون عملها الأساسي في مجال تنشيط الاتحاد، والذي تتعرض له المذكرة الخاصة بتنشيط وحدات الاتحاد الذي يغطي دائما المجال للمعرفة والتزكية والترشيح.

وعلى هذا الأساس، وفي حدود هذا الأسلوب، يمكن أن يتجمع لنا نظريا أسماء من ٧٠٠٠ إلى ٢١٠٠٠ شخص (على أساس من ١ إلى ٣ بكل وحدة في المتوسط) يمثلون الجهاز في عدد ٧٠٠٠ وحدة أساسية، يضاف إليهم قيادات المراكز والأقسام، علاوة على تدعيم لجان المحافظات المعنية، والتي يجب - بصفتها هذه - أن تكون من بين التنظيم، وإلا وجب دعمها وتعديلها، فليس هناك اعتبار يقضى ببقائها معنية وليست ضمن التنظيم. ولا شك أن الأمناء والأمناء المساعدين في الوحدات الأساسية، وعددهم ١٤,٠٠٠، وكذا ممثلي الوحدات في مؤتمرات المحافظات، وعددهم ١٤,٠٠٠ آخرين (يشتركون في العملين بنسبة ٢٨ ٪)، يشكلون أحد مجالات البحث لو أخذ بمبدأ الانتخاب كأحد العلامات التي تشير إلى من يمكن أن يتناولهم هذا البحث.

وقد أضاف سيادته: (وقد ينطبق هذا أكثر فيما يختص بالقري).

ثم استأنف سيادته التلاوة: وهذا يعتبر هدفا لا يقضى بالضرورة أن نسير فيه في جميع المحافظات بنفس التركيز دائما، وفقا لبرنامج

زمنى، قد يبدأ بالقاهرة والاسكندرية والمواقع ذات التجمعات العمالية الكبيرة.

وتناولت الأمانة بعد ذلك الموضوع الآتى:

وسائل ربط أفراد التنظيم وأسلوب العمل:

وقد تبلورت المناقشة فى أنه عند الانتهاء من عملية الاختيار وتجميع الأسماء، عن طريق كل أمانة من الأمانات التى تشرف على التجمعات الجماهيرية، ووصولها إلى الأمانة العامة، تقوم بعرضها.

١ - تستمر كل أمانة فى عمل برنامج لموالاة أفرادها بأسلوب العمل وبالبرامج المفصلة، بما يؤدى إلى تشغيل الجهاز موضوعيا فى مختلف قطاعاته النوعية.

٢ - أن تتولى الأمانة العامة إعداد الأسلوب والبرامج الموحدة التى ينتظم فيها جميع أفراد الجهاز، وعلى أن تتولى الأمانة العامة التنسيق مع الأمانات المختلفة، لوضع برنامج للدعوة والمعهد، وفى المجالات الأخرى التى يمكن أن تعمل على تقوية الجهاز باستمرار.

٣ - أن يتم العمل بالنظامين فى وقت واحد.

ويجب دائما أن تكون هذه البرامج من خلال الاتحاد الاشتراكي كلما أمكن ذلك، بحيث لا يترقب على التركيز على أفراد التنظيم فقط أن ينفض أعضاء الاتحاد شعورا بفاضية دورهم.

على صبرى:

هل نعتبر هذا التنظيم حزبا، ونسميه الحزب الاشتراكي، أم لا؟

حسين الشافعي:

لقد رجعنا في هذا إلى نص كلام سيادة الرئيس في الاجتماعات.

زكريا محيي الدين:

اعتقد أن كلام سيادة الرئيس على أساس أن المفهوم أن يكون
حزب! وإنما نحن ملتزمون بما جاء في الميثاق، وقد نص الميثاق
على أنه «الجهاز السياسي»! ولا بد أن نلتزم بهذا النص ونعمل على
أساسه.

عبد الحكيم عامر:

إنه سيكون كحزب، وإن كان لن يعلن ذلك! إننا لا نستطيع
استعمال كلمة «حزب» في النشرات، ولكن فيما بيننا، وفي اتصالاتنا
بالناس، لا بد أن يفهموا أنه حزب! ما المانع؟

زكريا محيي الدين:

نحن نتكلم على ما يكتب. ففي أول المذكرة تتكلم على قيام
الجهاز السياسي كحزب اشتراكي داخل الاتحاد الاشتراكي. ومن
المستحسن أن نتفادى الكتابة في هذا الموضوع على أساس الحزب،
وليكن في مفهومنا أنه حزب!

الدكتور نور الدين طراف :

لقد استعمل سيادة الرئيس كلمة «حزب»، وليس المقصود هو أن يكون الذين خارج الحزب بعيدين عن التشكيل، إنما المقصود بالحزب هو القيادة السياسية للقاعدة العريضة التي هي الاتحاد الاشتراكي العربي.

عبد الفتاح أبو الفضل :

لقد حصلت حادثة بسبب كلمة «حزب»! إذ يبدو أن بعض الناس أخذ علما بالموضوع، وقد خرج أحد الناس في المناقشة عن موضوعها فقليل له: «أنت لست من الاتحاد الاشتراكي، فقال: أنا من الحزب الاشتراكي»! واعتقد أنه في مجال الاتصال يجب ألا نستخدم كلمة «حزب»، لأن الكلمة أصبحت معروفة الآن في البلد، والناس تتداولها!

حسين الشافعي :

لقد كان كلام السيد الرئيس مقصودا به إبراز أهمية العملية، لتصوير دور الجهاز السياسي في داخل الاتحاد الاشتراكي!

عبد الحكيم عامر :

يحسن أن نتفادى استعمال هذه الكلمة في الوثائق، ولكن مفهوم الجهاز السياسي أنه كحزب، ونحن لا نستطيع أن نعلن أنه حزب لأننا مرتبطون بالميثاق! ولكنه قيادة سياسية تماثل الحزب السياسي، وهذا لا شك فيه، ولكننا لا نستطيع إعلانه!

ويمكن أن نقول «قيادة سياسية» أو «جهاز سياسى»! ونحن نستطيع الاتفاق على تعريف معين.

على صبرى:

نقول: «الجهاز السياسى».

عبد الحكيم عامر:

على كل حال يجب ألا نقول كلمة «حزب»، ولا نتكلم فى الوثائق على أن الجهاز السياسى حزب. ويمكن أن نتفق على تسمية معينة كأن نقول: «الجهاز السياسى»! أو «الطليعة»! أو أية تسمية لا تتعارض مع وجود الاتحاد الاشتراكى. ونتفق مع السيد الرئيس على هذا!

الدكتور حسين خلاف:

إننى لم أحضر جلسة الأمانة العامة التى عقبتها أمس. وقد جاء فى الصفحة رقم ٣ من المذكرة إشارة إلى أعضاء الوحدات الأساسية، ويخيل لى أن هذه الإشارة مؤداها أننا منضيف إلى الجهاز أعضاء لجان المحافظات، سواء بعد تعديلهم أو بعد تعديل اللجان، ثم نضيف الأمناء والأمناء المساعدين فى الوحدات الأساسية.

فإذا كان هذا هو المفهوم من النص، فإنه يخشى أن يؤدى ذلك إلى أن يدخل الجهاز أناس كثيرون ممن انتخبوا فى هذه اللجان والوحدات، وقد يكونون أبعد الناس عن الاشتراكية!

ونحن نعانى من وجودهم فى الوحدات الأساسية، وفى المحافظات، وأرجو فى يوم قريب أن نتخلص منهم، وهم لم ينتخبوا

إلا لنفوذهم! فإذا دخلوا للجهاز فلا شك أنهم سيضررونه أكبر ضرر! ولذلك يخيّل لى أن هذه النقطة فى حاجة إلى توضيح!

وأعتقد أن مبدأ الاختيار لابد أن يطبق فى جميع الحالات، دون نظر إلى ما إذا كان الشخص عضواً فى لجنة محافظة أو غيرها. ويمكن أن نختار من المحافظات ومن الأقسام والمراكز ومن الوحدات الأساسية، لأن كل ذلك فى إطار الاتحاد الاشتراكي، ولكن دون التقيد مقدماً بأى شيء منها.

طلعت خيرى:

ليس المقصود أن نلتزم باختيار الناس المنتخبين، وإنما نختار الصالح منهم لى نضمه إلى الجهاز، ونختار أيضاً من جميع المجالات الأخرى.

حسين ذو الفقار صبرى:

لقد تكلمنا أمس عن هذا النص، وحدثت مناقشات سابقة، وقلنا: إننا بصدد اعتبارين متعارضين بعض الشيء: الأول هو إنشاء الجهاز السياسى بطريق الاختيار، والثانى هو ضرورة المحافظة على الاتحاد الاشتراكي، لأن هذه هى التجربة الثالثة لتكوين تنظيم سياسى. وطبيعى أنه فى كل مرحلة من المراحل السابقة قام كل تنظيم بدوره، مثل هيئة التحرير والاتحاد القومى، ولكن إذا شعر الناس أن هناك شيئاً يتكون خارج الاتحاد الاشتراكي، ومقابلاً له، ربما تنفض الناس عن الاتحاد الاشتراكي! وهناك مناطق - مثل القرى - قلنا: إنه

فى هذه المرحلة يكون الاختيار فيها من اللجنة الأساسية أولاً، فإذا لم نجد، نبحث خارجها. وهذه خطوة مرحلية.

الدكتور حسين خلاف:

من الناحية المرحلية، فإننى أخشى - كما يقول البعض - أن يكون المؤقت هو الذى يدوم!

(ضحك)

ونحن الآن نبني الجهاز السياسى، ولا يوجد ما يلزمنا بأن نختار من الأمناء أو الأمناء المساعدين فى القرى. وأنا أتكلم بصفتى واحداً من أهل القرى، وأعلم جيداً من الذى وصل إلى منصب الأمين أو الأمين المساعد فى القرية! إن معظم هؤلاء الناس لا شأن له بالاتحاد الاشتراكى! فإذا أخذنا الأمناء والأمناء المساعدين فإن النتيجة معروفة مقدماً! ولا مانع من الاختيار من الوحدة الأساسية دون أن نرتبط بالأمناء أو الأمناء المساعدين.

ويمكن أن نختار من النقابة الزراعية، وليس فى هذا هدم للاتحاد الاشتراكى، لأنه تقوية للبنيان. ونحن إذا أخذنا الضعيف، فإنه يضعف الاتحاد الاشتراكى فى عمومته وفى خصوصه كتتنظيم سياسى.

عبد الحميد غارى:

فى الواقع أن الميثاق، عندما نص على وجود الجهاز السياسى داخل الاتحاد الاشتراكى العربى، لم يحدد أن يكون هذا الجهاز معينا

أومنتخبا. وهذا - فى نظرى أو تصوورى - كان لحكمة! فنحن نمارس حياة ديمقراطية على جميع المستويات بالانتخاب! ونحن نعرف أن الانتخاب لا يأتى بالنتيجة الصحيحة ١٠٠ ٪، بسبب انتقال البلاد من مجتمع رأسمالى إلى مجتمع اشتراكى، وقطعا توجد روايب، والانتخاب لا يوصلنا إلى النتيجة الحقيقية التى نريد أن نصل إليها.

وعندما أشار الميثاق إلى وجود الجهاز السياسى كانت هناك حكمة فى وجود هذا الجهاز السياسى، لكى نقابل العجز أو الشلل أو القصور، الذى سيكون فى داخل الاتحاد الاشتراكى، بإقامة هذا الجهاز، لكى ينشط الاتحاد الاشتراكى!

والميثاق لم يكن يقصد بالجهاز السياسى أن يكون شيئا منفصلا عن الاتحاد الاشتراكى، وإنما هو جهاز مكمل لينشط اللجان داخل الاتحاد الاشتراكى! ونحن اليوم إذا أخذنا تعريفا معينا، وقلنا: نختار الأمين أو الأمين المساعد، فكأننا لم نفعل شيئا، ولن نصل إلى أى شىء. وإنما - فى رأى - لابد أن يكون هذا الجهاز مختارا!

ونبدأ الاختيار أولا من بين الأعضاء الموجودين فى الاتحاد الاشتراكى، إذا كانت لديهم الصفات التى تؤهلهم للعمل داخل التنظيم السياسى، وإذا لم نجد داخل هذه الوحدات، أو لجان المحافظات، نتجه إلى الاختيار من خارجها!

ولن نعدم وسيلة لمعرفة الناس على مستوى القرية والمركز والقسم، وإلا كان معنى ذلك أن البلد «فاضية»! والحقيقة أن البلد فيها كثير من الناس، ولكن العملية فى حاجة إلى تركيز واختيار دقيق.

والأمر الآخر الذى أشير إليه، هو أن أمناء المحافظات يجب أن يكونوا هم عصب الجهاز السياسى على مستوى المحافظة. وهذا يتطلب - قبل إقامة الجهاز السياسى - أن نعيد النظر فى تقييم أمناء المحافظات تقييما عادلا بعيدا عن أى مؤثرات، لأنه إذا كان أمين المحافظة غير قادر على أن يكون عصب هذا الجهاز فنكون كأننا ندور فى حلقة مفرغة لا تأتى بأية نتيجة.

إننا نتخوف من القرية، مع أن الاختيار فيها أسهل من الاختيار فى أى مكان آخر! فالقيادات موجودة، والناس المخلصون موجودون، لأن المكاسب التى حصلت عليها القرية تخلق الناس الاشتراكيين فيها! وبالنسبة للمفاهيم والاشتراكية (كلام مبتور).

والخلاصة أن المفروض ألا يتقيد الجهاز السياسى بالأمناء أو الأمناء المساعدین!

زكريا محيى الدين:

يبدولى أن المذكرة موضوعة كمرشد لتفتح مجالات للعمل، وهى لا تقيدنا بطريق معين من طرق الاختيار بالنسبة لتكوين الجهاز السياسى. ولكن فى تقديرى أن هناك أمرا يقيدنا فى هذه العملية، وهو: تقييم الأشخاص أنفسهم الذين سنختارهم!

والمهم الآن هو الممارسة! فلنمارس العملية، ونبدأ فى الاختيار، وننزل إلى الميدان، ونعمل، ونحاول أن نقيم الناس على هذا الأساس. الحقيقة أن الكلام على الورق غير الممارسة على الطبيعة!

وفى تقديرى أيضا أن هناك شرطين أساسيين فى تقييم الأشخاص:

الأول: هو تقديرى لمدى التزام الشخص! بمعنى أن يكون هذا الشخص ملتزما، بحيث يتلقى التوجيهات، ويلتزم بها، وحتى إذا كان حاضرا فى اجتماع وكان رأيه مخالفا لرأى الأغلبية، فإنه يلتزم فى النهاية بقرار الأغلبية.. هذا هو معنى الالتزام.

والشرط الثانى، هو السلوك الشخصى أو الفردى. فنحن لا نريد أناسا انتهازيين فى داخل الجهاز السياسى، لأنه إذا كان سيجمع أناسا انتهازيين، أو من ذوى الأخلاق السيئة، فإنه لا يمكن أن يدفع العمل فى داخل الاتحاد الاشتراكى ولا فى خارجه.

وهناك نقطة ثانوية، هى ناحية «الشعبية». ومن الطبيعى أنه إذا كانت للشخص الذى نختاره صفة الشعبية، فإنه يكون أفضل من الشخص الذى ليست له هذه الصفة.

والخلاصة - فى تقديرى - أنه يجب ألا نتقيد بأى خط معين مما جاء فى المذكرة!

والنقطة الثانية هى موضوع السرية والعلمية. وأنا لازلت مقتنعا بأن يكون هذا الموضوع سرا! لأنه إذا كان علنيا، سيمسبب لنا مشاكل لا حدود لها! وقد سبق أن قلت فى الاجتماعات إن اختيار الأمانات أوجد مشاكل وعقد!

وقد كان عندى اليوم شخص يقول إنه لم يلم منذ أسبوعين، لأنه لم يقع عليه الاختيار فى الأمانات! وهناك كثيرون بهذا الشكل!

ولذلك أرى أن نكتفى بالجزء العلوى الذى تم، وأما بقية الجهاز فلا بد أن يكون سرىاً!

والسرية ستكون لاختبار الناس ومدى انتهائيتهم! فستطيع معرفة الشخص الانتهاءى إذا حاول أن يظهر باستمرار أنه عضو فى الجهاز السياسى، أو أن يستغل هذا فى الحصول على مكاسب شخصية فى المجال الذى يعيش فيه.

والنقطة الثالثة هى: كيف يعمل هذا الجهاز؟ إن تصورنا لطريقة العمل يساعدنا على تصور من هم الأشخاص الملائمين للجهاز السياسى. فلتصور مثلاً، فى مصنع من المصانع - حيث توجد لجنة للاتحاد الاشتراكى تضم عشرين عضواً - أننا سنختار منها اثنين أو ثلاثة.

فماذا يفعل هؤلاء؟ ما هو المطلوب منهم؟ هل المطلوب منهم أن يقدموا تقارير عن حقيقة الموقف فى داخل الاتحاد الاشتراكى فقط؟ هذا أسهل شىء! ولكن كيف يحركون ويوجهون المصنع إلى الطريق السليم؟ وكيف يقودون الجماهير فى الطريق السليم؟ وكيف يحاولون أن يدفعوا العمل فى داخل الاتحاد الاشتراكى ولجنة العشرين؟

لقد أثرت هذه النقطة عند مناقشتنا لمحافظة القاهرة فى الجلسة الماضية، لأنها مشكلة نحن واقعون فيها، وقد قلتم: لا يجوز أن نعين أناساً بجانب الأمين فى الوحدة الأساسية، أو أن نتجاهل الأمين! فما بالك، وهذا الشخص الذى سنختاره فى الجهاز، ليست له صفة رسمية، وهو غير على، ويحاول أن يعمل أو يدفع العمل فى لجنة العشرين؟ فكيف يقوم بهذا العمل؟

هذه نقطة في حاجة إلى دراسة، ولا بد أن نرد على هذا السؤال.
ومن هذا نستطيع أن نتصور كيف نختار الناس.

كمال رفعت:

إنني أريد أن أركز على نقطة الاختيار بالذات! فنحن لا نريد أن
نقع في الخطأ بأن نجعل الاختيار على أساس اقتصادي! وهذا هو
أساس ما تم في انتخابات الاتحاد الاشتراكي.

والحقيقة أنه لا بد أن يكون الاختيار على أساس سياسي! ومن
تسمية الجهاز السياسي نستطيع أن نتصور نوعية الناس في هذا
الجهاز.

فأنا لا أعتقد مثلاً أننا في يوم من الأيام سنقول: إنه لا بد أن
يكون ٥٠% من أعضاء الجهاز السياسي من العمال والفلاحين
و ٥٠% من الفئات الأخرى! أو أي شيء من هذا القبيل مثلاً!
فمن الطبيعي أن ينتخب الجهاز السياسي على أساس سياسي، وعلى
أساس أن يكون الشخص فاهماً للاشتراكية، ومتقيداً بمبادئ
اشتراكية معينة.

وتقديري أن هذا هو أهم شيء يجب أن نعرفه في هذه العملية!
وتقديري أن العملية لن تقتصر على عملية الاختيار، بل سيكون
هناك تدريب بعد ذلك، لأنني لا أستطيع أن أقول إن الشخص الذي
اخترته أصبح عضواً في الجهاز السياسي ما لم يتلق تدريباً اشتراكياً،
ويلتحق بمعهد اشتراكي، ونراه في ممارسة العمل السياسي، وبعد
ذلك يمكن أن نضمه إلى الجهاز السياسي.

ولكن لا نستطيع القول إننا نختار واحداً أو ثلاثة من كل وحدة أساسية، ثم نصرب هذا الرقم ٧ آلاف، ثم يكون الناتج هو الجهاز السياسى! إننا إذا بدأنا العملية بهذا الشكل، سنقع أيضاً فى نفس التناقضات الموجودة فى داخل الاتحاد الاشتراكى نفسه، على أساس أنه مكون من عدة قطاعات يقف كل قطاع منها أمام الآخر.

وهذا قد يجرنا إلى الحديث عن الكادر الفنى، الذى يقود - فعلاً - عملية التطوير فى المجتمع، وهل المفروض أن يستمر هذا الكادر فنياً أم أنه يجب أن يطعم بكادر سياسى؟

إننى لا أتصور أن يسير المجتمع على أساس الناحية الاقتصادية أو الفنية فقط مع إغفال الناحية السياسية! لقد اعتمدنا فى الفترة العاصية على الكادر الفنى الاقتصادى، وفى هذه المرحلة - التى هى مرحلة الانطلاق وتثبيت المكاسب الاشتراكية - يجب أن نعتمد أساساً على الكادر السياسى فى داخل الكادر الفنى أيضاً. ومن هنا يتحدد لنا دور الجهاز السياسى!

بعد ذلك تأتى النقطة الخاصة بتحديد علاقة الجهاز السياسى بأجهزة الدولة. لأننا لو تركنا الجهاز السياسى بعيداً عن الجهاز الحكومى القائم على أساس فنى واقتصادى صرف، ستكون النتيجة أن نقع فى تناقضات فى مراحل تطورها. ولذلك يجب أن يكون من أهداف التنظيم السياسى:

أولاً - أن يدخل فى جهاز الدولة، بحيث يقرب العملية الفنية أو الاقتصادية إلى عملية سياسية أيضاً. فمثلاً عملية التنمية ليست عملية اقتصادية فقط، بل يجب أن تكون عملية سياسية بجانب كونها

عملية اقتصادية. وتقديرى أن ذلك - فى مرحلة الانتقال - يعتبر عملية أساسية لمنع أى انعكاس أو أية محاولة رجعية للتسلل داخل أجهزة الدولة.

ويجب أن يكون الهدف الثانى هو أن يمد الجهاز السياسى الفراغ، أو الثغرة القائمة بين القيادة السياسية وبين القاعدة الشعبية، ويجب أن يسدما وأن يوجد صلة مباشرة.

أى أنه يجب أن يوجد التفاعل بين القيادة والقاعدة على أساس غير عملية المطالب! لأن كل المؤتمرات كانت مطالب دون أن يكون هناك عمل سياسى بالمعنى الصحيح! هى عملية مطالب للجماهير مثل التموين والإسكان إلى آخره! ولكن هل يوجد عمل سياسى؟ فى تقديرى أنه غير موجود حتى الآن! وهذا نتيجة لأن الجهاز السياسى نفسه غير قائم فى الاتحاد الاشتراكى.

وعلاوة على هذا يجب أن يكون من مهام الجهاز السياسى إيجاد وحدة بين العناصر الاشتراكية نفسها، ويجب أن تتكثل العناصر الاشتراكية، وأن تكون هى المسيطرة فعلا فى داخل الجهاز السياسى! والعملية ليست عملية انتخاب، أو مجرد أن نختار واحدا من كل وحدة بل يجب أن يكون أساس الجهاز السياسى العناصر الاشتراكية المؤمنة فعلا بالاشتراكية!

أنور سلامة:

نحن فى أمانة العمال لا نتصور إطلاقا أن يقوم الجهاز السياسى بصورة علنية! نحن نستبعد ذلك كلية، لأننا لو تصورنا أنه سيقوم

بصورة علنية، فقد لا نفعل شيئا - خصوصا إذا كان الموضوع موضوع اختيار!

فإذا كان هناك انتخاب لأى مرحلة من مراحل الاتحاد الاشتراكى، فإنه يمكن أن يتم الاختيار بأية صورة من صور العلنية مادامت العملية عملية انتخابية.

وإنما نحن كان تصورنا دائما أن هذا التنظيم - خصوصا فى المراحل الأولى التى لازلنا فيها - لا يمكن أن يقوم على صورة علنية، حتى لا توجه إليه الأنظار بشكل غير معقول، مما قد يحول بينه وبين أن يكون ذا فعالية!

لأننا كلنا نعرف أنه بمجرد اختيار شخص، وإعلان ذلك، فإنه لا يؤدى فقط إلى مضايقة الآخرين الذين لم يقع عليهم الاختيار، وإنما قد يعكس أثر هذا فى عمل إيجابى ضد الشخص المختار! ولذلك فإن السرية قد تحميه وتبعده عن عملية المطالب. ومن الفوائد التى تأتى من قيام الجهاز بصورة سرية أننا نحمى أشخاصه من أن يتعرضوا إلى ما يمكن أن يجعل عملهم غير ذى فعالية.

إن هذه السرية فى تصورنا عنصر رئيسى وهام. وأنا لا أعرف إن كان قد يرى غير هذا الرأى، إلا أنه بالنسبة للعمال، وبالنسبة للمصانع والتجمعات الجماهيرية، فإننا نرى السرية ضرورية، ومن المصلحة أن نأخذ بها خصوصا فى المرحلة الأولى، وهذا يجنبنا الانتهازية!

ونحن قد لا نجد الأشخاص المطلوبين في وحدة من الوحدات، ولكننا قد نجد في وحدة أخرى وفرا فيهم، فنأخذ منها، ونعدهم في الوحدة الأولى، أو ننقلهم.

فمثلا قد لا نجد أشخاصا صالحين للعملية في مصنع نسيج في شبرا الخيمة، وقد نجد في مصنع آخر شخصين أو ثلاثة أشخاص، في هذه الحالة قد ننقل من هنا إلى هناك الأشخاص المطلوبين، لكي نعتد عليهم، ليس من الناحية الاقتصادية، وإنما كوحدة جماهيرية في تجمع عمالي.

وليس قائما في تصورنا أنهم يجب أن يكونوا عمالا فقط! فقد يكون فيهم طبيب أو مهندس أو سائق. أي أن الفكرة في تصورنا ليست إطلاقا مبنية على أساس قطاعات، بقدر ما هي مبنية على أساس أن يكون الشخص ملتزما بمعنى سياسي. فكل منا لن ينسى أنه عامل أو موظف أو من قطاع الرأسمالية الوطنية، وإنما الالتزام هو الذي يجب أن يطغى طغيانا كاملا على هذه الصفات، لأنها تقف في التنظيم السياسي الذي يمثله. فالشخص لا يمثل - في الحقيقة - الناحية العمالية بقدر ما يمثل التنظيم السياسي الذي يجب أن يلتزم به.

وهذا يدعونا إلى أن نفكر في طريقة العمل، أو الخطوات التي يعمل فيها هذا الجهاز بعد عملية الاختيار، لأننا لو اخترنا الناس ثم تركناهم، سيصبح الجهاز مثل الاتحاد الاشتراكي!

في تصورنا - ونحن نقول هذا للمناقشة هنا - أن هناك مرحلتين: مرحلة إعداد، ومرحلة تكليف. بشرط أن نربط ما بين الإعداد والتكليف.

ونحن مهما اخترنا الآن لن نجد «الصف» الذى نريده ١٠٠٪ أبدا! سيجد شخصا اشتراكيا مستعدا لكل هذا، وإنما لا توجد لديه القدرة القيادية أو القدرة العلمية التى نطلبها فى الشخص القيادى بالنسبة لأيدولوجيات موجودة فعلا! مثل هذا الشخص يحتاج قطعاً إلى إعداد وتدريب، ولذا يجب أن نعهده وندرسه على أنه سيكلف بعد ذلك بالقيادة، فنربط الإعداد بما يسمى Job Career الذى يعد له مستقبلاً. وهذه مسألة لها دراسات كبيرة، ولو أخذنا بها سنربط بين العمليتين.

شعراوى جمعة:

إن المذكورة لم تتجاهل التجمعات الأخرى، وإنما جاء بها أن تنظيم الاتحاد الاشتراكى تنظيم قائم ليس من المصلحة أن نتجاهله. ونحن إذا وجدنا فى لجانه الأفراد الصالحين سنأخذهم، وفى نفس الوقت نبحث عن الأفراد الصالحين فى التجمعات الأخرى.

وكلما استطعنا أن نجد الأفراد فى التنظيمات السياسية - نقابات وتعاونيات وجمعيات - الذين وصلوا بالانتخاب ويصلحون كقياديين، فإن هذا أنسب وأفضل من أن نحضر أناسا من «الهواء» وندفعهم أو نجعلهم يتولون المناصب القيادية! فماذا يفعل التنظيم إذا لم يكن مسيطرا على مراكز التجمعات؟

إننا لو أخذنا اثنين من العمال فى مصنع، ولم يكونا عضوين فى اللجنة النقابية أو فى لجنة العشرين أو فى مجلس الإدارة، فإنهما، لكى يسيطرا على هذا المصنع، لابد أن يمضى وقت طويل حتى يتمكنوا من ذلك! إن اختيار الشخص الاشتراكى، أو الذى يمكن أن

يكون اشتراكيا من داخل اللجنة النقابية أو لجنة العشرين أفيد للجهاز السياسي.

أما بالنسبة للسرية والعنوية فنحن غير مختلفين. وكلما كثر عدد أفراد الجهاز يحدث تسرب لهذا التنظيم، وإذا حدث تسرب، وانتشر داخل التجمعات الأخرى، فإن ذلك قد يؤدي إلى نتيجة خطيرة يجب أن ننتبه لها، وهي أن السرية قد تمتثل وتتكون تجمعات أخرى تحت ستار هذه السرية!

ونحن نقول: إن السرية صعبة التحقيق، وصعوبتها تحدد لنا المدة التي تستمر خلالها هذه السرية.. فهل نستمر فيها لمدة سنتين أو أقل من ذلك؟ وهل تكون عملية إخفاء للأسماء؟ كل هذه نقاط في حاجة إلى دراسة.

وفي الحقيقة يجب أن نحدد الخطوط التي نسير فيها، ويجب أن نجيب على أسئلة معينة: فكيف نبدأ التكوين؟ وكيف نسير في هذا التكوين؟ لا بد أن نقرر هذا الآن، لأن هذه الأسئلة تتساءلها كل الناس. هل أمانة العمال هي التي تجند منفصلة؟ هل يقوم بذلك أمانتنا الاتصال؟ أم نقوم به نحن جميعا؟ ومن أين؟ إننا إذا أجبنا على هذه الأسئلة نسير خطوات إلى الأمام.

وبعد التجنيد يأتي سؤال آخر: هل ستمر فترة اختبار وتدريب للناس الذين نجندهم؟ أو أننا سنعتبرهم أفرادا في الجهاز بمجرد تجنيدهم؟ وهل يمكن أن يتم ذلك في أول فترة؟ أو أننا سنسير معهم في فترات تجنيد أخرى، بحيث لا يكون الاتصال بهم على أساس أنهم أفراد في الجهاز إلا بعد فترة اختبار وتدريب؟

ثم بالنسبة لكيفية تكوينهم، هل سيكونون فى شكل لجان؟ هل من الأنسب أن نبدأ بلجنة داخل المصنع مكونة من شخصين أو ثلاثة أشخاص تقابلها لجنة العشرين واللجنة النقابية ومجلس الإدارة، أو نبدأ بالتكوين على مستوى أعلى من هذا، بحيث تكون لدينا خلية فى المنطقة وخلية فى المحافظة؟ والحقيقة أننا سنجد كثيراً من التناقضات لا بد أن ننتبه لها.

أما السؤال الأخير، فهو متعلق بنقطة هامة هى: العلاقة بين هذا الجهاز وبين الاتحاد الاشتراكى! إننى أقول فى هذا الصدد: إنه ليس من المصلحة أن «نهدم» الاتحاد الاشتراكى على الإطلاق.

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

سأتكلم عن نقطة السرية والعلمية، وعن نوع العلاقة بين التنظيم والاتحاد الاشتراكى.

وفى الواقع قد أكون أحد الذين يعتقدون أن السرية ليست صعبة فقط، بل هى فى كثير من الأحيان معطلة للعمل أيضاً! وليس معنى ذلك أنى أقول فى المرحلة الأولى: إننا نعلن عن كل عضو أدخلناه فى التنظيم السياسى، وأنا أريد أن أعطى صورة واقعية لبعض الأشياء.

فإذا فرضنا وعلم اليوم للقطر المصرى أن هناك ما يسمى بالتنظيم السياسى، وأنه فى مرحلة التكوين وهذا كلام نشرته فعلاً كل الصحف، وقالت: إن الأمانة العامة تبحث مسألة تكوين التنظيم السياسى. وإذا تحدثنا عن السرية بمعنى أن يكون الأشخاص غير معروفين، لأن من المهم أن يكونوا غير معروفين حتى لا يؤثر

اختيارهم على باقى الأعضاء فى لجان الوحدات الذين لم يقع عليهم الاختيار، فإن الشخص الذى لم يتصل به أحد ليكون فى التنظيم السياسى، سيعلم فعلا أنه ليس فى التنظيم - أى أن علم الشخص بأنه ليس فى التنظيم مستفاد من مجرد عدم الاتصال به! إذن فإن التأثير الذى نخشى حدوثه سيحدث أيضا - بالرغم من السرية - بمجرد الإعلان عن تكوين التنظيم السياسى دون الاتصال بالشخص لإدخاله فى هذا التنظيم!

والمسألة الثانية التى أعتقد أنها مسألة مهمة، هى أنه فى مرحلة العمل الفعلى، فنحن نقول: إن هناك نوعين من الناس: أناس ملتزمون، وأناس غير ملتزمين فى أمانات الاتحاد الاشتراكى. والملتزم عادة يأخذ خطأ معينا هو خط التنظيم السياسى، ويحاول أن يطبقه داخل الوحدة، وقد ينجح وقد لا ينجح.

والمهم - فى اعتقادى - هو أن أى تنظيم سياسى يحاول دائما أن يحوز ثقة الجماهير فى التنظيم نفسه، وليس فى أشخاص التنظيم! وهذا يأتى أساسا من معرفة الناس لموقف التنظيم من كل مشكلة من المشكلات.

ففى الحالات التى يفشل فيها التنظيم فى أن يجعل الاتحاد الاشتراكى - فى منطقة من المناطق - يتخذ الموقف الذى يرغبه، فى مثل هذه الحالة يكون من الواضح أن الاتحاد الاشتراكى لا يعلم ما هو موقف التنظيم السياسى! بمعنى أنه ليس هناك فرق بين مواقف سياسية يتخذها التنظيم السياسى ومواقف سياسية يتخذها الاتحاد الاشتراكى، لأنه ليس معلوما للناس موقف كل منهما.

فإذا لم يكن معلوما للناس مواقف مختلفة للتنظيم السياسى بالنسبة لمشاكل مختلفة، فإن التنظيم السياسى الموجود فعليا أمام الناس هو الاتحاد الاشتراكى، وبالتالي فإن الالتزام والحكم على المواقف السياسية يكون على أساس موقف الاتحاد الاشتراكى، وليس على أساس موقف التنظيم السياسى!

وبالنسبة للسرية أيضا، فإننى أعتقد أنه بمجرد وجود أعضاء منظمين فى مكان يعملون فيه، فإنهم سيكونون معومين لكل الناس! فليس معقولا أن يكونوا غير معروفين فى الوقت الذى سيقومون فيه بتجنيد أعضاء آخرين فى المصنع الذى يعملون فيه! ونحن نعرف أن التنظيم لن يكون محصورا فيهم، وأنه من الممكن أن يبدأ بشخص واحد أو اثنين أو ثلاثة، وقد يكونوا غير معومين لفترة، ولكنهم إذا بدأوا يضمون عناصر أخرى لهذا التنظيم من داخل الوحدة من بين العمال، فقد أصبحوا معومين لعدد كبير جدا من الناس. ومن غير المعقول أن نقول: إن هؤلاء الناس موجودون ومعومون للكافة، وأنهم يعملون كجهاز مستقل أو أنهم يعملون بصفة سرية، فى الوقت الذى يعلم فيه الجميع أنهم تابعون بشكل من الأشكال أو مرتبطون مع الحكومة!

أما فيما يتعلق بالخوف من العلنية، كنتيجة للخوف من الضغط من الخارج، فإن العملية فى الواقع يمكن أن تأخذ شكلا مختلفا، لو أننا اعتبرنا الوجود فى التنظيم السياسى فى حد ذاته دلالة ثقة، يمكن لكل الناس أن يحوزوها إذا ما تصرفوا تصرفات معينة أى يكون التنظيم موجودا داخل الاتحاد الاشتراكى كدافع للراغبين فى أن

يأخذوا نوع التصرف الذى يجعلهم فى النهاية أعضاء فى هذا التنظيم.

والنقطة الثانية التى أريد أن أتكلم فيها، هى العلاقة ما بين الاتحاد الاشتراكى والتنظيم السياسى. ففى ذهنى أن توضيح هذه المسألة هو ما قلته أمس وأعيدده اليوم، وهو يتضح بالتفريق بين نوعين من التنظيمات، وما هى العلاقة بين هذين النوعين: النوع الأول نسميه تنظيم الجماهير، والنوع الثانى هو الذى نسميه التنظيم الحزبى - بغض النظر عما إذا كنا نسميه حزبا أولا نسميه.

فالتنظيم الجماهيرى أساسا يضم كل الناس، وهو يكون على أساس الانتخاب، وكل الناس موجودة فيه على هذا الأساس، وهو أساسا يدافع عن مصالحهم أو يقوم بتمثيلهم.

أما التنظيم الحزبى، فهو يختلف عن هذا فى أنه مجموعة مترابطة بفكر واحد، وتعمل من أجل هدف واحد سياسى محدد وملتزم. وهذا النوع يتم عن طريق الاختيار بينما يتم النوع الأول عن طريق الانتخاب.

والتنظيم الحزبى يرغب عادة فى التواجد فى كل تنظيم جماهيرى ليحركه، سواء كان هذا التنظيم الجماهيرى هو وحدة الاتحاد الاشتراكى، أو نقابة عمالية، أو جمعية تعاونية فى الريف، أو نقابة زراعية، أو جمعية أدبية، أو غير ذلك من الجماعات المختلفة.

وأنا لا أتصور أن أى تنظيم حزبى عندما ينتشر يكون له واحد فى كل مكان! فإذا كان له واحد فى مكان ما، فإن هذا الواحد يعمل

باعتباره يمثل وجهة نظر يحاول إقناع الآخرين بها، لأنه لا يمثل سلطة بالنسبة لهم! وهو يمثل رأيا يلتزم به أمام جماعته، ولكنه لا يلزم الجهة الجماهيرية التي يعمل فيها - أى لا يلزم النقابة.

فإذا كان موقف التنظيم السياسى - فى الفترة الحالية مثلا - ألا يطالب بزيادة الأجور، فإن عضو التنظيم فى النقابة يحاول فى المناقشات أن يقنع النقابة بعدم المطالبة بزيادة الأجور، ولكن النقابة غير ملزمة بقبول رأيه، لأن النقابة - فى مثل هذه الحالة - منتخبة من العمال. أى أنه يحاول داخل النقابة أن يقنعها بوجهة نظر التنظيم السياسى. ونفس الشيء يكون داخل الاتحاد الاشتراكى.

إننى أتصور أن المشكلة الأساسية - فى واقع الأمر - هى أننا لو حرصنا من الأصل على ألا يكون التنظيم السياسى سلطة داخل أى تنظيم جماهيرى، وإنما يكون عبارة عن أفراد يلتزمون بمواقف معينة يحاولون فى داخل التنظيمات الجماهيرية أن يقنعوا الغير بها، فى هذه الحالة لا نخشى من وجود التنظيم السياسى جنبا إلى جنب مع التنظيم الجماهيرى.

إننى أتصور، فى المستقبل البعيد، أنه يمكن أن يكون للتنظيم فى أحد المصانع عددا كبيرا أكثر من مجرد لجنة العشرين. فيمكن مثلا فى مصنع تعداد عماله ستة آلاف عامل أن نجد حوالى ٢٠٠ أو ٣٠٠ عضو فى التنظيم، منهم من يكون فى اللجنة النقابية، ومنهم من يكون فى لجنة الاتحاد الاشتراكى فى المصنع، ومنهم من لا يكون فى أى من هذه التشكيلات. وكل هؤلاء الناس يأخذون مواقف موحدة، وكل فى مجال عمله يحاول تطبيقها. وأنا لا أتصور أن

يعمل هؤلاء الناس منفصلين! فوجود مثل هذا الموقف يستلزم الاجتماع والمناقشة. بل إن الالتزام لا يمكن أن يتم في الواقع إلا كنتيجة للاجتماع والمناقشة والمشاركة في العملية.

إن السرية ممكنة في مرحلة، وإنما متى بدأ هذا التنظيم ينتشر، ويعمل، ويتخذ مواقف معينة من أشياء مختلفة داخل الوحدة، وبدأت الاجتماعات. فقد انتفت السرية أساسا من هذه العملية! فضلا عن أن من لم يتم الاتصال به لإدخاله في التنظيم سيعلم مقدما أنه ليس عضوا في التنظيم السياسي.

زكريا محيي الدين:

إننى عندما تكلمت عن العلنية والسرية كنت أتصور موقفا من الناحية العملية وليس من الناحية النظرية.

وفي تقديري أن الكلام الذي شرحه ووضحه الأخ إبراهيم سعد الدين الآن، له وجهته في المدى الطويل.

ولكن لنفرض اليوم أننا اخترنا أناسا، وقلنا: إن هؤلاء هم الجهاز السياسي! فكيف يكون ذلك بينما نحن - قيادة هذا الجهاز السياسي - لا نضمن تصرفاتهم؟ كيف نعلن أن «فلان وفلان» هم الجهاز السياسي في المصنع «الفلاني»، فتتجه إليهم جميع الأنظار التي ستحكم علينا في هذا الاختيار، ثم يتضح أن هذا الاختيار - في كثير من الأحيان - يكون غير سليم؟

ثم عندما نختار، كيف سيكون ذلك؟ إننى لا أتصور أن هذه الأمانة العامة ستباشر هذه العملية على مستوى الوحدات الجماهيرية،

بل إن العملية ستتم على مستويات، وستقومون أنتم بالاختيار على مستوى المحافظات والمراكز والأقسام، ولكنكم بعد ذلك ستتركون الحرية لهؤلاء الناس الذين اخترتموهم، لكي يختاروا هم المستويات الأخرى التي في مستوى الوحدات الجماهيرية.

إننا نختار الناس على أساس أنهم تحت الاختبار وتحت التدريب، فكيف نعلنهم اليوم؟ إننا بذلك نترك الناس تحكم عليهم، وبالتالي تحكم على الجهاز السياسي مستقبلاً!

هذا الإعلان ممكن بعد سنتين مثلاً، عندما يكون هذا الجهاز جهازاً سياسياً حديدياً ملتزماً تماماً ومدرباً تدريباً عالياً، وإنما يجب ألا ننسى أننا الآن نبدأ من نقطة الصفر! حقيقة أن هناك أناساً موجودين الآن، ولكن عددهم بسيط.

هذه هي النقطة التي أردت أن أبرزها.

سيد مرعي:

يبدو لي أن النقطة الأولى الخاصة بالجهاز السياسي يجب أن تكون تالية لموضوع تنشيط الاتحاد الاشتراكي! لأن الاتحاد الاشتراكي - في لجانه الحالية - يمكن أن تشبهه بخامة لم نستغلها الاستغلال الكافي، وهذه اللجان يمكن أن تنشط إذا أوجدنا لها أسلوب العمل.

والنقطة التي معها السيد زكريا محيي الدين تمثل نقطة أساسية، وهي أسلوب العمل في الاتحاد الاشتراكي وفي الجهاز السياسي.

ونحن إذا سارعنا باختيار الجهاز السياسى، سواء - كما نقول
المذكورة - من المختارين فى لجان الاتحاد الاشتراكى المختلفة، أو من
غيرها، فإننا نكون متسرعين فى خلق الجهاز السياسى قبل أن نشط
الاتحاد الاشتراكى! وتدفعنا إلى ذلك رغبتنا فى خلق هذا الجهاز.

وإنما إذا أخذنا موضوع تنشيط الاتحاد الاشتراكى كأصل، فإن هذا
التنشيط يعكس أثره على الأفراد الموجودين، ويكون من شأنه أن
نختار جهازا سياسيا صالحا فى داخل الاتحاد الاشتراكى نفسه.

فما هى طريقة تنشيط الاتحاد الاشتراكى، وما هو الأسلوب؟ لقد
رأينا - بمناسبة انتخابات رئيس الجمهورية - نشاطا فى لجان الاتحاد
الاشتراكى بصفة عامة، لأنه وجد موضوع معين فنشطت جميع
وحدات الاتحاد الاشتراكى، وكان لها دور كبير فى قيادة الجماهير.
أى أنه عندما يوجد أسلوب عمل لهذه اللجان فإنها تنشط. وهذا
يجعلنا نقول: إن النقطة الأولى هى تنشيط الاتحاد الاشتراكى، ثم
يليهما الجهاز السياسى.

على صبرى:

بالنسبة لموضوع السرية، فإننا إذا كنا نتخوف من تسرب السرية،
فإن طريقة عمل الجهاز السياسى - حتى لو حصل فيها تسرب - فإن
أضرارها تكون محدودة جدا ولا تنتشر كلها، هذا علاوة على أنها
تعتبر ارتباطا لهؤلاء، كما أنها وسيلة من وسائل الاختبار لكشف
الانتهازيين فى هذه المرحلة.

والحقيقة أننا لم نبدأ من نقطة الصفر، فكلكم تعرفون أنه يوجد نشاط حدث في جهاز سياسى قبل ذلك، ولو أنه لم يكن منظماً بالتنظيم الذى نسير فيه، وقد حدث تسرب، والذين قاموا بهذا التسرب عرفوا واكتشفوا بواسطة الجهاز السياسى نفسه.

فلا خوف من السرية، خصوصاً وأن هؤلاء الناس سيكونون تحت الاختبار ولن يعينوا - كما جاء بالمذكرة - ويمكن، بعد فترة طويلة، أن يصبح الجهاز السياسى، من خلال عمله فى اللجان والنفقات، هو فعلاً القائد والموجه، وفى هذه الحالة لا ضرر إطلاقاً من جعله جهازاً علنياً، بل العكس يجب فى هذه الحالة أن يكون علنياً.

وبالنسبة لما قاله الأخ سيد مرعى، من حيث أن العمل فى الجهاز السياسى يتلو تنشيط الاتحاد الاشتراكى، فإننى أختلف معه فى ذلك، ويجب يسير الموضوعان معاً، ويجب ألا نعتد أبداً على ما قام به التنظيم العام فى عملية مثل انتخابات الرئيس، لأنها عملية مفروغ منها، وهناك إجماع عليها!

ولكن هناك مواقف سنضطر إلى الوقوف أمام مطالب جماهيرية، وفى هذه الحالة يستطيع الجهاز السياسى - إذا كان قويا - أن يحرك الجماهير، ويطلعها على حقيقة الأوضاع.

وبالنسبة لطريقة العمل فى الجهاز، بدلاً من أن ندخل فى التفاصيل وكيفية عمل هذا الجهاز، فإننى أرى أن نبدأ فوراً فى تكوين الجهاز، ومن خلال العمل نستطيع أن نعرف طريقة العمل، خصوصاً ونحن فى حاجة إلى توعية وتدريب فى هذه الفترة. وقد أشارت المذكرة إلى كيفية التدريب.

ومن حيث التوعية، ستكون هناك توعية عن طريق المعهد. ومن خلال العمل نفسه، وبالمناقشات الموضوعية، فإن الجهاز ينشط إذا كانت هناك حركة اتصال بينه وبين القواعد عن طريق نشرات أو اجتماعات أو غيرها.

ومن خلال هذه المناقشات، ومن خلال هذا العمل نفسه يمكن أن نعتبر ذلك نوعا من التدريب العملي في موضوعات محددة بخلاف التدريب النظري في معهد أو غيره .
وعلى ذلك فإنني أحبذ فكرة السرية.

خالد محيي الدين :

يبدو لي أن السرية والعلمية في حاجة إلى توضيح! فهل المقصود بالسرية أن يكون الجهاز عبارة عن جماعة سرية تجتمع بطريقة مخفية، وتخشى من أن يكشف البوليس اجتماعاتها؟

(ضحك)

عبد الحكيم عامر :

إن البوليس موجود هنا.

(ضحك)

خالد محيي الدين :

يبدو لي أن المقصود هو ألا يطن عن اجتماعات الجهاز أو قراراته، أي أن المقصود بالسرية هو زيادة الحرس. وفي هذه الحالة يحسن أن نستعمل لفظا آخر هو «غير علني» .

سيد مرعى:

هل سيقول الشخص أنه منتم إلى جهاز سرى؟

خالد محيى الدين:

المفروض أنه عند اتخاذ قرار معين فإنه يحاول أن يفرضه بطريق الإقناع.

وأنا أوافق الأخ على صبرى من حيث أن الجهاز السياسى نفسه، إذا تكوّن، فإنه هو الذى سيعطى الروح والحياة للاتحاد الاشتراكى، لأن وجود جماعة منظمة موحدة الفكر يدفع الاتحاد الاشتراكى.

ولو أنه يمكن أن نختار عناصر جديدة، ونجندها من خلال النشاط العادى اليومى للاتحاد الاشتراكى، ومن خلال الاهتمامات العادية بالأحداث الجارية كل يوم.

والنقطة الأخيرة أنه كان هناك شيء موجود ويعمل فعلا، فما هى العلاقة بينه وبين هذا التنظيم الذى ينشأ جديدا؟ هذه نقطة فى حاجة إلى توضيح، إذ يوجد فعلا فى مجال الصحافة أناس يعملون.

عبد الحكيم عامر:

الحقيقة أن العلنية لها عيب رئيسى، لأننا عندما نعلن عن الناس الذين اختارناهم، فكأننا نكوّن حزبين!. وبذلك يحصل تصادم بين التنظيمات القديمة والجديدة! وسيكون هذا التصادم تصادما جماهيريا! وهذا علاوة على موضوع تحطيم الأفراد، وهو موضوع فرعى.

ولذلك فإن الرأي الغالب هو الذى يحبذ السرية أو الغير علنية، فلا بد أن نسير بطريقة غير علنية فى التنظيم المياسى، مع تنشيط الاتحاد الاشتراكى فى نفس الوقت. وهذا أمر مفروغ منه، ونوقش فى الجلسة الماضية، واتفق على أن يكون له أولوية. فلا خلاف إذن فى ضرورة تنشيط الاتحاد الاشتراكى مع إيجاد التنظيم..

أما بالنسبة لنقطة الاختيار فى التنظيم، فإنه لا يمكن أن يقوم تنظيم سياسى جديد على أساس قديم! بمعنى أنه يجب ألا نمسير بالأسلوب القديم، لأننا إذا أخذنا بالأسلوب القديم، وتوسعنا فى التنظيم الجديد على هذا الأساس، فإننا سنأخذ «الحابل مع النابل» مع وجود المتناقضات ولن نصل إلى نتيجة!

وقد نوقشت الآن أسس معينة لهذا الاختيار. وفى رأى أنه لا بد أن يكون الشخص الذى نختاره ذا اتجاه اشتراكى سليم، وأن يكون حركيا، ومن البديهي ألا يكون انتهازيا - أى أن الأساس هو أن يكون الشخص لديه استعداد اشتراكى، وأن يكون حركيا ومتقفا، لا أن يكون جاهلا، لأنه من غير المعقول أن نطلب من شخص جاهل أن يقود الجماهير، وإنما لا بد أن يكون الشخص على قدر من الثقافة يسمح له بأن يستوعب التدريب، إذا كان هناك تدريب.

فى اعتقادى أنه لا خلاف فى هذا بالنسبة للاختيار، سواء كان من داخل لجان الاتحاد الاشتراكى أو من خارجها، فإذا كان يوجد فى لجان الاتحاد من تتوافر فيه هذه الصفات، فلا بد أن تكون له أفضلية، أما إذا لم نجد داخل هذه اللجان، فنأخذ من خارجها!

النقطة الأخرى هي موضوع أمناء المحافظات الحاليين، إذ يجوز أن يكون جزءا كبيرا منهم ليس على مستوى التنظيم.

الدكتور رشدى سعيد:

إننى أريد أن أتكلم فى نقطة واحدة هى عمل هذا الجهاز، وهى نقطة مهمة، واعتقد أنه لابد أن يكون لنا موقف فى جميع المشاكل التى تقابل الناس، بحيث إذا اتخذنا موقفا فى أى مكان، يكون الجهاز مسئولا عن تهديد الأرض لهذا الموقف. وإنما هذا يستدعى أن نتخذ موقفا لكى يكون للجهاز عمل!

عبد الحكيم عامر:

بالنسبة لأمناء المحافظات الحاليين، فإنهم جميعا معينون، واعتقد أن الوقت مبكر بحيث لا نفصل بعضهم. ولكن إذا سرنا فى التنظيم خطرات، ووجدنا الشخص الصالح، فيمكن أن نجرى بعض التغيرات، ونقول: هذا بدلا من «فلان»!

ولكن إذا فعلنا ذلك اليوم، فعلى أى أساس؟ المفروض أن يوجد الأشخاص عندما يقف على قدميه، وهو الآن لا يستطيع أن يحكم على الأشخاص الجدد. ولذلك فإن تغيير الأمناء يأتى فى مرحلة متأخرة، بعد أن يظهر شكل التنظيم فى الوجود.

وأنا شخصيا لا أتصور أنه يمكن أن نجد فى التنظيم السياسى لدينا آلافا فى خلال شهور، وإلا فإننا سنجمع عددا كبيرا، ويكون الحكم عليهم صعبا!

وهناك مثل بسيط على هذا، فقد اجتماعاً أمس في أمانة المهنيين، وكانت أمامنا معلومات عن أناس كثيرين، وكانت هناك وجهات نظر مختلفة: فالبعض يقول عن شخص: إنه ممتاز! والبعض الآخر يقول عن نفس الشخص: إنه متوسط!

والحقيقة أن العملية ليست سهلة، وهي في حاجة إلى تدقيق أكثر، وإلى أن تتم على مراحل. وفي المرحلة الأولى لابد أن تكون العملية ضيقة، ثم نتوسع من المرحلة الضيقة إلى مرحلة أوسع، على أساس الثقة، لأنهم سيكونون محل ثقة في اختيار الآخرين، ولكن إذا كانوا هم أساساً ليسوا محل ثقة كافية، أو أن حكمهم على الناس غير صحيح، فإن كل الذي سيترتب على هذا سيكون غير صحيح!

وبذلك سنقع في الخطأ، ونخرج منه إلى خطأ آخر! أي سلسلة من الأخطاء في القرية وفي المصنع. ولذلك فإن رأيي الشخصي هو أنه لابد أن تكون عملية التنظيم في الأمانات محدودة في البداية إلى حد كبير، وأن يكون الانتقاء كاملاً ومضموناً إلى حد كبير. ليس بنسبة ١٠٠٪، وإنما بنسبة ٩٠٪ أو ٨٠٪!

الدكتور حسين خلاف:

هذا اتجاه صحيح، وإنما لابد أن يربط بكل حركة بالتحديد ما نريد أن نقوم به في الاتحاد الاشتراكي بمختلف مستوياته، لأن المسألة ليست متعلقة بأمناء المحافظات فقط، بل تتعلق أيضاً بالأقسام والمراكز.

ولا شك أنه يجرى حالياً التفكير فى جعل أمين لجنة المحافظة فى مستوى المحافظ! وإعطائه مرتب نائب وزير، أو شيء من هذا القبيل! وأنا أعتقد أن الرأى العام سيتلقى هذا - إذا طبق فعلا - بشيء كثير من الدهشة! لأنه لا يثق فى كثير من أمناء المحافظات! فإذا رفعناهم من الناحية المادية - ولو أن المادة لا ترفع ولا تخفض أحدا - فإنه يرانا ندعهم فى مراكز هو نفسه لا يعتقد أنهم أهل لها، أو هو لا يعطيهم مثل هذه المراكز! ولذلك فإن كل تحديد لمركزهم لقانونى، أو مركزهم فى الاتحاد الاشتراكى، يجب أن يكون مرتبطا بأشخاصهم.

عبد الحكيم عامر:

إننى أفضل ألا نبدأ أى تغيير إلا عندما يقف التنظيم فعلا، ويكون فيه جزء أساسى نستطيع أن نختار منه الأشخاص على هذا المستوى الذين يصلحون للقيادة. أليس كذلك؟

الدكتور حسين خلاف:

نعم!

حسين الشافعى:

لقد تعرضت المذكرة لطريقة العمل، سواء فى الريف أو بالنسبة لمجال الفلاحين أو العمال، وحصل تركيز على أن يكون القسم أو المركز هو قاعدة العمل، لأنه ليس من الممكن - كما قال الأخ زكريا محيى الدين - أن تتصل الأمانة مباشرة بالوحدات الأساسية، لأنها عملية غير ممكنة!

إننا لا نتصور أن تكون أية عملية من العمليات عن طريق غير طريق أمين المحافظة، فإذا كان أمين المحافظة غير موجود، أو ليس على مستوى العمل، فإن المذكرة تعطى فرصة أن يوجد أشخاص على مستوى المراكز والأقسام كقاعدة، يمكن الإنطلاق منها إلى الوحدات الأساسية.

وأنا لا أتصور أن لجنة المحافظة المعنية، التي تعتبر أولى خطوات التنظيم، ليست تنظيما على مستوى المحافظة! وإلا فإنها ستتعبنا في المدى البعيد! ولذلك فإن تدعيم اللجان لا يكون في تنشيط الاتحاد الاشتراكي فقط، بل بسلامة العمل في التنظيم أيضا.

وقد أثير في الجلسة أن هذه العملية سابقة لأوانها، وأنها قد تهز الاتحاد الاشتراكي، ولكن الاستناد على المراكز والأقسام يعطي فرصة للعمل مباشرة مع الوحدات الأساسية.

والذي أريد أن أقوله! إنه إذا كان التنظيم مفروضا فيه أن يقود الاتحاد الاشتراكي في النهاية، فإن الهدف الذي يجب أن نبغّه، هو أن تكون جميع القيادات في الوحدات الأساسية من داخل التنظيم. ولا بد أن يكون هذا هدفا إن عاجلا أو آجلا!

عباس رضوان:

بالنسبة للاتحاد الاشتراكي ولجانه القائمة، فإنني أتصور أن تشغيل الاتحاد - بوضعه الحالي - يكفي فيه إيجاد مستوى القيادات المنتخبة الموجودة.

أما التنظيم، فإن أساسه الفرد، وليس اللجنة، وأساسه الاختيار، وليس الانتخاب. وإذا وصلنا - في المدى البعيد - إلى مجموعة من الأفراد يمكن أن تغطي كل المراكز القيادية، فإننا نغير.

ونحن نبدأ من لا شيء، وفي نفس الوقت مطلوب منا أن نغير! وأنا رأيت الأنا غير، وإنما نستمر في الاتحاد الاشتراكي، بوضعه القائم وبأماناته القائمة، وهذا قد يساعدنا على اكتشاف عناصر من اللجان لإدخالها في التنظيم.. ولا يمكن النظر في وضع الاتحاد الاشتراكي على مستوى المحافظات، ونحن لم ننظر إلى التنظيم على مستوى القيادة العليا! لأن ذلك يعتبر سابقاً لأوانه!

زكريا محيي الدين:

إنني أطلب إجراء دراسة لموضوع صلة التنظيم بالاتحاد الاشتراكي، وأن نأخذ في ذلك بعض الوقت. فالحقيقة أنه يجب أن تجمع الأمانات المختصة معاً لدراسة هذا الموضوع، ولتتصور كيف تكون الحياة اليومية بين الاتحاد الاشتراكي والتنظيم.

وقد أثار الأخ رشدي سعيد أننا يمكن أن نشغل التنظيم من خلال مواقف معينة، وأنه يمكن أن نعطي توجيهات لبحث مسائل معينة، ومحاولة إقناع الجماهير بالأفكار التي تريدها القيادة السياسية! ولكن يجب أيضاً أن ندرس كيف يمكنه أن ينقل هذه المفاهيم إلى الناس!

«فالتكتيك، العمل نفسه لا بد أن نضعه من الآن في نفس الوقت الذي نختار فيه! أي أننا نختار الناس، وفي نفس الوقت ندرس طريقة عملهم، وكيف تتم!

وهذا يؤدي بنا إلى بحث الصلة بين التنظيم والاتحاد الاشتراكي، وكيف يمكن أن يحرك الجماهير؟ هل يحركها عن طريق مؤتمر الوحدة؟ هل يحركها عن طريق اللجنة التنفيذية للوحدة؟ أو يحرك الجماهير عن طريق الجلوس معها في المطاعم والمقاهي وغيرها؟ نريد أن نعرف كيف تتم هذه العملية، بحيث يكون هناك «تكتيك»، أو درس «تكتيكي»، - نعلية للتنظيم بمجرد اختياره.

والنقطة الثانية خاصة بالاختيار من بين الاشتراكيين الحقيقيين. ومن الطبيعي ألا نضيّق المسألة! وأنا أتصور أن نضع صياغة معينة حتى يكون من الواضح أننا سنختار أي شخص يكون لديه استعداد اشتراكي، ولا داعي لكلمة الاشتراكيين الحقيقيين، لأن الاشتراكيين الحقيقيين قلة! (ضحك) ونحن نريد أن نوسع الجهاز السياسي..

عبد الحكيم عامر:

إن النقطة الأساسية التي لا بد أن ندرسها هي عملية التجنيد! كيف تسير عملية التجنيد؟ لا بد أن يكون لدينا مخطط لهذا! كيف نقوم بعملية الاتصالات في الأمانات المختلفة؟ ليس المفروض أن تقدم كل أمانة كشفا يضم ٢٠٠ اسما، تريد ضمهم وتطلب رأينا فيهم! فإن الذي يعرفهم هو الذي قدّم الكشف! وقليل من الموجودين يعرف «فلان أو علان، من الأسماء الواردة في مثل هذا الكشف. وإنما لا بد أن يكون هناك تخطيط ملازم لكل الأمانات في عملية التجنيد، ولكن هل يجند المسئول عن المهندسين مثلا جماعة من بينهم، وبأي عدد؟ وماذا سيكون شكل هذه الجماعة؟ هل تكون خلايا؟ كل هذا لا بد أن يكون له مخطط، وإلا فإننا سنجد أنفسنا في دوامة كبيرة.

حسين الشافعي :

هل سيكون System واحد بالنسبة لكل الأمانات؟ أو أنه سيختلف حسب طبيعة كل أمانة؟

عبد الحكيم عامر:

أعتقد أنه لا يختلف كثيرا.

انور سلامة :

قد يكون هناك بعض الاختلاف في طبيعة عمل كل أمانة عن عمل الأمانات الأخرى. وبالنسبة لأمانة العمال، فإننا نستطيع أن نضع طريقة، ونقدمها للسيد على صبرى، ثم نبحث لإقرارها.

وإنما في تصوري أنه يجب أن تكون هناك لجنة كبيرة في الأمانة الفرعية، ثم في كل محافظة أمانة، كما قيل قبل ذلك في اجتماعات السيد الرئيس، بحيث يكون هناك واحد عن العمال في كل محافظة، وقد تكون معه لجنة معائلة!

عبد الحكيم عامر:

إن هذا سيدخلنا إلى بحث المستويات عموما بالنسبة للعمال وغيرهم! وبالنسبة للمستوى الذى نسير فيه، هل نسير على مستوى القرية والمصنع والكلية والمدرسة؟

أنور سلامة :

إننا لا يمكن نتجاهل مصنع كفر الدوار والمحلة مثلا، لأنها مراكز هامة ومنظمة فعلا، ومعظم السادة أعضاء الأمانة العامة يعرفون أناسا كثيرين في هذين المركزين، ويمكن أن نصل في هذه العملية إلى رأى.

خالد محيى الدين :

بالنسبة للعمال، هل سيكون التجنيد قاصرا على العمال فقط أو أنه يشمل كل العاملين فى المصنع - مثل الدكتور والمهندس ؟ أو أنهما يعتبران من المهنيين ؟

الدكتور نور الدين طراف :

حيث يقصد بالعمل نطاق العمال، فإنهم يختارون كعمال، أما فى نطاق المهنيين فإننا نكوّن التشكيلات للمهنيين عموما، للأطباء والمهندسين وكل المهن الأخرى. وإنما فى مصنع يضم عمالا وأطباء ومهندسين فإنه يشملهم جميعا.

عبد الحكيم عامر :

لقد أثار الأخ كمال رفعت موضوع تجزئة الجهاز السياسى، وليس من المعقول أن نجزئ الجهاز السياسى، لأنه لابد أن يكون قيادة موحدة للدولة الاشتراكية، وإلا فإن الدولة الاشتراكية تكون عبارة عن عدة أحزاب!

انور سلامة:

لقد قال السيد الرئيس إننا - فى مرحلة أخرى - سنضطر إلى أن نعيد التنظيم على أية صورة من الصور!

عبد الحكيم عامر:

نعم... هذا صحيح.

الدكتور نور الدين طراف:

فى تصورى أننا نختار الجهاز السياسى، ونشترط فى أفرادہ أن يكونوا ملتزمين، والهدف من هذا هو أن تكون رأيا عاما ملتزما بين القاعدة الجماهيرية.

ومن الضرورى أن يكون التنظيم ممثلا فى كل تشكيل جماهيرى، فلا بد أن يكون له ممثلون فى لجنة الاتحاد الاشتراكى يعملون على تكوين رأى عام ملتزم فى نطاق اللجنة والعمال، وكذلك فى التشكيلات الأخرى خارج الاتحاد الاشتراكى.

فى النقابات المهنية وفى الكليات وغير ذلك، لابد أن يكون للتنظيم ممثلون أيضا ليعملوا على ربط هذه التشكيلات التى تمثل قطاعات من الجماهير.

على صبرى:

بالنسبة للعمال بالذات، فإن العملية سهلة، وليست بالصعوبة الموجودة بالنسبة للقطاعات الأخرى، وذلك لأن العمال منظمون فعلا، ولهم نشاط، سواء فى النقابات أو غيرها، ثم إنهم معروفون.

ولذلك كان من الطبيعي بالنسبة للعمال أن يكون هناك توجيه بأن
نصل إلى مستوى الوحدات الأساسية، وأرى أننا يمكن أن نصل إليها،
وإن كان ذلك بأعداد ليست كبيرة. وإنما يمكن - إلى حد ما - أن
نصل إليها جغرافيا ومهنيًا في جميع المستويات. وبالتالي فإننا سنسير
هنا «متوازيين» مع باقى الأمانات، ولكن طالما أنه يوجد قطاع يمكن
تنظيمه أسرع من القطاعات الأخرى فإننا لا نلتزم بالسير معه.

عبد الحكيم عامر:

من الطبيعي أن القطاع الذى يمكنه أن يسير أسرع لا يتقيد
بالقطاعات الأخرى.

على صبرى:

بالنسبة للنقطة التى أثارها الأخ رشدى سعيد، والسؤال الذى أثاره،
وهو: ماذا نجعلهم يعملون؟ يبدو لى، بالنسبة لهذه النقطة، أنه يحسن
أن نؤجل مناقشة هذه العملية بعض الوقت، ونفكر فيها، ولكن ليس
من الضرورى أن نصل فيها إلى حل الآن! فقبل التفكير فيما نشغلهم
فيه، يجب أن نعرف أولاً من هم؟ ثم نفكر فيما يمكن أن يقوموا به.

عبد الحكيم عامر:

إن المسألة لها سبب! فالتنظيمات الحالية تتصور أن عملها هو
مسألة المطالب، والدفاع عن المصالح! والحقيقة أن هذا ليس دورها
فى الدولة الاشتراكية! ولذلك يجب أن يكون الهدف فى التنظيم غير
هذا! فالهدف هو أن يكون التنظيم قيادة سياسية للدولة يختلف دورها
عن الدور الحالى للقطاعات.

على صبرى:

إننى أقصد أنه توجد فعلاً أعمال تسمح لنا بأن نعمل فيها لمدة ستة شهور فى هذه المرحلة.

أولاً: عملية التدريب، والاتصال، وخلق الوحدة الفكرية بين هؤلاء الناس فى المناقشة، أو فى التدريب فى المعهد أو غيره.

وثانياً: اتصال هؤلاء الناس، وإعطاء صورة عما يدور فى مراكزهم دون تصادم، لأننا نطلب منهم، عندما نتخذ موقفاً معيناً، أن يقتنعوا الآخرين به، وهم على الأقل سيكونون مصدراً من مصادر المعلومات الأكيدة، التى تصلنا بطريقة غير علنية، وتختلف عن مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى التى نعتبر كلها مطالب!

هذان عملان يمكن أن نعمل فيهما لمدة ستة شهور على الأقل!

حسين ذو الفقار صبرى:

إن هذا الموضوع نفسه يتطور فى الاتحاد الاشتراكى إلى عملية مطالب وخلافه! وهذا قد يتعارض مع سياسة الدولة! ولذا يجب أن يكون مجال البحث عن الناس الذين يستطيعون مجابهة هذه المطالب بأن يوضحوا سياسة الدولة وإمكانياتها! وقد يكون هذا هو الأسلوب المبدئى الذى نستطيع أن نعرف به الناس، ونجعلهم يعملون فيه فى الوقت الحالى.

شعراوى جمعة:

بالنسبة لكلام السيد على صبرى، فلو أمكن نحدد هنا نقطة البدء، وما الذى يجب أن نصل إليه أولاً؟ وهذا يوجد توازنا ما بين الأمانات الأخرى. فمثلا لو اتفقنا على أن كل واحد من الأمانات الفرعية يعرف أناسا، يجندهم ويتصل بهم، ونصل إلى مستوى المحافظات، فإن هذا يوجد التوازن.

كمال رفعت:

بالنسبة للعلاقة بين الاتحاد الاشتراكي والجهاز السياسى، فإننى أخصبها فى نقطة واحدة، هى أن الجهاز السياسى هو جهاز القيادة السياسية، والاتحاد الاشتراكي هو جهاز القاعدة الشعبية، وتفاعل الجهازين معا هو الذى يؤدى إلى التنشيط.

فأساس الجهاز السياسى أن يكون مرتبطا بالقيادة، وينقل تعليماتها، ويقوم بتوعية القاعدة. وفى الوقت ذاته يكون الاتحاد الاشتراكي بتنظيماته هو جهاز القاعدة الشعبية، أو جهاز الجماهير الذى ينقل فعلا مطالب الجماهير أو مشاعر الجماهير إلى القيادة.

واعتقد أن هذا يمكن أن يحدد العلاقة بين الجهازين وعمل الجهازين أيضا.

الدكتور نور الدين طراف:

هناك ملاحظة.. فالاتحاد الاشتراكي ولو أنه قاعدة جماهيرية إلا أنه أيضا له قيادته.. وبذلك ستكون هناك قيادتان.. وإن لم نوحدها القيادتين سيحدث تضارب.. وهذا يجعلنا نقول: إن الجهاز السياسى فى النهاية سيكون هو القيادة السياسية للاتحاد الاشتراكي.

زكريا محيى الدين :

هذه نقطة نتمنى أن تتم، ولكن - من الناحية العملية - يصعب تصور إمكان تمامها بالكامل! ويجوز أن نعد بعض الناس من الجهاز السياسى ليدخلوا الانتخابات، ولكن - فى تقديرى - أنه لا يمكن المساس بالوضع الديمقراطى والمبدأ الديمقراطى لقيام الاتحاد الاشتراكى.. وهذه مسألة أساسية، لأننى لا أتصور أننا فى يوم من الأيام سنقوم بتعيين لجان الاتحاد الاشتراكى!

وهذه هى الطريقة الوحيدة التى يمكن أن نوجد بها قيادات الجهاز السياسى والقاعدة الشعبية، هذه هى الحالة الوحيدة، أما غير ذلك فلا بد أن يكون هناك اختلاف بين القيادتين! ونحن نقبل هذا الوضع، بحيث يكون هناك فرق بين القاعدة الشعبية المنتخبة وقيادة الجهاز السياسى.

ولكن كيف نوصل ما بين الاثنين؟ هذا هو السؤال الذى طلبت بحثه فى هذه الجلسة، وقد أشرت إليه فى الجلسة السابقة فى مناقشة لجنة محافظة القاهرة، وقلت: إن هناك بعض الأساليب يمكن أن نتبعها لمحاولة إدماج، أو تعزيز، القيادات الشعبية بالجهاز السياسى على مستوى لجان الوحدات مستوى المراكز والأقسام.

عبد الحكيم عامر:

الأساس هو أن نوجد التنظيم السياسى أولاً!

زكريا محيي الدين:

لقد أثرت سؤالا عما إذا كان أمين لجنة العشرين يمكن أن تختاره القيادة السياسية؟ إن اللجنة منتخبة، ولكن الأمين والأمين المساعد يمكن تعيينهما!

عبد الحكيم عامر:

هذه مرحلة أخرى.

زكريا محيي الدين:

إنني أقول: يجب أن نفكر فيها، ولا نبت فيها برأى الآن!

عبد الحكيم عامر:

إن التنظيم السياسي ما لم يبنى على أساس التعارف الشخصي لن ينجح! بمعنى أنه إذا لم يكن هناك اتصال شخصي مباشر في مناقشة الاشتراكية والديمقراطية، فلا يمكن أن ينجح التنظيم السياسي!

كذلك إذا تصورنا أنه يمكن أن نوكل أشخاصا معينين لتلك المهام، ونكون نحن - كقيادة بعيدين عن تلك المهام فلن ننجح كذلك!

إذن لا بد أن يتصل التنظيم السياسي بأكبر عدد ممكن من الناس اتصالا مباشرا، لأن ذلك عامل أساسي في نجاح التنظيم.

كذلك يجب أن يستمر الاتصال - في المرحلة الأولى - بين المستويات المختلفة، حتى يمكن بذلك توعية هؤلاء الناس، لأنهم - بالقطع - لا يعرفون الظروف الحقيقية التي تمر بها البلاد! وحين يتم

ذلك، فإن الشخص الذي سيختاره التنظيم السياسي، سيكون على درجة عالية من الوعي السياسي، بحيث يمكنه أن يدافع عن الاشتراكية، ويمكنه أن يدافع عن الخطوات التي تتخذها الدولة إزاء جميع المشاكل التي تصادفنا. وبذلك يمكن أن نضمن سلامة العمل في الجهاز السياسي!

حسين الشافعي:

لقد اشار السيد الرئيس في الجلسة السابقة إلى موضوع تأييد القرارات الاشتراكية التي تمت في سوريا، وأشار سيادته كذلك إلى موضوع المساعدات الأمريكية، وكان الاتفاق أن يعد السيد كمال رفعت نشرة، أو توجيها، في شأن هاتين المسألتين!

كمال رفعت:

لقد اعددت ما أشار اليه السيد الرئيس في هاتين المسألتين.

أنور سلامة:

أعتقد أنه بالنسبة للقرارات الاشتراكية في سوريا فمن الأفضل أن نبين وجهة نظرنا، ولكن بالنسبة للعراق، فإنني كنت من مدة قريبة هناك، ولقد أدى البيان الخاص بتأييدنا لتلك القرارات إلى نشوء حساسية شديدة، وذلك باعتبار أن بيننا وبين العراق قيادة موحدة.

عبدالحكيم عامر:

لقد كنا نتوقع حدوث تلك الحساسية من العراق.

أنور سلامة:

إنهم يقولون في العراق إن ذلك التأييد يقوى البحث! وفي رأيي أن الموضوع الخاص بالتأييد يختلف فيه الشعور بالنسبة لكل من مصر والعراق.

حسين الشافعي:

إن موضوع المساعدات الأمريكية مطلوب أن نوضحه بدرجة أكبر عن موضوع تأييد القرارات الاشتراكية في سوريا، وذلك بالنسبة للرأي العام المصري.

عبدالحكيم عامر:

إن ذلك يتعلق بالتوقيت: هل توضيح المعونة الأمريكية مطلوب في الوقت الحالي، في هذا الأسبوع مثلا؟

زكريا محيي الدين:

إن رد الفعل بالنسبة لموضوع المساعدات الأمريكية لدى الشعب كله كان طيبا، إذ كانت الجماهير كلها معبأة ضد الأمريكان، وكل واحد كان على استعداد تام للتضحية، باعتبار أن ما حدث قد مس كرامة الأمة. ولكن المثقفين هم الذي يتكلمون كثيرا!

عبدالحكيم عامر:

أعتقد أن السيد كمال رفعت سيشرح الموضوع من جميع نواحيه، ولكن السؤال هو: هل هذا هو الوقت المناسب لذلك؟

فتحى الديب:

بالنسبة للقرارات الاشتراكية فى سوريا وتأييدنا لها، فمهما قلنا
الآن فإن العراق لن يقتنع!

كمال الدين رفعت:

إن النشرة التى ستصدر ستوضح ما هى المعونة الأمريكية وما هى
طبيعتها، وهل هى معونة أو أنها قرض ؟ وإذا قطعت عنا مثلاً، فهل
ذلك يؤثر على اقتصادنا؟ والعملية بهذا تمثل تثقيفاً للناس من
ناحية، ومن ناحية أخرى ستكون عملية شرح أكثر مما هى مهاجمة
لأمريكا!

عبدالحكيم عامر:

إننى أرى أن نؤجل إصدار تلك النشرة بالنسبة لموضوع المعونة
الأمريكية فترة قصيرة!

كمال الدين رفعت:

أما بالنسبة لموضوع سوريا، فإنه موضوع دقيق، لأننا نمسير فى
النشرات على أساس أن تكون تثقيفاً للجماهير وتوضيحاً للحقائق،
أكثر من كونها عملية إثارة!

عبد الحكيم عامر:

إن تلك العملية مفيدة، بصرف النظر عن المعهد، وذلك بالنسبة
لجماهير الشعب.

كمال الدين رفعت :

لقد ركزنا في توضيح تأييدنا للقرارات الاشتراكية، على أساس أنه يجب مواجهة التناقض الموجود هناك، ومواجهة الجماهير التي تطالب بالاشتراكية، ولقد اضطر البحث أن يحمي نفسه من العناصر الرأسمالية في سوريا فاتخذ هذه الخطوة.

وتوضيحنا للتأييد، ينحصر فيها كإجراء يمكن أن يعطى فرصة للجماهير السورية للتمسك بالاشتراكية.

فتحي الديب :

هل ستكون عملية التوضيح للداخل ؟

عبدالحكيم عامر :

لا بد أن هذا التوضيح يُعرف في سوريا، إذ يجوز أن يتسرب، لأنه من غير المعقول أن يعم مثل ذلك التوضيح بالشكل الخاص.

على صبرى :

إننى أرجو أن ترسل لنا النشرات قبل الاجتماع بيوم أو يومين، حتى يتسنى لنا دراستها.

عبدالحكيم عامر :

أرجو من السيد كمال رفعت أن يوزع النشرات قبل الاجتماع بيوم أو اثنين

أى موضوعات أخرى ترغبون فى مناقشتها ؟

كمال الدين الحناوى:

إننا لابد أن نتفق فى عملية التجنيد على أساس موحد، بحيث أن أى أسماء ترشح لا ينفرد أى شخص بترشيحها! بمعنى أنه يجب أن يشترك فى عملية تزكية الأفراد شخصان أو ثلاثة حتى يكون هناك ضمان للعملية!

عبدالحكيم عامر:

أعتقد أنه سبق الموافقة على قرار بأن تعرض الأسماء المرشحة أولاً بأول على الأمانة العامة، وتوافق عليها بعد المناقشة. لكنه فى رأى أن تتقدم كل أمانة بمذكرة بخطة عملها، بصرف النظر عن تحديد الأسماء، وتتلخص الخطة المشار إليها فى كيفية التجنيد بالنسبة لكل أمانة، حتى تكون لدينا صورة عامة للعملية.

حسين الشافعى:

لدينا الآن مذكرة أخرى، وهى تتعلق بتنشيط وحدات الاتحاد الاشتراكى العربى.

وكان مطلوب منا إعدادها فى الجلسة السابقة.

وأرجو الأخ شعراوى جمعة أن يتفضل بتلاوة المذكرة المشار إليها.

شعراوى جمعة:

تلا سيادته المذكرة وهذا نصها:

مذكرة

بشأن تنشيط وحدات الاتحاد الاشتراكي العربي

أولاً: كي يتم تحريك الاتحاد الاشتراكي ليحقق الغرض من إنشائه، يجب تحقيق المبادئ الآتية:-

- ١ - وضع التنظيم أمام مسؤولياته السياسية والتزامه بتنفيذها.
- ٢ - تنظيم الاتصال بين قيادة التنظيم وقواعده، بحيث يؤدي إلى حركة مستمرة.
- ٣ - الالتزام بقانون الاتحاد الاشتراكي وقواعده المنظمة للعمل.

ثانياً: وسائل تحقيق هذه المبادئ:

- تتخذ الخطوات التالية بعد لتحقيق المبادئ السابقة:
- ٤ - القيام بحملة كبيرة لإيضاح قانون الاتحاد الاشتراكي، وواجبات الأعضاء العاملين في اللجان وخارجها.
 - ٥ - تقييم مؤتمرات الوحدات التي تمت حتى الآن، ومناقشة لجان المحافظات، وأمناء الأقسام والمراكز والوحدات، في أهم الدروس الناتجة عن هذا التقييم.
 - ٦ - دراسة شخصية أمناء لجان المحافظات واتخاذ قرار بخصوصهم.
 - ٧ - تدعيم لجان المحافظات بأفراد من الكادر السياسي، وإصدار التعليمات الخاصة بتنظيم اللجان إلى أمانات فرعية، وتحديد اختصاصات هذه الأمانات.

٨ - تنفيذ قانون الاتحاد الاشتراكي، فيما يختص بفصل الأعضاء غير الملتمزين والعناصر السلبية.

٩ - عقد مؤتمرات الأقسام والمراكز.

١٠ - تشكيل لجان تحضيرية، للتحضير لمؤتمرات المحافظات، لدراسة موضوعي الإنتاج والديمقراطية، وأى مواضيع أخرى ذات طابع عام بالنسبة للمحافظة أو الجمهورية العربية المتحدة.

١١ - تقوم لجنة الدعوة والفكر الاشتراكي بتنظيم حملة توعية عن طريق المحاضرات والندوات.

١٢ - تنظيم برنامج لقاءات بين اللجان العليا في التنظيم والمستويات التالية لها، مثل لقاءات لجان المحافظات وأمناء المراكز والأقسام وأمناء الوحدات، ولقاءات الأمانات الفرعية مع لجان المحافظات والأقسام والمراكز.

١٣ - التحضير لمؤتمر الفلاحين والتعاونيين والمنتجين.

ثالثاً: برنامج العمل المقترح:

١٤ - الفترة من ٦ فبراير إلى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥ :

تقوم الأمانة العامة بعقد مؤتمرات شعبية وندوات مع لجان المحافظات والمؤتمرات، لتعبئة الجماهير بمناسبة انتخاب الرئاسة. كما يتم فيها التحضير لمؤتمرات الأقسام والمراكز. وستكون هناك زيارات مرتبطة ببرنامج السيد رئيس الجمهورية، وبرنامج آخر للأمانة العامة، على أن تقسم إلى مجموعات كل مجموعة تتكون من ثلاثة أعضاء، للقيام بزيارة المحافظات والأقسام والمراكز إذا أمكن ذلك.

١٥ - الفترة خلال أبريل ومايو:

- أ - يتم عقد مؤتمرات الأقسام والمراكز.
- ب - التحضير لمؤتمرات المحافظات.
- ج - التحضير لمؤتمرات التعاونيين والإنتاج.

١٦ - الفترة خلال شهرى يونيو ويوليو:

- أ - تقييم مؤتمرات الأقسام والمراكز.
- ب - البدء فى مؤتمرات المحافظات.
- ج - التحضير لاحتفالات يوليو.

١٧ - الفترة خلال شهر سبتمبر:

- أ - استكمال مؤتمرات المحافظات.
- ب - التحضير لمؤتمرات الفلاحين والمنتجين

١٨ - الفترة خلال أكتوبر ونوفمبر:

- أ - قيام مؤتمرات الفلاحين والمنتجين
- ب - التحضير لقيام المؤتمر القومى العام.

رابعاً : ملاحظات :

- ١٩ - يجب دائما تشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمرات المحافظات تحدد الموضوعات التى يجب دراستها، تحت اشراف أمانتى الاتصال.
- ٢٠ - تقوم لجنة الدعوة والفكر الاشتراكى خلال هذه الندوات والمؤتمرات بتحضير برنامج للتوعية.

٢١ - يقوم المعهد بتدريب أفراد الكادر السياسى، وبفضل الأفراد الموجودون لدخل لجان الاتحاد الاشتراكى كأسبقيّة أولى.

٢٢ - تقوم القاعدة الشعبية فى هذه الفترة بدراسة مشروعات القوانين الهامة وإبداء الرأى فيها قبل عرضها على مجلس الأمة، مثل قوانين المجالس الشعبية - تنظيم الأسرة - الإسكان وغيرها.

الدكتور حسين خلاف:

إننى ألاحظ أن المذكرة تتضمن اقتراحات قيمة، ولكنى كنت أعتقد أنه من الأفضل أن نسأل كل أمانة فرعية عن برنامجها، ثم تجمع هذه البرامج، وتتسق فيما بينها، وبهذا يمكن أن نحصل على أفكار جديدة، لأن كل أمانة تعرف فعلها - وهو يختلف بطبيعة الحال من أمانة لأخرى - ولكن قد يحدث أن تعمل أمانتان فى عملية مشابهة، فمن الأفضل أن يشتركا فى ذلك.

ولذلك فإننى أعتقد - كنقطة بداية - أن نسأل كل أمانة فرعية عن برنامجها. ولقد سبق أن تقدمت بهذا الاقتراح.

ولعل ما تناولته المذكرة من مقترحات تتلخص فى عمل مؤتمرات، فإن الفترة من ٦ فبراير إلى ٢٥ مارس ١٩٦٥ ستكون مؤتمرات، ويستمر التحضير للمؤتمرات وإقامتها حتى نوفمبر سنة ١٩٦٥، ومن الطبيعى أن لهذه المؤتمرات أهمية، ولكن الاتحاد الاشتراكى لابد أن تكون له جوانب أخرى من النشاط!

كذلك فإننى أعتقد أنه من الأجدى أن تثار قضايا كبرى تكون محل اهتمام الاتحاد الاشتراكى، ويمكن أن يترتب عليها اجتذاب الرأى العام، لأننا نواجه تحديات كبيرة فى بلدنا، فلأنا جعلناها

قضايا كبيرة نطرحها على الاتحاد الاشتراكي، فإن ذلك يؤدي إلى نتائج طيبة، ويعدّذ ننقل إلى مشروعات، أو أمور أخرى .
وربما كنت متأثرا في حديثي هذا بما رأيته أثناء زيارتي لكوبا أخيرا، فقد شغلوا المواطنين هناك بقضية هامة هي «محر الأمية»، ويقوم الحزب بالتعاون مع الحكومة في تلك القضية .
ومن الأمور التي تنشط الاتحاد الاشتراكي، تنظيم بحث تلك التحديات والمهام التي نقصدي لها .

شعراوي جمعة :

في الحقيقة أن الدكتور حسين خلاف لم يحضر جلستين سابقتين، اذ أن النشاط غير قاصر على المؤتمرات، لأن هناك ندوات للتوعية، ودراسات لموضوعات حيوية تهم الدولة كلها، مثل تنظيم الأسرة، بالإضافة الى أي موضوعات كبيرة تثار في مجلس الأمة .
وبالنسبة للمذكرة، فقد أشارت الى ضرورة قيام لجان بتحضير الموضوعات المطلوبة، ولقد ركزنا حقيقة على مؤتمرات الأقسام والمراكز والمحافظات، لأنها في الغالب تكون أعدادا محدودة، وأعضاؤها على مستوى معين، بخلاف مؤتمرات الوحدات التي تمثل فيها كل قوى الشعب العاملة .

الدكتور ابراهيم سعد الدين :

إن النقطة التي أثارها الدكتور حسين خلاف، هامة جدا في تحديد مفهوم الاتحاد الاشتراكي . فالمفهوم الأول للاتحاد الاشتراكي، هو توجيه رأى الجماهير نحو الاشتراكية .

فاجئة العشرين تجتمع وتناقض وتبدى رأيها.

والغرض الأساسى أن نجعل الجماهير تحل مشاكلها بنفسها، ولا نجعلها تطلب من الحكومة حل تلك المشاكل! ومالم يوجه الاتحاد الاشتراكى نحو ذلك، أى الاتجاه نحو طرح مشاكل معينة، فإن المؤتمرات التى يعقدها الاتحاد لن تخرج عن كونها عملية مطالب من الشعب للحكومة، ونحن لانلقى ذلك، ولكن نريد أن نضيف أنه يمكن استخلاص توجيهات معينة من الزراع - مثلا - نحو مشكلة ما، وهكذا! والأهمية الأخرى أن وحدات العمل فى الاتحاد الاشتراكى يمكن أن تكون ذا فاعلية كبيرة، والاتحاد، بكل قطاعاته من فلاحين ومثقفين ورأسمالية وطنية، يمكن أن يشتركوا فى عملية موحدة منظمة، وبعد ذلك يمكن اختيار الأشخاص الصالحين.

حسين الشافعى

بالنسبة للنقطة الخاصة بتقييم المؤتمرات، فإننا لو وضعنا قانون الاتحاد الاشتراكى موضع التنفيذ، فالمفروض أن تجتمع لجان الاتحاد كل ٤ شهور مرة على الأقل، فإذا كانت هذه الفترة قصيرة وقريبة، فإننا لانستطيع تغييرها الا بتعديل قانون الاتحاد الاشتراكى.

وضمن الاعتبارات عدم الإحساس بالالتزام، فذلك يؤدى إلى أن يفقد التنظيم إحساسه بالجدية!

النقطة الأخرى التى أحب أعرضها، هى أنه لو أعددنا اليوم مؤتمرات أخرى فى الوحدات الأساسية، دونما تقييم عمل تلك الوحدات فى الفترة السابقة، ويغير أن نرد على النقاط التى أثبتت

من الشعب - ولست أذهب إلى القول بأن الرد على النقاط هو إجابة المطالب التي أثيرت، وإنما الذي أود الوصول إليه، هو في مجال تحديد المطالب وأولوياتها بالنسبة للخدمات، لأنه يجوز، عند إعداد تخطيط، أن نضع أهدافا معينة من وجهة نظر الأجهزة التنفيذية، والتي يجوز ألا تكون معبرة عن الأولويات المطلوبة بشكل حيوي بالنسبة للجماهير! لذلك يجب أن تكون تلك المؤتمرات فرصة بالنسبة لخطة الخدمات بالذات، والتي يكن أن تعدل كلما أمكن ذلك، دون إضرار بالأهداف الكبرى.

وقانون الاتحاد الاشتراكي في حاجة إلى إعادة النظر في بعض النقاط التنظيمية فيه، خاصة بعد أن وضع موضع التنفيذ.

النقطة الأخيرة التي أثيرت بشأن أسلوب العمل. فحين فكرنا في التنظيم السياسي قلنا: إنه سيكون بطبيعة الحال من أفراد، وهنا برز سؤال: وكيف ستكون طريقة عمل هؤلاء الأفراد؟

وربما أشار السيد/ على صبرى إلى تلك النقطة، حين قال: إن أمامهم ٦ شهور، ولديهم في هذه الفترة ما يشغلهم - بشكل كاف - من أعمال.

وحين أثيرت هذه النقطة، كان هناك من يشير إلى أن أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكي، الذين لن يختاروا في الجهاز، سيشعرون بأنهم مبعدون من العملية!

وحين تمت انتخابات الاتحاد الاشتراكي في إبريل سنة ١٩٦٣، كان على المنتخبين واجب مباشرة عمل معين.

أعود إلى مسألة الأعضاء الذين لن يختاروا، فأقول: إن ذلك قد يؤدي إلى وجود رد فعل لديهم بإحساسهم بأنهم مبعدون أو متركبون من العملية!

على صبرى:

فى الحقيقة أن النقطة التى أثارها الدكتور حسين خلاف، لانتعارض مع المذكرة، مع أهميتها، إذ أنها نقطة أساسية إذا كنا نريد حقاً تنشيط وحدات الاتحاد الاشتراكى. ويجب أن ننشطها بطريقة إيجابية، خلافاً للطريقة السلبية التى كانت فى الماضى، والخاصة بمسألة المطالب!

ولكن اشتراك الاتحاد الاشتراكى بطريقة ايجابية، هو فى ايجاد مناقشات على مستوى الجماهير، لحل مشاكلها الرئيسية، واشترك الجماهير فى تلك الحلول.

وإننى أرى أن المذكرة قد وضعت توقيتات زمنية للمؤتمرات، بدون الإشارة إلى الموضوعات التى ستثار فى هذه المؤتمرات! واقترح أن تتقدم كل أمانة فرعية بالموضوعات العامة التى تقوم كل لجنة تحضيرية بدراستها، لأنه عن طريق تقييم المؤتمرات، نستطيع أن نصفى - فى القطاعات المختلفة - الموضوعات التى تثار فيها، ونحصل فى النهاية على نتائج هامة تهم الجماهير، ولها علاقة بمشكلى الإنتاج والديمقراطية.

ولقد أثير كثيراً، فى قطاع الفلاحين، موضوع التسويق التعاونى للمحاصيل الزراعية، ويمكن أن نشغل المؤتمرات على مستوى

المحافظات والمراكز، ونشركهم في كيفية التوصل الى هذا الحل، وهو حل اشتراكي بطبيعة الحال.

ونفس الشيء يمكن عمله بالنسبة لقطاع الصناعة، في عملية الإنتاج ومستلزماته. وبالتالي نستطيع أن نعتبر أن هذه فترات زمنية.

أما بالنسبة لموضوعات المناقشة، فيمكن تحضيرها، والاتفاق عليها كموضوعات رئيسية.

عباس رضوان:

إننا لو استعرضنا ملخص المناقشات التي دارت خلال السنة الماضية، في مؤتمرات لجان الاتحاد الاشتراكي للأقسام والمراكز، نجد أنها عبارة عن مطالب! ونحن الآن أمام مشكلة، ألا وهي تحويل الاتحاد الاشتراكي إلى جهاز سياسي، وكنت أرى أن نركز خلال هذه السنة، ولحين عقد المؤتمر العام، على برنامج توعية! ولكن بأسلوب النشرات التي تعمم على جميع مستويات الاتحاد المختلفة، بحيث يتهيأ الجميع، عند انعقاد المؤتمر، للمناقشة الجدية للمشاكل التي نتصدى لها.

وهناك مشكلة تتعلق بالاتصال على مستوى المحافظات، لأن المطلوب هو تنشيط لجان المحافظات في بحث مشاكل المراكز والأقسام، والقرى.

وفي حالة توصلنا إلى وسيلة للربط المحلي بين الأجهزة التي تخدم الجماهير، بحيث يكون هناك تفهم للمشاكل أولا بأول،

ومناقشتها على كل المستويات - فإن ذلك يعد - فى نظرى - أسلم طريق! وطبيعة الحال فإن كثيرا من المطالب التى تثار فى تلك المؤتمرات ستصفى!

والملاحظ أن النقطة التى نحن بصدها، هى كيفية تحويل المؤتمرات من مطالب ورغبات الى مؤتمرات موضوعية! باعتبار أنه يجب أن يسبق تلك المؤتمرات برامج توعية، بحيث يصل إلى الوحدات شرح كاف لكل المشاكل.

ما هو التزام الجماهير نحو مشكلة من المشاكل العامة؟
كل هذا يهيب الجماهير فعلا لقبول الرد على أى مشكلة من المشاكل!
وعند مناقشة المشاكل فى المؤتمرات، فربما يحدث نوع من الأولويات بالنسبة لبعض المطالب، فقد يكون مقررا إقامة مدرسة، ويرغب الأهالى فى بناء مستشفى بدلا منها!.. الخ. ولذلك فإننى أريد أن أربط بين ما جاء فى المذكرة وبين برنامج للتوعية يصل اللجان عن طريق النشرات، ليكون نتيجة تقييم هذه المؤتمرات.

عبدالحاميد خليل غازى:

إننى أرى، من المناقشة، أننا نبتعد قليلا عن الجماهير! فى حين أن مقدمة قانون الاتحاد الاشتراكى تقول: إن الاتحاد الاشتراكى العربى هو الرعاء الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها!
بعد ذلك أنا لايمكننى الارتباط بالجماهير إلا إذا كنت مرتبطا بمشاكلها، وبعدهذ تكون القيادة قدرت هذه المشاكل.

ويمكن عمل توعية بالنسبة للجماهير، بحيث يمكن القول بأن هذه المشكلة يمكن حلها، أما تلك فلا قدرة لنا على مجابته الآن، وهكذا.

فمثلاً، حين تكون هناك حاجة لإقامة كوبرى لربط البلاد ببعضها البعض، فإذا قلنا للجماهير: إن الميزانية لا تسمح بإقامة هذا الكوبرى! وفي نفس الوقت يذهب بعضهم إلى المحافظة، فيشاهد مبنى المحافظة الفخم وبه ٦ أجهزة لتكييف الهواء! ومباني بنك التسليف المتعددة، والموزايكو على الحوائط!

فالعملية - فى نظرى - هى أهمية الربط بين مشاكل الجماهير ومطالبها، وبين العمليات الأخرى التى تتم فى الدولة، بمعنى أن رئيس مجلس مدينة - مثلاً - قد هيا لنفسه سكناً لائقاً، فما هو معنى إدراج مبلغ فى الميزانية لإقامة منزل لرئيس مجلس المدينة؟ والمنطق يقتضينا أن نوجه هذا المبلغ إلى أى مشروع يمكن أن يخدم المنطقة!

وبالنسبة لبنك التسليف، فإن له مقراً يشغله، فما هو معنى إدراج ١/٤ مليون جنيه لبناء مقر جديد؟ والحقيقة أنه يمكن الانتظار حتى تسمح موارد الدولة وإمكاناتها بذلك، والواجب توجيه ذلك المبلغ لخدمة مصالح تتعلق بالمشاكل المباشرة للجماهير. والمسألة كلها فى رأى فى حاجة ماسة إلى الدراسة والبحث.

وحين يكون واجباً على إقناع الجماهير، فلا بد أن يكون العمل أساساً سليماً، ومالم يكن الأساس واضح فى كل المشاكل، فإن الجماهير تعتقد أن كل ما يقال لها إن هو إلا تسويق وتأجيل!

وللأسف فإن المشاهد اليوم أن المحافظات تتبارى! إذ أن كل محافظة تأخذ ميزانيتها، وتبدأ تفكر في مسائل مختلفة، فهذا يريد البط البيكىنى، وهذا يريد كذا، والواقع أن الجماهير تتكلم بالنسبة - لعملية المباراة الدائرة بين المحافظات، وتتساءل على حساب من تلك المباراة؟ هى فى واقع الأمر على حساب المواصلات والطرق والإسكان والمياه الصالحة للشرب.

وأسوق مثلاً، حين جاء مجلس الأمة - الذى يمثل الإرادة الشعبية - وطلب مبلغاً من أجل مياه الشرب فى الريف، فما الذى حدث؟

حدث أن وزارة الخزانة قالت: إنها لا تستطيع أن تدبر مليماً واحداً! - واليوم نشاهد ونقرأ فى الصحف أنه قد اعتمد مبلغ ١٨ مليون جنيه لحل أزمة التسموين! وليس معنى ذلك أننا لانوافق على حل تلك الأزمة، ولكن الأهم من ذلك أنه كان يمكن تدبير مليون جنيه من أجل مياه الشرب فى الريف!

إننا لابد أن نضع المعايير للإقناع، بحيث لانقيم مؤتمراً نناقش فيه مشاكلنا، ونقرر فيه حقائق أوضاعنا، ثم، بمجرد انفضاضه، نجد الجماهير لاتؤمن بما قيل، وتقول: إنه هراء.

ولست مبالغاً فى عرض هذا، لأننا نلمس تلك الأمور فى القرية، وفى المحافظة!

وإننى أرى أن نقيم كل تلك الأمور حتى يكون عملنا واضحاً وناجحاً.

عبدالفتاح أبو الفضل:

إننى أرى أن نعتبر مسألة المعونات موضوع تنشيط، نطرحه على القاعدة الشعبية لتناقشه وفى نفس الوقت يمكن أن نعرض أيضاً

سياسة التوسع فى زراعة الحبوب، وهذه المناقشة ستبرز الناحية السياسية والجماهيرية فى الوقت ذاته.

سيد مرعى :

إننى أود أن أعلق على الكلمة التى قالها الاخ عبدالحميد غازى، لأنها تعبر فى واقع الأمر عن الحالة فى الريف! لكننى أود أيضا أن أضيف الى كلمته نقطة، ربما تكمل الصورة التى عرضها سيادته، وهذه النقطة هى التخطيط على مستوى القرية!

اذ أنه يخيّل إليّ: لو حدث تخطيط فى الزراعة، بحيث ينبع من القرية، ويظهر من الدراسات التى تمت بالنسبة للخطة الزراعية أنه لايكفى اطلاقا! إننا فى التخطيط نضع مبالغ لعمل مصارف عمومية أو تحسين مياه الري، بدون أن نكمل المصرف العمومى ونريطه بشبكة المصارف العامة! وبغير ذلك فإن تلك المبالغ ستمثل استثمارا بدون عائد.

لذلك فإننى أرى أنه بالنسبة للخطة الزراعية، لو سهلت وتيسرت، فلا تكون: استثمار، وإدخار، ومعامل رأس المال، وإنما تطرح على صورة سهلة، بحيث أن كل واحد يستطيع أن يجلس مع الفلاحين مباشرة، ويحصل على الآراء المختلفة بالنسبة للتخطيط الزراعى، الذى أعد بواسطة الجهاز التنفيذى، وأعتقد أنه سيمكن الوصول إلى آراء لها قيمتها وفائدتها!

ونحضرنى الآن مناقشة أثناء زيارتنا لقرية فى محافظة المنيا، حيث جلسنا نتحدث مع الفلاحين عن الثروة الحيوانية، بينما

الفلاحون لا تبدر عليهم الاستجابة لحديثنا . فقطعنا حديثنا ، ودعوناهم الى الحديث ! فقال أحدهم : لقد أنشئ مصرف ، قطع مياه الري عن ١٥٠ فدان ! وبينما تلك مسألة أساسية لكنها مرجأة !

وبالتأكيد ، لو أن مثل هذه الأمور أخذتها الخطة الزراعية بالشكل الظاهر من مناقشات لجان الاتحاد الاشتراكي ، لكان ذلك من المفيد حقا . إنني مازلت أؤيد الكلمة التي قالها الأخ عبد الحميد غازي .

أما بالنسبة لما قاله الأخ كمال رفعت بشأن العامل السياسي والعامل الاقتصادي ، فإنني أعتقد أنه يريد أن يتفاعل العاملان ببعضهما ! ولكننا لا يمكن بالقطع أن نتخلى عن مطالب الجماهير في هذه المرحلة . ونحن - كجهاز سياسي - نعتقد أن النقطة التي يجب أن تكون بارزة ، هي الصورة العامة ، لأنه لا يمكن أن نعيش في جو الدعوة الاشتراكية فقط ، والإيمان بها ، بدون الاندماج في مشاكل الجماهير ، ومعرفتها ، والعمل على حلها !

لذلك فإنني أطلب بأن يترجم التخطيط الزراعي في الخطة القادمة إلى لغة سهلة ، ميسرة ، تطرح على القواعد الشعبية ! كذلك يجب أن نلاحظ جميع المشاكل التي تتصدى للفلاحين ، كالسماد ، والري ، والصرف ، والتقاوى ، والثروة الحيوانية ، ولا يجب أن تكون نظرنا إليها كأنها نوع من المطالب ! ولكن يجب أن تكون النظرة إليها كنوع من المشاكل ، التي يتعين بحثها وحلها ، لأنها تتعلق بالمبادئ الاشتراكية التي ننادى بها .

أما بالنسبة للتخطيط الصناعي ، فإن الشكوى الموجودة الآن هي من تجاهل الفنيين ، إذ لدينا قادة فنيون ، منهم عدد كبير يعمل في

المصانع. فمثلا يوجد مهندس يعمل على الأنوال منذ مدة طويلة، إذن من الطبيعي أن يكتسب هذا الشخص خبرة، وأصبح له رأى، ولاستطيع أن نفعل هذا الرأى.

فهل تعرض خطة الصناعة على الفنيين لمعرفة رأيهم فيها؟ وليس معنى ذلك معرفة رأيهم فى إقامة المصانع أو عدم إقامتها وإنما هم بطبيعة الحال يحبون أن يؤخذ رأيهم فى تلك المسائل المتعلقة بالخطة، فلماذا لا تطرح خطة الصناعة على هؤلاء الناس ليناقشوها؟ بدلا من الحديث عن زيادة الأجور؟.

خلاصة القول: إننا نريد أن يكون التوجيه فى التخطيط نابعا من المصانع والوحدات الصناعية الانتاجية.

بهذا يمكن أن نربط الاتحاد الاشتراكى فى معناه المياسى العام.

عبدالحكيم عامر :

إن الواضح أن ملخص المناقشات التى دارت، تتحدد فى أنه يجب أن نحدد الموضوعات التى تناقش فى مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى، سواء كانت موضوعات خاصة بالتوعية، أو تلك الخاصة بالتخطيط العام، أو ما يختص بمشاكل الجماهير، والتى يجب علاجها على مستوى الاتحاد الاشتراكى، ويعنى هذا أن تتقدم الأمانات المختلفة باقتراحات خاصة بالموضوعات، إذ تستطيع كل أمانة أن تقدم الموضوعات التى يجب أن تكون فى جدول الأعمال، بحيث يتضمن تنشيط الاتحاد فى المرحلة الخامسة.

خالد محيي الدين :

إننى أود الإبتصار عن نقطة خاصة بالتوعية، ومشاكل الجماهير،
فهل المقصود من التوعية هو أننا سنعطى محاضرات عن
الاشتراكية؟

أعتقد أن هذه الطريقة مملة جداً، لأنه باستمرار يقصد بالتوعية
حل مشاكل الجماهير.

عبدالحكيم عامر:

إن الأسلوب الاشتراكي هو الذى يساعد على حل هذه المشاكل.

خالد محيي الدين :

إن الافتصار على عرض مشكلات الإنتاج الزراعى فقط، يدخل
العملية فى نواة كبيرة.

زكريا محيي الدين

إن الكلام الذى قاله الاخ سيد مرعى والأخ عبدالحميد غازى،
يمثل حقيقة المشاكل التى تواجه الوحدات الأساسية. ولاشك أنه
لا يمكن أن تفصل هذه المشاكل عن مطالب الجماهير، وستنعقد
مؤتمرات ومطالب الجماهير، ولكن يمكن أن نعطي للجماهير فرصة
أن تتكلم، وفى نفس الوقت نطرح المفاهيم التى نريدها من خلال
المناقشات الخاصة بالمطالب المختلفة.

أما بالنسبة للمطالب التي جمعت لدينا من المؤتمرات العاصمية، فالحقيقة أنه يجب ، بالنسبة للمؤتمرات القادمة، أن توزع نشرات من الاتحاد الاشتراكي.

وهذا يثير موضوعا أساسيا، هو: ما هي المعلومات الموجودة بالنسبة للخطة الخمسية القادمة؟ لقد انتهينا من الخطة الخمسية الأولى تقريبا، وسندخل في الخطة الخمسية الثانية، فهل ستكون مجرد أرقام عامة؟

أو أنها ستجمع احتياجات في مجالى الانتاج والخدمات من المستويات الدنيا؟

وبعد ذلك نوجه الجماهير بأمل المستقبل خلال الخمس سنوات القادمة، ونقول لهم: هذا هو الأمل، فهل ترغبون تعديله في حدود إمكانيات الدولة؟

وبهذا يمكن أن نقفل أبوابا كثيرة بالنسبة للمطالب الجماهيرية، لأن الجماهير تريد مجتمع الرفاهية. ولكن يمكن أن نعطيهم صورة الموقف، ونقول لهم: هذه هي إمكانيات الدولة التي توضع الخطة على أساسها.

أعتقد أن ذلك الاقتراح جدير بأن تتولى دراسته المستويات الأعلى، للوصول الى كيفية تحقيق هذا الكلام.

أما بالنسبة للجان التحضيرية التي ستحضر للمؤتمرات المقترحة، فأعتقد أنه يمكن تدريبها لكي تدير تلك المسئوليات بنجاح.

وذلك يسوقنا الى النقطة الأساسية التى أشرت اليها فى الاجتماع السابق، وهى أنه لا يمكن أن نباشر تنشيط الاتحاد الاشتراكى الا بعد إعداد التنظيم، لأن هناك حلقات مفقودة من أسفل أنت عن طريق الانتخابات، ونحن نريد أن نجرى تعديلا لا يمس حدود الديمقراطية، ولكنه يمكننا من أن ندرب لجنة العشرين حتى يأتى موعد انعقاد المؤتمر.

ولقد أشار الدكتور حسين خلاف الى أنه، بالإضافة للمؤتمرات، يمكن أن تناقش اللجان أيضا جميع المشاكل، بحيث تكون على دراية تامة بمشاكل المنطقة الموجودة فيها.

وما زلت أقول بأن هناك حلقات مفقودة فى الاتحاد الاشتراكى، لأننا ندور الآن فى دائرة مفرغة! ولا يمكن للجنة المحافظة أن تنزل لمستوى الوحدات، لأن التنظيم قائم على مستويات عدد معين من الوحدات، وفوقها تنظيم يستطيع أن يباشر العمل بالنسبة لعدد ٥٠ أو ٦٠ وحدة، وعدد معين من المراكز أو الاقسام تشرف على تلك الوحدات.

ولو كنا نضمن اليوم شبكة من الأماء مختارين، جزء منهم يصح أن يكون منتخبا والباقي يكون مختارا، ويمكن أن نجتمعهم، فمن الضروري أن نصل الى نتيجة فى هذه الحالة. وتلك هى المهمة الأساسية التى يجب أن نبذلها.

عبدالحكيم عامر:

لست أتصور أن مؤتمرات المحافظات ستكون بالأسلوب التقليدى،

بحيث تجتمع كل محافظة وتقيم مؤتمرا فقط، ولكلدى أتصور أن يكون هناك عدد كبير من المسؤولين لحضور هذه المؤتمرات، فى حالة مناقشة موضوع مثل الخطة الزراعية مثلا، أو موضوعات كبيرة عامة لا يمكن أن يستوعبها شخص واحد.

وفى موضوع التنشيط، يخيل لى أنه من الأفضل أن تعد هذه المؤتمرات، بحيث يمكن أن نجد فى كل مؤتمر شخصا يستطيع مناقشة هذا الموضوع، ويستطيع أيضا الحصول على رد الفعل.. ذلك تصورى لمرحلة التنشيط.

زكريا محيى الدين:

لقد كان حديثى فى الحقيقة منصبا على الوحدات الجماهيرية، أما بالنسبة لمستوى الأقسام والمراكز فإن الصورة تختلف.

فحديثى الآن هو أنه مطلوب اليوم أن تعقد مؤتمرات كل ٤ شهور فى المدة من فبراير حتى مارس، فماذا سيكون موضوع المناقشة فى تلك المؤتمرات؟

أرى أن تكون المناقشة فى شتى المشاكل، حتى نستطيع الحصول على الحركة الدائبة للاتحاد الاشتراكى.

عبدالحكيم عامر:

قطعا ان نحضر الناس ونقول لهم: انتخبوا جمال عبدالناصر! ولكن لا بد أن يمثل الموضوع استعدادا بصورة عامة، وليس كالمؤتمرات الأخرى التى تحدث فيها مناقشات.

وأرى أن يكون الكلام الذى يقال فى هذه المؤتمرات كلاما مبسطا خاليا من الاصطلاحات حتى يكون مفهوما للجماهير.

زكريا محبى الدين :

إننا نريد أن يدعوا الشعب للخطة، فكيف يدعوا لها وهو غير مرتبط بها! إن ذلك موضوع واقعى، وعلى درجة كبيرة من الأهمية.

أنور سلامة :

بالنسبة لأن المؤتمرات قد قيل فيها كلام كثير، فأعتقد أنه من الإيجابية أن نأخذ فى كل مؤتمر الكلام الذى قيل، ثم نرد عليه. ولا بد فى كل مؤتمر أن يحضره أحد ممثلى الاتحاد الاشتراكى، ليحصل على كل الكلام والمقررات التى قيلت وتناولتها مناقشات المؤتمر، ليرد عليه، ويتناول فى رده ما يمكن تنفيذه من مطالب، وما لا يمكن تنفيذه، ويسوق بطبيعة الحال المبررات فى جميع الحالات.

وأعتقد أن هذه الطريقة تودى الى نتائج طيبة، لأنها ستجعل الجماهير تعيش معنا فى الأمور الواقعية، وتلك خطوة إيجابية أرى أن نأخذها فى المؤتمرات، حتى نشعر الجماهير أن هناك توثيقا ما بين المستوى الأدنى والأعلى.

عبدالحكيم عامر :

إن يجب تجهيز الموضوعات التى تناقش فى المؤتمرات! ولا أعتقد أن الوزارة تستطيع أن تعطى خطة خمس سنوات، لأنه ربما

تكون السنة القادمة خطة قائمة بذاتها، لتكون بمثابة تجهيز للخطة القادمة.

سيد مرعى:

من المفروض أن الميزانية ستعرض على مجلس الأمة في أبريل، وستعرض الخطة مع الميزانية أيضا. ولكن هناك الخطة الخمسية الأولى، وترجمتها لمدة خمس سنوات، فأعتقد أنه يكون من المفيد لو عرضت تلك الخطة، بأقسامها المختلفة، مع الميزانية، لتقدمها بعد ذلك إلى الاتحاد الاشتراكي ونكون بذلك قد ربطنا الخطة بالميزانية.

وإذا كانت الأجهزة التنفيذية ليست مستعدة للخطة الخمسية الثانية، فإن الخطة، التي ستعرض على مجلس الأمة، من الأفضل أن تبحث على جميع المستويات، وتترجم ترجمة سهلة.

أما بالنسبة لحديث الأخ أنور سلامة، ففي الحقيقة أن هذا الكلام لا يمكن أن يستكمل على مستوى المؤتمرات، وإذا حدث - مثلا - أن طلبت إحدى المحافظات ١٠ مدارس، وأقيمت مدرسة واحدة بينما الـ ٩ مدارس الأخرى لم تقم، فإن ذلك لابد أن يكون واضحا من البداية، ويجب أن يدخل المسؤل الى مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي بكل البيانات الصحيحة، ويقول للجماهير: إن نصيبهم من المدارس كذا، والمستشفيات كذا، وأخيرا نبين أن الاتحاد الاشتراكي لم يهمل طلبات الجماهير.

زكريا محيى الدين:

إن الخطة معروفة فى القاهرة، ولكن الذى يحدث أن ضغطا يقع علينا، لذلك فإننا نريد ترجمة هذا الضغط إلى الواقع فى القاهرة والأرياف.

عبدالحكيم عامر:

إن طريقة عرض الخطة على اللجان أمر غاية فى الأهمية، فإذا قلنا - مثلا - إن نصيب تلك المحافظة هذا العام (٥) مدارس فقط، فلا بد أن تكون الجماهير على علم بأسباب ذلك.

كمال الدين الحناوى:

إن التركيز على المطالب فقط عمل غير كاف، ولا بد أن تحدد مقررات على المستوى المحلى بالنسبة للمشروعات التى تمت فى الفترة الماضية. ونحن نريد - كاتحاد اشتراكى، وبالذات على مستوى لجنة العشرين - أن تكون على درجة كبيرة من الوعى، لأن البيانات التفصيلية لا تكون متيسرة لهم، فلو أن الحكم المحلى يقوم بتجهيز البيانات التفصيلية ويعطيها لكل مؤتمر، لكان ذلك من الأفضل.

أنور سلامة:

ألا يمكن أن نسأل محافظة من المحافظات عن رأيها فى اختيار إقامة مستشفى أو مدرسة فى خطة السنة القادمة؟ بمعنى أن تأخذ رأى المحافظة فى الاختيار.

عبد الحكيم عامر:

إن الهدف من المناقشة أثناء عقد المؤتمرات المشار إليها، هو ذلك الذي ذهب إليه الأخ أنور سلامة، إذ أنه يمكن أن تستبدل محافظة من المحافظات مشروعا بآخر وهكذا.

عبد الحميد خليل غازي:

لقد أشار السيد زكريا محيي الدين الى موضوع هام، ولقد مررنا سريعا دون التركيز عليه، وسيادته يقول: إن الوحدات الأساسية ركيزتها الأمين والأمين المساعد. إننا لا يمكن أن نعرض مشاكل سياسية، لأن الوحدة الأساسية لا توجد لديها القدرة على استيعاب تلك المشاكل كلها.

وفي الجلسة الماضية كنا نناقشها حسب قانون الاتحاد الاشتراكي، وكنا نقول: إنه لا يمكن أن نفرض على أى وحدة من وحدات الاتحاد أفرادا بالتعيين لشغل مناصب رئيسية.

ونحن نريد أن نربط بين الناحيتين العملية والنظامية، بمعنى أنه لو قرأنا قانون الاتحاد الاشتراكي، لوجدنا فيه ما ينص على أنه يمكن إجراء التحقيق مع العضو الذي لا يقوم بأداء واجبه، وفصله! وعملية الفصل معناها إسقاط العضوية العاملة.

وبعد ذلك لو أردنا تعيين أفراد في الاتحاد الاشتراكي، كأمناء وأمناء مساعدين، فذلك معناه تعديل قانون الاتحاد الاشتراكي بما يتلاءم مع الضرورة التي نريدها. وذلك أمر في غاية الأهمية.

ولقد أشار السيد رئيس الجمهورية في خطابه بمجلس الأمة إلى ذلك، حين أشار بعضهم إلى أن الميثاق ليس قرآناً، ويمكن تطوير كل أمورنا حسب اشتراكيتنا وعلى حسب احتياجات البلاد، لأن قانون الاتحاد الاشتراكي كان يبنى آمالاً عريضة، إذ قال القانون: إنه يجب على العضو العامل أن يفضل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية ! ولقد كنا بذلك نبلى آمالاً عريضة!

فحين نأتى اليوم، ونغير قانون الاتحاد الاشتراكي، يجب أن يكون ذلك العمل نابعا من التجربة في السنتين الماضيتين. ويمكن - بعد ذلك - إضافة النقاط التي أشار إليها السيد/ زكريا محيي الدين ونائب رئيس الجمهورية.

عبدالحكيم عامر:

بخصوص مذكرة تنشيط الاتحاد الاشتراكي، هل توجد ملاحظات أخرى.

أنور سلامة:

نريد أن يكون هناك شيء من التركيز على الفترة القادمة حتى موعد الانتخابات.

عبدالحكيم عامر :

نريد أن نناقش في الأسبوع برنامجاً للموضوعات التي تعالج في مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي من الناحية الموضوعية. ولابد أن تشترك في وضع هذا البرنامج لجنة التوعية، لأن الموضوعات لابد أن تربط بالتوعية. ويمكن أن نناقش هذا البرنامج في الأسبوع القادم

زكريا محيي الدين:

إن المواعيد المذكورة ليست نهائية.

عبدالحكيم عامر

نحن غير مرتبطين بها، وإنما ارتباطنا سيكون بالفترة الأولى على الأقل، وهي فترة انتخابات رئاسة الجمهورية.

عبدالحמיד غازي:

يمكن مناقشة موضوع انتخابات الرئاسة هذا الأسبوع، وهذا أفضل من إرجائها إلى الجلسة القادمة!

حسين الشافعي:

نحن مقترحون أن تُبحث بعد عيد الفطر.

عبدالحكيم عامر:

طبيعي أن هذه المؤتمرات ستعقد. ولكننا نريد برنامجا بالموضوعات التي ستثار، فما الذي سيتكلم فيه الناس؟ وما الذي ستقولونه أنتم؟ لا بد أن تكون هناك موضوعات معينة معقولة ومربوطة بالانتخابات.

حسين الشافعي:

يمكن أن نجهز هذه الموضوعات مع لجنة التوعية، لنناقش في الجلسة القادمة.

عبدالحكيم عامر:

وإذا أرادت أية أمانة أخرى أن تشترك في ذلك، فلامانع بأن ترسل لكم اقتراحاتها.

حسين الشافعي:

تبقى بعد ذلك مذكرتان: مذكرة من لجنة الدعوة والفكر الاشتراكي، بها اقتراحات عن أهداف النشرة، وتوصياتها، وأسلوب العمل المطلوب. وهناك مذكرة أخرى تعرض الموقف المالي والإداري بالنسبة للاتحاد الاشتراكي.

ومن ضمن المسائل التي أثّرت في الجلسة الماضية، ما أثاره الأخ حسن إبراهيم بالنسبة لعملية الاشتراكات! ولذلك أعدنا هذه المذكرة لتوضيح الموقف المالي وإيضاح أن أي طلب يمكن مقابله، لأن الامكانيات موجودة. فهل نقرأ المذكرة الخاصة بالموقف المالي والإداري للعلم بها؟

علي صبري:

بالنسبة لمذكرة الدعوة، والنشرة، فإنني أقترح - من الناحية العملية - ألا تصدر على شكل صحيفة، لأنه، بالتطبيق العملي، اتضح أنه من الأفضل أن تكون على نفس الشكل المعروضة به هنا أي نشرة في حجم «الفولسكاب».

عبدالحكيم عامر:

أرى أن نؤجل المناقشة في هذا إلى الأسبوع القادم.

كمال الحناوى:

لقد تقررَت أشياء كثيرة فى اجتماعات الأمانة العامة، ولكن لم تصدر بها قرارات محددة عن الأمانة! ولذلك اقترح أن تصدر قرارات ملزمة للأمانات الفرعية.

عبدالحكيم عامر:

إن النتائج التى نصل إليها تعتبر قرارات، ولا بد أن تصدر بها قرارات تبلغ للأمانات. ولا بد أن تلخص القرارات، وتوزع، بصرف النظر عن المحضر التفصيلى.

عبدالحميد غازى:

تعليقا على البيان الخاص بالمبالغ المتحصلة والمبالغ المنصرفة، فىإنى ألاحظ أنه لا توجد قواعد ثابتة للنظام المالى الخاص بالاشتراكات! وقد كانت هناك قواعد خاصة بهذا النظام فى الاتحاد القومى، فكان للوحدة الأساسية نصيب، وللمحافظة نصيب، وللإتحاد القومى العام نصيب، وفى حدود هذه الأنصبة كانت كل محافظة تلزم بالمبالغ المخصصة لها، وترتب نفسها على هذا النظام. ولكننا نلاحظ اليوم - فى النظام المالى الخاص بالاشتراكات - تجاهلا كاملا للوحدات الأساسية التى على مستوى القرى! وبالنسبة للوحدة الأساسية لانجد شيئا يوضع لتمويلها، إلا عملية طوابع البريد، أو أشياء عادية مثل الكتب والأدوات الكتابية.

ثم لاحظت أيضا أن بعض المبالغ التى صرفت لبعض المحافظات كانت أكثر من المبالغ المتحصلة منها! فمثلا كان نصيب محافظة

بور سعيد ٣٥٠٠ جنيها، بينما المبلغ الذى تم تحصيله منها ٦٨٣ ج! بينما نجد محافظة أخرى حصلت ٢٨ ألف جنيه وصرف لها ١٣ ألف جنيه فقط! أى أنه لا توجد عدالة توزيع فى العملية! ثم ما هى الأسس التى توزع عليها هذه المبالغ؟ الحقيقة أنه لا توجد أية أسس أو قواعد لهذه العملية.

عبد الحكيم عامر:

يمكن للأمانة المالية أن تعد مذكرة بملاحظاتنا فى هذا الشأن.

عبد الحميد غازى:

نحن نقول اليوم: إن التنظيم السياسى لا بد أن يأخذ الشكل الذى يليق بكونه تنظيمًا سياسيًا، ولكننا نجد أن لجنة الوحدة الأساسية فى القرية تجتمع فى المدرسة! وقد يطلب فراش المدرسة من اللجنة أن تحضر معها موافقة كتابية من «حضرة الناظر» يسمح بالاجتماع فى مبنى المدرسة!

فلماذا لا توضع خطة على أساس أن تبلى حجرة للاتحاد الاشتراكى، كصالة للاجتماعات على مدى طويل. هذا لا بد أن يحدث على مستوى القرية، لأن فى ذلك كرامة للتنظيم، بحيث يكون هناك مكان معد كقاعة للاجتماعات، تجهز ليجتمع فيها الناس!

وهذا يمول - فى المدى الطويل - من هذه الحصيلة، بدلا من أن تصرف الأموال للمحافظات بدون أية قاعدة.

ثم لابد أيضا من وضع قواعد لتوزيع المبالغ على المحافظات،
لابد أن تكون هناك أسس وعدالة فى التوزيع، مبنية على أساس نسبة
التحصيل أيضا، لأن هذا ينشط المحافظات فى عملية التحصيل .

الدكتور حسين خلاف :

هذا كلام سليم جدا

حسين الشافعى :

لقد كنا نقوم بخلق شئ من لا شئ! ولو تم تحصيل الاشتراكات
بالتكامل، فإن الحصيلة تصل إلى ١٠٠ ألف جنيه فى الشهر الواحد.
ونحن على استعداد لتوزيع ٥٠ ٪ من الحصيلة على المحافظات .
و ٥٠ ٪ للنشاط العام للاتحاد الاشتراكى . وهذا يحقق ما يوازى ٧
جنيهات لكل وحدة أساسية! فمثلا، بالنسبة للقاهرة، يمكن أن يكون
نصيبها ٧ آلاف جنيه شهريا! ونحن لم نشأ أن نجعلها التزاما لكل
وحدة، حتى لا تكون أموالا معطلة فى الوحدة، حتى لاتضيع لأنه
لا يوجد لها مكان محدد! ولذلك فضلنا أن تكون مبنية على ميزانية
برامج وميزانية عمل .

وبالنسبة لموضوع المقارات، فمن الطبيعى أنه موضوع رئيسى،
ونحن نندرج فيه . فلم يكن لدينا مثلا مقارات للمحافظات، ولكن
أصبح اليوم لجزء كبير منها مقارات . بعد ذلك نعتلى بمقارات
الأقسام والمراكز . وتستطيع لجان الوحدات الأساسية أن تجتمع فى
مقارات الأقسام والمراكز، ولكن هذا لا يمنع من أن تكون للوحدات

الأساسية أماكن تجتمع فيها. هذه خطة توضع مع التنظيم وتستوفى هذه الدواحي.

عبدالمجيد شديد:

يمكن عمل ميزانية لكل محافظة: جزء منها خاص بالمصروفات الثابتة، وجزء للنشاط.

عبدالحكيم عامر:

على أساس الوضع الحالي، يمكن أن توضع أسس لهذه الميزانية وتوزيعها. وكما يقول الأخ عبدالحميد غازي، ليس معقولا أن تدفع محافظة ١٠٠ جنيه مثلا وتأخذ ٢٠٠ جنيه، ومحافظة أخرى تدفع ٢٠٠ جنيه وتأخذ ١٠٠ جنيه!

وبالنسبة للمقارنات، لا بد أن تكون هناك خطة! ويمكن أن تقدموا لنا مذكرة في هذا الشأن.

أنور سلامة:

لقد عرضت في جلسة سابقة فكرة خصم الاشتراكات في الوحدات الجماهيرية، بطريقة سهلة تضمن لنا تحصيلها، دون تعب.

زكريا محيي الدين:

يبدولى أن هذه الفكرة مطبقة فعلا، وهي تقضى بخصم الاشتراك من الماهية الشهرية!

أنور سلامة:

ليست مطبقة في جميع الوحدات! فإذا ووفق عليها يمكن أن تطبق على الجميع.

الدكتور نور الدين طراف:

هذه عملية تتنافى مع عملية التوعية، لأنها ليست اشتراكا في نادى أو مؤسسة بحيث تستقطع من الماهيات! إن المشترك في عمل سياسى إذا لم يدفع فإن معنى ذلك أنه لا يوجد لديه الوعى الكافى.

أنور سلامة:

الحقيقة غير ذلك، فهى ليست نقصا فى التوعية، وقد يكون الشخص الذى يدفع هو الشخص المفروض الانتهازى الحريص كل الحرص على العضوية.

عبدالحكيم عامر:

وأخيرا نقول: إن الذى يدفع هو الانتهازى! «ضحك»

أنور سلامة:

الحقيقة الانتهازى يكون حريصا جدا على الدفع!

عبدالحكيم عامر:

كل هذه الموضوعات يمكن إحالتها إلى الأمانة، لتعد لنا مذكرة بها.

عبدالفتاح أبو الفضل:

لقد انتهى إعداد موضوع شبكة التلفزيون الكاتب.

عبدالحكيم عامر:

هذا موضوع تدبير نقود! ويمكن للأخ حسين الشافعي أن يعرضه على سيادة الرئيس.

عبدالفتاح أبو الفضل:

إنه يحتاج للنقد أجنبي ٣٥ ألف جنيه.

عبدالحكيم عامر:

يمكن تنفيذ ذلك

كمال الحناوي:

إن الفلاحين يحتاجون إلى كميات سداد أزيد من المقرر في وجه بحري، لأن المطر تسبب في ضياع السماد! أرجو أن يكون هذا الموضوع محل الاعتبار.

عبدالحكيم عامر:

يمكن أن يبحثه الأخ عباس رضوان. والآن ترفع الجلسة.

(رُفِعَت الجلسة في تمام الساعة ١١ مساء)

الفصل التاسع

الجلسة التاسعة
يوم ٢٦ يناير ١٩٦٥

الفصل التاسع

أثيرت في الجلسة التاسعة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي التي عقدت يوم الثلاثاء ٢٦ يناير ١٩٦٥ برئاسة جمال عبد الناصر، موضوعات مهمة على المستوى الداخلي والقومي والخارجي، أظهرت على المستوى العربي سوء العلاقات بين مصر والبلاد العربية في ذلك الوقت الذي يعد عصر القومية العربية والوحدة العربية! كما أظهرت على المستوى الداخلي تمسك النظام الناصري بعنائه للشيوعيين، وفشل النظام الاقتصادي الذي بنى على القطاع العام، وعجزه عن تلبية احتياجات الجماهير. ثم ما اكتشفه عبدالناصر من ضعف الاتحاد الاشتراكي وهشاشته، وضرورة تأليف حزب اشتراكي يكون أكثر فاعلية، وحيرة الجميع في العلاقة بين هذا الحزب الاشتراكي والاتحاد الاشتراكي.

فقد أثير في بداية الاجتماع موضوع دعوة وصلت إلى الاتحاد الاشتراكي من حزب الاستقلال المراكشي لحضور مؤتمر يعقد من ١٢ إلى ١٤ فبراير ١٩٦٥، وقد لوحظ أن الدعوة وصلت من علال الفاسي باسم الاتحاد القومي وليس الاتحاد الاشتراكي، الأمر الذي أثار الشك في أن الغرض من الدعوة هو

كسب تأييد مصر للنظام المغربي ضد القوى الوطنية المعارضة في المغرب. ولما كان النظام المغربي يعتبر في عين عبد الناصر نظاما رجعيا، فلذلك تقرر الاعتذار عن عدم قبول الدعوة، والتنسيق مع حزب جبهة التحرير في الجزائر.

وقد أثير في الاجتماع طلب خالد محيي الدين تأجيل موعد انتخابات نقابة الصحفيين يوم ١٩ فبراير ١٩٦٥، فاقترح حسين الشافعي تأجيل انتخابات كل النقابات المهنية إلى مابعد ٢٦ مارس ١٩٦٥، ولكن عبد الناصر عندما علم أن سبب طلب التأجيل هو وجود أربعة من المرشحين لنقابة الصحفيين في الكويت اعترض على التأجيل، ورأى أنه بالنسبة للمؤتمرات التي تعقد في الكويت أو في لبنان لا داعي لتشجيع النواحي الخاصة بالصحافة إلى أي بلد عربي آخر، كما اعترض على تأجيل انتخابات النقابات المهنية.

وقد ثار عقب ذلك نقاش حول تبعية نقابة الصحفيين: وهل تتبع أمانة المهنيين أو تتبع أمانة الصحافة؟ وقد تبين من الحوار أن جميع أعضاء نقابة الصحفيين يعتبرون عمالا!! فقد كان من رأي زكريا محيي الدين أن نقابة الصحفيين تتبع أمانة الصحافة على أساس أنها ليست نقابة مهنية منذ خرج من عضويتها منذ عام ١٩٥٥ كل أرباب المهن الذين يعملون في الصحافة بعد خروج أصحاب الصحف منها، وأصبحت نقابة تجمع المحررين الذين يعملون في الصحافة. وقال: إن جميع أعضاء نقابة الصحفيين يعتبرون عمالا بحكم الميثاق. وقد دخلوا انتخابات مجلس الأمة على هذا الأساس!

وقد انتهز عبد الناصر فرصة النقاش ليتهم خالد محيي الدين بأنه متحيز ضد نقيب الصحفيين، وليتهم الصحافة بأنها مبنية على «الشلل»، وأنه لا يريد تسليمها لثلة معينة حتى لا يؤلب الشلل الأخرى!

وهذا ذكر الدكتور نور الدين طراف أن حافظ محمود نقيب الصحفيين، قد شكاه من أن خالد محيي الدين يهاجمه في معركة الانتخابات، وهذا ليس في مصلحتنا! وأكد عبد الناصر ذلك بقوله لخالد محيي الدين! «لقد كان واضحا في المؤتمر أنك ضده! وأنتك أطلقت الصحفيين عليه!»

وقد أثيرت قضية تأثير الأمطار التي سقطت على الزراعات الشتوية وما ترتب على ذلك من شدة حاجة هذه الزراعات إلى التسميد الأزوتي والفوسفاتي، وإعادة تسميد محصول القمح بكميات زائدة من السماد.

وقد ثبت من المناقشات عدم توافر الكميات المطلوبة لمواجهة هذه الحالة، الأمر الذي دعا عبد الحميد غازي إلى إيداء سخريته من المؤتمرات التي يعقدها الاتحاد الاشتراكي داعيا فيها إلى زيادة الإنتاج، ثم إذا طالب أحد المزارعين بجوال من السماد زيادة لإنتاج محصوله، نقول له: لا يوجد! هذا غير مقبول، وقال: إنه «يجب أن نعمل على المحافظة على إنتاجنا من القمح، ولا نتركه ينهار نتيجة عدم وجود سماد، وطالب بإعطاء جزء من السماد المخصص للقطن لإنتاج المساحات النافعة من القمح.

ولكن على صبري رد عليه بقوله! «إذا أنقصنا «جوالا» من السماد المخصص للقطن، سينقص محصوله قنطارا! وقنطار القطن ثمنه ٢٠

جنبيها، بينما ثمن أردب القمح ٤ جنيهات، وهذا من الناحية الاقتصادية لا يمكن الموافقة عليه.

ويرد عبد الحميد غازي أيضا قائلا: «يجب أن يوجد حل لهذا الموضوع - إذا كان ممكنا - حتى لا يجد الإنسان زراعته على وشك التلف ولا يستطيع تسميدها!»

وينتقل الحوار إلى ما نبه إليه كمال الحناوى من أن «بعض الشيوعيين الخارجيين من المعتقدات، يكونون جبهات! ويقومون بعمل أبحاث ويطبعونها، ومنها بحث عن الكادرات السياسية، وأنهم يشيعون بين الناس أنهم مكلفون بعمل هذه الأبحاث، وهم يستغلون هذه العملية!»

وكان الشيوعيون قد أمضوا في المعتقلات خمس سنوات وثلاثة أشهر، وخرجوا منذ ثمانية أشهر، وأرادوا المشاركة في الحياة السياسية في مناخ شعار الاشتراكية الذي رفعه نظام عبد الناصر منذ صدور قرارات يوليو ١٩٦١، وفي ظل البحث عن الاشتراكيين الذي خصصت له الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي معظم جلساتها كما رأينا، ولكن نظام عبد الناصر كان فيما يبدو يستبعد الشيوعيين من الاشتراكية، ولا يعترف الا باشتراكية الاتحاد الاشتراكي! كما أنه كان يسيئ الظن بهم وينشاطهم ويعتبر هذا النشاط عملا عدائيا له يخضع للمراقبة والقمع، كما أنه عمل عميل للاتحاد السوفيتي.

وهذا ما أوضحه عبد الناصر في الجلسة، فقد أعلن أن «أى عمل سياسى آخر أو أى تنظيم غير الاتحاد الاشتراكي يعتبر عملا عدائيا، وقال: إن سياسة الشيوعيين هي التسلل داخل الاتحاد الاشتراكي،

وهناك بعض الشيوعيين أنشئوا دورا للنشر، ويمولونها عن طريق السفارات الشيوعية، بأن يقوموا بطبع كتب أو ترجمتها للسفارات الشيوعية. وقال عبد الناصر: إن سياسة النظام هي تشغيلهم ولا نتركهم عاطلين، والا فإنهم سيكونون محترفي سياسة، ولكن البعض لم يقبلوا الالتحاق بعمل لأنهم محترفون. وهم يأخذون الكلام الذي قلته في بورسعيد وفي مجلس الأمة على أنه إدماج الشيوعيين في الاتحاد الاشتراكي أو في الكادر السياسي، والذي يقضى على هذا الكلام هو عملنا نحن!

وبعد ذلك حدثت مباراة بين أعضاء الأمانة العامة في اتهام الشيوعيين بالتكتل وعمل مجموعات وشل.

وقد بدأ عبد الناصر هذه المباراة بأن أعلن أن الشيوعيين يعملون من الصباح حتى منتصف الليل، ويعملون مسئوليات للعمل! وأنهم «في هذا الأسبوع مثلا أعطوا مسئوليات لشبرا الخيمة ليعملوا فيها!».

وقد سارع أنور سلامة بالدخول في المباراة، فقال: «هناك أيضا تكتلات في الصحافة!»

وتلاه عباس رضوان فقال: إنه وصله تقرير من أسوان بأن الشيوعيين استغلوا مجموعة محاضرات وندوات الاتحاد الاشتراكي، «فقالوا كلاما في الثورة، وعدم وجود منهج لها من البداية، وأنه قد مضى ١١ عاما دون أن يكون هناك منهج للثورة!»

وقال عباس رضوان: إن مجموعة الشيوعيين التي سافرت إلى أسوان لتحاضر أخذت معها نشرات وزعتها، ولكن مجموعة من داخل الاتحاد الاشتراكي قامت بجمع هذه النشرات!

وطالب عبد الحميد غازي بإبعاد الشيوعيين عن المواقع التي توجد فيها حركة و جماهير، لأن الذي يحدث الآن هو أن الشيوعيين يعملون في أماكن حركة و جماهير، ولهم خلايا يسافر إليها الصحفيون منهم لعمل موضوعات، وينزلون بمنشورات وهذه المنشورات حتى إذا كانت متفقة مع سياسة البلد، فإنها إقرار منا بأن الشيوعيين يمكنهم أن ينزلوا بأشياء مثل هذه .

ومعنى هذا الكلام رفض أى نشاط من جانب الشيوعيين، حتى لو كان هذا النشاط متفقا مع سياسة النظام! وهذا الرفض يحدث في الوقت الذي كان أعضاء الأمانة العامة يشكون طوال الجلسات من خمول أعضاء الاتحاد الاشتراكي، ويبحثون عن العناصر الاشتراكية النشطة!

وهذا جعل الدكتور أحمد خليفة يثير في المقابل ما أسماه بفتة «المنزوين» أو «اللامنتمين» إلى الثورة، ووصفهم بأنهم هؤلاء الذين هم «ليسوا أعداء للثورة» وليسوا شيوعيين، وليسوا من الإخوان المسلمين،! وقال: إنه يجب أن تجذب من مجال الانزواء واللا انتماء عناصر نضيفها إلى الجهاز السياسى، فالمجتمع فيه من الاشتراكيين أكثر مما نعتقد، ولكنهم غير منتمين! وإنما إذا اقتنع أحدهم فإنه يكون عنصرا قويا وفعالا .

وهكذا في الوقت الذي كان عبد الناصر يستبعد الشيوعيين من العمل من أجل الاشتراكية، كان الدكتور أحمد خليفة يطالب بالبحث في عالم عدم الانتماء عن اشتراكيين «منزوين» لضمهم إلى الجهاز السياسى!

وفى هذا الاجتماع طرح عبد الناصر البديل فى مواجهة الشيوعيين، وهو الحبس والفصل، والتشريد، إذا لم يفلح العمل والتنظيم والإقناع، فقد قال: «أما بالنسبة للكلام الذى قيل عن الشيوعيين، فالحقيقة أن السبيل الوحيد للتصدى لأى فكرة سياسية تختلف عن فكرتنا هو: العمل والتنظيم والإقناع. إنا لانرغب اليوم فى عمليات الحبس والفصل والتشريد لهؤلاء الشيوعيين، وليت ذلك يكون حافزا لنا حتى نتصدى لهم!

وقد استفزت عبد الناصر قصة ماحدث من الشيوعيين فى أسوان، واعتبرها دليلا على فشل الاتحاد الاشتراكي، فقال: بالنسبة لما قاله الأخ عباس رضوان عن الشيوعيين الذين تحدثوا فى أسوان، لماذا لانهب نحن إلى أسوان؟ إننى أقولها بصراحة: إن العيب فىنا نحن، ونحن مخطئون أكثر من الشيوعيين.

من هنا أعلن عبد الناصر أن مهمة الأمانة العامة هى «بناء حزب اشتراكي، مع وجود الاتحاد الاشتراكي. فإذا لم نعرف فى ذلك الموضوع بخطوات إيجابية، فإننا سنظل نتحرك دون أن نصل إلى نتيجة! وإن واجب هذا الحزب الاشتراكي هو «الحصول على السلطة، وبعد أن يحصل عليها، فإن عليه أن يجد الحل الفورى لكل مشكلة موجودة».

وقد اعترف المهندس سيد مرعى بأن نشاط الشيوعيين هو السبب فى ظهور فكرة تأليف حزب اشتراكي، فقد أعلن أنه يتفق مع السيد الرئيس فى أن خلق التنظيم السياسى يمثل الآن ضرورة ملحة، وربما كان السبب هو نشاط الشيوعيين الذى أصبح محسوسا!

وقد أثار المهندس سيد مرعى ما يتردد فى الريف وفى جميع التنظيمات من تساؤلات حول ما إذا كان النظام الناصرى يتجه انجها شيوخيا بسبب وجود شيوعيين فى مراكز قيادية، وقال: إنه زار سيدنا الحسين فى رمضان وكان يوجه لى نفس السؤال السابق بصفة مستمرة!!.

وقد أرجع عبد الناصر هذه التساؤلات إلى تعيين خالد مخيى الدين فى الأمانة العامة! وقد تصدى كمال رفعت للدفاع عن مجموعة أسوان، فقال إن الموضوع تم بمعرفته، وإن أمين لجنة أسوان طلب منه عمل ندوة فى الاتحاد الاشتراكى، فرشح له أعضاء لجنة الدعوة بصفة دورية لإلقاء محاضرات، وكان الاتفاق أن يحاضر لطفى الخولى فى الأسبوع الماضى! على أن حسين الشافى نبه إلى أن أمين محافظة أسوان كان قد أشار إلى التجمع الشيوعى قبل تنظيم عملية المحاضرات، وجاء وقت العملية وأبلغ عن الموضوع، وكان يأخذ من جانبه إجراءات مقابلة! فطلب إعداد محاضرات وندوات «عن طريق الاتحاد».

ووجد الدكتور إبراهيم سعد الدين، وهو شيوخى، من واجبه التدخل، فقال: إنه كان مدعوا مع لطفى الخولى ومحمد الخفيف وعدد آخر للاشتراك، بدعوة من طه زكى الذى أراد أن يجرى نشاطا فى أسوان، فالحديث عن نشاط الشيوعيين باعتبار أن هناك شيوعيين يثير التساؤل عن: من هم الشيوعيون فى الوقت الحالى؟ إن هؤلاء الأشخاص يعملون فى الصحف كمحررين، فإذا كان الاتهام السابق بالشيوعية يظل معلقا على نشاطهم فالمسألة تجعل هناك نوعا من تعميق الموقف بحيث أن الإنسان لا يدرى خطواته!، وإنى أخشى

أن يقف الاتهام بالشيوعية فى سبيل هؤلاء الناس . فهل نشاط هؤلاء الأفراد، كجزء من نشاط الاتحاد الاشتراكى، يعتبر نشاطا شيوعيا؟ أو يعتبر ضمن العمل العادى.

وقال الدكتور إبراهيم سعد الدين: إن الكلام الذى يقال عن اتهام الثورة بالشيوعية يستهدف تخويف الثورة من أى تطور محتمل فى طريق الشيوعية، وإن هناك محاولة لتجميد الثورة، ومن الضرورى حسم هذه المسألة.

وقد رد عبد الناصر بأن الشيوعيين فى نظره فريقان: فريق انضم إلى المنظمات الشيوعية فى سنة ١٩٤٠ - ١٩٤٥ لأنه لم يكن أمامه من سبيل آخر لتحقيق الهدف، وهؤلاء اعتقدوا فى أول الثورة أنها أمريكية، أو أنها تسير فى طريق فاشى، ولكنهم بعد أن خرجوا من المعتقل، رأوا ميثاق العمل الوطنى، وماتحقق بالتطبيق قد وصل إلى أكثر مما كانوا يتصورونه، وهؤلاء يمكنهم أن يشتركوا معنا فى العمل السياسى. وفريق آخر يؤمن ألا سبيل سوى التنظيم الشيوعى ووجوب استمراره، وأنه لا بد من فرض دكتاتورية البروليتاريا، وهؤلاء لا يمكن إطلاقا إيجاد أى نوع من التعاون معهم.

فكيف نعرف هؤلاء من هؤلاء؟

وقد أبدى عبد الناصر صعوبة هذا التمييز، بأن ضرب المثل بالدكتور عبد العظيم أنيس، فقال: إنه أنكر فى البداية أنه كان عضوا فى اللجنة المركزية، وأقسم له الأخ خالد محبى الدين أنه ليس عضوا فى تلك اللجنة، وعلى هذا الأساس عمل فى جريدة «المساء»، على

أنه لم يلبث أن تبين أنه كان عضواً في اللجنة المركزية، وأنه خدع خالد محيي الدين!

وقال عبد الناصر إن الناس تقول: إن خالد محيي الدين شيوعي، وكذلك عبد الرزاق حسن، وإبراهيم سعد الدين وكمال الحناوي وكمال الدين رفعت. وفي أخبار اليوم يقول أناب مصطفى أمين وعلى أمين إنهم يحكمون بالشيوعيين، لأن الذين يعملون مع خالد محيي الدين من الشيوعيين تبدر منهم تصرفات تجعل هناك حملة مركزة على الشيوعيين، الغرض منها التخلص من هؤلاء وعودة مصطفى وعلى أمين إلى أخبار اليوم!

وقال عبد الناصر: إن ذلك وصل إلى «صوت العرب»، فنجد أن أحمد سعيد في يومياته التي أسمعاها كل ليلة، لايفتا يتحدث عن الشيوعيين والشيوعية، إلى آخر هذا الكلام. ومن جانبي فأرى أنه لاداعي لاتخاذ إجراء مع أحمد سعيد، لأنه شخص يمر بأزمة نفسية سنتتهي يوماً ما!

ووصف عبد الناصر الشيوعيين بأنهم «عبيد نصوص قرأوها، ولا يمكن أن تمسح من مخهم، وقد يكون هذا الشخص مقتنعاً، ولكن إذا طلبت منه أن يلقي محاضرة، فإنه حين يبدأ يستسلم للنصوص التي حفظها والتي تستعبده!

وأثار كمال رفعت قضية الدكتور سليمان الطماوي ومايثر به عن لجنة الفكر في الجامعة خارج اللجنة، ومانبهه به من عدم مناقشة الموضوعات التي تدور في اللجنة خارجها. وأكد طلعت خيري ذلك فقال: إن سليمان الطماوي حين يخرج من لجنة الدعوة

والفكر يتحدث في تفاصيل مآدار من مناقشات فيها، ويقول: لقد سفت رأى فلان، وانتصرت عليه، وما إلى ذلك، وكان حديثه أن لجنة الدعوة والفكر عبارة عن «شال».

وقال عبد الناصر: إن هناك «موضة» أن يتحدث الناس على بعضهم البعض، ولا نستبعد أن يجلس أحد هؤلاء الناس وسط مجموعة ويتحدث عن رأيه حبا في التباهى بالسلطة والتظاهر بالقوة، ودعا الأمانات الفرعية إلى «أن تجعل الناس ملتزمين»، وهدد بالبء في محاسبة الناس على تصرفاتهم!

وأبدى رأيه فى الدكتور سليمان الطماوى بأنه «لا ينسجم مع عدد من الموجودين فى لجنة الفكر، ولقد رأيت فى اللجنة التحضيرية، وسمعت منه كلاما كثيرا، وأعتقد أن اتجاهه إسلامى، فهو يحاول أن يرد الأمور إلى اتجاه إسلامى، ويأخذ أى اتجاه على أساس أنه مناقض لهذا الاتجاه الإسلامى. لكن عبد العزيز كامل - كما ذكر عبد الناصر - «ناصر، و«حركى» وله تاريخ طويل فى العملية.

واقترح عبد الناصر لتنشيط التنظيم تكوين أمانة للتنظيم تتكون من شعراوى جمعه، وكمال الحناوى، وعلى سيد على شعير، وأن يتخذ التنظيم شكلا حزبيا فعلا.

وهنا اقترح الدكتور أحمد خليفة إلغاء الاتحاد الاشتراكى بعد تكوين الحزب، على أساس أن الاتحاد الاشتراكى فى هذه الحالة سوف يكون - كما وصفه - «عبارة عن شحم زائد سوف ينتهى بالتخلص منه»!

ولكن عبد الناصر اعترض على هذا الاقتراح، قائلاً: إذا حل الاتحاد الاشتراكي فألى أين يذهب هؤلاء الناس؟ وقال: لقد قمنا ببناء بيت - هو الاتحاد الاشتراكي، ولما وجدنا أن هذا «البيت» لا يقاوم الزمن، نريد أن نضع لهذا البيت أعمدة من الأسمنت المسلح، «وشيالات»، تحمل هذا البيت، وهذا النظام عبارة عن الأعمدة التي تحمل الاتحاد الاشتراكي، ونحن لم نضع الأعمدة لنهدم البيت!

وقال عبد الناصر: إن الاتحاد الاشتراكي سيظل كما هو، وسيقوم أعضاء الجهاز السياسي بعمل الأعمدة التي تحمل الاتحاد الاشتراكي وتقيمه ولا تجعله ينهار من أية هزة. المطلوب هو أن نستولي على الاتحاد الاشتراكي، وإذا كان عملنا لا يجعل الاتحاد الاشتراكي في يدنا، فسوف نكون مقصرين في عملنا.

على أن عبد الناصر لم يلبث أن ناقض نفسه، فقد ذكر أن «وجود حزب بعد الثورة يسبب نوعاً من التسلط الحزبي، ويقودنا إلى مشاكل كثيرة جداً. ففي بعض البلاد، مثل يوغوسلافيا، أعطوا للحزب سلطات تنفيذية كبيرة جداً، بحيث أصبح هو كل شيء. ويحاولون الآن سحب هذه السلطات منه تدريجياً، ويتركون الحزب يعمل بقدرة الفرد وفعاليته بالنسبة للمجال الموجود فيه.

وقال: إننا ندخل هذه العملية «دون أن نمكن العمل الحزبي من السيطرة! والا فسوف يقودنا إلى مشاكل - كما هو الحال في سوريا، لأن حزب البعث في سوريا، رغم قلة عدد أعضائه والتناقض الموجود بين أفراده - يحاول تنفيذياً أن يتسلط في كل مكان، وهو يحكم بالحزب ولا يحكم بالطبقات! لذلك فإن حزب البعث يسبب مشاكل باستمرار في سوريا!

ومعنى هذا الكلام أن عبد الناصر بعد أن ألح في تكوين الحزب الاشتراكي، أخذ ينتبه إلى أن هذا الحزب سوف يسبب خطرا على سلطانه المطلقة كما حدث في يوغوسلافيا وفي سوريا، حيث أصبح في يوغوسلافيا هو «كل شيء» وفي سوريا يحاول أن يتسلط في كل مكان! وسوف يكون لذلك تأثيره في الصيغة التي تم التوصل إليها، وهي صيغة التنظيم الطليعي الذي ظل تحت سيطرة عبد الناصر، والذي حمل كل أمراض الاتحاد الاشتراكي، وتحول من دعامة للاتحاد الاشتراكي إلى عبء عليه. والمهم هو أنه اتفق في هذا الاجتماع على إصدار نشرة منتظمة خاصة بمسئولي الدعوة والفكر تحت اسم «الاشتراكي»، وكان الخلاف حول ما إذا كانت توزع مجانا أو تباع بثمن، وقد اقترح أن توزع مجانا على اللجان باعتبارها نشرة داخلية، وتباع بنصف قرش لغير لجان الاتحاد الاشتراكي. وقد وافق عبد الناصر على الاقتراح، ولكنه تساءل أولا عما إذا كان الكلام الذي سيكتب في النشرة يساوي نصف قرش!!

ويبدو أنه كان محقا، فحين تحدث كمال رفعت عن المقال الذي سينشر في النشرة عن انقطاع المعونة الأمريكية، وقال: إنه سيقال في المقال: إن أمريكا هي التي تستفيد من هذه المعونة! أثار ذلك عاصفة من الضحك بين أعضاء الأمانة العامة، وقال عبد الناصر! لو قلنا: إن أمريكا هي التي تستفيد من هذه المعونة، فسوف يضحك الناس كما ضحكنا نحن الآن!

ويمضي محضر الجلسة التاسعة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي التي عقدت يوم الثلاثاء ٢٦ يناير ١٩٦٥ على النحو الآتي:

سرى للغاية

تاريخ الاجتماع: يوم الثلاثاء ٢٦ يناير ١٩٦٥

صورة رقم (٢٨)

محضر اجتماع

الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي

برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر

والجلسة التاسعة،

اجتمعت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر في تمام الساعة الثامنة مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ يناير ١٩٦٥ بقاعة الاجتماعات بمبنى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة.

وقام بأعمال السكرتارية السيد/ عبد المجيد فريد.

وقام بأعمال الاختزال السيد/ محمد ابراهيم،

والسيد/ محمد الخولي والسيد/ سليمان محمد.

(عبد المجيد فريد)

جمال عبد الناصر:

هل هناك موضوع يريد أحدكم أن يتكلم فيه قبل الكلام في الموضوعات الروتينية؟

محمد فتحي إبراهيم الديب:

لقد وصلنا دعوة من حزب الاستقلال المراكشي، لحضور المؤتمر الذي يعقده الحزب في الفترة من ١٢ إلى ١٤ فبراير. وقد وجه حزب الاستقلال هذه الدعوة إلينا باسم الاتحاد القومي..

ومن الطبيعي أن السيد/ علّال الفاسي يعلم أن التنظيم الموجود هو الاتحاد الاشتراكي وليس الاتحاد القومي. ويبدو لي أنه تعمد توجيه الدعوة بهذا الشكل ليعتبرنا حزبا. وهو يريد أن يكسب من حضورنا تأييدا له ضد القوى الوطنية في المغرب.

وأنا أعتقد أنه من الأفضل أن نعتذر عن هذه الدعوة، ونسق موقفنا في هذا الشأن مع حزب جبهة التحرير في الجزائر.

جمال عبد الناصر:

هل لأحدكم رأي آخر في هذا الموضوع؟

حسين الشافعي:

سأعرض بعض معلومات عن نشاط الأمانات الفرعية، وبعض تقارير وردت من المحافظات.

بالنسبة لأمانة العمال، فقد عقدت الاجتماع الخامس بها في يوم ١٣ يناير الجاري، وعقدت الاجتماع السادس في يوم ١٦ يناير. وقد

حضر الاجتماع الأخير الأخ على صبرى، وكان أهم ما دار فيه هو حديث السيد على صبرى بالنسبة لأهداف الأمانة التي حددها، فى تنظيم نشاط العمال من خلال تنظيمات الاتحاد والمنظمات السياسية داخل الاتحاد، وأوضح للأمانة الغرض من هذا التنظيم السياسى. وقد قررت أمانة العمال أن تجتمع يوم ٢٣ الجارى.

وبالنسبة لأمانة الرأسمالية الوطنية، فقد أرسل لنا الأخ سيد مرعى مذكرة بشأن تطوير الغرف التجارية، على ضوء الدراسة الاستطلاعية التى قامت بها أمانة الرأسمالية الوطنية، والتى أوضحت أن الغرف التجارية لا تقوم بدورها حالياً، بسبب ظروف القيادات التى تديرها الآن.

واقترحت المذكرة:

أولاً: العمل على وضع الغرف التجارية ضمن الإطار العام للبناء الاقتصادى - أى تتبعها لإحدى الجهات الرسمية. وقد عرضت المذكرة ثلاث جهات يمكن أن تكون الغرف التجارية تابعة لإحداها، وعددت مزايا وعيوب كل منها. فيما أن تكون الغرف التجارية تابعة لأمانة الرأسمالية الوطنية، وإما أن تكون تابعة لوزارة التجارة الداخلية المقترح إنشاؤها، وإما أن تكون تابعة لوزارة التجارة الداخلية أيضاً، مع إنشاء أجهزة مساعدة بالغرف التجارية تتبع أمانة الرأسمالية الوطنية.

والموضح من المذكرة أن الرأى الغالب يرجع الحل الأخير، الذى يقضى بتبعية الغرف التجارية لوزارة التجارة الداخلية المقترحة مع إنشاء الأجهزة المعاونة وتبعية هذه الأجهزة للأمانة.

ثانياً: تطوير أهداف الغرف التجارية. وتتم حالياً دراسة هذا التطوير.

ثالثاً: اهتمام الغرف التجارية بالنواحي الإحصائية، وقيامها بعمل دراسات عن حجم الاستهلاك، وتطويره، وأنواع السلع والأسعار.

وبالنسبة لأمانة الشؤون العربية، هناك الموضوع الذى أثاره الأخ فتحى الديب، والخاص بدعوة حزب الاستقلال المراكشى.

والموضوع الثانى هو مذكرة عن المقابلة التى تمت بينه وبين مهدي بن بركة، والتى قدم فيها اقتراح انشاء مركز إعداد الكادرات السياسية للاتحاد الوطنى للقوى الشعبية، الذى يزعم الاتحاد الوطنى إنشائه بالتعاون مع جبهة التحرير الجزائرية.

وواضح بالمذكرة أن هناك وفدا يمثل الاتحاد، سيزور الجمهورية العربية المتحدة فى أول مارس المقبل، لبحث أسس التعاون والتنسيق بين هذا الاتحاد الوطنى والاتحاد الاشتراكى العربى. ويرى الأخ فتحى الديب أن الضربة التى أنزلها الملك الحسن بهذا الحزب جعلته ينقل نشاطه إلى الجزائر. ولا يرى مانعا من استقبال الوفد، إلا أنه قد يرى تغيير موعد زيارته، مع ضرورة التنسيق فى هذا الشأن مع حزب جبهة التحرير الجزائرية.

وبالنسبة لأمانة الصحافة، فقد طلب الأخ خالد محيى الدين تأجيل موعد انتخابات نقابة الصحفيين، التى ستجرى فى الساعة العاشرة من صباح يوم ١٩ فبراير القادم، على أن يكون التأجيل لمدة أسبوع أو أسبوعين، نظرا لوجود بعض الصحفيين المتقدمين لانتخابات

مجلس النقابة في زيارة للكويت في هذا التاريخ ولا يملك الاتحاد - من الناحية القانونية - طلب مثل هذا التأجيل، حيث أن القانون وقرار وزارة الإرشاد القومي الصادر في عام ١٩٥٥، حددت كيفية دعوة الجمعية العمومية، وجعلها قاصرة على النقابة أو ٣٠ عضواً، أو النقيب، ومع ذلك فإنه يمكن تأجيل الانتخابات إما بطريق التفاهم الودي، وإما عن طريق وزارة الداخلية. وقد يكون من الأنسب تأجيل انتخابات كل النقابات المهنية إلى ما بعد ٢٦ مارس ١٩٦٥.

الدكتور نور الدين طراف:

ما هي الفكرة من تأجيل انتخابات النقابات المهنية؟ إنني أرى أن انتخابات النقابات المهنية، فرصة لكي تكون هناك تجمعات ومناقشات وقرارات طوال فترة الانتخابات.

حسين الشافعي :

إن الفكرة من التأجيل هي تغطية طلب أمانة الصحافة، بالنسبة للصحفيين الموجودين في الخارج أثناء هذه الفترة، بحيث يكون التأجيل يبدأ موحداً بالنسبة لكل النقابات المهنية. وقد لا تقع خلال هذه الفترة انتخابات أخرى غير انتخابات نقابة الصحفيين، وإن كنت لا أعلم ما إذا كانت هناك انتخابات لنقابات أخرى خلال هذه المدة أم لا.

جمال عبد الناصر:

رأيت أنه يجب أن نترك النقابات كما هي. وقد سبق أن قلنا سنؤجل الموضوع لمدة سنة، إلى أن يكون لنا تنظيم في النقابات

المهنية، وفي هذه الحالة لا مانع إطلاقاً من أن ندخل طرفاً في أية عملية. وفي رأيي أيضاً أنه يجب ألا يدخل الأخ خالد الآن طرفاً في عملية الانتخابات.

خالد محيي الدين :

إن بعض المرشحين سيكونون في الكويت، لحضور المؤتمر الذي سيعقد هناك خلال فترة الانتخابات، وعدد هؤلاء المرشحين أربعة، وقد طلبوا تأجيل الانتخابات أسبوعاً أو أسبوعين.

جمال عبد الناصر:

إننا نتكلم في المبدأ! فهل يجوز - من حيث المبدأ - أن نؤجل الانتخابات لأن أربعة من المرشحين موجودون في الكويت؟ هل هذا سبب وجيه؟ من الأفضل لهم ألا يسافروا. وفي رأيي أنه بالنسبة للمؤتمرات التي تعقد في الكويت أو لبنان، لا داعي أبداً أن نشجع جذب النواحي الخاصة بالصحافة إلى أي بلد عربي آخر. يجب أن نترك عملية النقابات المهنية تسير كما هي.

الدكتور نور الدين طراف:

بالنسبة لنقابة الصحفيين بالذات، فقد كان هناك كلام على أن يقوم الأخ خالد ببحث شئونها، ثم قلت سيادتك إنها - كنقابة - تكون في أمانة المهنيين. وقد حدث عند الصحفيين أنفسهم نوع من الارتباك في هذا الموضوع. وأنا قلت لهم: إنه لا فرق بين أن تكون النقابة تابعة لأمانة الصحافة أو أن تكون تابعة لأمانة المهنيين. ولكننا نريد توجيهها في هذه المسألة.

حسين الشافعي :

الذي فهمناه في الجلسة الأولى، هو أن أمانة الصحافة مسئولة عن الناجية الخاصة بالصحافة كصحافة، من حيث الكتابة، ومن حيث التوجيه والسياسة. أما النقابة - كنقابة للعمل المهني - فقد كنا نتصور أنها مع أمانة المهنيين.

وعندما أشرنا هذا الموضوع في أول اجتماع للأمانة، وجدنا أن الفهم مختلف فيه، ولذلك فإن هذا الموضوع يعتبر - أيضا - من ضمن الموضوعات التي نعرضها اليوم لتأخذ توجيهها فيه.

زكريا محيي الدين :

أذكر أنه في أول اجتماع للأمانة العامة، تم حسم موضوع نقابة الصحفيين، بأنها يجب أن تكون تابعة لأمانة الصحافة. وأنا أعتبر أن نقابة الصحفيين ليست نقابة مهنية، فقد خرج من عضويتها منذ عام ١٩٥٥ كل أرباب المهن الذين يعملون في الصحافة بعد خروج أصحاب الصحف منها، وأصبحت نقابة تجمع بين المحررين الذين يعملون في الصحافة. وجميع أعضاء نقابة الصحفيين يعتبرون عمالا بحكم الميثاق، وقد دخلوا انتخابات مجلس الأمة على هذا الأساس. فهي النقابة الوحيدة التي تختلف عن النقابات المهنية الأخرى في هذا الشأن. ثم إنه بالنسبة للنشاط العملي لأمانة الصحافة، واضح أننا إذا أخذنا منها نقابة الصحفيين، فإنها ستصبح أمانة نظرية.

جمال عبد الناصر:

فى رأى أنه من الأفضل أن تظل نقابة الصحفيين مع أمانة الصحافة، على أساس أن نقوم بجمع الناس، لا نوجد بينهم انشقاقات. وقد عقد الأخ خالد مؤتمرا للصحفيين والنقابة، واتضح لى من هذا المؤتمر أن خالد متحيز ضد النقيب الحالى. وقد تهجم بعض الناس على النقيب.

خالد محيى الدين:

لقد تهجموا على كثيرين أيضا، منهم حلمى سلام مثلا. وأما بالنسبة للنقيب فقد تهجموا عليه أكثر من الآخرين لأنه النقيب.

جمال عبد الناصر:

لقد تهجمت أنت على النقيب.

خالد محيى الدين:

أبدا.. لم يحدث. وإنما الأعضاء هم الذين تهجموا عليه، على أساس أنه يتصل باتحاد النقابات المهنية. أما أنا، فقد قلت فى المؤتمر: إن النقيب أبلغنى حسب توصية من النقابة! فقالوا: إنه لم يأخذ توصية من النقابة! وهذا هو كل ما حصل.

جمال عبد الناصر:

إن الوضع فى الصحافة مبنى على «الشلل»، ولكى يعمل الإنسان فيها لابد أن يفهم كيف يسير وضع «الشلل». ونحن لا نريد أن نسلم

الصحافة «لشلة» معينة تعتمد على معرفتها بك. إن أفراد هذه «الشلة» يتكلمون ويهاجمون الباقين، ومعنى هذا أنك ستقلب الباقيين عليك، ولن تستطيع تحقيق النجاح في عملية بهذا الشكل، فهذه عملية تقتضى أن نجتمع الناس كلها. إننا لا نريد أن ننصر أناسا على أناس آخرين، لأننا نعرف اللغة الأولى، أو لأنه توجد علاقة شخصية بيننا وبينها.

وأنا فى رأى أن تظل نقابة الصحفيين مع أمانة الصحافة، على أساس أن نوسع أمانة الصحافة، فبدلا من أن يكون فيها خمسة أشخاص يمكن أن نزيد العدد إلى عشرة أو اثني عشر شخصا. أما أمانة المهنيين ففيها من العمل ما يكفيها.

الدكتور نور الدين طراف:

الحقيقة أنه توجد صلة بين النقابات المهنية كلها، ويجب أن تشترك جميعها فى الاجتماعات والندوات.

جمال عبد الناصر:

إن هذا لا يمنع أن تمثل نقابة الصحفيين فى مثل هذه الاجتماعات والندوات.

الدكتور نور الدين طراف:

لقد أردت أن أقول للأخ خالد: إن حافظ محمود قابلنى، وهو يشكو من أن الأخ خالد يهاجمه فى معركة الانتخابات. وهذا ليس من مصلحتنا!

جمال عبد الناصر:

إن حافظ محمود له «شلة»

خالد محيي الدين:

إنه يردد هذه الشكوى حتى من قبل تشكيل الأمانة العامة! . فهو -
تاريخياً - يعتقد أنني أقف ضده! مع أنه لم يحدث له شيء جديد
منى .

جمال عبد الناصر:

لقد كان واضحاً في المؤتمر أنك ضده .

خالد محيي الدين:

لقد كان الجو السائد بالنسبة للجميع أنهم ضده!

جمال عبد الناصر:

وأنت أطلقتهم عليه!

(ضحك)

خالد محيي الدين:

ولكني لم أهاجمه!

حسين الشافعي: بالنسبة لأمانة الرقابة، فقد بدأت بحث
موضوعات في داخل الوحدات الأساسية، نتيجة لشكاوى قدمت
إليها .

فقد تقدم أمين لجنة الاتحاد فى الوحدة رقم ٤٦ بمصنع الحديد والصلب، بمذكرة عن عدم تناسب مشروع تقييم الوظائف بالشركة مع مجهودات العاملين فى المصنع بمختلف فئاتهم، وتقترح أمانة الرقابة تزكية الأمانة العامة لطلب العاملين بالشركة، والنظر فى أمر تقرير بدل طبيعة عمل ، وفق ما تسفر عنه أبحاث التقييم فى الشركة، ونظرا لصعوبة العمل فى هذه الصناعة، حتى يتسنى تشجيع العمال على العمل بهذه الصناعة، وعدم هجرها إلى غيرها.

كما تقترح لجنة الاتحاد بشركة الحديد والصلب، لحل مشكلة المواصلات بالنسبة للعاملين فى المصنع، وإلى أن يتم تنظيم وسائل النقل وكهربية الخط الحديدى من وادى حوف إلى المصنع بحلوان - تقترح تسيير قطار عادى على الشريط المفرد الموجود حاليا والمستعمل فى نقل البضائع.

وبالنسبة لأمانة الدعوة، فقد تقدمت بمشروع نشرة عن المساعدات الأمريكية. وكان السيد الرئيس قد أثار - الجلسة قبل الماضية - إمكان إصدار نشرة عن المساعدات الأمريكية، وأخرى عن حزب البعث. وقد وصلتنا النشرتان اليوم، ويمكن للأخ كمال رفعت أن يقوم بعرضهما.

وفيما يتعلق بأمانة البحوث، فقد أعدت بحثا عن تنظيم العلاقة بين النقابة والإدارة والاتحاد. وقد وصلنا هذا البحث اليوم فقط، ويمكن مناقشته فى الجلسة القادمة.

أما بالنسبة لتقارير المحافظات، فهناك شكوى من تجار الأسماك، وعمال المصانع، والموظفين، ومختلف الهيئات فى محافظة بورسعيد، من استغلال أصحاب مراكب الصيد الآلية للموضع بالنسبة لعملية الأسماك، بدخولهم مشترين لها، مما أدى إلى رفع السعر العادى من ١٦ قرشا للكيلو إلى ٣٠ قرشا! والشاكون يطالبون بعودة العمل بقرار قديم كان قد صدر فى هذا الشأن، ويطالبون بأن تشدد الرقابة على تنفيذه.

وقد أخطرنا أمانتى الرقابة واتصال وجه بحرى بالموضوع، وسبلغ الأخ على صبرى بنتيجته.

كما أنهم يقترحون أيضا إقامة جمعية تعاونية لصغار تجار الأسماك.

وبالنسبة لمحافظة كفر الشيخ، فقد تقدم أمين لجنة المحافظة بعودة اقتراحات فى الموضوعات التالية:

- ١ - تشكيل الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى. وهو يقترح تشكيلها بأن ينتخب أعضاء كل محافظة من بينهم عضوا عن كل ٢٠ من الأعضاء، بحد أدنى واحد عن كل محافظة، ويضاف إلى هؤلاء الأمناء المنتخبون بمجلس الأمة، وأعضاء الأمانة العامة بمجلس الأمة، وأمناء سر مجلس الأمة. وسيكون العدد حوالى ٦٠ عضوا، منهم حوالى ٢٤ عضوا بالانتخاب، نظرا لازدواج الصفة فى بعض الحالات.

٢ - تأثير الأمطار التي سقطت حتى الآن على الزراعات الشتوية، وقد أثّر هذا الموضوع في اللجنة التنفيذية، وهم يثيرون شدة الحاجة إلى التسميد الأزوتي والفوسفاتي، ويريدون إقناع وزارة الزراعة بتأثير الأمطار على المحصول.

٣ - تبنى الاتحاد الاشتراكي لفكرة ضم جميع رجال الشرطة في المحافظات إلى الإدارة المحلية، للعمل على توحيد الأجهزة المحلية، وتلافى الاختلاف الظاهر بينها.

٤ - إخطار أمراء المحافظات بسرعة، وبطريقة منظمة، بالمعلومات التي تهيئهم للتعرف على السياسة العامة للدولة، والتي تهم جماهير الشعب، ولتوجيه الرأي العام لهذه المسائل قبل الإعلان عنها.

وقد ضربوا مثلين في هذا الشأن.

الأول إرسال وفد لحضور مؤتمر الشيوعيين اليوغسلافيين. وقد كان هناك اجتماع لأمناء المحافظات، وفيه تم تفسير هذا الموضوع لهم، وبذلك أصبحت لديهم فرصة معرفة الإجابة التي يردون بها على ما يدور من أسئلة في هذا الموضوع!

والمثل الثاني كان خاصا بموضوع الحج، والقرار الخاص بالسماح للذين يحجون للمرة الأولى. وفي هذا الموضوع لم تكن لهم فرصة لمعرفة. وبالنسبة لمحافظة الغربية، هناك أيضا موضوع الأمطار وتأثيرها على الزراعات الشتوية.

أما بالنسبة لمحافظة السويس، فهناك متناقضات كثيرة في شركة النصر للأسمدة، دعت إلى عقد اجتماع مع السيد وزير الصناعات الثقيلة.

عبد الحميد خليل غازي:

اننى أريد التعليق على الموضوعات التى وردت فى مذكرة السيد أمين عام الاتحاد الاشتراكي فى محافظة كفر الشيخ.

بالنسبة للموضوع الخاص بالأمطار وتأثيرها على الزراعة الشتوية. فالواقع أننا نلاحظ - وأنا قادم اليوم من المحافظة - أن القمح تأثر تأثيرا كبيرا بالعوامل الجوية وبالأمطار! وطبيعى أن هذا التأثير ليس قاصرا على محافظة كفر الشيخ وحدها، بل هو ممتد فى كل محافظات الجمهورية

والأمر يقتضى إعادة تسميد محصول القمح بكميات أخرى من السماد! وقد سألت عن هذا الموضوع، فقول لى: إن السماد الموجود يكفى فقط الكميات المطلوبة للمحاصيل على مدار السنة، وإنه لا توجد إمكانيات لمواجهة هذه الحالة! وهذا أمر لازم، ومن الضروري أن يبحث! فلو تركنا القمح اليوم دون إعادة تسميده، سيكون معنى ذلك أن ينتقص محصول القمح عن السنة الماضية! وبذلك فإننا سنواجه بمشكلة استيراد القمح من الخارج.

وقد حدث، عندما ناقشنا سياسة التسميد فى لجنة التنمية الزراعية فى مجلس الأمة، أن أحضر السيد عبد المحسن أبو الدور بيانا

بالمقررات، وأعلن أنه توجد ١٠٪ من هذه المقررات كاحتياطي لكل المحاصيل، حتى يمكن إجابة طلبات المزارعين الذين يريدون زيادة كميات السماد عن هذه المقررات، ونحن نقترح أن تستخدم نسبة الـ ١٠٪ الاحتياطي في عملية إعادة تسميد القمح.

وإذا كان السماد المتعاقد على استيراده لم يصل من الخارج حتى اليوم بالنسبة للمحاصيل الأخرى، التي لازال هناك وقت حتى يحين موعد زراعتها، مثل الأرز والذرة الصيفية، إلا أنه يوجد السماد المخصص للقطن، ويمكن أن نأخذ منه جزءا لمواجهة المشكلة، إذ أن القطن يسمد في أبريل. ومن الآن حتى أبريل تكون الكميات المتعاقد عليها من السماد قد وصلت.

فليس من المقبول أن نعقد مؤتمرات وندعو فيها لزيادة الإنتاج، ثم إذا طالب أحد المزارعين بجوال من السماد لإنقاذ محصوله، نقول له: «لا يوجد». هذا غير مقبول.

بالإضافة إلى أننا يجب أن نعمل على المحافظة على إنتاجنا من القمح، ولا نتركه ينهار نتيجة عدم وجود سماد.

جمال عبدالناصر:

بالنسبة لموضوع السماد، فإنني أعرف أننا متعاقدون على استيراد سماد، ولكنه تأخر ولم يصل بعد. وقد بحثنا هذا الموضوع في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا يوم الأحد الماضي.

عبدالحميد خليل غازى:

ولكن سماد القطن موجود، ونحن لن نسمد القطن إلا فى إبريل.
وعلى هذا يمكن استخدام هذا السماد للقمح إلى أن يرد السماد المتعاقد عليه.

جمال عبدالناصر:

وإذا لم يرد السماد المتعاقد عليه؟

عبدالحميد خليل غازى:

سيكون هناك إشكال.

جمال عبدالناصر:

الحقيقة أن هناك نقص فى السماد فى العالم كله. وأنا لا أعرف
شيئا عن عملية الـ ١٠% الاحتياطي!

عبدالحميد خليل غازى:

هى زيادة عن المقررات المحددة للتسميد.

جمال عبدالناصر:

هل وزعت؟

عبدالحميد خليل غازى:

لم توزع. وربما تكون قد وزعت بالنسبة للقمح فقط.

جمال عبدالناصر:

الذى أعرفه هو أننا متعاقدون مع أسبانيا وألمانيا الشرقية على السمد، وقد مضى زمن التوريد ولم يأت السمد، كما أن هناك نقصا فى السمد هذا العام بالنسبة للمحاصيل القادمة. وقد كان كلام عبدالمحسن أبو الدور معناه أنه لا يوجد لديه سمد إطلاقا.

المهندس أحمد عبده الشرباصى:

إننى أعرف هذه المسألة. وقد اتصلت بالأخ عبدالمحسن أبو الدور والدكتور الخشن، وكان معى الأخ عبدالحميد غازى. وقد قال الدكتور الخشن: إنهم يترقبون هذه المسألة، تبعا لحالة الجو بعد الأمطار، فإذا تحسن الجو، فإنهم سيقومون بعلاج الأراضى التى أصابها الضرر.

وقد اتصلت به اليوم أيضا، وكان معى الأخ عبدالحميد غازى، فقال لى: إنه أصدر تعليمات لرجال وزارة الزراعة، ليمروا على القرى، وليقدموا تقارير عنها. ولكن الأخ عبدالحميد غازى رد على ذلك بأن الطرق غير صالحة للمرور اليوم، وإنه يخشى أن تكون التقارير لا تطابق الواقع!

أما بالنسبة لمسألة الـ ١٠ ٪، فإنها غير واضحة لديهم. فعندما كنا نمر فى الصعيد والوجه البحرى، وجدنا بعض الناس يشكون من أن المعدلات التى قررتها وزارة الزراعة أقل من الواجب. فكان الرد على هذه الشكوى هو أننا خصصنا ١٠ ٪ زيادة عن هذه المعدلات للناس الذين يطلبون أكثر من المعدلات، بشرط أن تكون متأكدين من

أنهم سيضعون هذه الزيادة فى أرضهم. والذى نقدره هو أن نسبة ١٠٪ هذه قد استنفدت عند بعض المزارعين الذين لا يكتفون بالكميات المقررة.

وقد كانت المناقشة تدور حول أن «جوال» السماد الإضافى يزيد المحصول أردبا واحدا، وثمن الجوال ثلاثة جنيهات بينما يبلغ ثمن أردب القمح أربعة جنيهات فالمسألة متعادلة من ناحية العملة الصعبة.

ولكن النقطة الحساسة هى أن الفلاح يرى أن محصوله سيتلف من المطر، ولا ينفذه الاجوال من السماد، فى هذه الحالة تكون المسألة حساسة لدى الفلاح، فهو لا ينظر إلى النتيجة من حيث هى زيادة إنتاج بقدر ما ينظر إليها على أن محصوله على وشك التلف، ولا ينفذه الا «جوال» سماد.

والأخ عبد الحميد غازى يقول: إن نوع السماد الذى يحتاجه القطن هو نفس النوع الذى يحتاجه القمح، وما أننا نسمد القطن بعد أبريل، فإنه إذا كان هناك سماد موجود الآن للقطن، يمكن أن ننفذ به المساحات التالفة من القمح. ومن الآن حتى أبريل نستطيع أن نستورد السماد إذا كنا قد تعاقدنا عليه. وهذه مسألة فى حاجة إلى مناقشة.

جمال عبد الناصر:

هل نستطيع أخذ الـ ١٠٪ الاحتياطية المخصصة للقطن؟

على صبرى:

إذا أنقصنا «جوالا» من السداد المخصص للقطن سينقص محصوله قنطارا! وقنطار القطن ثمنة ٢٠ جديها، بينما ثمن أردب القمح ٤ جنيهات! وهذا - من الناحية الاقتصادية - لا يمكن الموافقة عليه.

حسين الشافعى:

بالنسبة للمزارع الذى أصابه ضرر كبير، يمكن أن نعطيه نوعا من المساعدة!

عبد الحميد خليل غازى:

إننا ننظر للمسألة من ناحية الإنتاج لا أكثر ولا أقل، فإذا كانت زيادة تسميد القمح ستكون على حساب محصول القطن، فإن هذه عملية لا يمكن أن نتعرض لها، لأن العملية عملية «أرقام» وليست عملية تسميد! ولكن يجب أن يوجد حل لهذا الموضوع - إذا كان ذلك ممكنا - حتى لا يجد الإنسان زراعته على وشك التلف ولا يستطيع تسميدها!

أما بالنسبة للموضوع الثانى الخاص بتشكيل الهيئة البرلمانية، فإن السيد رئيس مجلس الأمة ذكر الاحتمالات التى وردت فى مذكرة السيد أمين المحافظة، وعرضت فى الهيئة البرلمانية داخل المجلس.

وقد كانت هناك بعض تعليقات على هذا الموضوع، منها أن أعضاء هيئة المكتب ورؤساء اللجان لا يصح أن يدخلوا فى كل التشكيلات، على أساس أنه يجب أن نعطي فرصة لقيادات أخرى

داخل المجلس، حتى تؤدي دورها في المساهمة في العمل، وقد انتهى
الرأى إلى أنه يجب أن يجرى انتخاب حر مباشر للهيئة البرلمانية،
على أساس إخراج العدد الذى تتكون منه اللجنة التنفيذية الخاصة
بالهيئة البرلمانية، بالإضافة إلى عدد آخر معين عن طريق اللجنة
التنفيذية التى تقترحه.

أما فيما يختص بموضوع ضم رجال الشرطة إلى الإدارة المحلية،
فإن هذا الموضوع - فى الواقع - فى حاجة إلى أن يبحث بحثا دقيقا
لأننا نلاحظ أن هناك انفصالا بين الشرطة والإدارة المحلية! وهذا
يرجع إلى أن الشرطة كانت - تقريبا - هى مصدر السلطات فى
المديرية قبل تطبيق نظام الإدارة المحلية، وبوجود نظام الإدارة
المحلية سحبت هذه السلطات من الشرطة! فالمسألة مأخوذة بمفهوم
السلطة، وليس بمفهوم التنظيم والعمل. وهذا الموضوع فى حاجة إلى
دراسة!، وتوجيهات السيد الرئيس هى الفيصل فى هذا الموضوع،
وشكرا.

حسين الشافعى:

بالنسبة لمحافظة السويس، هناك متناقضات كثيرة فى شركة
النصر للأسمدة، دعت إلى عقد إجتماع مع وزير الصناعات الثقيلة،
نوقشت فيه المشاكل الموجودة. وقد ظهر تجاوب السيد الوزير، فأمر
بتحقيق بعض مطالب العاملين.

ولكن رغم مضى أكثر من ٧٠ يوما، لم يتم تنفيذ أى شئ منها!
والإدارة ترجع سبب ذلك إلى الوزارة، مما أدى إلى البلبلة، وفقدان

ثقة العاملين، وعددهم ٣٥٠٠ عامل ينتشرون في الأحياء الشعبية، وهناك أيضا مشكلة عمال البحر، وإلغاء الصيافة. وهم يقولون: إن وضع صيافة بورسعيد قد عاد إلى ما كان عليه من قبل، أما صيافة السويس فلم يعد وضعهم كما كان أسوة بما حدث لصيافة بورسعيد، رغم تماثل الظروف في المحافظتين.

جمال عبد الناصر:

يرسل موضوع الصناعة إلى الدكتور عزيز صدقي.

حسين الشافعي:

مدرسه.

جمال عبد الناصر:

هل هناك موضوعات أخرى؟

الدكتور حسين خلاف:

بمناسبة المؤتمرات والتنظيمات الخارجية، فقد كنا في الجزائر مع السيد/ كمال رفعت في يوليو، وقد حدث اتفاق مع جبهة التحرير على أن يكون هناك اجتماع دوري. وكان محددًا له شهر نوفمبر، ولكن الاجتماع لم يحدث. وربما يكون من الخير - طالما أن الناحية السياسية مسترفة والظرف ملائم - أن نعقد مثل هذه الاجتماعات.

جمال عبد الناصر:

لقد حصل تأجيل للموعد، وأخيرًا كان الاتفاق على شهر فبراير.

محمد فتحى إبراهيم الديب:

إنهم يريدون تأجيل هذا الاجتماع، لأن هناك انتخابات للعمال فى الجزائر، وكل القوى هناك تركّز على هذه الانتخابات، وتجند لها أكبر قوة ممكنة لكى تفوز فيها، وتسيطر عليها. ولذلك فإننى لا أعتقد أن الظرف مناسب اليوم للقاء.

جمال عبد الناصر:

يمكن أن نقول لهم: إننا مستعدون - فى أى وقت - لعقد المؤتمر الذى اتفقنا عليه، وهم يحددون الوقت الذى يرونه.

كمال الدين الحناوى:

إن بعض الشيوعيين الخارجيين من المعتقلات، يكونون جبهات، ويقومون بعمل أبحاث ويطبّعونها!

ومنها مثلاً بحث عن الكادرات السياسية. وهم يشيعون بين الناس أنهم مكلفون بعمل هذه الأبحاث! والحقيقة أن الموقف غير واضح! وهم يستغلون العملية! ونريد أن نثبت موقفهم لكى نفسره للناس الذين يتساءلون.

جمال عبد الناصر:

إن الموقف بالنسبة للشيوعيين واضح! فسياستنا بالنسبة للشيوعيين هى أن نوجد لهم عملاً ولا نتركهم عاطلين. أما بالنسبة للعمل السياسى، فإن الشخص الذى نثق فيه يمكن أن يدخل فى

الاتحاد الاشتراكي، أما بالنسبة لأي عمل سياسي آخر أو أي تنظيم فإنه يعتبر عملاً عدائياً،

وقد قلت هذا الكلام قبل ذلك هنا، وقد قلت في جلسة ماضية: إنه يوجد شيوعيون يقولون: إنهم على اتصال بنا! وهذه هي سياسة الشيوعيين، فهم يحاولون أن يتسللوا في داخل الاتحاد الاشتراكي، يقولون: إنهم على اتصال «بفلان أوعلان»!

ولكن في رأيي أن كل هذه المجهودات التي يبذلها الشيوعيون مجهودات «هايفة، جدا! وهناك بعض الشيوعيين أنشأوا دوراً للنشر، ويمولونها عن طريق السفارات الشيوعية، بأن يقوموا بطبع كتب أو ترجمتها للسفارات الشيوعية. وحتى الآن فإن هذا الكلام لا تأثير له بحيث يمكن أن نعمل له حساباً.

أما النقطة الأساسية بالنسبة للشيوعيين، هي أننا لا بد أن «نشلهم» وإلا فإنهم سيكونون محترفي سياسة! وكل شخص يبحث عن مورد رزقه، وقد بحثنا هذا الموضوع. فهل تم تشغيلهم؟

زكريا محيي الدين:

إنهم في طريقهم إلى العمل!

عباس رضوان:

بالنسبة لكلام الأخ كمال الحناوي، فإن موضوع التنظيم السياسي نفسه يتكلم فيه الشيوعيين أكثر من غيرهم، ويدعون أننا اتصلنا بهم للانضمام إلى التنظيم السياسي داخل الاتحاد الاشتراكي!

حتى بالنسبة للعمل، فقد سمعت عن شخص فى بنى سريف وقيل لى: إنه لم يجد عملا، فطلبت أن يقابلنى، وعندما قابلته لم يقل شيئا عن موضوع عدم استطاعته الحصول على عمل، وإنما كان كلامه منصبا على الكادر السياسى.

جمال عبد الناصر:

إن بعض الناس لم يقبلوا الالتحاق بعمل لأنهم محترفون! وهم يدينون بفكرة وحدة الإشتراكيين، على أساس أن الكلام الذى قلته فى بورسعيد، وفى مجلس الأمة بعد ذلك، معناه إدماج الشيوعيين فى الاتحاد الاشتراكي أو فى الكادر السياسى. وطبيعى أننا نتوقع مثل هذا الكلام باستمرار، والذى يقضى على هذا الكلام هو عملنا نحن. وهم فى الحقيقة أنشط منا! ولا زالوا حتى الآن يعملون أحسن منا! ففهم أناس متفرغون للعمل من الصباح حتى منتصف الليل! وهم يعطون مسئوليات للعمل! ففى هذا الأسبوع - مثلا - أعطوا مسئوليات لشبرا الخيمة ليعملوا فيها.

أنور سلامة:

هناك أيضا تكتلات فى الصحافة!

جمال عبدالناصر:

من الطبيعى أن تكون فيها تكتلات، هى المجموعات والاشغال.

عباس رضوان :

لقد جاءني تقرير من أسوان، عن مجموعة محاضرات وندوات أعدها الاتحاد الاشتراكي هناك، ولكنهم استغلوا استغلالا كاملا، لدرجة أنهم قالوا كلاما في الثورة، وعدم وجود ملهج لها من البداية، وأنه قد مضى ١١ عاما دون أن يكون هناك ملهج للثورة! وقد تصدى لهم أناس من الاتحاد الاشتراكي، وضربوا مثلا بالأهداف السبعة، وكل التطورات التي حدثت في المجتمع. وفي النهاية تراجعوا، وقالوا لهم: إن هذا وعيا لم تكن نتوقعه في أسوان، ونفس المجموعة التي سافرت إلى أسوان لتحاضر هناك أخذت معها نشرات ووزعتها، وقد قامت مجموعة من داخل الاتحاد الاشتراكي، ومن خارجه، بجمع هذه النشرات التي وزعت. ويبدو لي أنه يجب أن ننظم - داخل الاتحاد الاشتراكي - عملية المحاضرات والندوات التي تعقد لدرستها بالخطوط التي ترسم في داخل الأمانة!

أما بالنسبة لموضوع التنظيم نفسه، وتشكيله داخل الاتحاد الاشتراكي، وأسلوب العمل نفسه، فإننا نريد أن نستقر على وضع السرية في العمل، لأن هناك كلاما يقال الآن، منه أن «فلان» اتصل «بفلان» وأخبره أنه سيأخذه في التنظيم! والذي لم يؤخذ في التنظيم يتساءل: لماذا لم يؤخذ في التنظيم؟ وأرى أن يكون هناك أسلوب معين لعملية التنظيم السياسي غير عملية تنشيط الاتحاد الاشتراكي، وأن نلتزم جميعا بموضوع السرية أولا، ثم بعدم مناقشة الموضوعات الخاصة بالأسماء خارج نطاق الأمانة.

عبد الحميد غازى:

بالنسبة للشيوعيين، إذا كان الهدف هو إيجاد عمل لهم، فلا بد أن يكون هذا العمل بعيداً عن المواقع التى توجد فيها حركة و جماهير! ونحن نرى الآن أن كل الشيوعيين يعملون فى أماكن كلها حركة و جماهير!

وقد علمت أن بعض الكتاب فى الصحافة، يسافرون لعمل موضوعات فى البلد التى لهم فيها خلايا، لكى يتصلوا بها! وعندما «ينزل» الشيوعيون بمنشورات، أو أهداف - حتى إذا كانت متفقة مع سياسة البلد - إلا أن هذا معناه إقرار منا بأن الشيوعيين يمكنهم أن «ينزلوا» بأشياء مثل هذه، ونحن نعرف هذا ونعطيههم الفرصة ليعملوا! لا مانع من أن يعمل هؤلاء الناس، وإنما لابد أن يكونوا بعيدين عن المواقع التى توجد فيها حركة و جماهير..

الدكتور أحمد محمد خليفة:

نحن فى عملنا الميدانى للبحث عن عناصر للجهاز، نلتقى بالشيوعيين، ونعرفهم لأول وهلة. وإنما من واقع تجربتى فى البحث عن عناصر الجهاز السياسى، التقيت بفئة أخرى كبيرة هى فئة «المزوين»! أو «اللامتحمين» فعلا إلى الثورة! وإنما هم ليسوا أعداء للثورة، وليسوا شيوعيين، أو من الإخوان المسلمين!

وهذا جعلنى أسأل نفسى: إن فى كل تنظيم شعبى يظفر عدد من الناس على السطح، ويتقدمون الصفوف ويدخلون فى التنظيم. فقد أصبحت هناك أسماء معروفة، ومتداولة فى هذه التنظيمات الشعبية،

وهذه الأسماء تفرض نفسها، وتسرع لاتخاذ موقف يحمي مصالحها. هذا ليس معناه أنه لا يوجد فى نفس الوقت عدد كبير من هذه الأسماء لأناس هم فى الحقيقة ثوريون واشتراكيون مخلصون!

والسؤال الذى سألته لنفسى، بخصوص الآخرين الموجودين فى «الظل»: فهل ينتهى الأمر- ونحن مقدمون على تكوين الجهاز السياسى للاتحاد الاشتراكى- إلى مجرد جمع العناصر المجموعة فعلا، التى نطمئن إليها، وهى العناصر المعروفة بثورتها؟ أم أنه لابد أن نكسب شيئا جديدا، ونضيف إضافة جديدة إلى هذا الجهاز؟..

فى اعتقادى أن التحدى الحقيقى الذى يجابهنا، فى عملية تنظيم سياسى قوى ومنتشر وفعال، هو ألا نقصر البحث على العناصر المعروفة ذات الأسماء الشهيرة، وإنما يجب أن نجذب من مجال الانزواء والانتماء عناصر أخرى جديدة قوية نضيفها إلى الجهاز السياسى!

والذى يدفع إلى هذا التمنى، هو أن دعوة الاتحاد الاشتراكى دعوة بسيطة، دعوة اشتراكية، وليست دعوة عنيفة أو غريبة أو خطيرة، إنما هى دعوة البساطة والعقل والعمل والفترة المليمة.

والمجتمع فيه من الاشتراكيين أكثر مما نعتقد، اشتراكيون بطبيعتهم، ولا يحتاجون إلى دعاية أو دعوة، هم بطبيعتهم ميالون للاشتراكية، وإنما غير متصلين وغير ملتزمين. وهؤلاء هم الأغلبية، أما الاشتراكيون المعروفون فعددهم قليل، وكذلك أعداء الثورة المعروفون عددهم قليل، وإنما بين هؤلاء وأولئك يوجد عامة

الشعب، وفيهم الكثير - بل الأغلبية الساحقة منهم - ممن يمكن أن يكونوا اشتراكيين أقوياء فعالين

والذى لاحظته فى اتصالى بالمهنيين بالذات، هو أن عددا كبيرا منهم مخلص واشتراكى، ولكنه مهمل فى الوقت نفسه، ويحس أنه لا يشعر به أحد، وأنه لأحد فى حاجة إليه، أو أنه قد يكون مختلفا معنا فى بعض التفاصيل التى لا تسبب لنا ازعاجا على الإطلاق، أو أنه قد ينتقد بعض أوضاع التطبيق الاشتراكى!

هذه مسألة يجب ألا نكرها مطلقا، إذا كانت هناك روح نقد بناء! فلا أحد يقول: إننا وصلنا فى التطبيق الاشتراكى إلى حد الكمال! ونحن نتنقد أنفسنا بين وقت وآخر، وهذا لا يشكل أية خطورة. والشخص الذى يحس بأنه لأحد يشعر به، أو الشخص الذى يناقش أو ينتقد، مثل هذا الشخص لن يأتى للتنظيم،

وإنما يجب ألا يكون أسلوبنا فى اختيار الأشخاص مجرد تلاقى أو استقبال أو اطمئنان إلى سيرة قديمة لهذا الشخص، وإنما يجب البحث تحت السطح عن هذه الشخصيات القوية المخلصة، التى تعتبر وجوها جديدة فى الاتحاد الاشتراكى، أو التنظيم السياسى، أو النشاط السياسى.

وقد نجد منهم بعض الجفاء، وقد نتحمل منهم بعض العبارات الجافة، وقد لا يكونون من العناصر التى يسمونها «رجال نعم» - أى لا يقولون «نعم» فى كل وقت، وإنما إذا اقتنع أحدهم، فإنه يكون عنصرا قويا وفعالا. وأعتقد أننا إذا استطلعنا، فى رأس الحرية التى نكرنها الآن، وهى طليعة الجهاز السياسى، أن نضم بعض هؤلاء

الأشخاص الجدد الأقوياء، عن طريق الإقناع والافتناع، فإن هذا سيجذب وراءهم زوائد كثيرة، فإن كل واحد من هؤلاء لا يمثل نفسه فقط، وإنما لأنه صاحب رأى، فإنه يمثل عددا كثيرا! فإن جذباه لن يجذب وحده، وإنما سيكون وراءه مئات من الناس، الذين يشعرون أنه إذا أصبح مثل هذا الشخص عضوا في الجهاز السياسى، فإن معنى ذلك أن أمورا كثيرة قد حلت!

هذه نقطة اعتقد أنها حساسة وحاسمة، فهل مطلوب منى أن أبحث عن أشخاص ١٠٠٪ أم أبحث عن أشخاص اعتقد أنهم صالحون بقليل من الإقناع، وفي نفس الوقت يضيفون إضافة قوية إلى الجهاز السياسى؟

هذا سؤال سألته لنفسى، ولم أجد اجابة عليه حتى الآن.

جمال عبد الناصر

لقد كان فى ذهنى أن يكون حديثنا الليلة فى موضوع التنظيم السياسى، ذلك الموضوع الأساسى الحيوى. وفى رأى أننا منذ بدأنا العمل فى هذه الأمانة، لم يتسم عملنا بالإيجابية، وإنما الواقع أننا ندور وندور لنجد أنفسنا نسير إلى طريق مسدود .

وإنه لما يبعث على الخوف أن نأخذنا المسائل الروتينية كتلك التى سمعناها فى النصف الأول من هذه الجلسة! إن لدينا مشكلة خطيرة جدا هى مهمة بناء التنظيم السياسى، ولقد تحدثنا فى موضوعين فى الجلسة قبل السابقة وهما:

(١) التنظيم السياسى (٢) تنشيط الاتحاد الاشتراكى

وفى رأى أن الاتحاد الاشتراكى لن يكون الركيزة التى نريد أن نركز عليها! ولكنه يكون تحالف قوى الشعب العاملة التى تعطى التأييد للعمل الذى نتصدى له. والواقع أن الاتحاد الاشتراكى قد انتهى من إقامته، ولكن بالنسبة للتنظيم السياسى فما زلنا ندور فى حلقات مفرغة، ولم نأخذ خطوات عملية، وفى رأى أنه كلما فكرنا أكثر فى موضوع الجهاز السياسى، كلما اتضحت الضرورة الملحة لإقامة هذا التنظيم، الذى شبهته بحزب، يضم العناصر المؤمنة الثورية الذين تقع على مسئوليتهم مهمة العمل السياسى.

وقد يستدعى الأمر أن يضم هذا التنظيم عددا كبيرا من المتفرغين السياسيين، والحقيقة أنه إذا لم نصل إلى نقطة البدء فى هذا الموضوع، فإننا سنتكلم باستمرار، ونأتى إلى هذا الاجتماع ولنا نعرف ماذا نقول؟

أما أن نتحدث فى مشاكل القمح والذرة وماشابه ذلك - فإنه لا مانع، على أساس أن نتناول هذه المشاكل فى أول الجلسة، ثم ننتهى منها فى مدة قصيرة، ونتفرغ بعد ذلك لمسئولية إقامة التنظيم السياسى، لأن ذلك هو واجبنا الرئيسى والأساسى.

ولیکن فى تخيلنا أنه بناء «حزب اشتراكى» - مع وجود الاتحاد الاشتراكى، لأننا لانستطيع تصفية الاتحاد إلى عدد قليل من الناس!

ولقد طلبنا فى الجلسة قبل السابقة أن نفكر ونتكلم ونطرح هذا الموضوع - ومنذ ذلك اليوم وتفكيرى كله يتجه إلى أهمية هذا التنظيم، وكونه ضرورة ملحة!

فإذا لم نصر في ذلك الموضوع بخطوات إيجابية، فإننا سنظل نتحدث دون أن نصل إلى نتيجة! -

ومن ناحية أخرى، فإن عملية الناس الذين سنأخذهم على الورق، ستؤدي إلى شل التنظيم السياسي قبل تكوينه! فماذا يكون عمل هؤلاء الناس؟

لأننا، في حالة إدخال ناس إلى التنظيم السياسي بدون ما نعطيهم عمل، فإننا بذلك نقضى على العملية كلها! والواقع أن أمامنا سبلا كثيرة لأن نخلق لهؤلاء الناس عمل.

إن التنظيم السياسي - أو الحزب الاشتراكي - يكون واجبه الحصول على السلطة، وبعد أن يحصل عليها، فإن عليه أن يجد الحل الثوري لكل مشكلة موجودة. فمثلا عليه أن يجد حلا ثوريا لمشكلة الإدارة، وحلا ثوريا لمشكلة العمال، وهكذا. وإنني أود أن أسمع آراءكم في هذا الموضوع. إذا كان لدى أى منكم فكرة كونها عنه! - والا سنظل نأتى إلى هنا لأداء واجب ثقيل يوم الثلاثاء، وندردش، فى بعض الكلام بدون نتيجة!

وفى رأى أن عملنا الأساسى هو التنظيم! وفى رأى أيضا أن هذه هى الفرصة الأخيرة التى يمكن الدخول فيها! والعملية ليست سهلة بل إنها صعبة.

وأرى أن أسئلة كثيرة ستقابلنا فى الطريق - كذلك التى وضعها الأخ الدكتور خليله الآن - ومن الطبيعى أن الإجابة على الكلام الذى

أثارة الدكتور خليفه الآن فى مسألة إقناع الشخص .أولا،وحين أثق فيه نضعه فى العمل!

لايمكن أن أقطع السبل بينى وبين الناس، لأن المشكلة هى نتيجة أن اتصالاتنا بالناس ليست عميقة، ولاهى فى المجال الذى يمكننا من اختيارهم .

وأسوق فى ذلك مثلا! فمجلس الأمة لم يكن موجودا فى مارس، بعد ما جاء المجلس استطعنا أن نعرف ناس، واستطعنا أن نحكم عليهم باعتبارهم ثوريين، ويعتبرون كمبا جديدا للبناء الثورى، وكانت وجهة نظرنا أنه يمكن عقد مؤتمرات نستطيع من خلالها اختيار أفراد ثوريين آخرين، أما بالنسبة للكلام الذى قيل عن الشيوعيين، فالحقيقة أن السبيل الوحيد للتصدى لأى فكرة سياسية تختلف عن فكرتنا: هو العمل .. والتنظيم .. والإقناع .

إننا لانرغب اليوم فى عمليات الحبس، والفصل، والتشريد لهؤلاء الشيوعيين!

وليت ذلك يكون حافزا لنا حتى نتصدى لهم! بالنسبة لما قاله الأخ عباس رضوان عن الشيوعيين الذين تحدثوا فى أسوان، فلماذا لانذهب نحن إلى أسوان؟

إننى أقولها بصراحة: إن العيب فىنا، نحن مخطئون أكثر من الشيوعيين!

لأن اتصالاتنا مقطوع .

المهندس سيد مرعى :

إذا سمح لى السيد الرئيس، فإنه من اليوم الأول لاجتماعنا فى هذه القاعة، وتصورى لمهمتنا أنها خلق حزب اشتراكى! وليكن لأسباب معينة - لانريد أن نسميه حزبا، ولكن حينما نسميه حزبا، فإننا نسهل على أنفسنا مهمة التفكير!

فبالنسبة للملاحظة التى أشار إليها السيد الرئيس على الاجتماعات المختلفة، التى تبدى فيها آراء كثيرة، فإن ذلك يساعدنا على تكوين رأى عام يعبر عن الفكرة الاشتراكية.

إننى أتفق مع السيد الرئيس فى أن خلق التنظيم السياسى يمثل الآن ضرورة ملحة لأكثر من سبب.

فربما كان السبب هو نشاط الشيوعيين، الذى أصبح محسوسا! وهناك تساؤلات كثيرة تأتى من الريف ومن جميع التنظيمات! والسؤال الذى يقابلنا دائما هو: هل نحن نتجه اتجاه شيوعيا؟

وخصوصا حين نرى الشيوعيين فى مراكز قيادية؟

جمال عبد الناصر

ربما يكون الذى أثار تلك التساؤلات هو تعيين الأخ خالد محيى الدين فى الأمانة!

المهندس سيد مرعى :

إننا نجد بعض الناس فى المجال الدينى لهم حركة! ولقد زرت سيدنا الحسين فى رمضان، وكان يوجه لى نفس السؤال السابق

بصفة مستمرة! إن تأكيدنا، الذى ينبغي أن يكون محل اهتمام، هو
أن الجهاز السياسى ليس حزباً!

ولقد كنت أتصور أنه، بعد تكوين الأمانة على هذا المستوى، أننا
سنبدأ اجتماعات مستمرة حيث يكون لنا نشاط كبير! وهذا الأمر لم
يتم - ربما لأسباب تنظيمية - ولكننى أعتقد أنه أصبح يستوجب
اندماجاً كلياً، لشرح فكرة المبادئ الاشتراكية التى ندين بها بالنسبة
لا نقاء الأشخاص لهذا الحزب. ولكننى لا أريد أن نتردد فى اختيار
الأشخاص، لأن ذلك التردد قد يجعلنا نقف موقفاً سلبياً، لدرجة أن
اختيار الأمانات الفرعية يعرض هذا! والمفروض هو وجوب اتصالنا
بال جماهير الشعبية اتصالاً عاماً، على نشاط أوسع من النشاط العالى.

والواقع أننى كنت مقتنعا بهذه الفكرة، وبدأت هذا النشاط فى
أمانة الرأسمالية الوطنية، ولكننا تراجعنا بعد ملاحظة السيد الرئيس،
لأنه من المصالح العام ألا يكون نشاط الرأسمالية الوطنية شديداً فى
هذه الآونة.

بعد ذلك فإن نشاط قطاع الفلاحين والعمال. فإن الجماهير كانت
تتصور أنه، عقب تكوين أمانة الاتحاد الاشتراكى، فإن شيئاً ما جديداً
سيحدث، ويخلق صلة بين الناس، وأن يجدوا ملجأً يستطيعون
الوصول إليه، والحديث فى مشاكلهم وأحوالهم الاقتصادية،
أوملاحظاتهم على أى قانون أو قرار أو طريقة تفكيرهم السياسى.

كل هذه الأمور التى أشربت إليها لم تحدث! ومازال عملنا هو
مجرد دراسة بين أربع جدران! وفى الواقع أن هذه الفترة الأولى
بالنسبة للدعوة والنشر فى الصحف، فقد كان ذلك توجيه من السيد

الرئيس، لكننى أعتقد أن الفترة الحالية تأخذ صورة عكسية! فمن جهة وسائل الإعلام، إذا عقد اجتماع للعمال، يجب أن ينشر ذلك فى الصحف، بحيث يشعر كل من يفكر فى مشكلة معينة أنه يستطيع أن يقابل الأخ الشريافى - مثلاً - ليشرح له هذه المشكلة وبهذا يمكن إيجاد الصلة الشخصية.

النقطة الثانية هى كيف يكون أسلوب عمل هؤلاء الناس بعد تجنيدهم؟

لقد اقترحت فى الجلسة الماضية، أنه بالنسبة لقطاع الفلاحين - تطرح الخطة الخمسية الثانية كأسلوب عمل، ويتم شرحها على المستويات المختلفة. وأعتقد أنه قد آن الأوان أن تنشط الأمانة فى اتصالها الجماهيرى، عن طريق عقد اجتماعات علنية تذاع بالراديو وتنتشر فى الصحف، وبهذا يظهر للناس أن الأمانة تعمل، لأنه منذ أن كونت الأمانة، وآمال الناس فى حدوث تغيير جوهري لم تتحقق!

ويمكن اقتراح عدة مشاكل - كالمشكلة الجامعية مثلاً - يمكن أن تحل على مستوى الجامعة! وللتوقع حدوث نوع من أنواع الصدام، ويلبغى ألا يحزننا ذلك، لأننا - كجهاز سياسى - واجبنا أن نعكس آراء الشعب، وننقل الصورة إلى السلطة التنفيذية.

إننى أعتقد أن المناقشات التى أنت بعد الاتصالات والمؤتمرات التى عقدت فى الجامعة، قد جعلت البعض يتراجع عن أن يقولى المسألة بشكل قوى مدافع!

ويجب أن نجتمع الناس من حولنا، ومن المحتمل أن يكون هناك جزء من هؤلاء الناس نخيل علينا.

فليكن ذلك! فكيف كان يمكن تبين عدد من أعضاء مجلس الأمة الذين يؤمنون بالفكرة الاشتراكية قبل انعقاد المجلس؟ إننا حين نأخذ رأى واحد من هؤلاء فى مشكلة معينة فقد يبدى رأيا خاطئاً، ولكننا حين نجلس معه يمكن أن نجعله يغير رأيه بالمناقشة المقترحة، والإقناع.

إن لدينا فرصة فوق الشيوعيين وفوق كل واحد موجه فى البلاد، هذه الفرصة هى حب العدد الكبير من أبناء الشعب للنظام الاشتراكى! إن لنا جمهرة، فلماذا نغلق الباب دائماً على أنفسنا؟ وليس معنى وجود شخص يختلف فى بعض التفاصيل أنه ضد النظام!

إن الشعبية الكبيرة ليست منظمة، لسبب واحد هو أنه لا ملجأ لها! ونحن نريد قلب هذا الملجأ من السلطة التنفيذية إلى الجهاز السياسى، ولن يتأتى ذلك الا بإنشاء الحزب.

حسين الشافعى:

لقد أثار السيد الرئيس موضوعاً، سبق تناوله فى الجلسة التى عقدت يوم ١٢/١/١٩٦٥، والتى كان التركيز فيها أساساً على التنظيم السياسى وتنشيط الاتحاد. والحقيقة أن الجلسة الماضية كانت منصبة أساساً على هاتين المهمتين، وقد قدمنا مذكرتين فيهما معظم النقاط التى أثيرت. ولقد طلب فى الجلسة الأخيرة أن يترجم هذا العمل إلى برنامج.

والحقيقة أنه ربما كنا قد تحدثنا طويلا في المعلومات التي أتت من المحاضرات، وكنا نعرضها سريعا للانتقال إلى الموضوع الثاني، وهكذا

كمال رفعت:

بالنسبة لموضوع أسوان، فإنه كان قد تم بمعرفتنا ! فقد حدثني أمين لجنة أسوان على أساس عمل ندوة في الاتحاد الاشتراكي، ولقد رشت جميع أعضاء لجنة الدعوة ليذهبوا بصفة دورية لإلقاء محاضرات، وكان اتفاقنا على أن يحاضر السيد لطفي الخولي الأسبوع الماضي.

حسين الشافعي:

بالنسبة لموضوع أسوان، فقد حدث، قبل تنظيم عملية المحاضرات، أن أشار أمين محافظة أسوان إلى التجمع الشيوعي، وجاء في وقت العملية وأبلغ عن الموضوع!

وكان يأخذ من جانبه بإجراءات مقابلة! بعد ذلك طلب أمين المحافظة إعداد محاضرات وندوات عن طريق الاتحاد.

شعراوي جمعة:

بناء على المناقشة التي دارت في تكوين الجهاز السياسي، فإنني قد أعددت بعض النقاط. لي تطبيق على كلمة السيد الزميل سيد مرعي بشأن أخذ أي ناس! إن لدينا تنظيمًا، جماهيريا وهو الاتحاد الاشتراكي، ولقد أخذنا فيه «أي ناس»!

فمن ناحية تنشيطه يمكن أن ينشط، ولدينا مناسبات عديدة يمكن أن تؤدي إلى ذلك، لكنه - في اعتقادي أن اختيار العناصر تمهيدا لضمها أمر في غاية الأهمية، لأننا لو أخذنا «أى ناس» يمكن أن نقع في نفس المشكلة،

جمال عبد الناصر:

في اعتقادي أن «أى ناس» التي يقصدها الأخ سيد مرعى، لاتعنى أن أسير في الشارع وأى شخص يقابلنا نأخذه، ولكنها تعنى أنه بمعرفته لهؤلاء الناس يختار منهم من يختاره، وبعد ذلك - بالتجربة سيظهر الصالح والسيء.

شعراوي جمعة:

لقد أشار السيد رئيس الجمهورية إلى أننا في حاجة إلى الاشتراكيين، وإلى الحركيين، وإلى القبايين. ونحن في حاجة إلى هؤلاء، ويجب أن نبحث عنهم في كل مكان! ويجوز أن نصل بعد سنة إلى ألف شخص، وقد يكون ذلك أفضل من الوصول إلى ٥٠ ألف شخص!

المهندس سيد مرعى:

إننى لم أقصد أى ناس، ولكننى أقصد أن المقاييس التي قد توضع هنا، توجب أن يكون الشخص حركيا واشتراكيا وموئنا وملتزمًا، ونظل نؤكد على تلك الألفاظ والمواصفات! فذلك يربطنا، ويظنا في الاختيار!

وربما، فى بحثنا عن هؤلاء الأشخاص، نجد الملتزم غير المؤمن، أو الاشتراكى غير الحركى، فيتكون النتيجة أننا نظل نتراجع ونتراجع!

لكن الذى أقصده، هو أن كلا منا فى داخل أمانته - بعد ما يختلط بالناس - فإنه يمكن أن يحكم على مجموعة منهم! ذلك الحكم قد يكون خطأ، ولكن سيصبح لدى جمهور ليس كالموجود فى الاتحاد الاشتراكى، وهذا الجمهور سيولد من داخل الجهاز الموجود.

ومن الجدير بالذكر، أنه لا يمكن أن نعرف شخصا معينا بالذات، وأنه حركى أو اشتراكى، إلا عن طريق الاحتكاك والاجتماع والمناقشة، أما الألفاظ التى توضع لنا فهى فى الحقيقة تؤثر على تفكيرنا!

لأن التجربة أثبتت أنه فى كثير من الأحيان يحدث أن الرجل الذى يظل يتحدث بالإيمان والإخلاص أنه يكون منحرفا فى نهاية الأمر! لكن الشخص المنطوى الصامت الذى يتحدث فى موضوع من المواضيع من الممكن أن يصبح عاملا فعلا فى المهمة التى توكل إليه.

شعراوى جمعة:

لقد تصورت وإجابات الجهاز السياسى بعد تكوينه، ونظرت إلى المواقع الحساسة التى يجب أن يكون الاختيار من خلالها، بعد ذلك كيفية بناء هذا الجهاز، وكيفية الترشيح، وفى النهاية الخطة المنتظرة لتحريك هذا الجهاز.

فى تصورى أن واجبات الجهاز السياسى بعد تكوينه - هى:

(١) السيطرة على التجمعات الشعبية والأحياء السكنية.

(٢) الربط بين القيادة والقاعدة.

(٣) التعرف على مشاكل واحتياجات الجماهير، ونقلها إلى قيادة التنظيم.

(٤) دفع الحركة فى الاتحاد الاشتراكى وقيادة العمل السياسى.

ولقد تصورت أن المواقع الحساسة التى يجب أن ينبثق فيها الجهاز السياسى، والتى يمكن أن تلعب دورا رئيسيا ونشيطا فى النواحي السياسية، هى:

- (١) لجان الاتحاد الاشتراكى.
- (٢) النقابات العمالية.
- (٣) النقابات الزراعية.
- (٤) النقابات المهنية.
- (٥) الجمعيات التعاونية.
- (٦) المجالس المحلية.
- (٧) التنظيمات الطلابية.
- (٨) مجلس الأمة.
- (٩) التجمعات الوظيفية أو الإدارية.
- بعد ذلك - حسب تصورى - قلت: إنه يجب أن يتم اختيار هؤلاء الأشخاص من العناصر الاشتراكية الثورية الحركية.

أما بالنسبة لكيفية بناء الجهاز السياسى وترشيح أفراده، فقد تـصـوـرت أن تكون الأمانات الفرعية هى نواة الجهاز السياسى .

وأقترح أن يختار عضو الأمانة الفرعية عددا من الأفراد من نفس القطاع، تتوافر فيهم القدرات المؤهلة للترشيح للكادر السياسى، من ١٠-٥ أفراد، ويتم التمسـل النوعى بخـلايا فى حدود العدد السابق، حتى مستوى المحافظة.

كذلك فإنه يجب أن يكون أمين لجنة المحافظة من الكادر السياسى، ويدولى قيادة الجهاز فى المحافظة، ثم تتكون خلية رئيسية فى كل محافظة من المسؤولين عن الخلايا النوعية ويرأسها الأمين، وتكون بمثابة القيادة الجغرافية للجهاز السياسى .

أما بالنسبة للترشيح، فيتم على أساس المسئولية الشخصية للمسئول . ويتم الاختيار من التجمعات السابقة، ومن المواقع الحساسة كلما أمكن ذلك، ويؤخذ رأى أكثر من مسئول فى المرشحين، ثم يوضعوا تحت الاختبار لفترة معينة!

كذلك فإنه من الأفضل ترشيح أعضاء الجهاز من بين الشباب، والاهتمام بمنظمة الشباب، وتأهيلها لتصبح المصدر لإمداد الجهاز السياسى الاشتراكى على المدى البعيد.

إن الأمر يستدعى الحرص على ربط خلايا الجهاز السياسى بشخصية مسئولة معروفة، حتى لا تحدث بلبلة وخط بين الجهاز السياسى وغيره من التنظيمات المضادة، التى تتكون أيضا بطريقة سرية، مثل التنظيمات الشيوعية!

أما بالنسبة لهدف الجهاز السياسى، فهو السيطرة على المنظمات السياسية والتجمعات الشعبية بواسطة أفراده المنبثين فيها! ولكى يتحقق ذلك الهدف ينبغي عمل خطة لتعميق حركة الجهاز، وتأهيلها للوصول إلى الغرض. ويمكن عمل تخطيط للمرحلة العاجلة، وتخطيط بعيد المدى لإبراز القادة من بين الشباب، وضمهم إلى التنظيم السياسى.

ويمكن أن تتضمن الخطة:

(١) برنامجا للتدريب.

(٢) موضوعات للمناقشة والبحث.

(٣) محاضرات وندوات.

بالإضافة إلى أن التسلسل النوعى يضمن تحريك كل قطاع على حدة. والقيادة الجغرافية تضمن ربط وتحريك الجهاز ككل فى نطاق كل محافظة، وبالتالي على مستوى الجمهورية.

إننى أتصور أن كل شخص فى الأمانة الفرعية يمكنه أن يكون، بواسطته والأفراد الموجودين معه، خلايا صغيرة، ويتسلسل، ولكن ترتبط بقيادة جغرافية داخل المحافظة، التى ترتبط بقيادة فى الأمانة العامة.

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

سيتناول حديثى نقطتين :

الأولى، تطبيق على بعض الكلام الذى قيل، وخصوصا عن نشاط الشيوعيين.

الثانية: خاصة بالتنظيم السياسى.

إن مشكلة الشيوعيين فى اعتقادى تثير مشكلة هامة! فمن هم الشيوعيون؟

لأنه من مجموع الكلام الذى قيل الليلة، فإننى أحس أن هذه المسألة ليست واضحة لى تماما.

فبالنسبة لعملية أسوان، فإننى كنت مدعوا للاشتراك مع عدد آخر. أذكر منهم لطفى الخولى، ومحمد الخفيف. ولقد تم ترتيب الدعوة بناء على دعوة من السيد / طه زكى، وتم هذا الترتيب فى «الأهرام»، فقد اتصل السيد طه زكى بالسيد لطفى الخولى، وقال: إنه يريد أن يجرى نشاطا فى أسوان. ولقد أرسلت أسماء هؤلاء الناس إلى أمانة الدعوة، وجميعهم أعضاء فى الأمانات الفرعية فى الاتحاد الاشتراكى.

فالحديث عن نشاط الشيوعيين باعتبار أن هناك شيوعيين، فإن تلك الأسماء التى نتحدث عنها، تجعلنا، أو تثير فى أذهاننا تساؤلا: من هم الشيوعيون فى الوقت الحالى؟ إن هؤلاء الأشخاص يعملون فى الصحف كمحررين، فإذا كان الاتهام السابق بالشيوعية يظل مطلقا على نشاطهم، فالمسألة تجعل هناك نوعا من تطبيق الموقف، بحيث أن الإنسان لا يدرك خطواته!

وفى بعض الأحيان يصادفنا أحد اليساريين السابقين الواضح أنه مستعد أن يعمل فى حدود الثورة، فهل يرشح باعتباره أحد الأشخاص الذين يمكن أن يعمل فى حدود الثورة باعتبار الاتهام السابق الموجه له كأن لم يكن؟

والمسألة فى ذهنى أبعد من ذلك . فالمشكلة ليست اتهام أفراد محددين بالذات، ولكن من استقراء الحوادث العامة فإننى أخشى أن يقف الاتهام بالشيوعية فى سبيل هؤلاء الناس!

إن معنى الشيوعية قد لا يكون محددا فى ذهن هذا الشخص أو ذاك، ولكن فى ذهنه أن هناك تطورات محتملة فى أن أى تطور محتمل هو طريق إلى الشيوعية.

إن هناك محاولة تجميد، أشار إليها السيد الرئيس، تتعلق بالخوف من تجميد الثورة، وأن الكلام الذى يقال عن اتهام الثورة بالشيوعية يردد فى كل مجال، فلو أننا تساءلنا مرة: لماذا ذهبنا إلى اتحاد الشيوعيين اليوجوسلاف؟ إن هذه مشكلة تخريف من أى تطور يحدث فى المستقبل، رغم أن زيارة وفد الجمهورية إلى اتحاد الشيوعيين اليوجوسلاف لاتعنى إطلاقا التحول إلى الشيوعية!

وفى حديث السيد الرئيس الليلة أشار إلى أننا نقبل فى داخل التنظيم السياسى، والأمانات الفرعية، من نرى أنهم محل ثقة وليسوا مرتبطين! فهل نشاط هؤلاء الأفراد، كجزء من نشاط الاتحاد الاشتراكى، يعتبر نشاطا شيوعيا؟ أو يعتبر ضمن العمل العادى؟

إن ما ذكرته الآن بشأن هذه المسألة جدير بالحسم، حتى لاتظل الأمور معلقة بهذا الشكل،

النقطة الثانية التى أردت الحديث فيها، هى بناء التنظيم السياسى . ويخيل إلى أننا جميعا متفقين فى خلال المناقشات المختلفة ..

(وهنا قاطعه عبدالناصر قائلا:)

جمال عبدالناصر:

فلنناقش النقطة الأولى.

ففى رأى أن هناك بعض الأفراد الذين كانوا فى المعتقل، وهناك من اتهم بالشيوعية ولكنه يمكن أن يسير معنا.

ذلك أنهم - أى هؤلاء الأفراد - فى سنة ١٩٤٠ - ١٩٤٥، لم يكن هناك من سبيل أمامهم لتحقيق الهدف سوى الانضمام إلى منظمة شيوعية. وفى أول الثورة اعتقدوا أنها أمريكية، أو أنها تسير فى طريق فاشستى، ولكنهم بعد أن خرجوا من المعتقل، ورأوا ميثاق العمل الوطنى، وما تحقق بالتطبيق قد وصل إلى أكثر مما كانوا يتصورونه - اعتقد أن هؤلاء الناس يمكن أن يشتركوا معنا فى العمل السياسى.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك مجموعة أخرى تؤمن بألا سبيل سوى التنظيم الشيوعى، ووجوب استمراره، وأن لا بد من فرض ديكتاتورية البروليتاريا! وإننى أعرف هؤلاء الناس جيدا، وأعتبر أن هناك خلافا جذريا بيننا وبينهم، ومن ثم فلا يمكن إطلاقا إيجاد أى نوع من التعاون معهم.

وهناك من يقول: بأن المجتمع لا بد أن يتطور إلى الشيوعية، وأنا أقول: إن هؤلاء الناس على خلاف معنا فى المبدأ.

فكيف نعرف هؤلاء من هؤلاء؟ فى الحقيقة أننا نحتاج إلى معلومات، واجتماعات مع الناس، لنعرف هل خدعنا فى الكلام الذى قيل أم لم نخدع؟

وإننى أعرف مثلاً عبد العظيم أنيس الذى لم يقبل، ولقد قال: إنه ليس عضواً فى اللجنة المركزية وقد أقسم لى الأخ خالد محبى الدين أنه ليس عضواً فى تلك اللجنة، وعلى هذا الأساس عمل فى جريدة المساء، ثم ظهر بعد ذلك أنه عضو فى اللجنة المركزية! ولقد خدع خالد محبى الدين! والناس تقول: إن خالد محبى الدين شيوعى، وكذلك عبد الرزاق حسن، وإبراهيم سعد الدين، وكمال الحناوى، وكمال الدين رفعت.

إن المقاييس تختلف بالنسبة للناس، وإننى أوافق على ما قاله الدكتور إبراهيم سعد الدين. فمثلاً إذا ذهبت إلى أخبار اليوم، فإنه نتيجة لوجود ناس أنساب لمصطفى أمين وعلى أمين، يقولون: إلى متى سنحكم بالشيوعيين؟ إلى متى.. وإلى متى..؟

فهل فعلاً يحكم الشيوعيون أخبار اليوم؟

ولكن بعض التصرفات من بعض الذين يعملون مع الأخ خالد محبى الدين، الذين كانوا شيوعيين فى الماضى، تجعل هناك حملة مركزة على الشيوعيين، الغرض منها هو التخلص من هؤلاء، وعودة مصطفى أمين وعلى أمين إلى أخبار اليوم.

ونجد أيضاً فى البلد من يقول: «إلى أين يذهبون؟» والعملية فى رأى هى خوف على المناصب.

ولقد وصل ذلك إلى صوت العرب، فنجد أن أحمد سعيد، فى يومياته التى أسمعها كل ليلة، لا يفتأ يتحدث عن الشيوعيين والشيوعية إلى آخر هذا الكلام!

ومن جانبى أرى أنه لاداعى لاتخاذ إجراء مع أحمد سعيد، لأنه شخص يمر بأزمة نفسية ستنتهى يوماً ما.

وهذه العملية موجودة على مستوى واسع.

فبالنسبة للرجعيين والمحافظين يقولون: إنه كان هناك ألف شيوعى فى المعتقل خرجوا منه! وهناك من يهمهم أن نعيد هؤلاء الناس إلى المعتقل!

وحين يتم اجتماع بينكم وبين هؤلاء الناس، ستجدونهم يتحدثون عن الشيوعية، وعن النظام الموجود، وبذلك يمكن معرفة من الذى يمكن أن يتجاوب ويسير فى الخط، ومن الذى يعمل فى خط مخالف؟ الحقيقة أنه يغلب على بعض الناس الكلام الخطأ.

ولقد تحدث أحد الناس فى معسكرات الشباب وقال: إن هذه الثورة وطنية حتى سنة ١٩٦١، وإن الثورة الاجتماعية هى ثورة كوبا!

وهذا الكلام يختلف عن رأينا فى الموضوع، لأننا نعتبر أن إعلان كوبا الماركسية اللينينية كان نتيجة اضطرار، ونتيجة للحصار الذى فرضه عليها الأمريكان، وكان إعلانهم ذلك هو مجرد كسب مساعدات الاتحاد السوفيتى. ولقد قال خروشوف لى: إن كوبا تكفهم يومياً ما يزيد على مليون دولار، وإن كوبا أعلنت للماركسية اللينينية بدون علم قادة الاتحاد السوفيتى.

ونحن فى الحقيقة فى حاجة إلى جهد كبير مع الناس، لنستطيع أن نكون وحدة فكرية.

إننا قبل سنة ١٩٦١ أصدرنا قانون الإصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢، وفى سنة ١٩٥٦ أجرينا عملية التمهير! وفى الواقع أنها كانت عملية تأميم، لأن التمهير كان معناه بيع هذه المؤسسات إلى المصريين،

ولكننا أقمنا القطاع العام فى أول يناير سنة ١٩٥٧، وبدأت المؤسسة الاقتصادية، وكانت تلك العملية تمثل خطوة كبرى، ولولا العدوان الثلاثى لما استطعنا القيام بخطوة سنة ١٩٥٧ بهذه السهولة، لأنه لو قمنا بها قبل ذلك لاصطدمنا مع الغرب صداما كبيرا.

كل ذلك يبين الخط الذى نسير فيه، ولكن هناك بعض الأفراد عبيد نصوص قرأوها! ولا يمكن أن نمسح «مخهم»! وقد يكون هذا الشخص مقتنع، ولكن إذا طلبت منه أن يلقى محاضرة فإنه حين يبدأ فى كتابتها يستسلم للنصوص التى حفظها والتى تستعبده! ذلك ما أتصوره بالنسبة للشيوعيين.

شعراوى جمعة:

إن موضوع الشلل ما يزال سائدا! وأخشى أن يجر أمانة الدعوة والفكر إلى هذا الموضوع، خصوصا وأن الصحافة فى اللجنة منقسمة على نفسها، وكل فريق يتحدث عن الفريق الآخر بكلام!

وهناك الآن مناقشات تدور بما يقال فى داخل اللجنة! وكل فئة تحاول التشنيع على الفئة الأخرى، فذاك يقول: لقد أبدى فلان رأيا سفهة!... الخ.

وبالنسبة للفكر عموماً فإن كل شئ لها جماعة، حتى بالنسبة لمن شطبوا! فإنه يقال: إن السيد الرئيس قد شطب فلانا واعترض على فلان!

جمال عبد الناصر:

أرجو أن يوضح الأخ شعراوي جمعة الحديث أكثر، حيث لا يتخرج من ذكر التفاصيل.

شعراوي جمعة:

قد أثار الدكتور سليمان الطماوي بعض الموضوعات الخاصة بلجنة الفكر في الجامعة، ولدى الأخ طلعت خيري معلومات أكثر في هذه المسألة.

كمال الدين رفعت:

إننا حين نناقش أى موضوع فى لجنة الدعوة، فإن كل شخص يبدى وجهة نظره.

وكان من رأى الدكتور الطماوي أن لديه ناس فى الجامعة يمكن أن يناقش معهم نفس الموضوعات، بحيث يستطيع أن يقول وجهة نظره! ولا خلاف فى أننا لانوافق على مناقشة الموضوعات، التى نناقشها فى اللجنة، فى خارجها. ولقد نبهت الدكتور الطماوي إلى ذلك الأمر.

جمال عبد الناصر:

إن هناك «مودة» أن يتحدث الناس على بعضهم البعض! ولا نستبعد أن يجلس أحد هؤلاء الناس وسط مجموعة ويتحدث عن رأيه، حبا في التباهي بالسلطة والتظاهر بالقوة!

طلعت خيري:

الواقع أن أعضاء لجنة الدعوة والفكر، حين يخرجون من اللجنة، يتحدثون في تفاصيل ما دار من مناقشات فيها - وبالذات سليمان الطماوي، الذي قال: لقد سفهت رأى فلان، وانتصرت عليه، وما إلى ذلك! وكانت النتيجة أنه عندما عقد اجتماع بين هيئة التدريس في كلية الزراعة بجامعة عين شمس وآداب القاهرة، فقد كان حديثه: إن لجنة الدعوة والفكر عبارة عن «شال»!

ولقد حدثت الأخ كمال رفعت في أننا يجب أن نكون ملتزمين! ويجب أن تكون المناقشات داخل الأمانة فقط!

جمال عبد الناصر:

إننى أرى أن الأمانات الفرعية يجب أن تجعل الناس ملتزمين، والإستبدأ نحاسب الناس على تصرفاتهم! وبدون ذلك فإننا نعطي مثلا سيئا للآخرين.

كمال رفعت:

لقد تحدثت مع الدكتور الطماوي، وقال: إنه عمل مناقشة!

جمال عبد الناصر:

اننى أرى أن الطماوى لايسجم مع عدد من الموجودين فى لجنة الفكر، ولقد رأيته فى اللجنة التحضيرية، وسمعت كلاما كثيرا، وأعتقد أن اتجاهه إسلامى، فهو يحاول أن يرد الأمور إلى اتجاه إسلامى، ويأخذ أى اتجاه على أساس أنه مناقض لهذا الاتجاه!

ولكن عبد العزيز كامل «ناصح» وحركى وله تاريخ طويل فى العملية.

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

أعود لموضوع بناء التنظيم السياسى، فأقول: إن هناك اتفاق بيننا أن التنظيم السياسى يجب أن يبدأ باختيار عدد من الأشخاص على درجة من الثقة، والذين يوكل اليهم عمل يبدأ وا فى مباشرته لتحريك المجموعات المختلفة، ولكن نقطة الخلاف الأساسية هى كيفية الاختيار؟ ويمكن أن نبدأ بعدد من المعارف الشخصيين، ولكن مهما كانت معرفتنا بهم يجب أن يكون هؤلاء الأشخاص فى موضع اختبار.

والواقع أننى لايمكن أن أفصل بين نقطتين مرتبطتين تماما، وهما: تنشيط الاتحاد الاشتراكى واختيار الأشخاص العاملين فى الكادر السياسى، ولا يتم هذا الاختيار إلا من خلال تنشيط الاتحاد الاشتراكى

جمال عبد الناصر:

لقد تحدثنا في هذه النقطة قبل ذلك، وقلنا: إنه يمكن أن نأخذ من خلال عملية التنشيط بالإضافة إلى المعرفة والممارسة.

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

لقد ذكرت أن هناك عددا من الاتجاهات لمعنى الممارسة، فأتجاه يقول بأن معنى الممارسة هو المقابلة الشخصية والاتصال بالناس ومعرفة آرائهم.

وكان رأى الدكتور خلاف، الذى عبر عنه فى الاجتماع السابق، وهو أن عملية الاتحاد الاشتراكي ليست مجرد عملية مناقشة، ولكن ينبغي اختيار قضية من القضايا تطرح على لجان الاتحاد الاشتراكي. وأعطى الدكتور خلاف مثلا لما شاهده فى كوبا أخيرا، حين أخذ الحزب هناك مسألة محور الأمية كهدف، وجند لها الجماهير، ومن خلال ذلك يمكن أن يبرز الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم، ولا ينبغي الاهتمام بأى قائمة من الناس.

ولست أعرف حتى الآن السبب فى عمل الاتحاد الاشتراكي: هل هو عمل مناقشات، مهما كانت هذه الموضوعات مهمة؟ ولكنها ليست إطلاقا عملية اختيار الأشخاص ذوى الواجب العملى. وكما قال الأخ شعراوي: إن العمل هو تسيير الاتحاد الاشتراكي.. فهل يكون ذلك العمل هو المناقشة؟ وهل يكون فى تعبئة الجماهير لحل المشاكل التى تجابهها؟

فإذا كانت حل المشاكل، فيجب أن تكون العملية هي توجيه الاتحاد الاشتراكي لمجابهة هذا النوع من المشاكل.

إن هناك مشاكل عامة يمكن أن يوجه الاتحاد الاشتراكي كل إليها، ليقوم بحملة فيها. وفي أثناء العمل ذاته يمكن أن يختار من هؤلاء الناس العناصر الصالحة التي تصلح للعمل المطلوب.

وأذكر أنه في الجلسة الأولى اقترحت منع الإسراف، ولكن السيد رئيس الجمهورية أشار إلى أنه يمكن أن يكون الموضوع هو الادخار! وفي ذهني أن هذا الموضوع لو يطرح من هذه الزاوية يمكن أن يدخل الاتحاد الاشتراكي إلى جميع الجبهات، مثل الزراعة والانتاج.. الخ.

ويمكن أن توجه جميع جبهات الاتحاد الاشتراكي إلى عمل موحد رئيسي، تجند له جميع الجهود، وفي خلال العمل ذاته تتم عملية الاختيار، وكل الناس المختارين لا يكونون أعضاء في التنظيم أولاً، وإنما يوضعون تحت الاختبار، ويمكن أن نختار منهم بعض العناصر.

وإذا لم يكن من الممكن تحريك الاتحاد الاشتراكي في مجموعه، فلا أقل من تحريك أجزاء معينة منه، لأنه من الجائز أن تبدأ العمليات في جبهات محددة. ونحن نستطيع تحريك الاتحاد الاشتراكي في قضية واقعية، يعمل الاتحاد على حلها بواسطة الجماهير، وبدون اللجوء إلى الحكومة.

ذلك في اعتقادي وسيلة من الوسائل التي يمكن أن نسلوها من أجل اختيار الأشخاص.

أما عملية تنظيم هؤلاء الأشخاص في خلايا، فيمكن أن نبدأ فيها فيما بعد.

أنور سلامة :

في الحقيقة إنني موافق على كل ما ذكره الدكتور إبراهيم سعد الدين والمهندس سيد مرعي . وفي اعتقادي أنه يجب أن تكون عملية تكوين الجهاز السياسي تحت عنوان «تنشيط الاتحاد الاشتراكي»، وليست تحت عنوان «التنظيم كتنظيم»، إذا أردنا أن نكون التنظيم.

أما من ناحية قطاع العمال، فيمكن أن نقوم بهذه العملية، وبأى تنظيم كحزب، ويمكن أن نقوم بأية عملية من العمليات التي ذكرها الدكتور إبراهيم سعد الدين والمهندس سيد مرعي، أو أية قضية أو موضوع.

وفي الواقع يمكن أن نواجهها حالياً، سواء من حيث تنظيم لجان الاتحاد الاشتراكي، أو اللجان النقابية، أو أعضاء مجالس الإدارات داخل المصانع - كل هذا يكون من داخل العمليات التي تجند لها كل مجموعة كمجموعة كاملة، ولكن يوجد اختلاف بسيط، وما في ذهننا نحن أخذناه على خطوات، ونذكر بعض الخطوات بتوجيه من السيد/ علي صبري . وفي تصورنا كان هذا هو السبيل الوحيد الذي أماننا وهو أن نبدأ في إيجاد التنظيم.

وفي تصورنا أن عملية التنظيم تقع على عاتق الأشخاص الذين يتم اختيارهم ويجندون للعمل . والأعمال كثيرة جداً وموجودة ولاختار هؤلاء الناس ونتركهم حالياً. توجد شبكة كبيرة متصلة، وتوجد سلوك موصلة، وتتسلسل المسؤوليات بعد ذلك.

وأعتقد أنه في هذه الفترة الأولى، يجب إعطاء الأفراد المختارين العمل والتنظيم، بالإضافة إلى الدراسات التي يمكن أن تتم فيها الناحية الثقافية، أو الاشتراكية التي تعمق المفهوم الاشتراكي، أو توجد التوحيد الفكري المطلوب.

وتصورنا أيضا - كما قلت بتوجيه من السيد على صبرى - أن يكون لنا في كل محافظة المسئول الذي نطمئن إليه في القاهرة وفي الاسكندرية وغيرهما من المحافظات، ويكون هذا المسئول هو رجل التنظيم في الناحية العمالية.

والذي أتصوره أن يكون مع هذا المسئول أمانة فرعية - كما هو الحال بالنسبة لنا - ولكن في مختلف الاتجاهات، سواء كانت مهنية أو جغرافيا.

فنحن نفكر بالنسبة للقاهرة أن ندخل مهنية وليس جغرافيا، وفي أماكن أخرى يكون التمثيل جغرافيا ومهنية. فمثلا بالنسبة لمحافظة البحيرة - لانتزك كفر الدوار أو المحلة الكبرى بدون التمثيل المهني.

ولهذا فإن الناحية الجغرافية سوف تكون ممثلة مع التمثيل المهني بقدر الإمكان، حتى يجعلونا نتصل باستمرار، ويكون مندوب الحزب - أو مندوب التنظيم - في كل وحدة اقتصادية.. أى تجمع جماهيري ويكون فيه المسئول عن التنظيم. وهؤلاء يرتبطون ارتباطا كليا ويلتزمون التزاما كليا.

لذلك تكلمنا في الاجتماع الماضى عن السرية للتنظيم! ومن غير سرية التنظيم يصعب إيجاد هذا التنظيم بهذه الصورة. لذلك أعتقد أننا إذا كنا قد انتهينا فى السرية كسرية كاملة فى الجلسات الماضية، وبهذا الشكل نكون قد جمعنا ما بين حاجتين: إيجاد التنظيم، ثم إيجاد «السلوك» التى توصل ما بين القيادة والقاعدة.

أما بالنسبة لما ذكره الأخ شعراوى جمعة عن موضوع الاختيار، فنحن ننظر إلى التنظيمات القائمة، حيث يوجد فيها القياديون والاشتراكيون والحركيون الذين يمكن أن نعتمد عليهم. وإذا وجد تفاضل بينهم، فسوف نأخذ الأحسن، ونعمل لهم الخطوة الأولى والخطوة الثانية. وهذا يساعدنا إذا كان العمل السريع هو المطلوب.

وبالنسبة لاختيار الأسماء، فيمكن أن نختار كثيرا من الأسماء. وقد حددنا شروطا وأساسا كثيرة للاختيار، ونريد أن نعرضها للموافقة عليها.

وفى تصورنا أن اختيار هذه الأسماء لن يكون اختيارا نهائيا، ويجوز أن يكون اختيار بعض هذه الأسماء نهائيا لمعرفتنا الكاملة للأشخاص العاملين بهذه المصانع، واعتقادنا بأنهم أصلح القياديين الذين يمثلون التنظيم فى هذه المصانع، ولكن نختار الأصلح بالنسبة للمصانع الأخرى، وقد يظهر فى المستقبل أننا لم نكن حسنى الاختيار المطلوب.

وأتصور أيضا - خصوصا فى المستويات الصغيرة - أننا لن ندقق كثيرا فى عملية الاختيار، لأننا نريد «خميرة»، وعن طريقها سوف نصل إلى التنظيم، وعن طريقها يمكن أن نعرف الأحسن أو نعلمه.

ويجب أن نؤمن بأن الوقت - من غير شك - يلعب دورا كبيرا في التكوين والتعميق وحسن الاختيار وإظهار العناصر الايجابية. ويجب أن نبدأ ونتخذ هذه الخطوات بشكل سريع، وأن نعمل ونلتقي بالأشخاص الذين نختارهم، وستقدم بهم للسيد على صبرى. وأرجو أن نتاح لنا فرصة الاختيار.

الدكتور حسين خلاف:

أعتقد أن الاتحاد الاشتراكي نشط إلى حد ما خلال المدة السابقة من يوم تشكيل الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي/ وعلى الأساس الذي عملناه. ولكن الإنسان - قطعاً - ليس مرتاحاً تماماً إلى النتيجة التي وصلنا إليها أخيراً، لأننى - صراحة - يمكن أن أكون قد تأثرت بعبارة قالها سيادة الرئيس، وهى أننا نجتمع ولم نعرف ما سنناقشه، ويجب أن نجتمع ونعرف مقدماً ما سنناقشه، وأنا نريد أن نعمل ليل نهار حتى نصل إلى النتيجة التى نريدها، نحن مقتنعون إلى ضرورة وجود مسئول فى كل قطاع، ولمعرفة عدم وصولنا إلى النتيجة التى نريدها.

علينا أن نقيم النتائج التي وصلنا إليها، ومعرفة هل نحن متقدمون
أولاً؟ وأعتقد أنه توجد بعض الظروف التي أدت إلى هذا وهي:-

- ١- لازلنا في البداية.
- ٢- حلول شهر رمضان.
- ٣- عدم استكمال جهاز الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي من الموظفين.

٤. عدم استكمال بعض لجان الاتحاد الاشتراكي، سواء من حيث المقار أو الإعداد أو الترابط ما بين الوحدات الأساسية وبعضها والمستويات الأخرى.

ويوجد علاوة على هذه العوامل أمران رئيسيان:

يجب أن نكون نحن جماهيريين! إننا نشترط فيمن نختاره لهذا التنظيم أن يكون حركيا، وأن يكون اشتراكيا، وأن يكون جماهيريا إلى آخر هذه الشروط! وواجبنا نحن أن نكون حركيين، ومهما وصلنا كحركيين داخل الغرف، فذلك ليس كافيا، بل يجب أن نصل إلى الجماهير، سواء في القاهرة أو الأقاليم بطريقة منظمة ومترابطة، وأن يكون اتصالنا محدد الأهداف والوسائل لكل فترة زمنية. وبهذا نصل إلى النتيجة التي نريدها مقدما.

ومن ضمن هذه النتائج التي أشار إليها الدكتور إبراهيم سعد الدين، هي أننا نريد أن نحدد للجماهير أشياء معينة يقومون بها ويشعرون بلذتها، ويشعرون بالإنجاز، ويرتبطون معنا بالعمل وليس بالكلام. نريد أن نكون كلنا حركة ونشاطا، وننزل إلى الجماهير. والمطلوب أن تكون لدينا أشياء محددة نحددها لأنفسنا، وبعد أن يتم هذا في الشهرين القادمين سيظهر النشاط أمام الناس.

وهذا يحتاج إلى التفريغ الكامل، لأن هذا العمل عمل ضخم. ويمكن - نتيجة هذا كله - أن نستفيد من الاتحاد الاشتراكي. ويجب أن نستفيد منه، وألا يغنى عنه الجهاز المياسي، لأن الاتحاد الاشتراكي هو الذي يضم جماهير الشعب العاملة، بينما أعداد التنظيم قليلة.

ولهذا لا بد من تنشيط الاتحاد الاشتراكي، وإن عملية التنشيط هذه لا تمنع من الاهتمام بالتنظيم السياسي، والاهتمام بالتنظيم السياسي لا يمنع من الاهتمام بالاتحاد الاشتراكي نفسه.

أما بالنسبة للتنظيم السياسي، فإنني أعتقد أن مسؤوليته ليست عويصة! وسبق أن تكلمنا على عملية اختيار الأشخاص أكثر من مرة، ونعرف الموصفات التي يجب أن تتوفر فيمن نختاره لهذا التنظيم، وهي موجودة. ولكن ليس من الضروري، في هذه الفترة، أن نختار الاشتراكي ١٠٠٪ وإنما يمكن أن نختار الرجل الذي يمكن أن نعتبره رجل الاشتراكية والتنظيم ورجل بلده! ولوقمت بضم الناس «عمال على بطل» إلى التنظيم، فسوف تكون النتيجة «عمال على بطل»! لأن العملية هي على أساس ما انضم من الرجال نأخذ نتيجة.

والعملية ليست ايجابية جدا أو سلبية جدا، بل يمكن أن نحدد حدا أدنى من الموصفات للشخص الذي نختاره، ثم يكون هذا الشخص موضع تجربة! وإذا اخترنا بعض الأشخاص، يمكن أن يكونوا كبدائية، ويمكن أن نضم إليهم أشخاص آخرين. كما يمكن أن نشرك الجماهير نفسها فيما بعد في اختيار الشخص الذي سوف يضم إلى الجهاز السياسي، حتى يشعر هذا الشخص بارتباطه بالجماهير.

وتتبع بعض البلاد الخارجية هذه الطريقة. فأى شخص رؤى اختياره في أية جهة - كالمصنع مثلا - يعرض أمره على العاملین بهذا المصنع ويبدى العاملون رأيهم في هذا الشخص، ثم نستفيد من رأى الجماهير في عملية الترشيح، وسوف تكون الجماهير سعيدة نتيجة اشتراكها في اختيار أعضاء الحزب، وتكون هذه العملية بداية

ارتباط رجل الحزب بال جماهير، وحتى لا تشعر الجماهير أنها منفصلة عن أعضاء الحزب من البداية. ولأمانع من أن نشرك الناس فى مراحل أخرى فى عملية الاختيار، لكى يحصل التفاعل بينها وبين أعضاء الحزب.

هذه هى العملية الأساسية فى الاختيار. ويجب أن نحدد علاقة الجهاز السياسى بالاتحاد الاشتراكى، والسلطة التنفيذية، حتى تكون هذه العلاقة محددة من البداية.

حسين الشافعى:

لقد قُدم للأمانة العامة فى اجتماعها السابق مذكرة عن تنشيط الاتحاد الاشتراكى، ومذكرة خاصة بالتنظيم.

فبالنسبة للمذكرة الأولى والخاصة بتنشيط الاتحاد الاشتراكى، فهى تعرض برنامج عمل محدد زمنيا. وقد ووفق على الفترة التى تبدأ من ٦ فبراير حتى ٢٠ مارس، والفترة من شهر إبريل وشهر مايو، ثم طلب منا أن نركز على المرحلة الأساسية التى نحن بصددتها حاليا، وهى مرحلة انتخابات رئاسة الجمهورية، وزيارة السيد/ الرئيس للمحافظات.

وحسب توجيهات سيادة الرئيس فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، فقد جاءت مؤكدة لها، ورؤى ضرورة اشتراك الوزراء فى هذه المرحلة، كما أثير موضوع تحديد الموضوعات التى يتم الكلام فيها، ومن يقوم بهذه الزيارات،

وقد عقد اجتماع مع السادة: عباس رضوان، وشعراوى جمعة، وكمال الحناوى، ومحمد فتحى الديب، وعبد المجيد شديد، وتم فى هذا الاجتماع التقدم بالمقترحات الآتية:

بالنسبة للمحافظات التي سيزورها سيادة الرئيس، يجب التعرف على جميع مشاكل المحافظات، وطرفوها، قبل الزيارة. والمحافظات التي لايزورها سيادته، يقوم بعض المسئولون بزيارتها. ثم المدة التي سيزور فيها بعض رؤساء الدول الجمهورية العربية المتحدة.

وبذلك تكون المدة المخصصة لزيارة المحافظات هي ثلاثة أسابيع. وفي تصورنا أنه لانتم في الأسبوع الواحد أكثر من زيارة ثلاثة محافظات - أى أن هذه المدة سوف تغطي ٩ محافظات: أربعة محافظات في الوجه القبلى وخمسة محافظات من الوجه البحرى، ويبقى بعد ذلك ١٦ محافظة سوف لايمكن سيادة الرئيس من زيارتها.

ونقترح تكوين ثلاث مجموعات، توزع عليهم هذه المحافظات، على أن ينحصر عملها أثناء الزيارات التي يقوم بها سيادة الرئيس. وتشكل هذه المجموعات، من أعضاء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي والوزراء، ويتطلب هذا إعداد برنامج عمل لها.

ويكون موضوع الحديث أثناء هذه الزيارة، تقييم الخطة الخمسية الأولى من وجهة نظر المحافظات، وإعلان ما يمكن إعلانه من الخطة الخمسية الثانية، سواء بالنسبة للسنة الأولى منها أو بالنسبة لسنوات الخطة كلها. كما توضح الالتزامات التي علينا، والإنجازات

التي تمت في القطاعات المختلفة. وبخصوص الإعلان عن زيارة السيد الرئيس للمحافظات، فطلب الأمانات أن ترسل وفودا لدعوة السيد الرئيس.

وبالنسبة لعملية التنشيط، فقد طلب في الجلسة الماضية التركيز على المرحلة القادمة.

إذا ما ووفق على هذا المبدأ، يمكن أن نبدأ العمل.

جمال عبد الناصر:

يجب أن تكون عملية التنشيط أوسع مجالا من هذا الكلام! ولاداعي أن نربط أنفسنا بانتخابات الرئيس! وكما قال الأخ سيد مرعي، يجب أن تنزل الأمانة جماهيريا، كما تنزل الأمانات الفرعية أيضا جماهيريا، وتتصل بالناس وتزور المحافظات، لأنني أعتقد أن عملية التنشيط عملية مستمرة، ولاداعي لإعداد برنامج عمل لزيارة الرئيس للمحافظات.

ثم ترفع القيود التي شعرنا بها، والتي تشل حركتنا. ولا مانع من أن نخطيء!

فمثلا، قيل كلام غير مقبول في مؤتمر كلية الزراعة! وقيل كلام في مؤتمر كلية الطب يمكن أن يعتبر أحسن منه. ويجب أن نكون مستعدين لأي مؤتمر ندعو إليه. وعندما يدعو الأخ رشدي سعيد إلى عقد مؤتمر، يجب أن نكون جميعا مستعدين له، ولا يكون وحده في المؤتمر ويتصدى له بعض الناس!

وبالنسبة لما ذكره الأخ إبراهيم سعد الدين، فمن خلال عملية التنشيط نستطيع أن نقوم بعملية التجنيد للتنظيم، وسنعرف عددا أكثر من الناس، ويكون عملنا أفضل. وعندنا مجال لهذا في مجلس الأمة، فالأعضاء معروفون لنا، ويمكن أن نربط عددا منهم معنا.

حسين الشافعي:

لقد تناولت المذكرة الخاصة بالتنظيم معظم النقاط التي أثيرت تقريبا. ويمكن أن نسير في عملية التنظيم من خلال عملية التنشيط.

جمال عبد الناصر:

إننا نريد عملية ابتداء بالنسبة للتنظيم. وأرى أن نشكل لجنة من الأخ شعراوي جمعة، وكمال الحناوي، وعلى سيد على شعير، وتكون هذه اللجنة كأمينة للتنظيم. ولا أريد أن يكون التنظيم حلقات شخصية، بأن يكون لكل واحد مجموعة، بل يجب أن نقلبه إلى شكل حزبي فعلا!

ومطلوب من اخواننا أعضاء أمانة التنظيم أن يقدموا لنا في الجلسة القادمة مشروع قانون أو لائحة التي نسير عليها. لمناقشتها، على أن يتم توزيعها علينا. كما أنه يمكن أن نقسم جغرافيا ومهليا. وتكون في محافظة القاهرة لجنة، كما توجد لجنة أخرى بمحافظة الاسكندرية، وكذلك بقية المحافظات التي سوف نعمل فيها، كما يجب أن يكون هناك عمل باستمرار. ويعد المطلوب لمناقشته في الجلسة القادمة!

وأعتقد أن هذا سيكون نقطة الابداء، وأعتقد أننا قد بحثنا هذا الموضوع بحثاً وافياً من جميع النواحي.

على صبرى:

بالنسبة لتنظيم العمال، يمكننا أن نسير في نقطة البداية بسرعة بالنسبة لعملية التنشيط والتنظيم وقد اخترنا الأسماء التي نعتقد أنها صالحة، فهل نسير في العملية أو ننتظر حتى يعرض الأمر على الأمانة العامة مجتمعة؟

جمال عبد الناصر:

نسير دون انتظار اجتماع الأمانة إذا كان ذلك أسهل.

الدكتور نور الدين طراف:

إن ما يعطل العمل هو عدم اعتماد الأسماء، ولكي نستطيع العمل يجب إقرار هذه الأسماء.

جمال عبد الناصر:

نرسل إلينا هذه الأسماء وستكون لدى فرصة لأن أبدى رأيي عليها كما تم هذا عند اختيار الأسماء في المرة الأولى.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

بالنسبة لما ذكره !! يد حسين الشافعي، بخصوص زيارتنا للمحافظات قبل عملية الاستفتاء على منصب رئيس الجمهورية، فالمفروض فينا أن نكون جهازاً يدعو دعوة حزبية لرئيس الجمهورية

للفترة الرئاسية القادمة. والمعتمد في هذه الحالات أن تقال شعارات ترسخ في الأذهان! ولم أكون رأياً بالنسبة لها، ولكن يمكن أن نفكر في عدد من الشعارات.

جمال عبد الناصر:

لقد تم نفس الشيء عند تكوين الاتحاد الاشتراكي. وقد حصل تفكير بالنسبة لهذه العملية، ولاشك أنها عملية سليمة.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

كما نريد شعارا كبيرا بالنسبة لفترة الرئاسة القادمة! وفي الواقع، من استقراء الحالات المماثلة، كانت توجد شعارات استخدمها بعض الناس. فمثلا استخدم روزفلت «New Deal» واستخدم كيندي «New frontiers» واستخدم حزب المحافظين Modernization of Britain كشعار له في الانتخابات الماضية. أي يوجد شعار كبير، ثم يدرج تحته شعارات صغيرة ونفق عليها.

أما بخصوص موضوع الاختيار، وشروط الاختيار، فقد قال سيادة الرئيس: إنه تم بحث هذا الموضوع بحثا وافيا. ولكن يوجد موضوعان لم يتم بحثهما بعد، وهما: موضوع التنظيم، والمسألة التي أشار إليها السيد / زكريا محيي الدين عن علاقة الجهاز بالاتحاد الاشتراكي، أو كيفية عمل الجهاز داخل الاتحاد الاشتراكي؟

أما الموضوع الآخر فهو موضوع العلنية أو السرية بالنسبة للتنظيم، وقد تكلمنا في هذه النقطة ولم نصل فيها إلى نتيجة!

جمال عبد الناصر:

يجب أن نسير في الموضوع ونعمل، حتى لا نعرض الناس إلى حملات هدم بالطريقة الموجودة حالياً! وقد يكون هذا على مراحل.

أما بالنسبة للعلاقة بين التنظيم والاتحاد الاشتراكي، فأعتقد أنه من السهل أن نقرر هذه العلاقة على أساس أن يكون التنظيم داخل الاتحاد الاشتراكي، وليس من الضروري أن يكون الاتحاد الاشتراكي داخل التنظيم.

ولكن التنظيم يجب أن يكون داخل الاتحاد الاشتراكي، وأعتقد أن التنظيم سيقود الاتحاد الاشتراكي، ويمكن أن نحدد هذه العلاقة على الورق، ويكون ضمن أعضاء أمانة التنظيم أيضا الدكتور / عبدالسلام بدوي، والدكتور إبراهيم سعد الدين. وعلى اللجنة أن تذكر لنا الإجابة على هذه النقطة.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

لقد اتفقنا على أن يعمل الجهاز داخل الاتحاد الاشتراكي إلى أن يستطيع هذا الجهاز أن يقف على قدميه، ويكون الاتحاد الاشتراكي في هذه الحالة عبارة عن شحم زائد سوف ينتهي بالتخلص منه.

جمال عبد الناصر:

لم نتفق على هذا مطلقاً!

الدكتور أحمد محمد خليفة:

إننى لم أفهم بعد هذا الوضع! إن الذى أفهمه هو أن هذا الجهاز عبارة عن «جنين» داخل الاتحاد الاشتراكي، ويتغذى هذا الجنين إلى أن يستكمل نموه، ويخرج إلى الحياة! ونحن لانقبل التعدد فى الأجهزة، ويجب أن نقبل بأن التنظيم هو الذى سيكون التنظيم الفعال الموجود.

جمال عبد الناصر:

لم أتصور هذا! وكما سيكون عدد أعضاء هذا الجهاز بعد خمس سنوات؟ لنفرض أن عدد أعضاء هذا الجهاز سيصل بعد خمس سنوات إلى ١٠ آلاف عضو أو ٢٠ ألف عضو أو ٣٠ ألف عضو، فلا نستطيع أن نحل الاتحاد الاشتراكي لأنه يضم جميع قوى الشعب العاملة.. فإذا حل الاتحاد الاشتراكي فإلى أين يذهب هؤلاء؟

لقد قمنا ببناء بيت، ولما وجدنا أن هذا «البيت» لا يقاوم الزمن، نريد أن نضع لهذا البيت أعمدة من الأسمنت المسلح، وشيالات، نحمل هذا البيت.

إن هذا النظام عبارة عن الأعمدة التى تحمل الاتحاد الاشتراكي، ونحن لم نضع الأعمدة لنهدم «البيت».

الدكتور أحمد محمد خليفة:

لن يتم حل الاتحاد الاشتراكي فى هذه الفترة.

جمال عبد الناصر:

لو تم حل الاتحاد الاشتراكي سوف تقابلك مشكلة، وهي أن كثيرا من الناس يريدون أن ينضموا اليك، وهم الذين كانوا في الاتحاد الاشتراكي، وكانوا متصلون معك في الأصل - ولو أن هذا الاتصال واهى وغير قوى - وإن تأخذ هؤلاء الناس ضمن النظام.

معنى هذا أنك سوف تلفظهم! وبهذا تكون قد حولتهم إلى عناصر معادية! وأنا قلت في المؤتمر: إن التنظيم سيضم عددا قليلا من الناس، وعندما أردنا أن نعمل هذا وجدنا استحالة، لأننا وجدنا أنفسنا سوف نضم عددا كثيرا من الناس، فلو فرضنا واخترنا ٥٠ ألف شخص أو ١٠٠ ألف شخص، معنى هذا أننا نكون المعارضة قبل تكوين الحزب!

ولهذا فإن التنظيم السياسى يجمع جميع الثوريين، ويعمل داخل الاتحاد الاشتراكي.

والعيب الموجود فى الاتحاد الاشتراكي أنه ليس فيه كادر ثورى! وقلنا فى الميثاق إننا سوف نعمل تنظيم سياسى فى داخل الاتحاد الاشتراكي، ولم نقل إننا سنلغى الاتحاد الاشتراكي بأى حال من الأحوال! بل قد يمكن أن نعدل فيه فى المستقبل، كأن نضم النقابات كأعضاء فى الاتحاد الاشتراكي سواء كانت نقابات مهنية أو نقابات عمالية.

الدكتور أحمد محمد خليفه:

هل للجهاز السياسى هو عملية استيلاء على الاتحاد الاشتراكي من الداخل؟ أى يمتص الاتحاد الاشتراكي؟

جمال عبد الناصر:

إن الاتحاد الاشتراكي حاجة كبيرة جداً، وفي تصوري أنه ليس صلباً، لأنه ليست له الأسس والأعمدة التي نعملها حالياً. والأصل فيه أنه يجمع كل قوى الشعب العاملة، ونضيف إليه هؤلاء الناس أيضاً: «أعضاء الجهاز السياسي». والذين نختارهم لهذا الجهاز كلهم أعضاء في الاتحاد الاشتراكي، ويوجد من بين أعضاء الاتحاد الاشتراكي الناقدون والسلبيون والمنزويون، إلى آخر هذا الكلام، والمطلوب أن نتعرف على العناصر القيادية، وبهذا تزيد فاعلية الاتحاد الاشتراكي. وواجبنا أن نختار المناضلين الثوريين القادرين على القيام بالدعوة، ويظل الاتحاد الاشتراكي كما هو. وسيقوم هؤلاء الناس - أعضاء الجهاز السياسي - بعمل الأعمدة التي تحمل الاتحاد الاشتراكي، ونقيمه، ولا تعطه ينهار من أية هزة.

زكريا محيي الدين:

لاداعي لاستعمال كلمة «استيلاء»، بل من الأفضل أن نستعمل كلمة «نحكم».

جمال عبد الناصر:

المطلوب هو أن نستولى على الاتحاد الاشتراكي! وإذا كان عملنا لا يجعل الاتحاد الاشتراكي في يدنا فسوف نكون مقصرين في عملنا! والمطلوب منا هي القيادة الجماهيرية.

حسين الشافعي:

لم أتصور العملية على أساس كل قيادات الاتحاد الاشتراكي، إذ المفروض أن ننظم هذه العملية على مدى ثلاثة أو أربعة سنوات، لأن كل القيادات تشتمل على [عبارة مبتورة] للجان كلها، فإذا لم نحدد هذا الهدف فسوف تكون القيادة داخل الاتحاد الاشتراكي عبارة عن قيادتين. فمثلا ونحن على مستوى المحافظات يوجد كثير من الناس الذين تم تعيينهم فلماذا لا يكون هؤلاء الناس ضمن التنظيم؟

جمال عبدالناصر:

لأننا قمنا بتعيين كل من هب ودب!

على صبرى:

بالنسبة لما ذكره الأخ أحمد محمد خليفة، فلوحل الاتحاد الاشتراكي فسوف يحتكر العمل السياسي بواسطة أقلية، وقد يكون نتيجة هذا في المستقبل انعزال عن الجماهير.

والنقطة الأخرى بعد أن يتم تكوين التنظيم السياسي، فإن واجب القيادات ليس التنظيم فقط، ولكنه واجبهم الأساسي في العمل الجماهيري داخل الاتحاد الاشتراكي. والا فسوف يتعالوا على الاتحاد الاشتراكي وينزلوا عن الجماهير.

الدكتور أحمد محمد خليفة:

لقد أصبح للجهاز السياسي القيادة داخل الاتحاد الاشتراكي إذن لا يوجد تعدد، ولو ركزت كل القوة في الجهاز السياسي بحيث يتولى القيادة، فيكون الاتحاد الاشتراكي في الواقع ظلًا، وامتدادًا للتنظيم

السياسى عن طريق القيادات فى المستويات العليا - أى من لجان المحافظات - والمفروض أن يكونوا أعضاء فى الجهاز السياسى . وبالنسبة للقمة سيكون الانقلاب سلمياً ، ويستولى عليها الجهاز السياسى واحداً بعد الآخر .

جمال عبدالناصر:

نفس الشيء بالنسبة لما ذكره الأخ زكريا محي الدين فى الجلسة قبل الماضية ، حيث يرغب فى تنحية بعض الناس ، وضم بعض الناس إلى الاتحاد الاشتراكى ! وقبل أن ننحى بعض الناس نقوم بتعيين الناس الذين نريد تعيينهم فى الجهاز السياسى مع العملية ، وسوف يأخذ هؤلاء الناس مناصب قيادية .

وبالنسبة لما ذكره الأخ على صبرى ، فلا يوجد حزب ، لأن وجود الحزب بعد الثورة يسبب نوعاً من التسلط الحزبى ، ويقودنا إلى مشاكل كثيرة جداً ! ففى بعض البلاد مثل يوغوسلافيا أعطوا للحزب سلطات تنفيذية كبيرة جداً ، بحيث أصبح هو كل شيء ! ويحاولون الآن سحب هذه السلطات منه تدريجياً ، ويتركون الحزب يعمل بقدرة الفرد وفعاليته بالنسبة للمجال الموجود فيه .

ونحن ندخل فى هذه العملية دون أن نمكن العمل الحزبى من السيطرة ، وإلا فسوف يقودنا إلى مشاكل - كما هو الحال فى سوريا ! لأن حزب البعث فى سوريا - رغم قلة عدد أعضائه والتناقض الموجود بين أفراده يحاول تنفيذياً أن يتسلط فى كل مكان وهو يحكم بالحزب ولا يحكم بالطبقات لذلك فإن حزب البعث يسبب مشاكل باستمرار فى سوريا .

ولو قام «لينين» بهذا العمل في الحزب، لكانت قد فشلت الثورة وكان عدد أفراد الحزب عشرة آلاف فرد- وأخذ الطبقة وحكم بالسوفيتات وعن طريق الحزب استطاع أن يحكم بمجالس السوفيتات! وعلى كل فالتجربة العملية ليست سهلة، وقد يكون الكلام بالنسبة لها أسهل من العمل.

كمال الدين رفعت:

يوجد موضوع آخر، وهو غير موضوع التنظيم السياسي، وهو موضوع إصدار نشرة منتظمة خاصة بمسئولي الدعوة والفكر الاشتراكي في كل مستويات الاتحاد الاشتراكي، بما في ذلك لجان الوحدات الأساسية والجماعية. وإلى أن يتم اختيار شخص مسئول عن الدعوة والفكر في كل لجنة من لجان الاتحاد، يعتبر أمين اللجنة هو الشخص المختص بأعمال الدعوة والفكر.

أ - أهداف النشرة وموضوعاتها:

تستهدف هذه النشرة ما يلي:

١ - حصول مسئولى الدعوة والفكر على الحد الأدنى من التوعية المنتظمة حول أهم المسائل السياسية الخارجية والداخلية. وقد تكون مسألة واحدة أو أكثر في كل نشرة وفقا للأحداث السابقة لصورتها. على أن تعطى فى شكل تحليل مبسط ومختصر، بدلا من إعطائها كأخبار متفرقة لارابط بينها.

٢ - تحليل أهم مشاكل التطبيق الاشتراكي، مثل مشكلة الاستهلاك، والادخار، وتجربة كفر الشيخ ومشكلة محو الأمية. والتوجيه بقيام

مسئولى الفكر الاشتراكى بالدعوة المستمرة فى مجالاتهم،
للمساهمة الإيجابية فى إيجاد الحلول المناسبة.

٣ - تعميق الوعى النظرى والسياسى، بتقديم دراسات مختصرة
لبعض المسائل النظرية أو السياسية الكبرى، مثل الديمقراطية
الاشتراكية، وحتمية الحل الاشتراكى، وحتمية وطبيعة الوحدة
العربية، ومشكلة الكونجو. وكذلك باتباع أسلوب الأسئلة والأجوبة
حول مسائل مختلفة، سواء كانت الأسئلة من وضع مكتب النشرة،
أو موجهة من القراء. ووضع تعريفات علمية مبسطة
للاصطلاحات الواردة فى الميثاق.

٤ - مقاومة التيارات الفكرية المنحرفة، والإشاعات، طالما كانت لها
جذور بين الجماهير، وذلك بنشر شئء عنها، والرد عليها، وتسليح
مسئولى الدعوة والفكر بالاتجاه السليم لمقاومتها وتحرير أفكار
الجماهير منها.

٥ - تكون هذه النشرة مرآة لحياة الاتحاد الاشتراكى، ووسيلة تنظيمية
منتظمة لربط القيادة بالقواعد الشعبية، وللتفاعل المستمر بين
الأجهزة واللجان المختلفة بالاتحاد الاشتراكى وذلك بقيامها بما يلى:
أ - نشر بيانات وقرارات اللجنة التنفيذية العليا والأمانة العامة
للاتحاد الاشتراكى وشرحها.

ب - نشر توجيهات وقرارات الأمانات الفرعية والتوعية بها.

ج - نشر ملاحظات وانتقادات وآراء اللجان فى المستويات
المختلفة، مع الاهتمام بصفة خاصة بما تقدمه لجان الوحدات

الأساسية والجاهيرية، ومع تأكيد الصالح منها، وتصحيح أى اتجاهات خاطئة بروح الأخوة وسعة الصدر.

د - نشر الخبرات الإيجابية لنشاط اللجان المختلفة للاتحاد فى ميادينها، مثل قيام إحدى اللجان بنشاط إيجابى فى ميدان محو الأمية، أو فى التعبئة فى مقاومة دودة القطن بقريتها، أو قيام لجنة بتنظيم حملة شعبية ناجحة للنظافة فى أحد الأحياء الشعبية، أو فى تنظيم برامج توعية فى إحدى النقابات، أو بتجربة ناجحة ضد الروتين فى أحد الأجهزة الحكومية - وتقوم النشرة بتشجيع كل مبادرة طيبة من هذه اللجان.

هذا وترى أمانة الدعوة والفكر الاشتراكى تحقيقاً لأهداف النشرة أن تمدها الأجهزة العليا للاتحاد الاشتراكى والدولة بالمعلومات الدقيقة والخاصة، سواء فى النواحي السياسية، أو فى نواحي التطبيق، وذلك مساعدة لها فى تحديد الاتجاه على أسس موضوعية سليمة وعلى أساس حقائق واضحة.

ب - الجوانب التنظيمية للنشرة:

كى تقوم النشرة بدورها يلزم ما يلى من الناحية التنظيمية:

١ - تشكيل لجنة تحرير للنشرة من بعض أعضاء الأمانة الفرعية للدعوة والفكر، ويكون أحدهم مسئولاً عنها، ويضم إليهم عناصر أخرى على درجة عالية من الوعى السياسى، على أن يكون بعضهم نوى خبرة بالفن الصحفى، وتكون هذه اللجنة جزءاً من مكتب المطبوعات والنشر.

٢ - إلى أن تشكل هذه اللجنة بالأمانة الفرعية، تقوم الأمانة الفرعية بالإشراف المباشر على تحرير وإصدار النشرة. وبعد تشكيل اللجنة يجدر اجتماعها كاملاً مع الأمانة في المرحلة الأولى للنشرة، وذلك إلى أن تتمكن من القيام بالنشرة وحدها في نطاق وحدتها السياسية والفكرية مع الأمانة.

٣ - تأكيداً لدور أمانة الدعوة والفكر الاشتراكي، ومنعاً للظن من أن ما ينشر بهذه النشرة هو تعبير عن آراء شخصية وليس تعبيراً عن الخط الفكري والسياسي العام - يراعى عدم توقيع المقالات بأسماء كاتبها؛ وإنما تصدر باسم الأمانة ككل. على أن ذلك لا يمنع من أن الردود الواردة إلى النشرة تنشر بأسماء كاتبها أو أسماء اللجان الواردة منها.

٤ - تعطى هذه النشرة اسماً خاصاً بها، والمقترح أن يكون: «الاشتراكي»، ونحتها (نشرة المناضلين من أجل الكفاية والعدل).

هذا ويلزم صدورهما بانتظام، والمقترح أن تبدأ نصف شهرية، ثم تتحول بعد تكوين المكتب، وتقديم العمل فيه إلى نشرة أسبوعية. ومن المهم أن تأخذ الشكل التنظيمي الدقيق، بأن تصدر وتوزع وتصل إلى الأعضاء في أيام محددة.

٥ - توزع النشرة على جميع مسئولى الدعوة والفكر لكل لجنة من الاتحاد الاشتراكي، بما في ذلك لجان الوحدات الأساسية وال جماهيرية، وعلى أمراء هذه اللجان في حالة عدم وجود

مسؤولين للدعوة والفكر بها، ويطلب إليهم أن يقوموا بدراساتها، ودعوة لجلنتهم لقراءتها ومناقشتها، بانتظام، وبصورة جماعية، واتخاذها أساسا للتوعية فى مجالاتهم. ويجوز قبول الاشتراك فى النشرة بمقابل رمزى.

٦ - الحصول على تقارير عن انتظام قراءة النشرة فى اللجان المختلفة، وملاحظات اللجان والأفراد وآرائهم وانتقاداتهم الإيجابية بشأنها.

٧ - الاستفادة من النشرة لاكتشاف العناصر الشعبية التى تؤهلها مواهبها وقدراتها الذاتية لترشيحها للدراسة فى المعهد الاشتراكى، وإنشاء شبكة مراسلين داعين بالتدريج للنشرة فى المناطق والمجالات الأساسية.

٨ - أن يكون مكتب النشرة على اتصال منتظم بمسؤولين من مختلف الأجهزة القيادية، تحددهم كل من اللجنة التنفيذية العليا والأمانة العامة والأمانات الفرعية للحصول على ما يمكن نشره من قرارات وبيانات وتعليمات هذه الأجهزة.

٩ - فيما يخص بالطبع يمكن الاستفادة من مطابع «الشعب». والمقترح أن تصدر بحد أدنى خمسة عشر ألف نسخة من كل عدد، وترسل النسخ مباشرة بالبريد لمسئولى الدعوة والفكر وأمناء اللجان على عناوينهم فى هذه المرحلة. وإنه لمن المهم تعارن أمانة الشؤون المالية والإدارية وأمانة التنظيم فى شؤون الطبع والتوزيع.

١٠ - بشأن حجم النشرة، المقترح أن تكون فى حجم ربع الصحيفة

اليومية، وتبدأ بثمانية صفحات، ويزيد حجمها وفقاً لتطور العمل واحتياجاته.

وقد عرض سيادته أحجام النشرة على السيد الرئيس. وبخصوص الاسم، فإننا نقترح تسميتها باسم «الاشتراكية».

جمال عبد الناصر:

بالنسبة للاسم، يمكن تسميتها بأى اسم! المهم أن نبدأ بالكلام الذى سبق أن قلناه بالنسبة للمعونة الأمريكية. وبخصوص هذا الكلام لا نتأخر فى الإصدار، حتى لا تبين أننا متأخرون عن الأحداث! وفى رأى أن نبدأ العمل ولو نخطئ، ونناقش هذا الوضع، ونعمل على تطويرها! المهم أن نبدأ العمل.

ثم هل سيتم توزيع هذه النشرة مجاناً؟

كمال الدين رفعت:

نعم.

جمال عبدالناصر:

فى رأى أن أى شىء يوزع مجاناً يفقد قيمته! ولو تم توزيع هذه النشرة مجاناً، فسوف تكون مثل نشرات الوزارات!

الدكتور حسين خلاف:

إن الفكرة من جعلها مجانية هى أنها تعتبر نشرة داخلية خاصة بالحزب نفسه أو التنظيم.

جمال عبدالناصر:

لو جعلت مجانية فسوف يكون مصيرها «باعة اللب»!

الدكتور حسين خلاف:

إن الغرض من جعلها نشرة مجانية هو أنه سيتم توزيعها على اللجان. ولكن يمكن بيعها للغير بثمن رمزي.

حسين الشافعى:

أرى ربط هذه النشرة - خصوصا فى المرحلة الأولى - بالموضوعات، حتى تسير مع الأحداث ويكون لها فاعلية وتكون كجريدة، لأن النشرة يمكن أن تصدر بالنسبة لموضوع محدد لا يحتمل التأخير، أما بالنسبة للحجم فإننى أفضل الحجم الصغير حتى يمكن وضعها فى «الجيب».

جمال عبدالناصر

هل يرجى منها فائدة لو تم توزيعها مجانا؟

الدكتور نور الدين طراف:

يمكن بيعها لغير لجان الاتحاد الاشتراكي بنصف قرش.

جمال عبد الناصر

ولكن هل الكلام الذى فيها يساوى نصف قرش؟ (ضحك) على كل حال يمكن أن نجرب توزيعها مجانا.

كمال الدين رفعت:

كنا أعددنا نشرة بالنسبة للمعونة الامريكية، وموضوع التأميم في سوريا، ونريد أن نأخذ الرأى بالنسبة لهما.

جمال عبد الناصر:

يؤجل نشر موضوع التأميم الذى تم فى سوريا الآن، لأن تصرفات المسؤولين والمقالات التى تكتب فى الصحف غير مشجعة رغم تأييدنا لهم! ويقولون بأن الوحدة لم تثبت لأنه لم يكن الحزب الثورى موجودا فى الحكم.

أما الآن فموجود حزب ثورى متمرس يستطيع أن يعمل كذا وكذا الخ! والحقيقة أن العملية السائدة فى سوريا اليوم هى مجرد دبابات ورصاص.

كمال الدين رفعت:

يمكن أن نوضح هذا الشرح. وقد يريح هذا الكلام كثيرا من العراقيين، خصوصا ونحن سنذكر فى النشرة أن الإجراءات التى تمت فى سوريا لم تكن نتيجة الاقتناع بها، بل تمت نتيجة لضغط الشعب السورى، وأن هذه الإجراءات لا يمكن أن تستمر إلا إذا كان الشعب نفسه هو الذى يقود العمل الاشتراكى.

جمال عبد الناصر:

لست موافقا على هذا الكلام، لأن العراق قد دخل فى موضوع مع حزب البعث. وفى الحقيقة هذه الخطوة - مهما كانت - فهى ضربة

لليمين وللرجعية، لأن الرجعية هي العدو الأساسي لنا، وهي المتحالفة مع الاستعمار. ونحن نقول وجهة نظرنا بصرف النظر عن أى شيء. إنما لن نقول: إن هذه الإجراءات كانت نتيجة ضغط الشعب أو كلام من هذا القبيل!

المهندس سيد مرعى .

أرى ألا تصدر أية تصريحات الآن بالنسبة للإجراءات التى تمت فى سوريا، حتى نعرف تطورات الموقف هناك، لأن أى تصريح يخرج من القاهرة سيكون له قيمته فى المجال العربى، وفى سوريا بالذات. ثم إن الجماهير العربية هنا غير «قلقة» بالنسبة للوضع فى سوريا.

جمال عبدالناصر:

إن الأخ كمال رفعت يقصد من كلامه إخواننا السوريين الموجودين هنا! ويمكن أن ينشر ملخص للكلام الذى قلته. وإذا سقط الوضع فى سوريا فسوف يسقط فى أيدي الرجعية، والـ٢٤ شخصا الذين صودرت أملاكهم فى سوريا من أشد أعدائنا، وهم الذين ساهموا فى عملية الانفصال بأموالهم.

كمال الدين رفعت:

كما يوجد مقال عن المعونة الأمريكية.

جمال عبد الناصر:

ينشر هذا المقال دون أن «نشتم» أمريكا، لأنه اتضح أنهم قبلوا الكلام الذى قلته.

كمال الدين رفعت:

سنقول: إن أمريكا هي التي تستفيد من هذه المعونة!

(ضحك)

جمال عبد الناصر:

هم يستفيدون سياسيا! ويمكن أن يتدخلوا في بعض الموضوعات،
ونوافق على هذا باعتبارها «لا تودي ولا تجيب»!

كمال الدين رفعت:

كما نقول: إن هذه ليست معونة ولكنها قرض!

جمال عبد الناصر:

هي قرض، ولكنه لم يمدد. حتى لو تم سداده فسوف يظل في
البنك ولن يستخدمه الأمريكان. وبالنسبة لهذه المعونة من الواجب
أن نفهم الناس بضرورة الاعتماد على أنفسنا؛ لأننا سوف نستورد -
في سنة ١٩٧٠ - ٣ مليون طن قمح. ويجب أن يفهم الناس أيضا أن
هذه المعونة لن تربطنا بهم أو تقيدنا. ولكن لو قلنا بأن أمريكا هي
التي تستفيد من هذه المعونة، فسوف يضحك الناس كما ضحكنا نحن
الآن.

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

يمكن مناقشة بعض مقالات النشرة هنا. ولكن هي تصدر دون
انتظار رأي الأمانة العامة؟

جمال عبد الناصر:

هذا ما أراه، ويمكن أن ننظمها باستمرار.

على صبرى:

هل نقرأ موضوعات هذه النشرة قبل صدورها؟

جمال عبد الناصر:

نقرأها بعد صدورها.

هل توجد موضوعات أخرى ترون مناقشتها؟

سيكون الاجتماع القادم يوم الثلاثاء الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٦٤ بمناسبة إجازة عيد الفطر يوم الثلاثاء القادم، وكل عام وأنتم بخير، على أن تصلنا المذكرات السابق طلبها قبل هذا التاريخ، حتى يمكن الاطلاع عليها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(انتهى الاجتماع فى تمام الساعة مساءً)

الفصل العاشر

الجلسة العاشرة

يوم ٢٢ فبراير ١٩٦٥

الفصل العاشر

أثيرت في الاجتماع العاشر للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي برئاسة جمال عبدالناصر، التي عقدت يوم الثلاثاء ٢٣ فبراير ١٩٦٥ بقاعة الاجتماعات بمبنى رئاسة الجمهور بمصر الجديدة، قضايا مهمة ومشاكل داخلية وخارجية كان لعبد الناصر فيها آراء جديرة بالتأمل.

وربما كان من أهم ما أثير فيما يتصل بإسرائيل نظرة عبدالناصر الواقعية إليها، التي تخالف ما كانت تردده صحافته على الجماهير.

لقد أثار الحديث حول هذه النقطة عبدالحميد غازي عندما انتقد صدور كتاب من مكتب رئيس الجمهورية للأبحاث الاقتصادية خاص بالحركة النقابية، واستشهد بأربعة نماذج رئيسية من النقابات العمالية بين كل دولة والأحزاب السياسية، ومن بين ما استشهد به في هذه النماذج النموذج الإسرائيلي، فقد أعلن عبدالحميد غازي أن هذا الاستشهاد بنظام في إسرائيل لا يجوز!

وقد رد عليه عبدالناصر بأنه يخالفه الرأي في ذلك، إذ يجب التعرف على كل النماذج المعروفة، ومنها التنظيم القائم في إسرائيل

وهو «الهستدروت»، واعترف عبدالناصر بأن «إسرائيل لديها أنظمة أفضل من الأنظمة التي لدينا، وقال: إنه قرأ كتاب «سنوات التحدي، لبن جوريون ويرى من الضروري نشره على الناس في مصر بالعربية، لأن كتاب فلسفة الثورة نشر في إسرائيل، وتعالى لو يستطيع أحد في مصر أن يؤلف كتابا عن الهستدروت ليبيع.

وقد اعترض عبدالحميد غازي على إيراد اسم إسرائيل في الكتاب المشار إليه «كدولة»، ولكن عبدالناصر رد عليه بأن إسرائيل إنما هي دولة تعترف بها الدول، وحين نتكلم عن إسرائيل فإننا يجب أن نعتبرها دولة، وإذا كنا لا نعترف بها فإن ذلك لا يمنعنا من التعرف على كل أنظمتها. بل إن عبدالناصر أشار إلى أنه لم يحاول أبدا القول: إسرائيل المزعومة، أو «دولة العصابات»، لأننا في هذا نكون كمن يضحك على نفسه! وطالب بأن «نحصل هنا على ما ينشر في الصحف الإسرائيلية».

وقد أثير في الاجتماع القانون الخاص بتخفيض إيجارات المساكن، وبحث الدولة مسألة تمليك الشقق. وقد اعتبر عبدالحميد غازي أن التفكير في تمليك الشقق ينفي عن النظام تهمة الاتجاه الشيوعي لأن الدول الشيوعية لا تملك الشقق. ولكن عبدالناصر رد عليه بأن الدول الشيوعية تملك الشقق، «وربما نحن قد أخذنا تجربة تمليك الشقق من رومانيا بالذات،

كذلك أثيرت مسألة حضور رجال المباحث ندوات الحملة الانتخابية لفترة رئاسة عبدالناصر القادمة، واعتراض الناس على

ذلك. وقد رد عبدالناصر بأن زكريا محيي الدين هو صاحب هذه الفلسفة! ولكنه اعترف بأن «المباحث لا بد أن تعرف كل شيء»!

وكان من أهم ما أثير في الجلسة أزمة البورجوازية الصغيرة أو أزمة المصانع الصغيرة، حيث أثار أنور سلامة أن الموجة السائدة في هذه الأيام خصوصا في شبرا الخيمة أن المصانع تصفى أعمالها، وتساءل عما إذا كان يمكن مواجهة مشاكل القطاع الخاص الصغير بمصانعه التي تستخدم ما بين ٥٠ عاملا و ١٠٠ عاملا؟

وقد رد عبدالناصر بأنه كان هناك مشروع لتأميم مصانع شبرا الخيمة، ولكن بعد أن رأى الصورة لم يوافق على تأميمها لأنها بذلك ستكون عبئا على القطاع العام، ويمكن إدماج هذه المصانع وتأميمها، بحيث لا تكون عبئا على القطاع العام.

وقد نبه على سيد شعير ما يترتب على بيع المصانع من بطالة: «إننا نجد حوالى ٨٠ عاملا بعد عملية المزاد الخاصة ببيع المصنع بدون عمل! والآن هم ٨٠ عاملا، ولكن بعد مضي بعض الوقت سيزيد العدد، فماذا يكون الحل؟».

وقال أنور سلامة: إن تزايد حالات إغلاق المصانع الصغيرة، سيقرب عليها تزايد أعداد العمال المتعطلين، الأمر الذى سيسبب مشكلة! وقال إن وزارة الصناعة ترفض أخذ هذه المصانع لأنها «غير مربحة»، ولكن يجب النظر إلى المشكلة من ناحية بطالة العمال، فمن المصلحة تشغيل هذه المصانع حتى لا يوجد لدينا عمال متعطلون.

وقد رد زكريا محيي الدين بأن أغلب هذه المصانع مستهلكة، وإذا أخذتها الصناعة فإنها ستحقق خسارة، وإن هناك بعض مصانع القطاع الخاص ذات الأهمية والتي تكاد تتوقف لأسباب خارجة عن إرادة أصحابها، مثل مصنع الشبراويشي الذي يعمل فيه ٧٠٠ عامل، ويصدر بما قيمته ٢٠٠ ألف جنيه. وقد رد عبدالناصر بأنه كان يتصور أن هذا المصنع كان مؤمماً! ورد سيد مرعى بأنه قطاع خاص ولكن لا يحصل على بعض المواد الخام التي تستورد من الخارج الأمر الذي يهدد بتوقفه، ومع ذلك فإنه يدفع للعمال أجورهم! كذلك أثار سيد مرعى ظاهرة الصعوبات التي تواجه مصانع الأثاث والأحذية والجلود والغزل بسبب صعوبة الحصول على المواد الخام.

وهذا يوضح فشل النظام الناصري في إدارة الاقتصاد القومي سواء على مستوى القطاع العام أو القطاع الخاص، الأمر الذي دفع أصحاب المصانع الصغيرة إلى تصفيتها والحصول على أموالهم، وإغلاقها! وقد نبه على صبرى إلى خطورة إغلاق هذه المصانع قائلاً: إن المصانع التي يقل رأسمالها فيها عن مائة ألف جنيه قليلة، ومع ذلك فإن ٩٩ ٪ منها يصفى أعماله ومن غير المعقول أن تتحمل الدولة مبالغ طائلة يدفعها الاقتصاد القومي في النهاية بسبب إغلاق هذه المصانع.

على أن العلاج الذي اقترحه كان غريباً، فقد رأى أن الأمر لا يقتضى فقط فرض الحراسة، بل يجب تعديل قانون العقوبات لمعاقبة أصحاب هذه المصانع! وقال على سيد شعير: إن أصحاب مصانع شبرا الخيمة يقومون بسحب أموالهم وبناء عمارات سكنية بها، ثم يغلقون المصانع!

وقد كان رد عبدالناصر هو «أن هذه الحالات تمثل أمراض مرحلة التطور، ولكن ولجئنا أن نوجد الحل لكل حالة!

وقد أثار عبدالناصر بعد ذلك مسألة المحاضرات التي أُلقيت في أسوان، وهاجم اللجوء إلى شرح النظريات السياسية، داعياً إلى الاكتفاء بالميثاق «الذي يمكن أن ينبع منه الحديث، والذي يرد على كل الاستفسارات بالنسبة للاشتراكية بنسبة ٩٩٪».

وقال عبدالناصر: إن البعض في أسوان دخل فيما أسماه «الاشتراكية العربية»، والحقيقة - كما قال - إنه لا يوجد شيء اسمه الاشتراكية العربية، وأنا لم أقل اشتراكية عربية، لكن يمكن القول بالتطبيق العربى للاشتراكية.

ومن الطريف أن عبدالناصر اعترض على ربط عملية النشر في الصحف والإذاعة بالاستفتاء على رئاسة الجمهورية، أو عمل مؤتمرات لكي تقول للناس «انتخبوا جمال عبدالناصر! لقد كبر على عبدالناصر دعوة الشعب إلى رئاسته للجمهورية التي كان يرى أنها تعد أمر مقضياً، ولا شأن لإقناع الجماهير الشعبية بها. وقد اعترف عبدالحميد غازي بأن «عملية التوعية للاستفتاء على رئاسة الجمهورية ليست في حاجة إلى أي جهد، لأن كل فرد يعرف طريقه في هذا المجال».

وقد أثّرت في الجلسة الأوضاع في السودان وموقف مصر من الأحزاب الرجعية فيه. وكان السودان قد قامت فيه ثورة في ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ أنهت الحكم العسكري لعبود، وقد لعب فيها الشيوعيون دوراً كبيراً، وأبرز الحزب الشيوعي السوداني تنظيمه علناً بعد انتصار

الثورة . وقد ساند النظام الناصري هذه الثورة على المستوى الرسمي والشعبي لحد كبير . على أنه حين أراد محمد حسنين هيكل تصوير الثورة وكأنها من صنع مصر في مقال كتبه في الأهرام، أثار ذلك حساسية السودانيين، فتوجهت مظاهرة إلى السفارة المصرية في الخرطوم وقامت بإحراقها! على أن عبدالناصر احتوى الأزمة، وأقام صلة مع القوات الثورية السودانية، التي كان للحزب الشيوعي يقف منها خلال تلك المرحلة في موقف الطليعة، وبدأت صلة بين عبدالناصر والحزب الشيوعي السوداني وافق فيها عبدالناصر على طبع كتاب عن الحزب الشيوعي ونضاله ضد الانقلاب العسكري باسم «ثورة شعب»، وأصدر أوامره لخالد محيي الدين رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم في ذلك الوقت، بطبع الكتاب في المؤسسة، على ألا يتحمل الحزب تكاليف الطباعة وعلى ألا يوزع في مصر!

وقد أثار أنور سلامة في الاجتماع واقعة صدور هذا الكتاب من مطابع أخبار اليوم ،وقال: إن الأحزاب الأخرى تتصاعد عما إذا كنا نؤيد وضعا معينا في السودان؟ وإن كان الأمر كذلك فلم يكن ثمة داع لأن يكتب على الكتاب أنه طبع في أخبار اليوم!

وقد رد خالد محيي الدين بأن العملية تجارية، ونحن نقوم بطبع «مجلة الصداقة، التي تصدرها السفارة الأمريكية في القاهرة!

ورد عبدالناصر بأنه وافق بنفسه على طبع هذا الكتاب، وأنه بالنسبة للوضع في السودان فإن الحزب الشيوعي فيه أفضل لدينا ألف مرة من الأحزاب الرجعية . وقال: إن الحزب الشيوعي السوداني

يختلف عن الأحزاب الشيوعية في سوريا والأردن والعراق التي تقف صنادنا دائما على خط عنيف جدا. وقال: إن هناك تحالفا بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والاخوان المسلمين يعتمد على الانجليز والأمريكان، وإذا تولى هؤلاء الحكم فسندخل في مشاكل لاحصر لها.

وقد أثيرت قضية المعزولين سياسيا من الشيوعيين بمناسبة انتخابات نقابة المهن الطبية، فقد ذكر الدكتور نور الدين طراف أن اثنين من هؤلاء المعزولين سياسيا، وهما الدكتور شريف حتاتة، وآخر، تقدما للانتخابات! وطلب استبعادهما من ترشيحات النقابة، وأنه شرط أساسى الدخول أولا في عضوية الاتحاد الاشتراكي.

وقد أكد عبدالناصر موقفه المعادى للشيوعيين، فأوضح أنه «بالنسبة للمعزولين سياسيا نتيجة الاعتقال، فلا بد أن نبحث كل حالة منهم على حدة! ولا نأخذ المعتقلين ككل! فإذا كان الشخص حسن السير والسلوك، فلا مانع من الموافقة على انضمامه!».

وقد أبدى عبدالناصر عدم رغبته في تجنب الدخول طرفا في حرب فيتنام: فعندما قال محمد طلعت خيرى: إن القائم بأعمال فيتنام الشمالية حضر وشرح له الموقف في فيتنام، وطلب إليه كمظمة شباب إرسال تأييد لموقف فيتنام الشمالية، رد عبدالناصر قائلا: لا نريد أن ندخل طرفا في هذا الموضوع وهو موقف غريب!

وقد أوضح شعراوى جمعة في الاجتماع أنه أخذ في الاعتبار وجود «حزب اشتراكي» أو ما يمثله داخل الاتحاد الاشتراكي، وروضع مشروع القانون الأساسى واللائحة، ومذكرة عن العلاقة بين الاتحاد

الاشتراكي والجهاز السياسى، وخطة عمل مقترحة للجهاز السياسى على أن يكون نواة هذا الجهاز السياسى هم الأعضاء الحاليين للجنة التنفيذية العليا، والأمانة العامة والأمانات الفرعية للاتحاد الاشتراكى. وقال عبدالناصر: إن فى رأيه أن اللجنة التنفيذية العليا ستكون ذات تنظيمين: الاتحاد الاشتراكى والجهاز السياسى، وبعد ذلك يكون فى القاهرة أمانة للقاهرة للاتحاد الاشتراكى، وأمانة للتنظيم السياسى.

وقد برر عبد الناصر تكوين الجهاز السياسى إلى جانب الاتحاد الاشتراكى بقوله: إن الاتحاد الاشتراكى، بوضعه الراهن، جهده محدود، مهما أعطيناه من حقن تقوية! وهذا يتطلب وجود تنظيم يقوده وينشطه. وضرب المثل بحزب العمال البريطانى الذى ذكر أنه يوجد فيه «Whips»، وهم عبارة عن أعضاء نشطين متفرغين حركيين يحافظون على وحدة حزب العمال فى مجلس العموم، ويستبقون أعضائه فى مجلس العموم من الساعة ٢ إلى الساعة ١١ حتى لا تسقط الحكومة، لأن أغلبيتها ٤ أعضاء فقط. ومن أجل قيام جهاز سياسى يعمل فى مصر (الاتحاد الاشتراكى) يجب أن نوجد من يقوم بتشغيله. والاتحاد الاشتراكى قائم على الانتخاب، ولكن الجهاز السياسى قائم على الاختيار. ولكن عبدالناصر أصر على سرية الاختيار حتى لا يساء فهم شطب أسماء بعض المرشحين.

وبمضى محضر جلسة الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى برئاسة عبدالناصر يوم الثلاثاء ٢٣ فبراير ١٩٦٥ على النحو الآتى.

سرى للغاية

تاريخ الاجتماع: يوم الثلاثاء ٢٣ فبراير ٦٥

صورة رقم (٣٨)

محضر اجتماع

الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي

برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر

الجلسة العاشرة،

اجتمعت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ فبراير ١٩٦٥ بقاعة الاجتماعات بمبنى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة.

وقد قام بأعمال السكرتارية السيد/ عبد المجيد شديد عضو الأمانة العامة وقام بأعمال الاختزال السيد/ محمد الخولى، والسيد/ سليمان محمد.

(عبد المجيد فريد)

جمال عبدالناصر:

هل توجد أية موضوعات ترون إثارتها؟

عبدالحامد غازي:

لقد صدر كتاب من مكتب السيد الرئيس للأبحاث الاقتصادية برئاسة الجمهورية، وهو خاص بالحركة النقابية، وتوجد به دراسة مقارنة للحركة النقابية العمالية، ويشير في مقدمة هذا الكتاب إلى أنه يتضمن بحثاً عن موضوع الحركة النقابية بصفة عامة، وتطبيقها في عدد من الدول.

وجاء بالصحيفة رقم ١٠ من هذا الكتاب، أنه يستشهد بأربعة نماذج رئيسية من النقابات العمالية بين كل دولة والأحزاب السياسية، ويستشهد من ضمن هذه النماذج الأربعة بما يحدث في إسرائيل كتنظيم نقابي. وما دما بصدد إعداد بحث علمية للتخطيط في بلدنا، فإنه لا يجوز أن نستشهد بنظام في إسرائيل.

جمال عبدالناصر:

إنني مختلف معك جداً فيما تقوله بالنسبة لأي شئ علمي. إذ يجب أن نعرف على كل النماذج الموجودة. والأخ عبدالحامد غازي يقصد من كلامه بخصوص التنظيم القائم في إسرائيل عن «الهمستدروت»، وهو يعتبر من أقوى التنظيمات العمالية. وهذا الكتاب لم يعد للتوزيع أو بيعه في الأسواق، وأود أن أسألك كيف حصلت على هذا الكتاب؟

عبدالحميد غازى:

لقد حصلت عليه باعتبارى عضوا فى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى.

جمال عبدالناصر:

نحن هنا فى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى، منحضر أشياء عن إسرائيل التى يجوز أن تكون أفضل مما عندنا إننى أقول: إن إسرائيل لديها أنظمة أفضل من الأنظمة التى لدينا. إن لدينا فى إدارة المخابرات قسم كامل يعطينا كل ما يتعلق بإسرائيل، ويقارنه بما هو لدينا.

ومثلا، فإن لدى كتابا قرأته اسمه «سنوات التحدى»، ألفه بن جوربون. ورأى أن هذا الكتاب يجب أن ينشر على الناس باللغة العربية فى مصر، لأن كتاب «فلسفة الثورة» نشر فى إسرائيل، نشر فى الصحف مرة، وككتاب مرة أخرى.

من ذلك لا أقر الأخ عبدالحميد غازى على ما ذهب إليه. وبإليت أحدا هنا فى مصر يستطيع أن يؤلف كتابا عن الهستدروت ليبيع! وربما يذكر الأخ عبدالسلام بدوى، حين كان يعمل معى، أننى كنت أوجه نظره دائما إلى الهستدروت، لأنه تنظيم خطير.

عبدالحميد غازى:

أن الكتاب الذى اشرب فيه: يورد إسرائيل كدولة، كما يظهر ذلك من مقدمته!

جمال عبدالناصر:

إننا لا نستطيع - في الواقع - أن نقول: إن إسرائيل ليست دولة. إن إسرائيل دولة تعترف بها الدول.. وأما إذا كنا نحن لانعترف بها فإن ذلك لا يمنعنا من التعرف على كل أنظمتها. وحين نتكلم عن إسرائيل فإننا يجب أن نعتبرها دولة، أما إذا كنتم لا تريدون هذه الأبحاث فيمكن ألا نرسلها إليكم.

عبدالحميد غازي:

إن هناك كثير من الدول لها تجارب عديدة في الحركة النقابية يمكن أن نستشهد بها.

جمال عبدالناصر:

إن ذلك لا يمنعنا من أن نستشهد بكل ما يتعلق بإسرائيل في الاقتصاد والتجارة والجيش. ولست أريد أن أعاندك القول، لأننا، لكي نعرف ونلم بالمشاكل، لا بد وأن نحيط بكل التنظيمات الموجودة.

وأود أن أشير إلى أنني دائما لا أحاول أن أقول: إسرائيل الدولة المزعومة. أو دولة العصابات. لأننا في هذا نكون كمن يضحك على نفسه.

إننا يجب أن نحصل على أبحاث عن ميزانية إسرائيل محللة. وكل ما يتعلق بالنشاط الداخلي. والحقيقة أنه يهمننا التعرف على كل ما يتعلق بإسرائيل، ولا نأخذ هذا الموضوع من الناحية العاطفية. فهل اقتنع الأخ عبدالحميد غازي؟

عبدالحميد غازى:

نعم لقد اقتنعت، ولو لم أكن مقتنعا لناقشت الموضوع الثانى وهو خاص بتخفيض إيجارات المساكن. وفى الواقع أن هذه خطوة اشتراكية كبيرة، ولكن كنا نود أن تعطى الصحافة أهمية أكبر من تلك التى تناولتها بها، بمعنى أن هناك بعض الرجعيين يصورونها على أنها عملية بسيطة، وأذكر أننى ركبت «تاكسى» وهنأت سائقه بصدر قانون تخفيض الإيجارات، فكان رده: «إننا جميعا «مبسوطين» لصدر هذا القانون ولكنه أضاف أن أحد الذين لم يعجبهم صدر هذا القانون قال: إن هذا التخفيض قيمته لاتساوى أكثر من ثمن كيلو أو اثنين من اللحوم! فقلت له (السائق): إنه يمكننا الآن أن نشترى ٢٠ كيلو من اللحم بدلا من كيلو واحد. وهذا يدل على وعى كبير ولكننا نريد أن نركز الصحافة على هذا الموضوع، والفوائد التى عمت الشعب نتيجة إصداره.

جمال عبداناصر:

إن هذا القانون قد أثار كلاما فى كل منزل.

عبدالحميد غازى:

ولكن التركيز عليه يعطى صورة أقوى وأكمل!

هناك موضوعان آخران يمكن الاستفادة منهما بالنسبة للكلام عن الشيوعية: أولهما موضوع تمليك الشقق الذى تبخه الدولة حاليا، والذى يعطينا صورة عن الاتجاه الاشتراكى، بحيث أنه لو كان هناك اتجاه شيوعى لم نكن لنفكر فى تمليك الشقق للناس.

ثانيهما، انتخابات نقابة الصحفيين، حيث أعطت صورة أخرى بأن الدولة تسير في الخط الاشتراكي السليم. والذي زاد الأمر تأكيداً عدم تدخل السيد/ خالد محيي الدين في هذه الانتخابات ولقد أعطت هذه الانتخابات موقفاً طيباً للرد على الأعداء.

جمال عبدالناصر:

أرد أن أقول: بالنسبة للنقطة الأولى التي أثارها الأخ عبدالحميد غازي، إن الدول الشيوعية تملك الشقق، وربما نحن قد أخذنا تجربة تمليك الشقق من رومانيا بالذات.

عبدالسلام بدوي:

إن الاتحاد السوفيتي أيضاً قد اتجه إلى هذا الاتجاه.

جمال عبدالناصر:

ولكنه اتجه إلى هذا الاتجاه أخيراً.

عبدالحميد غازي:

إن هذا يعني تنبؤ الاتجاه إلى الملكية الخاصة، وليس إلى ملكية الدولة لكل شيء!

الدكتور حسين خلاف:

توجد بعض النقاط، منها أن محافظ القاهرة قد أصدر قراراً بتشكيل لجان للخدمات في الأحياء، وأشرك فيها أعضاء مجلس الأمة وأعضاء الاتحاد الاشتراكي في أحياء القاهرة، للمشاركة في

أداء الخدمات وفي اعتقادي أن هذه فكرة سليمة، ومن الواجب أن تعم هذه التجربة، خصوصا وأن لجنة الشارع، يمكن أن تساعد في هذه العملية مساعدة ايجابية.

ولكن الطريقة التي تم بها تشكيل هذه اللجان ليست الطريقة المثلى، باعتبار أن القرار أصدرته المحافظة، وإنما كان الواجب أن يصدر من الاتحاد الاشتراكي. لأننا نريد أن نشعر الرأي العام بأن الاتحاد الاشتراكي يشارك مشاركة فعالة في تأدية الخدمات، وتصدر عن إرادته هذه العملية. وأيضا فإن هذه العملية، تمكن الاتحاد الاشتراكي من القيام بوظيفته في الرقابة.

جمال عبدالناصر:

في الواقع أنه ليست لدى فكرة عن هذا الموضوع.

أنور السادات:

لقد اجتمعت بنواب القاهرة كهيئة برلمانية، ووجدنا أن هذا القرار قد صدر بطريقة خاطئة، حين يعين المحافظ لجانا للخدمات، يضم إلى عضويتها أعضاء من مجلس الأمة، بالإضافة إلى أنه قد اختار نوابا معينين وترك آخرين في نفس الحى. فإن الأمر كله يعتبر خطأ في حد ذاته، لأنه ليس من سلطة المحافظ أن يعين أعضاء من مجلس الأمة.

وعلى ذلك فقد اتفقت مع الأخ زكريا محيى الدين ومع النواب على اعتبار هذا الأمر كأن لم يكن. وعلى أن يكون صدور هذا القرار

من الأخ زكريا محيى الدين، باعتباره سكرتير الاتحاد الاشتراكي في محافظة القاهرة، لتنظيم العملية.

لأن الفكرة الأساسية فيه هي إشراك النواب والشعب في عملية المتاعب التي يشكو منها الجمهور بالنسبة للمجارى. والمقصود أن يشترك النواب في عملية الرقابة الشعبية بالاشتراك مع السلطات الموجودة، وكان الغرض أن النواب لا بد أن يشتركوا في هذه العملية، ولكن القرار الذى صدر كان خطأ من أساسه وبذلك فنحن نعتبره كأن لم يكن، على أن يصدر قرار آخر من السيد زكريا محيى الدين باعتباره سكرتير الاتحاد الاشتراكي في محافظة القاهرة. ولقد اتفقت مع النواب على أن يذهبوا إليه لتقديم مقترحاتهم فى هذا الصدد.

زكريا محيى الدين:

إن التنظيم يجب أن يكون على أساس الأقسام، ويمكن أن ينضم أعضاء مجلس الأمة وغيرهم إلى هذه اللجان، خصوصا وأن هناك فى كل قسم من أقسام القاهرة لجنة خاصة للخدمات تابعة للاتحاد الاشتراكي.

الدكتور حسين خلاف:

لقد أثيرت فى إحدى ندوات الحملة الانتخابية لفترة الرئاسة القادمة بعابدين، أن وقف بعض الناس وقالوا: إننا لا نريد أن يكون رجال المباحث موجودين فى هذه الندوات. لأن ذلك يؤدى إلى حدوث ضغط عليهم. وقد قمت بالرد عليهم بما فيه الكفاية، باعتبار

أن شيئاً ما لم يحدث، ولم يحدث لشخص أى ضرر بسبب وجود رجال المباحث.

وإننى أرى أنه من الضروري أن يوجد رجال المباحث، ولكن ليس بصورة علنية، وفى رأى أنه يمكن الاستعاضة عن وجود رجال المباحث بهذه الصورة الواضحة بطريقة أخرى بحيث لا يكون لدى الجمهور فكرة عنها.

المشير عبد الحكيم عامر:

كيف يحدث ذلك؟

الدكتور حسين خلاف:

إن رجال المباحث الذين يحضرون هذه الندوات يتبعون القسم المنعقدة فيه هذه الندوة، ويحضرونها بهذه الصفة، ومن ثم فإن الجمهور يعرفهم تماماً.

جمال عبدالناصر:

إن الأخ زكريا محيى الدين هو صاحب هذه الفلسفة!

زكريا محيى الدين:

من الطبيعى أن يظهر رجل المباحث خطأ، لأن المفروض أن يجمع الأخبار كلها دون أن يظهر للناس. ولكنه من الواجب أن يكون موجوداً فى هذه الندوات.

جمال عبدالناصر:

فى الحقيقة أن المباحث لابد أن تعرف كل شئ! بدليل أنه فى اجتماع الطلبة الافريقيين هاجموا السفارة الأمريكية. ولقد كان لدى المباحث خبر بهذا الموضوع، والخطأ أنهم لم يتخذوا اجراءات، كما أنه من الواجب أن يحضروا هذه الاجتماعات متكررين.

الدكتور حسين خلاف:

النقطة الأخيرة، بخصوص تنظيمنا فى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى. فهو يسير فى البداية سيرا حسنا. ولكن يخيّل إلى أن هناك نقطة نقص فى الموضوع، وهو أن التنظيم قائم فى الأمانة على أساس جغرافى أو اقتصادى أو فئات. ولكن المهم أنه لا يوجد تنظيم على أساس الموضوعات، باعتبار أنه لو حدث نقص معين فيمكن معالجته الآن أو حين تأتى فرصته.

جمال عبدالناصر:

عندما تأتى فرصته! وقد تكلمنا فى هذا قبل ذلك، إنما عمليتنا الأساسية تنحصر فى أن ننظم أنفسنا؛ لأننا إذا عملنا موضوعات بدون تنظيم أنفسنا فإن الحديث يتوه. إن لدينا موضوعات، ونعمل الحكومة على أساسها. أما بالنسبة لما تثيره الجماهير أمامكم، يمكنكم إثارتها هنا. وفى الحقيقة لا نريد عمل لجان، لأن هذه اللجان موجودة لدينا، سواء فى مجلس الأمة أو فى الحكومة! أما الغير موجود فهو التنظيم الشعبى. وربما مكثنا سنة فى إعداد التنظيم

الشعبي، ويوم أن ننتهي من هذه العملية، فيكون من السهل علينا أن نحول التنظيمات الشعبية، ونشغلها بهذه الموضوعات.

أنور سلامة:

هناك ظاهرة تتعلق ببعض المصانع التي ليس لديها نية الاستمرار في العمل، ونجدها تستنفد رأس مالها، وينتج عن ذلك مشكلات:

الأولى بالنسبة للتأمينات الاجتماعية التي لها مبالغ طرف هذه المصانع، خصوصا المصانع الصغيرة، وأحيانا تقوم هيئة التأمينات الاجتماعية بالحجز عليها، ولكن الموجود لا يكفي لسداد الديون. إن الموجة السائدة في هذه الأيام، وخصوصا في شبرا الخيمة، أن المصانع تصفى أعمالها. فهل يمكن دراسة أو مواجهة مشاكل القطاع الخاص الصغير بمصانعه التي تستخدم ما بين ٥٠ عاملا ومائة عامل؟

جمال عبدالناصر:

إن موضوع شبرا الخيمة بالذات مشكلة، وكان هناك مشروع لتأمين مصانعها، وفي الحقيقة، بعد أن رأيت الصورة، لم أوافق على تأمينها، لأن هناك مصانع منها ما فيه ٥ عمال أو عشرة عمال، وهي بذلك تمثل عبئا على القطاع العام. ولكن ذلك لا يمنع أننا أمام أحد حلين بشأنها:

الأول: أية مصانع بهذا الشكل توضع تحت الحراسة.

أنور سلامة:

إننا حين نخطر وزارة الصناعة بهذه المصانع، فإنها ترى أن هذه العملية عملية خاسرة. ونفس عملية الدراسة تبين أن هذه المصانع تحقق خسارة.

جمال عبدالناصر:

الحل الثاني: هو ادماج مصانع شبرا الخيمة، وتأميمها، بحيث لا تكون عبئا على القطاع العام.

أنور سلامة؟

كما توجد بعض المصانع الأخرى في المحلة الكبرى بهذا الشكل.

جمال عبدالناصر:

فما هو العمل؟

أنور سلامة:

يجب أن نتخذ إجراء بشأنها.

جمال عبدالناصر:

إن الإجراء الواجب اتخاذه في هذه الحالات هو الحراسة أو التأميم.

على سيد على شعير:

إننا نجد حوالى ٨٠ عاملا، بعد عملية المزاد الخاصة ببيع المصنع، بدون عمل. والآن هم ٨٠ عاملا، ولكن بعد مضى بعض الوقت سيزيد العدد عن ذلك، فماذا يكون الحل؟

أنور سلامة:

إن المفروض أن صاحب المصنع عندما يقوم بإغلاقه، أن يقدم طلبا بذلك مبينا به الأسباب، ولكن الذى يحدث أن صاحب المصنع يخفى، ويعين مديرا من طرفه يتولى عملية التصفية! والذى أخشاه أن تتسع هذه العملية، ولا نستطيع السيطرة عليها!

واليوم، إذا أغلقت بعض المصانع، أو تعطلت، وترتب على ذلك وجود ٨٠ عاملا أو ٩٠ عاملا، فإنه من الممكن تشغيلهم، ولكن كيف يكون الحال بعد أن تتزايد حالات إغلاق المصانع، وترتب على ذلك تزايد عدد العمال المتعطلين الذين سيسببون لنا مشكلة؟

جمال عبدالناصر:

أعتقد أنه من السهل حصر هذه المصانع. ومن السهل عليك - كوزير للعمل أن تقوم بإبلاغ السيد رئيس الوزراء عن أى مصنع تحس أنه على وشك الإغلاق، وإننى أوقع يوميا قرارات جمهورية بفرض الحراسة على المصانع، لأنه قد صدر قرار بقانون يجيز لرئيس الجمهورية - محافظة على الاقتصاد القومى - أن يضع الحراسة على المصانع.

أنور سلامة:

حين تقول الصناعة: إنها لا توافق على أخذ هذه المصانع لأنها غير مربحة، ولكن النظرة إليها يجب أن تكون من ناحية العمال، ويمكن التجاوز عن الخسائر الموجودة في حالة ضمها إلى القطاع العام، ومن المصلحة أن تشغل هذه المصانع حتى لا يوجد لدينا عمال متعطلون.

جمال عبدالناصر:

أعتقد أنه يمكن بالنسبة لأي حالة من هذه الحالات: حين ترفض الصناعة ضمها إلى القطاع العام، أنه يمكننا بحثها لإيجاد حل لها.

زكريا محيي الدين:

إن أغلب هذه المصانع مستهلكة، وإذا أخذتها الصناعة فإنها ستحقق خسارة، وإذا كانت بعض المصانع ستقام في الخطة الخمسية القادمة، فإنه يمكن، أولاً كنقطة بداية، أن نعد مناطق لتجميع هذه المصانع، وتوقيت افتتاح المصانع الجديدة مع إنهاء أعمال المصانع القديمة. وهذا الحل في رأيي يمثل سياسة طويلة المدى.

أنور سلامة:

إن العامل لا يتضرر من نقله من مكان إلى آخر، فنجد أن مصنع شبين الكوم ودمياط أخذت عمالها من كفر الدوار. ولكن المشكلة، هي إغلاق المصانع تماماً، وعدم صرف أجورهم.

كذلك فإن الصعوبة فى الواقع، بالنسبة لمصانع الغزل، أن أصحابها هم الذين يريدون إغلاقها.

حسين الشافعى :

بالنسبة لعملية توقف المصانع، فإنها لو تطبق الإجراءات الخاصة والى تتخذ بالنسبة للتوقف بخصوص هذه المصانع، بحيث يتم حصرها ومعرفتها، ولا يسمح لها بالتوقف قبل الاستئذان بالغلق، على أن يبيت فى طلبات التوقف فى مدة (١٥) يوما من تاريخ تقديم طلب الغلق.

وأذكر أن كانت هناك لجنة تسمى «لجنة الانتاج وفرص العمل»، وكانت تقوم ببحث ظروف المصانع التى تأتى إليها، ويحضرها من يمثل الصناعة، وفى الجوانب الأخرى التى يهتمها الأمر، وكانت قراراتها تحدد كل النواحي الموضوعية بالنسبة للمشكلة التى تدعو للتوقف.

وبهذه الطريقة أرى أن السيد أنور سلامة يمكن أن يتبعها قبل عرض الأمر على السيد رئيس الوزراء.

أنور سلامة :

إن ذلك يتم فى حالة طلب صاحب المصنع التوقف لأى سبب من الأسباب، ولكن الذى يحدث أنه لا يبلغ عن اعتزامه التوقف، خشية أن تفرض عليه المحكمة عقوبات معينة، وبذلك فنحن نكون أمام الأمر الواقع.

جمال عبدالناصر:

أرى أن يتم حصر هذه المصانع، والتحدث بشأنها مع السيد رئيس الوزراء.

المهندس سيد مرعى:

أعتقد أن الموضوع له شق آخر هام، وهو أنه توجد بعض المصانع التابعة للقطاع الخاص، والتي لها أهمية، تكاد تتوقف لأسباب خارجة عن إرادة أصحابها، ولقد تقدمت بمذكرة للسيد رئيس الوزراء بشأن هذه المصانع.

وأضرب مثلاً بمصنع الشبراويشى، الذى يعمل فيه ٧٠٠ عامل، وتبلغ إمكانيات تصديره حوالى ٢٠٠ ألف جنيه. وهذا المصنع مهدد بالتوقف فعلاً، لأنه لا يحصل على بعض المواد الخام التى تستورد من الخارج. ولقد شكنا لنا صاحبه بأن المصنع متوقف عن العمل، ورغم ذلك فإنه يقوم بدفع أجور العمال. إننى أرى أنه يدخل ضمن البحث الذى يقوم به الأخ أنور سلامة بحث الحالات المشابهة للحالة التى ذكرتها.

جمال عبدالناصر:

إننى كنت أعتقد أن مصانع الشبراويشى قطاعاً عاماً.

المهندس سيد مرعى:

لا... إنها قطاع خاص.

جمال عبدالناصر:

إنه من المفيد أن نكون على علم دائما بالتوقعات وأسبابها.

المهندس سيد مرعى:

إن هناك ظاهرة أخرى بالنسبة لتجار الأثاث والأحذية والجلود والغزل. وفي الواقع توجد صعوبات بالنسبة لحصول هذه المصانع على المواد الخام، وأنا أشعر بها. ولقد تقدمت بمذكرة كاملة عن هذا الموضوع ضمنيتها بيانات حصلنا عليها من إدارة التعبئة، وأرى أن يقوم الأخ أنور سلامة، بجانب دراسته إلى ما أشار إليه، بضم هذه الحالات إلى تلك الدراسة.

جمال عبدالناصر:

أرى أن تعرض علينا تقارير أسبوعية عن هذه المصانع، وأسباب التوقف التي تعترضها.

على صبرى:

بالنسبة للمصانع التي يقل رأسمالها عن مائة ألف جنيه، فإنها قلة قليلة، و ٩٩٪ منها يصفى أعماله، ويحصل أصحابها على أموالهم، ويطلقونها. وأعتقد أن الأمر لا يقتضينا فقط فرض الحراسة، بل يجب تعديل قانون العقوبات، لأنه من غير المعقول أن تتحمل الدولة مبالغ طائلة يدفعها في النهاية الاقتصاد القومى بسبب إغلاق هذه المصانع.

على سيد على شعير:

يقوم أصحاب مصانع شبرا الخيمة بسحب أموالهم، وبناء عمارات سكنية بها، ثم يفلقون المصانع.

جمال عبدالناصر:

إن تلك الحالات تمثل أمراض مرحلة التطور، ولكن واجبنا أن نوجد الحل لكل حالة.

وبالنسبة للمحاضرات وعملية التوعية، فأبني أرى أنه يجب على الذين يقومون بهذه العملية أن يكون حديثهم في مستوى الجماهير وببساطة.

ولقد سمعت عن الكلام الذي قيل في أسوان، ولست أرى ما يدعو إلى إلقاء النظريات والمفاهيم، وندخل في مشاكل عن الاشتراكية العربية.

والواقع أنه لدينا الميثاق الوطني، الذي يمكن أن ينبع منه الحديث. ونسط الحديث للناس أكثر، لأن الكلام الذي سمعته في أسوان، والمحاضرات التي قيلت هناك، أن البعض قد دخل في الاشتراكية العربية! والحقيقة أنه لا يوجد شيء اسمه الاشتراكية العربية. وأنا لم أقل: إنه توجد اشتراكية عربية، لكن من ناحية التطبيق فإنه يمكن القول بالتطبيق العربي للاشتراكية، وهي من الناحية العامة «اشتراكية».

ومن الضروري أن ننبه الناس إلى هذه الموضوعات، وتبسيط الحديث عن الاشتراكية، لأن الحديث عنها بالأسلوب السائد حالياً يعقد الناس أكثر! وبذلك فإننا نكون قد هدمنا الهدف الذى تلقى من أجله تلك المحاضرات، وهذا يستدعى من الذين يقومون بإلقاء المحاضرات أن يتكلموا كلاماً عامياً، بلدى، ولا مانع من الاستشهاد بالأمثلة العامة، وليس هناك ما يدعو إلى القول بأن المفكر الفلانى، قد قال كذا وكذا. وإذا كنا نقوم باعداد دراسات عن تجارب الآخرين، مثل روسيا والصين وإيطاليا، فإن ذلك لا يمنع من التبسيط عند القيام بإلقاء المحاضرات.

المشير عبد الحكيم عامر:

إننى أعتقد أن تبسط الكلام عن الاشتراكية، بمعنى أن يكون الحديث على مستويات. وأحياناً يحدث أن يذيع التلفزيون ندوة عن الاشتراكية، فإن الناس لا تفهم ماذا يقول المحاضر، لأنه يتحدث بفلسفة غريبة على إدراكهم، وفى الحقيقة أنهم يريدون الاستماع إلى الاشتراكية بالأسلوب الذى يفهمه العامل والفلاح.

جمال عبدالناصر:

يجب أن يكون اعتمادنا دائماً على الميثاق، لأنه يرد على كل الاستفسارات بالنسبة للاشتراكية بنسبة حوالى ٩٩٪.

وكذلك المقالات التى تكتب فى الصحافة، التى يظهر منها التناقض واضحاً بين ما يقوله كاتب وآخر! ولكن كلما بسطنا الحديث كلما كان ذلك أفضل.

وبالنسبة للأمانة الفرعية، فأعتقد أنه يجب أن يوكل أمر تنظيمات الموظفين إلى السيد على صبرى مع عملية العمال، وتظل أمانة الشباب كما هي.

أما أمانة الطلبة فيمكن أن يتولاها السيد أحمد عبدالله طعيمة، لأنه قد حدثت مشاكل، واستبعدت كل الناس الذين تكلموا في هذا الموضوع من الاتحاد الاشتراكي.

وعلينا أن نبدأ في عملية جديدة، والحقيقة أن أمانة الطلبة في حاجة إلى مجهود كبير؛ لأنهم الذين سيخرجوا بعد فترة ليتولوا القيادة، وسيكون من بينهم عناصر سليمة وغير سليمة، وأعتقد أن عملية الطلبة شاقة وعويصة، لوجود انقسامات فيما بينهم، ومشاكل يحتاج حلها إلى الصبر و«طولة البال»، والفهم.

كمال الدين الحناوى:

توجد تساؤلات عن المؤتمرات التي كان مقررا أن تعقد في المحافظات، حيث أن الهدف من عملية تنشيط الاتحاد الاشتراكي يرتبط بقيامنا بزيارة المحافظات للتوعية والاجتماع بال جماهير، ثم توقف هذا النشاط، أو أجل، لتوقفنا عن الزيارات.

فهل نستمر في هذه العملية أو لا؟

جمال عبدالناصر:

إن اعتراضى كان أساسا ينصب على عملية النشر في الصحف والإذاعة!.. عن ربط هذه العملية بالاستفتاء على رئاسة الجمهورية،

ورأى ألا نربط هذه العملية بالاستفتاء على رئاسة الجمهورية، بل
الواجب أن ينشط الاتحاد الاشتراكي وينطلق، لأنه لا داعى لوقف
نشاطه، لأن ربط هذه العملية بالاستفتاء يوحى إلى الجماهير بأن
الاستفتاء فى حاجة إلى جهد!

وفى رأى أن الهدف الذى يجب العمل من أجله هو تنشيط
الاتحاد الاشتراكي، ولقد قلت هذا الكلام فى الاجتماع الماضى، حتى
لأنقذ جامدين، وإلا ظهر أننا فشلنا، ولابد أن ننطلق فى تنشيط
الاتحاد ولا نخشى الخطأ.

كمال الدين الحناوى:

هل يمكن أن نستكمل البرنامج، ونقوم بالزيارات على أساس
التوعية؟

جمال عبدالناصر:

لا مانع من ذلك، بشرط ألا يكون ذلك العمل مرتبط بالاستفتاء
على رئاسة الجمهورية، وأن يكون الحديث عن أهداف الثورة
والخطة، وما نعمله، ولكن لا نعمل مؤتمرات لكى نقول للناس
«انتخبوا جمال عبدالناصر».

كمال الدين الحناوى:

بالنسبة لعملية الترشيح للتنظيم السياسى، فإن هذه العملية تتم على
أساس نوعى. والموقف بالنسبة لأمانة الاتصال فيه شىء من
الانكماش، فهل نستمر فى ترشيح أشخاص - للأمانات الفرعية - فى

كل محافظة؟ لأن لدى قائمة بأسمائهم، ونلتزم بالتعامل معهم، أو أن العمل يكون مع أمانة التنظيم؟

جمال عبدالناصر:

إن موضوع التنظيم السياسى سنتحدث فيه بالكامل فى هذه الجلسة.

عبدالحميد غازى:

إن عملية التوعية بالنسبة للاستفتاء على رئاسة الجمهورية ليست فى حاجة إلى أى جهد، لأن كل فرد يعرف طريقه فى هذا المجال، لأن السيد الرئيس عندما ألقى خطابه فى مجلس الأمة ربط عملية الترشيح بخمسة أهداف مفروض أن يعمل الشعب المصرى على أخذ دوره فيها، وتهيئة الفرصة لتحقيق هذه الأهداف الخمسة. والمفروض أن نقوم بتوعية الجماهير إزاءها. وكان عملنا الرئيسى هو تفسير الأهداف الخمسة، وعن المبادئ التى قامت عليها الثورة، وعن المستقبل، ولم يكن الدور الأساسى فى هذه العملية هو الحديث عن الاستفتاء. فأرجو أن نستمر فى هذه العملية، ونقوم بزيارة المحافظات والمراكز حسب التوقيت الزمنى والبرنامج الذى أعد.

المشير عبدالحكيم عامر:

إن القرار الذى اتخذناه هناك أساسه التوعية، ولم يكن على أساس استفتاء رئاسة الجمهورية.

الدكتور نور الدين طراف :

فى الواقع أنها مؤتمرات للتوعية، ولا نقيد فيها بتاريخ الاستفتاء.

المشير عبدالحكيم عامر:

أرى أن تقدم فى هذه المؤتمرات موضوعات للتثقيف.

جمال عبدالناصر:

إن الذى أذيع ونشر فى الصحف هو ما يغير طبيعة الأسلوب، لأنه
ربط بين عمليتى التنشيط والاستفتاء على الرئاسة.

أنور سلامة :

إن الذى فهمته أن السيد الرئيس قد وافق على الترشيح لفترة
الرئاسة الجديدة بشروط معينة، والتى تضمنها خطاب سيادته فى
مجلس الأمة.

المشير عبدالحكيم عامر:

لذلك يجب أن نعد الموضوعات التى يجب أن نتحدث فيها.

جمال عبدالناصر:

لا يوجد وقت كاف لإعداد هذه الموضوعات، وإنما يمكن حالياً أن
نقوم بالتوعية، ونجتمع بالناس لبحث مشاكلهم، تلك هى المهمة
الأساسية.

لقد نشرت الصحف أخبارا عن السودان، تحدثت فيها عن الأحزاب الرجعية، ونحن لا نريد الدخول في مشاكل مع الأحزاب، لأنها ليست سياستنا التي نسير عليها الآن، وسياستنا تقتضى ألا ندخل في معارك مكشوفة مع تلك الأحزاب.

ولو أن إذاعة لندن تقول: «الأحزاب المحافظة»..

أنور سلامة:

لقد وزع كتاب عن الحزب الشيوعى فى السودان، مكتوب عليه أنه «طبع بمطابع أخبار اليوم»، وهذا الكتاب يجعل الأحزاب الأخرى تتساءل إن كنا نزيد وضعنا معينا فى السودان.

فهل نحن فعلا نشجع وضعنا معينا فى السودان؟

وإن كان كذلك فإنه كان لا داعى لأن يكتب على الكتاب أنه «طبع فى أخبار اليوم».

خالد محيى الدين:

إن هذه العملية تجارية!

جمال عبدالناصر:

لقد وافقت على طبع هذا الكتاب.

ولو أن الأخ أنور على حق فيما قاله..

وبالنسبة للوضع فى السودان، فإن الحزب الشيوعى أفضل لدينا ألف مرة من الأحزاب الرجعية. لأن الحزب الشيوعى فى السودان

بالنسبة لمشاكلنا يختلف عن الأحزاب الشيوعية فى الشرق - فى سوريا والأردن والعراق - الذين كانوا يقفون ضدنا دائما على خط عنيف جدا. أما الحزب الشيوعى فى السودان فلم يقف ضدنا حتى اليوم.

أما الذين يقفون ضدنا فى السودان فهم الإخوان المسلمين، ويقولون: إن الحكم هنا ديكتاتورى، وعلقوا على كلام أحمد سليمان إن الثورة السودانية ليست إلا امتداد لثورة ٢٣ يوليو فى مصر بقولهم: إن الثورة السودانية هى ثورة ديمقراطية.

وأبضا يوجد تحالف بين حزبى الأمة، والوطنى الاتحادى الذى يتزعمه اسماعيل الأزهرى، والاخوان المسلمين، وهذا التحالف يعتمد على الانجليز والأمريكان، وإذا تولى هؤلاء الحكم فإننا سندخل فى مشاكل لا حصر لها.

والحقيقة أن الحزب الشيوعى فى السودان يقف فى خط وطنى، ويتعاون مع حزب الشعب وجبهة الهيئات والعمال، ونحن لا نعادى الحزب الشيوعى فى السودان.

أنور سلامة :

إننى أرى أنه لا داعى لأن يكتب على المطبوعات التى توزع فى السودان أنها طبعت فى الجمهورية العربية المتحدة.

خالد محبى الدين :

إن هذه العملية تجارية كما سبق أن أوضحت، ونحن نقوم بطبع مجلة الصداقة، التى تصدرها السفارة الأمريكية فى القاهرة.

كمال الدين الحناوى:

لقد تقدم بعض الذين كانوا معتقلين بطلبات انضمام إلى عضوية الاتحاد الاشتراكي، ولقد طلبت بحث هذه الحالات. فهل يمكن قبولهم كأعضاء منتسبين؟

فما هو توجيه السيد الرئيس في هذا الشأن؟

جمال عبدالناصر:

في رأيي أن كل حالة يبت فيها على حدة، ولا يمكن معاملة من كانوا معتقلين بمقياس واحد، وإنما يجب البت في كل حالة حسب سلوك كل واحد منهم.

عبدالحميد غازي:

بمناسبة تحويل روافد نهر الأردن، في البلاد العربية، يجب أن نتناول هذا الموضوع في مؤتمرات التوعية، بحيث نصل إلى تعبئة قومية في هذا الموضوع، لبيان المكاسب التي نحصل عليها عندما نحاصر إسرائيل، حتى لو حصل أي شيء لا تكون العملية مفاجئة للناس الذين يتعاملون عن أسباب تحويل روافد نهر الأردن.

وواجبنا إبراز هذه المسألة بوضوح لتحديد معالمها، ويمكن أن نقوم أمانة الدعوة والفكر، أو أمانة البحوث، بإعداد موضوعات عن تحويل روافد الأردن، لنتناولها بالحديث والشرح في المؤتمرات.

جمال عبدالناصر:

يمكن أن يقوم السيد حسين ذو الفقار صبرى بإعداد مذكرة فى هذا الموضوع.

حسين الشافعى:

لقد صدرت نشرة عن الاتحاد الاشتراكى تناولت جزءا من هذا الموضوع، وهو سد المخيبه.

جمال عبدالناصر:

يتولى السيد حسين الشافعى بحث هذا الموضوع.

حسين الشافعى:

فى الاجتماع الأخير كان المفروض أن يناقش موضوع التنظيم السياسى، وكانت توجيهات السيد الرئيس تقضى بأهمية السير بخطوات ايجابية فى هذا الموضوع، للوصول إلى نقطة البدء، وعلى أساس تخيل بناء حزب اشتراكى - مع وجود الاتحاد الاشتراكى - حيث لا نستطيع تصفية الاتحاد إلى عدد قليل من الناس، وعلى أن يضم إلى هذا الحزب العناصر المؤمنة الثورية التى تقع على مسئوليتهم مهمة العمل السياسى، وقد استدعى الأمر أن يضم هذا التنظيم عددا كبيرا من المتفرغين السياسيين.

وقد اجتمعت الأمانة يوم ٧ فبراير حيث تم استعراض:

- * مشروع قانون الجهاز السياسى
- * الأحكام الانتقالية المؤقتة.
- * خطة عمل للجهاز السياسى
- * العلاقة بين الجهاز السياسى والاتحاد الاشتراكى.

والمشروع المقدم يسير- فى خطوطه العامة - موازيا لقانون الاتحاد الاشتراكى العربى، وأبرز النقاط فى هذا المشروع هى الخاصة بطريقة انتخاب العضو، وطريقة تزكيته، ووضعه تحت الاختبار لفترة.

ويكمل هذا الجانب، المشروع المقدم والخاص بأسلوب العمل، والذى يشير إلى وضع برامج لاختبار الأعضاء.

* كما تم الاجتماع الدورى للأمانة مع أمناء لجان المحافظات، وحضر هذا الاجتماع السادة المحافظون، وذلك فى ١٣ فبراير ١٩٦٥، وقد أثارَت المحافظات مدى إمكان المشاركة فى الخطة الخمسية الثانية، فى مجال تحديد أولويات المشروعات، ومواقعها، وأولوية برامج الخدمات، للوصول إلى أقصى استفادة ممكنة من المبالغ المخصصة للخطة.

* بالنسبة لأمانة الدعوة:

تم الاتفاق مع الأمانة على الشعارات التى يجب رفعها، وانتهينا إلى تحديد شعار فى مجال الانتاج، والمجال العربى - والمجال العالمى. وقد رفعت هذه الشعارات فى المؤتمر الشعبى الذى عقد بمناسبة عيد الوحدة.

كما صدر العدد الثانى من «الاشتراكى» . ونقترح بالنسبة لهذه النشرة أن تباع بالثمن، للتغلب على مشكلة التوزيع، ونقترح أن تباع بقرش صاغ.

كما نقترح إبقاء حجمها على الحجم الذى ظهرت به فى عددها الثانى. ونرى عدم تحويلها إلى صحيفة يومية، حتى لا تشعر حيالها الصحف اليومية الحالية بمنافسة غير طبيعية. ويمكن التفكير فى جعلها أسبوعية على أكثر تقدير.

ونعتقد أن صدور «الاشتراكى» لا يغنى عن ضرورة إصدار نشرات عامة، تكون كمرجع لبعض الموضوعات الأساسية، كخطب السيد الرئيس.

* أمانة المعهد العالى:

مازالت المذكرة الخاصة بأهداف وموضوعات البرنامج الأساسى على جدول الأعمال، ولم تناقش، لتخلف الدكتور إبراهيم سعد الدين عن حضور اجتماع الأمانة، لوجوده فى أسوان.

وهناك نقطة تنظيمية بالنسبة لهذه المذكرة، حيث أنها غير متماشية مع قانون المعهد السابق صدوره! واعتقد أنه إذا كان هناك أى اتجاه للتغيير، فيجب أن يتعرض للقانون أولاً.

هناك دعوة موجهة للدكتور إبراهيم سعد الدين لزيارة «ليبزج» بمناسبة مرور ٨٠٠ سنة على سوق ليبزج.

* أمانة التنظيم:

تقدمت الأمانة بمذكرة عن رأيها بالنسبة لأهمية استمرار معاهد الدراسات الاشتراكية بالمحافظات، وعددها ثلاثة في: السويس - بنى سويف - بورسعيد.

* أمانة الرقابة والنشر:

عملها في طريق التكامل، وتصدر عنها حالياً:

تقرير يومية بتحليل الصحافة المحلية.

تقرير يومية بتحليل برنامج التلفزيون على القناة (٥) وهى فى سبيلها لخطية باقى البرامج. تحليل الدعايات الأجنبية، وتصدرها مرة كل أسبوع.

كما تقدمت الأمانة بتقارير فى موضوعات مختلفة، سواء فى مجال الشباب أو الصحافة وانتخاب النقابة، علاوة على ملاحظاتها عن التقارير الدورية لأمناء المحافظات.

جمال عبدالناصر:

يجب أن نحصل هنا على ما ينشر فى الصحف الإسرائيلية! لأنها تبين الوضع العام فى اسرائيل، وعلى الأخ عبدالفتاح أبو الفضل أن يعد هذه البيانات، لتوزيعها علينا.

فما هى النشرات التى تصدرها المخابرات؟

عبدالفتاح أبو الفضل:

إننا نقوم بتلخيص الدعايات التي تنتشر ضدنا.

جمال عبدالناصر:

أرى أن توزع هذه النشرات على السادة أعضاء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي، لكي يعرفوا ماذا يقال عنا، لأنه توجه إلينا انتقادات وشتمات كثيرة لانتشر، والمفروض أن نعرف من الذي يشتمنا، ومن الذي ينتقدنا؟ كذلك فإن هناك نشرة تصدرها «الاستعلامات» يجب أن توزع، ويستتبع ذلك توزيعها على أعضاء الأمانات الفرعية.

أنور سلامة:

إن الواجب أن نعرف كل ما هو موجود بإسرائيل.

جمال عبدالناصر:

يهمنا جدا أن نعرف ماهي اسرائيل؟ لأننا لو سألنا أى شخص الآن عن الأحزاب الإسرائيلية؟ فمن الصعب عليه الإجابة.

ولو سألنا عن الحزب الحاكم فى اسرائيل الآن، والانشقاقات الموجودة فيه، وطريقة الانتخابات، فمن الصعب أن نجد الإجابة الصحيحة.

كل هذه الأمور يجب معرفتها.

عبدالفتاح أبو الفضل:

إذا كانت هناك أية بيانات خاصة بإسرائيل، فسوف نقوم بتلخيصها وتوزيعها.

جمال عبدالناصر:

يوجد بالمخابرات نشرات عن «الهمستروت»، ونشرات اقتصادية عن إسرائيل، وأيضاً توجد نشرة عن الإشاعات، وتقرير أسبوعي عن الإذاعات، وهذه كلها يجب أن توزع على أعضاء الأمانة دون أن يحذف أى شيء منها.

حسين الشافعى:

ولقد تقدمت الأمانة بتقريرين مهمين:

الأول عن سوء معاملة العمال المصريين القائمين بالعمل فى ألمانيا الغربية، والذين يستخدمهم المقاول المصرى حسن الدفراوى. وكان المفروض أن يتطور هذا المشروع بزيادة عدد هؤلاء العمال إلى ١٠٠، ولكن العكس هو الذى حدث، إذ هبط عدد الدفعة الاولى إلى ٣٠ بدلاً من ٥٠، وذلك لسوء معاملة المقاول المذكور، وسلبية مكتب العمل فى بون ازاء هذه المشكلة، مما دعا إلى انضمام العمال المصريين إلى نقابة العمال الألمانية.

والثانى: وهو خاص بوضع التنظيم الطلابى فى ألمانيا الغربية.

أمانة الشؤون العربية :

ينتظر أن يصل الوفد الجزائري - حسب تبليغ سفيرنا في الجزائر - قبل نهاية الشهر الحالي، ولم يتحدد الموعد بالتحديد، وكذلك عدد أعضاء الوفد لم يتحدد.

أمانة السياسة الخارجية :

اقترح سفيرنا في لندن، نقلا عن لسان بعض أعضاء البرلمان الهندي، عن رغبتهم في زيارة الجمهورية العربية أثناء عودتهم إلى بلادهم. وقد اعتذرنا عن دعوتهم، نظرا لقصر الفترة، ولعدم وصول تأييد من سفيرنا في الهند - وذلك طبقا لرأى أمانة الشؤون الخارجية.

الوفد الإيطالي :

انتهت زيارة الوفد، وسافر بالأمس، وأترك لأمانة الدعوة تقديم تقريرها في هذا الشأن.

أما بالنسبة لموضوع معاونين بالأمانات الفرعية، هناك أسماء قد رشحت ولكنها رفضت، وطلبوا للعمل كإداريين. وإنني أعرض هنا هذا الأمر حتى يتسنى معرفة الرأي فيما إذا كنا نستعين بهم من عدمه.

جمال عبدالناصر :

وإننى أرى أن يكون هناك انسجام بين كل الناس الذين يعملون في الاتحاد الاشتراكي، سواء من معاونين أو الإداريين. وأفضل أن تعرض الأسماء على، لأننا لا نريد أن نوجد أجنة، ويبدأ الناس في

هدم بعضهم البعض، خصوصا وأنه لدى فكرة عن كل الناس، وأستطيع الحصول على معلومات عنهم، بحيث لا توجد تيارات داخل الاتحاد الاشتراكي، ومحاولة كل تيار أن يتغلب على الآخر.

ولهذا أرى أن يقوم السيد حسين الشافعي بعرض هذه الأسماء على.

حسين الشافعي:

نقطة أخيرة تتعلق بانتخابات نقابة المهن الطبية، حيث لم يتحدد موعدها بعد، ومن المنتظر أن تجرى في أواخر شهر إبريل القادم.

ولقد علمت من الدكتور نور الدين طراف أنه قد تقدم بعض المعزولين سياسيا لهذه الانتخابات، ولقد طلب استبعاد هؤلاء من ترشيحات النقابة!

الدكتور نور الدين طراف:

لقد أخبرتهم أنه شرط أساسي للدخول إلى هذه الانتخابات عضوية الاتحاد الاشتراكي، ومن بين هؤلاء الناس «شريف حنا» ولقد كان متهما بالشيوعية، وشخص آخر لا أنكر اسمه الآن.

حسين الشافعي:

بالنسبة لعضوية الاتحاد الاشتراكي، فحسب القانون يستطيع أي شخص أن يتقدم بطلب ضمنه كعضو منتسب لمدة سنة، ويقدم عنه خلال هذه المدة تقريران، ثم تبت اللجنة التنفيذية العليا في حالته بناء على هذين التقريرين، وذلك في شهر فبراير من كل عام.

ونحن نشير بأن من يريد أن يتقدم بطلب لعضوية الاتحاد الاشتراكي، يمكنه، أن يتقدم بها خلال شهور السنة، وبذلك نحن نضطر إلى أن نقول ذلك الكلام في الدعوة.

جمال عبدالناصر:

بالنسبة للمعزولين سياسيا نتيجة الاعتقال، فلا بد أن نبحث كل حالة منهم على حدة، على أن يبدي الدكتور طراف رأيه فيهم. ولا نأخذ المعتقلين ككل، فإذا كان الشخص حسن السير والسلوك، فلا مانع من الموافقة على انضمامه.

الدكتور نور الدين طراف:

إن ميعاد الانتخابات قد اقترب، فهل نرسل الأسماء إلى السيد الرئيس، أو إلى السيد حسين الشافعي؟

جمال عبدالناصر:

أرى أن نرسل الأسماء إلى السيد حسين الشافعي.

محمد طلعت خيري:

لقد حضر إلى القائم بأعمال فيتنام الشمالية، وشرح الموقف في فيتنام، وطالب إلى - كمنظمات شباب - أن نرسل تأييدا لموقف فيتنام الشمالية، وقد أرسلت مذكرة بهذا الموضوع للأخ حسين الشافعي.

جمال عبدالناصر:

لا نريد أن ندخل طرفا في هذا الموضوع!

السيد حسين الشافعي:

لقد قدموا لنا الشكر على البيان الذي أصدرته اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي.

جمال عبدالناصر:

بالنسبة لعمل الأمانات الفرعية، فقد نشطنا، ثم توقف هذا النشاط. فلماذا توقف هذا النشاط؟

إننا نريد أن ننطلق وأن نتحرك، ولاشك أنه يوجد نشاط أكبر مما كان قبل تكوين الأمانات الفرعية. وأخشى أن يكون كلامنا هنا له أثر على حركة النشاط وتقييدها. نريد أن تكون هذه الحركة حركة مطلقة، ولا مانع من أن نخطيء، إنما يجب أن يكون هناك عمل.

كمال الدين الحناوي:

إن عملية التنسيق بين الأمانات واجبة فعلا، بحيث أنه حينما تعقد أمانة الرأسمالية الوطنية مؤتمرا، فإنه يجب أن تحاط أمانة الاتصال علما بما قامت به أمانة الرأسمالية الوطنية حتى يمكن التعاون في مثل هذه المواقف لتصحيح المعلومات الموجودة.

جمال عبدالناصر:

إن هناك اجتماع كل يوم سبت للأمانة، وأرى أن هذا الاجتماع يجب أن يخصص لبحث مثل هذه الموضوعات، لأننى لست أفهم تماماً ماذا تفعلون فى اجتماع يوم السبت؟ كذلك فإننى لست أريد أن نفرق فى المذكرات.

كمال الدين الحناوى:

إننى أرى أن التعاون حيوى حتى تسير العملية فى انسجام.

جمال عبدالناصر:

يجب أن تقول كل الأمانات هذا الكلام. فمثلاً، تسأل أمانة الاتصال الأخ سيد مرعى عما يريد منها.

حسين الشافعى:

بخصوص العمليات التنظيمية. فنحن مستعدون لأن نتكلم فيها فى اجتماعات الأمانة كل يوم سبت، لأن هذا الاجتماع أساسه التنسيق.

كمال الدين الحناوى:

إن تلك نقطة أساسية لدفع العمل فى الأمانات.

جمال عبدالناصر:

لا نريد أن ندخل فى مذكرات!

ويجب أن تذهب أمانة الاتصال كل أسبوع إلى محافظة من المحافظات، فيذهب الأخ عباس رضوان كل أسبوع إلى إحدى محافظات الوجه القبلى، وكذلك الأخ كمال الدين الحناوى يذهب إلى إحدى محافظات الوجه البحرى. وذلك للاجتماع مع لجنة المحافظة وأمناء المراكز والأقسام، ويصل إلى أمانة اللجان الأساسية والوحدات الجماهيرية.

المشير عبد الحكيم عامر:

إنه يستطيع أن يكشف عناصر جديدة باتصاله واجتماعه بالناس. وأعتقد أنه فعلا قد اكتشف هذه العناصر الجديدة.

عباس رضوان:

أن أحسن أسلوب فى رأى بالنسبة لاختيار الأفراد الصالحين، هو أننا حين ن عقد الاجتماعات والندوات، ويتبين من المناقشات بعض الأفراد الذين يمكن الاعتماد عليهم، وربما كان الأخ كمال الحناوى يتكلم على أساس أن هذه العملية فيها ازدواج بالنسبة للتنظيم، باعتبار أنه إذا جاء واحد فى الاجتماعات من قطاع الفلاحين فهل يمثل هذا القطاع فقط؟ رأى لجنة فيها فلاحين وعمال ولو كان الاتصال على درجة كبيرة فإن الصورة تتضح أكثر بالنسبة لهؤلاء الأشخاص.

جمال عبدالناصر:

إن النقطة الرئيسية هى أن نخرج إلى العمل فى الاتحاد الاشتراكى، وأى أمور تقابلنا فى الطريق سوف تظهر، وتحل، ولكن الخطأ الكبير - أو النكبة الكبرى - أن نجمد، ونجمد الناس معنا.

عباس رضوان:

إن عملية الانتقاء للتنظيم بالنسبة للأفراد أرى ألا تعتبر نهائية.

جمال عبدالناصر:

بالنسبة للاتحاد الاشتراكي العربي، فيجب أن يعمل وينطلق، أما التنظيم السياسي فتتكم عليه. والمهم في رأيي أن ينشط الاتحاد الاشتراكي.

المشير عبدالحكيم عامر:

أعتقد أنه يمكنكم، أثناء عقد المؤتمرات، أن تكتشفوا العناصر الصالحة للتنظيم.

جمال عبدالناصر:

عندما نتكلم على التنظيم، فسوف نجيب على هذا السؤال. ولكن الواجب أن ننشط الاتحاد الاشتراكي وأرى أن يقوم السيد/ عباس رضوان بزيارة للوجه القبلي كل أسبوع وكذلك يقوم السيد/ كمال الحناوي بزيارة الوجه البحري كل أسبوع أيضا، ويجب كذلك أن يقوم المهندس سيد مرعي بالمرور على المحافظات لبحث أمور الرأسمالية الوطنية، بحيث لا يقتصر عملنا على ما نتخذه هنا من قرارات.

عبدالحמיד غازي:

بالنسبة لأمانة الفلاحين، فإن السيد الأخ أحمد عبده الشرباصي قد عقد للأمانة اجتماعين، بحضور جميع الزملاء أعضاء الأمانات

الفرعية، أكثر من مرة، وتم توزيع العشرة أماناء جغرافيا على المحافظات، وبدأنا فعلا في اختيار أعضاء الأمانات، وسيقوم الأخ الشرياصي بعرض الأسماء على السيد النائب لتحويل أسمائهم إلى أمانة الرقابة لعمل البحث عليهم.

ويبدو من كلامي هذا أن أمانة الفلاحين تعتبر في مجال الإنتهاء من تنظيمها.

جمال عبدالناصر:

إننى أريد أن نتحرك جميعا للعمل.

عبدالحמיד غازي:

لقد ربط السيد الرئيس بين مسألتين أساسيتين وهما: أن ننظم أنفسنا، ثم نتحرك بعد ذلك.

جمال عبدالناصر:

لست أريد أن يفهم كلامي أننى أربط أى شخص، ولكن يجب أن نتحرك بالعمل فى جميع المحافظات، كل منا فى مجاله.

المشير عبدالحكيم عامر:

إننى أرى، بالنسبة لعملية اختيار الأسماء، ألا تعتبر هذه العملية نهائية. ولكن يجب أن تعرض هذه الأسماء هنا، ولست أرى ضررا فى ذلك.

عباس رضوان:

إننى أرى، بالنسبة لعملية اختيار الأفراد للتنظيم، أنه يجب أن تسبق ذلك مرحلة استكشافية قبل أن نربطه معنا، وقبل أن يفهم أنه سيكون مندوب الفلاحين فى هذه اللجنة أو فى الأمانة الفرعية. ويجب أن يكون هناك اتصال.

جمال عبدالناصر:

إننى أرى أن ننسى حالياً عملية التنظيم، وليكن حديثنا كله عن الاتحاد الاشتراكى.

عباس رضوان:

إن الذى دفعنى إلى الكلام عن التنظيم، أنه قد حدث كلام كثير بالنسبة لعملية انتقاء الأشخاص للتنظيم، وهذا هو السبب الذى جعلنى أعرض الموضوع.

جمال عبدالناصر:

لا يشترط أن يكون شخص فى الأمانة والتنظيم معاً، بمعنى أنه يمكن أن يكون هناك شخص فى الأمانة ولا يدخل التنظيم، أو العكس! وهذه العملية البسيطة ليست فى حاجة إلى تعقيد.

المهندس سيد مرعى:

إننى أتذكر أن هذا الموضوع قد أثير فى الجلسة الماضية، وقد رد على الأخ شعراوى جمعة. إننى لا أتصور قيام الجهاز السياسى قبل

أن نشط الاتحاد الاشتراكي باعتبار أننا لو وضعنا مبدأ اختيار الناس اليوم قبل تنشيط الاتحاد، فإننا نكون قائمين بعمل غير واضح. لأن المجموعة الكبيرة من الناس يجوز أن يكون بينهم من هو مستتر، لعدم وجود وسيلة للتنشيط.

ومن ثم، فإنني أرى - كما قلت في الجلسة الماضية - أن الاتحاد الاشتراكي - ككل - توجد وسائل كثيرة للتنشيطه، وهذه الوسائل لن تتم الا باتصالنا نحن، وهو في رأيي سهل وميسور، ويمكن أن يتم في صورة مبسطة .

فمجرد أن يجتمع السيد/ عباس رضوان أثناء زيارته لمحافظة من المحافظات. وأن يزور إحدى القرى - بلا ترتيب سابق - ويتكلم مع الناس ويتفاهم معهم .

أما بالنسبة للجزء الخاص بالرأسمالية الوطنية فيوجد عاملان:

الأول: أن مشكلة الرأسمالية الوطنية قد أصبحت واضحة أمامنا وسوف أعرض أمرها على السيد حسين الشافعي، حيث أن مشاكلها أكثر حساسية، لأنها تتمثل في الناجر الصغير.

الثاني: كذلك فإن نشاط الرأسمالية الوطنية يجب أن يكون تاليا لنشاط الأمانات الأخرى: كأمانتي العمال والفلاحين مثلاً! لأنه إذا قمنا بنشاط في الرأسمالية الوطنية، فقد يجوز أن يترتب على ذلك النشاط نوع من رد الفعل؛ بمعنى أنه إذ قامت أمانة الرأسمالية الوطنية بزيارة لمحافظة المنيا أو أسيوط، ونعقد اجتماعا لها، فإن ذلك العمل في حد ذاته يمثل جزءا من كل .

جمال عبدالناصر:

من الممكن أن تكون الزيارة جماعية.

المهندس سيد مرعى:

إننا نريد أن نكون متحررين فى اتصالاتنا، ولا نريد أن يكون عقد المؤتمرات مرة واحدة فى السنة. والواجب أن تتعدد هذه المؤتمرات، لكى يتحدث الناس عن مطالبهم. ونلتهمز الفرصة للتحدث عن التوعية، لأن الرجل العادى الذى يحضر هذه المؤتمرات، يحضرها وفى ذهنه مشكلته الشخصية، باعتبار أن وجود أحد المسؤولين سوف يحل المشكلة. وعلى أساس بحث هذه المطالب فإنه يمكن عمل التوعية.

كذلك فإنه يستحسن أن تشمل التوعية الأقسام والمراكز دون ترتيب سابق، حيث سيكون لهذه العملية بهذا الشكل أثر كبير فى تنشيط الاتحاد الاشتراكى.

ومن هنا فإنه يمكن إبراز عناصر صالحة فى العمل - كما أشار السيد/ عباس رضوان.

جمال عبدالناصر:

أرى أن نكون مرنين فى عملنا. ولكن يجب على الأمانات أن تعمل، وتنتقل، وإذا صادفها أثناء العمل أية أخطاء فيمكن أن نقولها ونتكلم فيها.

الدكتور إبراهيم سعد الدين :

أريد أن أتساءل بالنسبة لموضوع المعهد.. فقد تقدمت بمذكرة - بناء على الحديث الذى أدليت به فى اجتماع الأمانة العامة - تتضمن إعداد برنامج أساسى أو تجريبى للمعهد. على أن يبدأ من الفترة بعد الاستفتاء. وفى حديث السيد حسين الشافعى ذكر سيادته بأن هذا المشروع لا يتمشى مع قانون الاتحاد الاشتراكى! ومفهوم الخلاف على أساس قانون المعهد، الذى تكلم عن البرنامج الأساسى لمدة سنتين، وبرنامج آخر لمدة ستة أشهر.. الخ. وأن ذلك يعتبر تعديلا جوهريا فى القانون عن أنواع البرامج المطلوبة.

واعتقادى أنه حين تقدمت بهذا المشروع، لم يكن فى ذهنى بأن المشكلة عبارة عن تعديل القانون؛ لأن هذا برنامج تجريبى، ولهذا أردت ألا نبدأ بتعديل القانون. وفى الوقت نفسه، أعتقد أنه ليس من السهل أن نبدأ مباشرة - فى المرحلة الحالية - بالبرنامج حسب ما نص عليه قانون المعهد. وإننى أطلب الرأى فيما إذا كان من الممكن أن نبدأ فى المرحلة الحالية، أم أن الأمر فى حاجة إلى تعديل القانون؟

حسين الشافعى :

لقد أثير هذا الموضوع من أجل نقطتين:

(١) نقطة خاصة بالمذكرة.

(٢) نقطة أخرى تتعلق بالمنهج.

فبالنسبة لللفظة الثانية، فإن القانون يتعارض معها. والذي نود أن يكون قائما بصيغة دائمة فإن القانون في حد ذاته يحدد الأسس، بالنسبة للمنهج والنسبة لأسلوب العمل، وتوجد ثلاثة أنواع من التقييمات: تقسيم مدته سنتان، وآخر ستة شهور، وثالث (٣) شهور ووضعت هذه البرامج على أساس المدد التالية:

سنتان للقياديين

٦ شهور للكادر

٣ شهور للدعاة

وبالنسبة للمنهج، فإنه يحدد في السنتين أسلوبا معيناً، ولكن الذي نتمناه، بالنسبة لأي عمل صغير في أي مرحلة من المراحل، أن يكون منبثقاً أساساً من البرنامج الكبير الذي يحدد الهدف العام للمنهج، لأننا نريد أن نخرج أفراداً يدافعون أساساً عن الاشتراكية، كما نطبقها مرتبطة بالميثاق، وإذا كنا ندرس في المعهد مواد أخرى، فيجب أن تكون عبارة عن دراسات مقارنة، لكي نعطي الشخص قدرة حتى يكون على مستوى المسؤولية التي سيقوم بها.

وحين أتت مذكرة الدكتور إبراهيم سعد الدين. تجاهلت القانون، ولم ترتبط به! وهذا ما يجعلنا نشعر أن هناك انفصال عن الهدف الأصلي.

جمال عبدالناصر:

من الذي أعد القانون؟ أنت؟

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

لا.

جمال عبدالناصر:

هل تريد أن تعد قانونا جديدا؟

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

لا! أنا تقدمت بمذكرة باقتراح برنامج معين يبدأ فيما بعد عملية الاستفتاء.

جمال عبدالناصر:

لماذا لا تعد قانونا جديدا: بحيث يكون مرنا، ويجعلك تحقق ما يدور في ذهنك؟

المشير عبدالحكيم عامر:

المفروض أن تكون هناك لائحة تحدد أعماله، لأن ما هو موجود حاليا عبارة عن تقييد أكثر من اللازم.

حسين الشافعي:

إن القانون كان حريصا على ثلاث نقاط وهي: أن المنهج لا بد أن تقره اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، وتقر لجنة الدعوة والفكر الاشتراكي البرنامج. أما مدير المعهد فتوافق عليه اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي. كنا نعتبر هذه ضوابط ثلاثة وتركنا التفاصيل للائحة كما يقول الأخ المشير عبدالحكيم عامر.

جمال عبد الناصر :

لا يوجد ما يمنع من الموافقة على الكلام الذى نقوله، وإذا احتاج الأمر إلى تعديل القانون فلا مانع من ذلك أيضا.

الدكتور إبراهيم سعد الدين :

أعتقد أنه لا داعى لتعديل القانون فى الوقت الحالى، ولكن الفكرة التى عرضتها بالنسبة للمعهد ترتبط بتغيير المرحلة الحالية عن تلك التى وضع فيها قانون المعهد، وفى ذهنى أن القانون، عندما وضع، كان أساسا ينصب على المعهد الاشتراكى، ولا علاقة له بالتنظيم السياسى.

وفى تصورى أن المعهد يخدم التنظيم السياسى، وهنا نقطة الخلاف، والتى نتج عنها بعض تغيير فى الاتجاه . ولا أرى ما يدعو إلى إعادة النظر فى القانون؛ لأنها مسألة ستأتى بعد التجربة، بحيث نستطيع معرفة ما نغيره فى القانون، ولكن فى المرحلة الحالية فإن الأمر يستدعى حرية العمل، حتى لو بدأ لنا أن هناك عدم انسجام كامل مع أحكام القانون.

جمال عبد الناصر:

يمكن إضافة مادة جديدة للقانون، يتم بمقتضاها التعديل فى ظروف استثنائية تمنحنا المرونة فى العمل، وبحيث نطبق القانون ولا نخالفه.

الدكتور إبراهيم سعد الدين :

هل نسير فى تنفيذ هذا البرنامج ثم نعدل القانون فيما بعد؟

جمال عبد الناصر :

نعم..

بالنسبة للتنظيم السياسى؟

شعراوى جمعة :

لقد اجتمعت اللجنة حسب توجيه سيادة الرئيس، وأخذنا فى الاعتبار أن يوجد حزب اشتراكى أو ما يمثله داخل الاتحاد الاشتراكى. ووضعتنا مشروع القانون الأساسى حسب تصورنا، على أساس أنه لا يمكن تنفيذه حالياً. ثم وضعنا بعد ذلك اللائحة، ثم مذكرة عن العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى والجهاز السياسى، وخطة عمل مقترحة للجهاز السياسى. وسوف أبدأ بقراءة اللائحة:

(ثم قرأ سيادته اللائحة، ونصها كالآتى:)

أحكام انتقالية مؤقتة :

مقدمة:

لما كان إنشاء الجهاز السياسى يتطلب إجراءات خاصة يجرى العمل بها إلى أن يتم تكوينه ويتكامل بناؤه، ثم يجرى بعدها تنفيذ القانون الأساسى للتنظيم والالتزام ببندوده فيما يختص بالبناء التنظيمى للجهاز وعمله اليومى. تنفذ هذه الأحكام المؤقتة التالية لتنظيم العمل فى هذه المرحلة التمهيدية:

مادة ١ - مدة العمل بالأحكام المؤقتة :

١ - يجرى العمل بهذه الأحكام لمدة سنتين، إلا إذا رأت اللجنة المركزية العليا غير هذا.

٢ - يتم في هذه المدة استكمال البناء التنظيمي، وتجديد العناصر الأساسية التي تقع عليها مسئولية تطوير الجهاز السياسى وتنميته.

مادة ٢ - نواة الجهاز السياسى :

الأعضاء الحاليون للجنة التنفيذية العليا، والأمانة العامة، والأمانات الفرعية للاتحاد الاشتراكى العربى، هم نواة الجهاز السياسى، ويعتبرون أعضاء عاملين، لهم حقوق الأعضاء، وعليهم واجباتهم.

مادة ٣ - كيفية الترشيح :

١ - يتم إنشاء الجهاز السياسى على أساس الاختيار، وبناء على المسئولية الشخصية للعضو المسئول، بشرط توفر شروط العضوية الواردة فى قانون الجهاز السياسى عليهم، ويختارون بقدر الإمكان من المواقع التالية:

(أ) لجان الاتحاد الاشتراكى

(ب) النقابات العمالية

(ج) النقابات الزراعية

(د) النقابات المهنية

(هـ) الجمعيات التعاونية

(و) المجالس المحلية

(ز) التنظيمات الطلابية

(ح) مجلس الأمة

٢ - يتم الترشيح بواسطة أعضاء الجهاز العاملين الحاليين، ويقدم العضو المسئول تقريراً عن أسباب الترشيح ومدى معرفته بالمرشح.

٣ - يعرض الترشيح على الأمانة الفرعية المختصة، التي يقع عمل العضو المرشح في نطاق اختصاصها.

٤ - تناقش الأمانة الفرعية تقرير الترشيح، وتصدر توصيتها بالرفض أو القبول، بتقارير مسببة ترفعها إلى لجنة العضوية.

٥ - تكون لجنة للعضوية تقوم ببحث الترشيحات، وإبداء الرأي فيها، تمهيداً لرضها على الأمانة العامة.

٦ - لا يصبح الترشيح نهائياً إلا بموافقة الأمانة العامة.

مادة ٤ - كيفية الاختيار :

١ - يتم الاختيار في هذه المرحلة على أساس نوعي، وتباشره الأمانات الفرعية كل في القطاع الخاص بها.

٢ - ترشح كل من الأمانات الفرعية الآتية مسئولاً عن قطاعاتهم، ليتولى مسئولية أعضاء الجهاز من نفس القطاع في كل محافظة. وذلك حسب نشاط كل محافظة.

- (أ) العمال
(ب) الفلاحون
(ج) المهنيون
(د) العاملون في أجهزة الدولة
(هـ) الرأسمالية الوطنية

- ٣ - تقر الأمانة العامة هذا الترشيح وتعتمده .
٤ - تتكون من هؤلاء المسؤولين المعتمدين لجنة مؤقتة للجهاز السياسي في نطاق المحافظة .
٥ - يقوم كل مسئول في هذه اللجنة بتجديد الأفراد الصالحين في قطاعه .
٦ - تعرض أسماء المرشحين على اللجنة المؤقتة في مستوى المحافظة لإبداء الرأي فيها .
٧ - تقوم لجنة المحافظة بإرسال تقاريرها إلى لجنة العضوية ، موضحة فيها أسباب القبول أو الرفض ، وتقوم في الوقت نفسه بإرسال الترشيحات إلى الأمانات الفرعية كل فيما يخصها لمراجعة هذه الترشيحات .
٨ - تقوم كل أمانة فرعية بإرسال توصياتها بشأن المرشحين إلى لجنة العضوية .
٩ - تقوم لجنة العضوية بدراسة هذه التوصيات ورفعها إلى الأمانة العامة لإقرار الرأي النهائي .

- ١٠ - تستصدر أمانة التنظيم القرارات التنظيمية الخاصة بتوزيع المرشحين.
- ١١ - تدبر لجنة المحافظة للنشاط السياسى اليومى فى دائرتها.
- ١٢ - تنشأ لجان مناطق وفق القانون، حيث تدعو للحاجة ونمو التنظيم.

مادة ٥ - قيادة التنظيم :

- ١ - الرئيس جمال عبد الناصر هو رئيس الجهاز السياسى. ويقوم سيادته بتشكيل لجنة من بين أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى لقيادة هذا الجهاز.
- ٢ - تشكل هذه اللجنة المركزية من بين أعضائها مكتباً، لقيادة وتوجيه العمل اليومى للجهاز وتنظيم نموه.

جمال عبد الناصر :

إن الذى أتصوره أن الجهاز السياسى يبدق عن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى - اللجنة التنفيذية العليا، وأمانة للجهاز السياسى، ثم بعد ذلك لجنة فى القاهرة والاسكندرية. وإذا كان عندنا ناس فى المحافظات، نعمل لجنة فى كل محافظة. وعلى هذا الأساس يمكن أن نعمل.

ومن لديه أسماء يرشحها لأخى شعراوى جمعة. وبهذا نسير فى تنظيمين جنباً إلى جنب: من اللجنة التنفيذية العليا، الاتحاد الاشتراكى، ونطلق فيه. والتنظيم السياسى الذى نبنيه خطوة خطوة، وهو يحتاج إلى وقت. هل توجد أفكار أو تعليق حول هذا الموضوع؟

زكريا محبى الدين :

المشروع يشكل مسئول لكل محافظة، ثم ممثل مع هذا المسئول لكل قطاع من القطاعات، وفي مجموعهم يشكلون لجنة لمراجعة الترشيحات، ثم تعرض الترشيحات هنا. ويجب أن نفكر في كيفية مراجعة هذه الترشيحات، وإلا سنأخذ الكلام كأنه قضية مسلمة، وتعتمد الأسماء بالكامل بهذا الشكل - طبعا نترك لهم حرية التصرف بالكامل، وهم المجموعة أو اللجنة الأساسية التي ستتشئ الجهاز بالكامل داخل المحافظة، لم يمر عليهم فترة زمنية معينة تؤكد سلامة اتجاهاتهم. كيف سترجع هذه العملية إلا إذا كان كل واحد من الأمانة هنا سيدخل معهم، وسيوالى العملية باستمرار باتصاله بهم، وأن يعيش معهم في هذه الترشيحات.

شعراوي جمعة :

لقد حددنا في مشروع قانون الجهاز السياسى بالنسبة للترشيح، أن يكون قاصرا على العضو العامل، على أن يزكى المرشح اثنان آخران على الأقل يكون معروفا لهما، مع تقديم ترشيح وتزكية من الأعضاء الثلاثة، بشرط أن تمر على عضويتهم بالجهاز السياسى سنتان على الأقل.

ولكن في المرحلة الحالية ونحن نبني التنظيم من القمة، اعتبرنا أن أعضاء اللجنة التنفيذية العليا والأمانة العامة هما نواة الجهاز السياسى، وهما اللذان يرشحان المسئولين على مسئوليتهم الشخصية.

أما بالنسبة للترشيح للعضوية فى لجنة المحافظة، فلم نجعل جهة واحدة تنفرد بالترشيح، وإنما حققنا غرضين.

إن اللجنة التى ستكون مكونة فى المحافظة كمجموعة، يمكنها أن تعرف الشخص المرشح فى المحافظة، وتبدى رأيها فيه، ثم ترسل اسمه إلى لجنة العضوية فى الأمانة برأيها فى هذا الموضوع.

فى الوقت نفسه إذا كان هذا الشخص مرشحا من العمال، فيرسل الترشيح إلى أمانة العمال هنا لتدرس هذا الترشيح، وترفع رأيها فيه. وأصبح عندنا فى هذه المرحلة صمامين نستطيع أن نعرف للرأى فيهم بالنسبة للشخص.

زكريا محبى الدين :

أنا أقصد ألا ننفلص عن المحافظات ونلقى العبء كله على هذه اللجان الفرعية، ونكون متصلين باستمرار بالمحافظات حتى نعيش معهم.

كمال رفعت :

فى الواقع أن طريقة الاختيار المتبعة الآن تتم عن طريق لجان المحافظات، وهذه اللجان أثبتت التجربة أن بعض أعضائها غير صالحين! وهم موضع تعديل! ويخشى أن يؤدى ذلك إلى أن تسيطر هذه اللجان بتشكيلها الحالى على التنظيم السياسى!

جمال عبد الناصر :

إننا سوف نقوم لجانا جديدة، وفى رأى أن اللجنة التنفيذية العليا ستكون ذات تنظيمين:

الاتحاد الاشتراكي كتتنظيم، والجهاز السياسى كتتنظيم آخر.

بعد ذلك يكون فى القاهرة أمانة للقاهرة للاتحاد الاشتراكي، وأمانة للتتنظيم السياسى التى سيكون أعضاؤها من العاملين الذين نثق فيهم ١٠٠٪. وهذه اللجان ستكون حركية.

كمال الدين رفعت :

إن الطريقة التى تتم حاليا هى أن لجان المحافظات هى التى تقوم بالعملية.

جمال عبد الناصر :

مثلا سيكون فى القاهرة لجنة للمحافظة للتتنظيم السياسى، يشترك فيها السادة: على صبرى - أحمد عبده الشرباصى - عباس رضوان - كمال رفعت - خالد محيى الدين - أحمد طعيمة، وأنور سلامة. ويرشحون الأسماء التى يرون صلاحيتها للتتنظيم، ثم ترسل للأخ شعراوى جمعة، ثم نستعرض الأسماء هنا، ثم نرسل المرشحين للقاهرة إلى لجنة القاهرة، وأسماء المرشحين للاسكندرية إلى لجنة الإسكندرية.

كمال الدين رفعت :

هذا ما يجب أن يتم فعلا! أماما يحدث حاليا هو أن لجنة المحافظة هى التى تقوم بمسئولية اختيار الناس!

جمال عبد الناصر :

إذا كانت هي التي تقوم بهذا، فإن الأخ زكريا محيي الدين يرشح
أسماء نختار منها!

كمال الدين رفعت :

إن السيد زكريا محيي الدين عليه أن يعرض الأسماء على
الأمانة، مشفوعة برأيه فيهم.

شعراوي جمعة :

إن الأخ كمال رفعت يقصد من كلامه أن لجان المحافظات الحالية
ترشح - مثلا - أمانات فرعية للعمل في لجان الاتحاد الاشتراكي!

جمال عبد الناصر :

لست أرى ما يدعو إلى الخلط بين الاتحاد الاشتراكي والجهاز
السياسي!

الدكتور أحمد محمد خليفة :

إن التنظيم السياسي يجب أن يكون منبثقا من الاتحاد الاشتراكي.
ولكنني أخشى إذا كان إلى جوار الاتحاد الاشتراكي تنظيم آخر، فإنه
ينعكس عليه، ويؤدي إلى تصدعه، أو يؤدي إلى أن أعضاء الاتحاد
الاشتراكي يسقطون في نوع من السلبية نتيجة وجود هذا التنظيم
القوي!

ولذلك حين قرأت مشروع التنظيم، وجدت أن به نوعا من
الازدواجية، أو على الأقل نوع من الاستقطاب داخل الاتحاد
الاشتراكي! وذلك واضح من الأحكام المختلفة الواردة فى المشروع،
لأن هناك خلايا ومجموعة لجان للكاادر السياسى، وكذلك لجنة
مركزية خاصة بالجهاز السياسى!

إننى لا أستطيع أن أتصور وجود لجنة مركزية للاتحاد الاشتراكي
إلى جانب اللجنة المركزية للجهاز السياسى! ولا أستطيع أن أعرف
مدى خطورة هذا الوضع بالنسبة للبناء الاشتراكي، ومدى إمكانية
البحث عن نظام آخر يحافظ على الاتحاد الاشتراكي فى هذه
المرحلة على الأقل.

وفى اعتقادى أنه لا يجب أن نعمل أى تنظيم خاص آخر إلى
جوار الاتحاد الاشتراكي، وإنما الواجب أن نكوّن الجهاز من خلال
أجهزة الاتحاد الاشتراكي، بحيث أن أعضاء اللجنة التنفيذية العليا هم
أعضاؤها فى الاتحاد الاشتراكي، والتنظيم السياسى، وكذلك بالنسبة
للأمانة العامة أيضا، يكون الاثنان معا نواة للجهاز السياسى.

ويجب أن يراعى فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي أن تكون
بكامل أعضائها من الجهاز السياسى، ليحدث نوع من التوحيد.
والرأى بالنسبة لأعضاء لجان المحافظات أن يراعى - طالما سيعاد
تشكيلها - أن يكون معظم أعضائها من الجهاز السياسى، وبذلك
تصبح المستويات العليا فى الاتحاد الاشتراكي هى أجهزة الجهاز
السياسى، وفى نفس الوقت متبقة من الاتحاد الاشتراكي.

أما بالنسبة للمستويات الأقل من المحافظات، فإن عملية التدعيم تستمر، لمحاولة أن يجلس في لجان العشرين أعضاء من الجهاز السياسى، وتزيد يوما بعد يوم حسب نشاط هذا الجهاز، ولا نهتم بأن تكون كلها من أعضاء الجهاز السياسى، لأن الأعضاء ليسوا جميعا صالحين لعضوية الجهاز.

وطالما أن الجهاز السياسى فى المستويات العليا من الاتحاد الاشتراكى، فإن ذلك يجنبنا حرج السرية فى الجهاز السياسى.

إن التجارب علمتنا أنه لا سرية فى الأجهزة السياسية! لأنه - بالنسبة لنا - فإن الجهاز السياسى معروف من الميثاق، والناس تتحدث عنه، سواء بالحق أو بغير الحق! ولا يمكن أن نقصور السرية، لأن وجود الجهاز مسألة معروفة ١٠٠٪ اليوم.

إننى، بالإضافة إلى ذلك، أعتقد أن سرية الجهاز السياسى لا تفيدنا! وهذا شئ لا نخفيه، بل بالعكس، إنه فخر لنا أن يكون لدينا جهاز سياسى، بحيث أن كل عضو فى الاتحاد الاشتراكى يسعى إلى أن يكون عضوا فيه.

إن ذلك الجهاز يجب أن يعلن، وإنما يعلن كجائزة أو كشئ يضم القيادات الحقيقية والعناصر الديناميكية، لأننا نفترض أن كل أعضاء الاتحاد الاشتراكى مؤمنين.

وفى اعتقادى أنه إذا أدمج هذا الجهاز فى الاتحاد الاشتراكى على أساس تنفيذ بحد من بنود الميثاق، فإن صورته تكون طيبة وقيمة، ويكون مدعاة للتسابق على الانضمام إليه. وفى نفس الوقت فإنه لا

داعى لعمل تنظيمات أفقية مكررة في الاتحاد الاشتراكي والجهاز السياسي، لأن في وجود جهازين أفقيين فإنه من المحتمل أن يستمد أحدهما قوته من الآخر بدرجة يشعر منها الثاني بالضعف!

وفي تصوري أن ما جاء بالمشروع، من وجود لجنة للجهاز السياسي ولجنة أخرى للمحافظة، فإن ذلك سيؤدي إلى ما خشنا منه أول الأمر، وهو وجود نوع من الازدواجية بين جهازين شعبيين!

وفي اعتقادي أنه بالنسبة للصورة التي تفضل بها الأخ شعراوي، فإنها يمكن أن تصلح كتوجيه في مجموعها كأساس لمحاولة الجمع بين التنظيمين.

ولنأما لا يمكن أن يصدر التنظيم بقانون، وإنما هو أسلوب نتعامل به، مع رفع ما جاء في هذا المشروع عن وجود أكثر من جهاز شعبي.

وكذلك فقد جاء بالمادة الرابعة في «كيفية الاختيار»، بأن تتكون من هؤلاء المسؤولين المعتمدين، لجنة مؤقتة للجهاز السياسي في نطاق المحافظة. ثم ما جاء بالمادة الخامسة من أن السيد الرئيس جمال عبد الناصر هو رئيس الجهاز السياسي! فإن السيد الرئيس هو رئيس الاتحاد الاشتراكي، وبهذا الحكم الأخير يكون السيد الرئيس هو رئيس الجهاز السياسي بلا حاجة إلى إصدار ذلك القانون.

وقد قضى المشروع بأن يتم تكوين الأمانة العامة للجهاز من أعضاء يختارهم السيد الرئيس من الأمانة العامة للاتحاد، واعتقادي أن الثقة التي أوليت لأعضاء أمانة الاتحاد ثقة كبرى، لا تحتمل مزيدا من الثقة باختيار البعض دون البعض لعضوية أمانة الجهاز!

تلك خطوط عريضة أقدمها، ولست أدرى مدى صحتها؟ لكنها
فى واقع الأمر تكرر فى نفسى!

المشير عبد الحكيم عامر :

إن لى رأيا قد يكون متطرفا بعض الشيء، ولكنه الرأى الذى
أعتقد أنه سيكون سر نجاح النظام السياسى فى الجمهورية العربية
المتحدة فى المستقبل. فلا يوجد تميز فى رأى ما بين الاتحاد
الاشتراكى والجهاز السياسى إطلاقا، وإنما يكون التمييز على قدر
العمل.

ولذلك لابد من وجود أمانتين منفصلتين فى العمل يجتمعان فى
النهاية تحت رئاسة رئيس الاتحاد الاشتراكى، يجتمعان فى النهاية
فى لجنة مركزية واحدة - بمعنى أن القيادة واحدة.

ويكون للتنظيمين أمانتان منفصلتان، ولجان تنفيذية منفصلة،
وكل واحدة منهم تعمل: الأولى تعمل على أن يقف الاتحاد
الاشتراكى على قدميه، والثانية تقيم الجهاز السياسى.

وهذا هو الوضع الذى يجب أن يكون، ويغير هذا الطريق - فى
اعتقادى - لن نصل - لا فى التنظيم السياسى ولا فى الاتحاد
الاشتراكى - إلى نتيجة.

واليوم فيه اتحاد اشتراكى، وفيه أمانة، ويمكن أن تعمل أمانة
الاتحاد، وتختار قيادات وتشغلها وتصبح حركية، والجهاز موجود
ويمكن أن تجرى فيه التعديلات التى تراها، وتجعل هذا النظام أفعل
من النظام الذى على وشك أن يبدأ، أو أن النظام الجديد يكون أكثر

فعالية، والأكثر فعالية هو الذى بقيت وجوده أما عملية الانماج فهي متروكة للمستقبل.

ولكن يجب أن يكون الاتحاد الاشتراكي منفصلا عن الجهاز السياسى، وذلك لكى يقوم كل منهما بجهده لكى يكون دائما الجهاز الأقوى، وتلك منافسة طبيعية، ولا يوجد فيها ضرر، لأنه ليس بها صدام. فما الذى يمكن أن نصطدم عليه؟

هل يمكن أن نصطدم على أفراد؟ لا أعتقد هذا، لأن كل الأفراد يختارون هنا. هل يمكن التصور بأن هناك صدام على مبدأ؟ لن نصطدم على مبادئ!

ولكن السعى دائما سيكون من أجل إيجاد حركيين، ومن أجل إيجاد حياة سياسية، وحركة سياسية. إننى أرى أن ذلك هو الطريق السليم.

الدكتور أحمد محمد خليفة :

الخشية أن المنافسة لا تتاح للاتحاد الاشتراكي، وأعتقد أن السيد الرئيس يذكر أننى تساءلت فى الجلسة الماضية: هل سيصفى الاتحاد الاشتراكي فى نهاية الأمر؟ لأننى أعتقد أن الجهاز السياسى القوى هو الذى سيملاً الصورة، لأن النتيجة أننا لو قوينا للجهاز السياسى فإن الاتحاد الاشتراكي سيضعف بنفس النسبة!

المشير عبد الحكيم عامر :

لماذا لا يقوى الاتحاد الاشتراكي أيضا؟

الدكتور أحمد محمد خليفة :

لقد قلنا في الواقع: إننا سنعمل تحت تنظيم واحد، وإذا بدأنا نعمل أكثر من تنظيم فسوف ينتهي الأمر في النهاية بسيادة الأقوى، وهو - في تصوري - الجهاز السياسي، وليس الاتحاد الاشتراكي بامتداده العريض على مستوى الجمهورية.

فإن الدولة هي التي تحرس الجهاز السياسي، وتقويه حتى تصبح له اليد العليا.

ونحن نتمنى أن يحدث هذا الذي يقوله السيد المشير عبد الحكيم عامر، أن نقف جميعا في نفس الميدان، ونعمل من أجل هدف واحد، ولو أننا منفصلين تنظيميا، إنما الذي يحدث - من واقع شعورنا وإحساسنا - أن الناس دائما يبحثون عن التنظيم الأقوى!

وفي اعتقادي أن التنظيم السياسي سيكون الأقوى، خصوصا ونحن نشكر من ضعف الاتحاد الاشتراكي، ونريد أن ننشطه! والواقع أن وظيفة الجهاز السياسي يجب أن تكون إحداث النشاط في داخل الاتحاد الاشتراكي.

ومازلت أخشى أن يكون تصوري للأمور غير صحيح.

جمال عبد الناصر :

تطيقى على هذا الكلام أن الاتحاد الاشتراكي، بوضعه الراهن، جهده محدود، مهما أعطيناها حقن مقوية، لأنه يجمع الشعب كله. والأمر الطبيعي أن الشعب كله لا يمكن أن يكون كل فرد منه قائدا.

نأخذ مثلا كمجلس الأمة، فيه ٣٦٠ عضواً، نجد فيه ناس يتكلمون
ويناقشون، وآخرون لا يفعلون نفس الشيء. إذا تركنا مجلس الأمة بلا
تنظيم يقوده، ستكون النتيجة أن يكون في المجلس ٣٦٠ رأى و٣٦٠
فكر.

ولنأخذ حزب العمال في إنجلترا كمثل: كيف يقوم بالعمل داخل
مجلس العموم؟ موجود في الحزب الـ Whips، وهم عبارة عن
أعضاء نشطين متفرغين حركيين، عملهم أن يحافظوا على وحدة
حزب العمال في مجلس العموم، وأن يقوموا باستبقاء الأعضاء في
مجلس العموم من الساعة ٢ إلى الساعة ١١ مساءً، والا يتركوا
المجلس. ويدون هؤلاء الأعضاء الحركيين المتفرغين، ويدون ما
يقوموا به من أعمال داخل المجلس، تسقط حكومة العمال في الحال،
لأن أغلبية الحكومة بأربعة أعضاء! وفي الواقع هذا هو الذي ينقصنا!

الجهاز السياسى عبارة عن العناصر القيادية الحركية المخلصة من
مجموع الاتحاد الاشتراكى. وهؤلاء قد يتفرغ منهم عدد كبير للعمل
السياسى، وفي نفس الوقت هم أعضاء في الاتحاد الاشتراكى.
وواجبهم - كجهاز سياسى - أن يقودوا الاتحاد.

ولتكوين هذا الجهاز، يجب أن نبداً بعمل لجنة تنفيذية عليا وأمانة،
ويمثلها هنا الأخ شعراوى، ويكون معه أمانة، وعنده تقارير عن
الناس وترسل له الترشيحات.

هؤلاء الأعضاء، ولو أنهم جهاز سياسى، إلا أنهم في نفس الوقت
كادر للاتحاد الاشتراكى.

وأنا أوافقك على أنهم سيكونوا أقوى من الاتحاد، ولكن هذا لن يؤثر عليه، لأنه يجب أن تظهر قياداتهم لدخل الاتحاد وإلا يكونوا قد فشلوا وغير ناجحين في عملهم.

بعد ذلك هناك نقطتان :

النقطة الأولى، هي القانون. وقد لا يكون هناك داع لإصدار القانون، وإنما نقوم بتنظيم العملية كتنظيماتنا الداخلية بالنسبة للأمانات.

والنقطة الثانية، هي السرية. وقد تكون السرية صعبة، ولكن قد نلجأ إليها في المرحلة الأولى لعدة أسباب: فمثلا في اختيار أعضاء الأمانة كان هناك كلام كثير: لماذا اختير فلان؟ نفس الشيء سيحدث إذا كان التنظيم علنيا - يعطى فرصة للتركيز على الأشخاص، والسعى لهدمهم، وليس من الصالح أن نهدم أعضاء التنظيم وهم الخلاصة.

كذلك فإن السرية تقضى على عملية النفوذ والسلطة.

والحقيقة أننا يجب أن نبتعد عن عملية ممارسة السلطة، نريد قيادة، ويمكن للقيادات الناجحة التي تظهر في الاتحاد الاشتراكي أن تضم إلى الجهاز السياسى.

الدكتور أحمد محمد خليفة :

لقد شبه السيد الرئيس للجهاز السياسى للاتحاد الاشتراكي باللجنة التنفيذية للمهبة البرلمانية، التي تجمع القياديين، ولكن نتيجة هذا أن

جمهور مجلس الأمة لا يحاول أن ينافس اللجنة التنفيذية، ولا اللجنة
تدافسه، ولكن كل عضو في مجلس الأمة يطمع في أن يكون عضوا
في اللجنة التنفيذية للهيئة البرلمانية.

والصورة التي نراها أن الجهاز السياسي دخل الاتحاد يجب أن
يكون له تنظيمه الخاص، الذي تتولاه أمانة التنظيم بالأمانة العامة.

أما من ناحية السرية، فإنني لا أخالف وجهة النظر التي عبر
عنها السيد الرئيس، إذ أن الجهاز السياسي يحتاج إلى شيء من
السرية، ولكن يجب أن نعلن عن الجهاز، وأنه يضم عناصر قيادية،
ولكن في المرحلة الحالية لابد أن يكون جزء كبير من عمله في
نطاق السرية.

جمال عبد الناصر :

أعتقد أنه لا خلاف بيننا.

الدكتور أحمد محمد خليفة :

هل سيكون للجهاز السياسي لجان إلى جوار لجان الاتحاد
الاشتراكي على المستويات المختلفة أو لا؟

جمال عبد الناصر :

من أجل قيام جهاز سياسي يعمل، فإننا يجب أن نوجد من يقوم
بتشغيله ! فإذا كان عندي في القاهرة ١٠٠٠ عضو، فمن الذي
سيؤلى تشغيلهم؟ والمفروض أنهم قادة وواعين؟ هذا الجهاز السياسي

موجود أيضا داخل الاتحاد الاشتراكي، وكوني بأشغله كجهاز سياسى فواجبه أن يقود الاتحاد الاشتراكي الصحيح.

الدكتور أحمد محمد خليفة :

إننى أخشى من وجود تنظيمات أفقية مزدوجة.

جمال عبد الناصر :

اللجنة تتكون منا. ونحن - مثلا - نشكو من مرض فى لجنة القاهرة، وقلنا: إننا لا نريد أن نغير القوانين، فيجب أن نأتى بحركيين من القاهرة ونعملهم لجنة للجهاز السياسى.

والنقطة الثانية، أن الاتحاد الاشتراكي - حسب قانونه - قائم على الانتخاب، أما الجهاز السياسى فقام على الاختيار الذى يختلف عن الانتخاب.

الدكتور أحمد محمد خليفة :

ولكن يتم اختيار أعضاء لجان المحافظات وما يعطوها بالتعيين.

جمال عبد الناصر :

لقد كان ذلك عملا شاذًا، ولكن - مستقبلا - ستكون لجان المحافظات بالانتخاب. وعن طريق الجهاز السياسى يمكن أن يأتى إلى لجان المحافظة بالانتخاب العناصر الصالحة.

كذلك فإننى لست أخشى التصادم الذى تتصوره بين اللجنتين، فإذا كانت لجنة الاتحاد الاشتراكي فى القاهرة يعمل فيها زكريا

محبي الدين، والجهاز السياسي يعمل به على صبرى، فلست أتصور تصادما بينهما، لأنهما يمثلان هدفا واحدا، ويعملان من أجل تحقيقه.

كذلك فإن الجهاز السياسي لابد أن يتكون من أشخاص لا يكون للصدام بينهم أى مجال، وإلا نكون قد أخطأنا خطأ فادحا إذا حدث التصادم! أما إذا حدثت تناقضات أو اصطدامات أو أى شيء من هذا القبيل، فواجبنا الأساسى هو إصلاحها، لأننا نتعامل مع بشر، وعملية التعاون مع البشر فيها كل ما يمكن أن يتصوره الإنسان من مشاكل. وأنا لا أخشى عملية الازدواج.

الدكتور حسين خلاف :

بالنسبة للقانون، فلست أرى أننا فى حاجة إلى إصداره فى الوقت الحاضر، لكن من الأفضل أن تكون هناك لائحة محددة، لأن كثيرا من تنظيماتنا تعوزها لائحة، مما يؤثر على نشاطها.

جمال عبد الناصر :

مثل لائحة الأمانات الفرعية؟ ممكن نعمل لائحة.

الدكتور حسين خلاف :

وجود لائحة شيء، والإعلان عنها شيء آخر، فقد تكون المسألة شبيهة بهذا بالنسبة للسرية وعدم السرية، فلحن نخشى ما تثيره العنصرية من حسد، كما أننا غير واثقين من الأشخاص، ولم نجربهم بعد التجربة التامة بحيث نثبت عضويتهم، فلا بد أن كل عضو يتم

اختياره يكون مفهوماً أن اختياره مؤقت حتى نختبر مدى جهده...
الخ ثم يسجل.

وهناك فرق بين الإعلان عن عضوية كل شخص على حدة،
وبين الإعلان عن التنظيم كتنظيم، وعن نشاطه واجتماعاته! لأن
الناس ستعرف بوجوده، ولا أجد داعياً لعدم إخبارهم به، ثم إن وجود
التنظيم كتنظيم، واجتماعاته تولد الثقة عند الناس.

جمال عبد الناصر :

حين يوجد التنظيم، فلا مانع من الإعلان عنه. وهو لن يوجد
قبل مرور سنوات. ولو تمكنا من إعداد أربعة آلاف أو خمسة آلاف
عضو في سنة أو سنتين، فتكون نتيجة لا بأس بها.

الدكتور حسين خلاف :

الازدواج مسألة لا نخشى منها، فهي مسألة ضرورية. فالحركيون
في مصنع من المصانع عندما يكونون أعضاء في التنظيم السياسي،
يجب أن يجتمعوا دورياً بصفتهم هذه. فالمطلوب منهم أن يقودوا أو
يحمسوا أو ينظموا، ولا بد أن يجتمعوا مع بعض، ثم مع لجنة
العشرين، ومؤتمر المصنع ووجودهم مسألة لا بد منها، وتكاد تكون
ضرورية، ولكن الذي أخشاه أن تكون هناك مغايرة بين عضوية
الجهاز السياسي وعضوية الاتحاد الاشتراكي، فالمثل الذي ساقه السيد
الرئيس عن لجنة القاهرة، ففيها مثلاً ٣٠ عضواً أو ٤٠ عضواً أعتقد
أنه من الأفضل أن للتنظيم السياسي يكون جزءاً من اللجنة ذاتها.

جمال عبد الناصر :

معنى هذا أن الجهاز يموت!

الدكتور حسين خلاف :

إلا إذا كان هناك ضعف فى لجنة القاهرة، فسيعالج بأن ننتقى أناس حركيين فى القاهرة، ويضموا إلى التنظيم السياسى لكى يزاوخوا عملهم، لأنه إذا كنت عضوا فى التنظيم السياسى، ولست عضوا فى الاتحاد الاشتراكى، فإن صلتى ستنتقطع مع الاتحاد الاشتراكى.

جمال عبد الناصر :

إذا كنت عضوا فى التنظيم السياسى ولست عضوا فى الاتحاد الاشتراكى، فسوف يصدر قرار بضمك للاتحاد الاشتراكى!

المهندس سيد مرعى :

فى حدود المناقشة التى جرت حتى الآن، والأخ شعراوى إذا قرأ المذكرة الخاصة بتنظيم العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى والتنظيم السياسى.

جمال عبد الناصر :

نحن متفقون، وأتركك مع الأخ شعراوى لتقرأ المذكرة سويا.

المشير عبد الحكيم عامر :

لا يفهم من تكوين الجهاز السياسى أن الاتحاد الاشتراكى سوف يخلو من القادة، ولكن يجب أن يعمل دائما على تكوين قيادات، وفى النهاية سيتم التسميق على مستوى القمة.

جمال عبد الناصر :

إن الاتحاد الاشتراكي في البلد له حد محدود لا يستطيع أن يتعداه، ولكن الجهاز السياسي يجعلنا نصل إلى حد أعلى، ثم ينعكس هذا في داخل الاتحاد الاشتراكي.

الدكتور إبراهيم سعد الدين :

بخصوص مسألة وجود القانون من عدمه، فإن هذه المسألة مسألة شكلية مادامت هناك رابطة أو لائحة تنظم العمل. النقطة الثانية، واضح جدا من اللائحة المقترحة أن العمل الأساسي لعضو التنظيم هو تمكين الاتحاد الاشتراكي من القيام بواجباته.

أما النقطة التي أريد أن أستفسر عنها، أننا قلنا: إن اللجنة التنفيذية العليا والأمانة العامة يكونان نواة الاتحاد الاشتراكي، فهل أعضاء اللجان والأمانات الفرعية التي تم إقرارها هم أيضا أعضاء بحيث يمكنهم ممارسة الترشيح؟

جمال عبد الناصر :

يمكنهم ممارسة الترشيح عن طريقك.

كمال الدين الحناوي :

بالنسبة للجنة العضوية، وهي في رأيي هامة جدا، فهل تكون عناصرها من التقسيم النوعي أو الجغرافي؟ هذه مسألة حيوية، وربما كان الأخ كمال رفعت يتكلم عن التجارب التي مرت بها أمانة الفلاحين، حين طلب إليها ترشيح أعضاء للأمانة، فطلبوا ستة

أعضاء لنتنخب منهم الأمانة ثلاثة، كان فى ذهنهم أنهم مختارون
للتنظيم السياسى.

عبد الحميد غازى :

لم تطلب أمانة الفلاحين من المحافظات الترشيح على أساس أنهم
أعضاء فى الجهاز السياسى، وإنما المفروض أن هذه الترشيحات هى
لبناء أمانة الفلاحين فى المحافظات. وأمانة الفلاحين فى المحافظات
تتكون بطريقة علنية، وليست بالسرية.

وفى خط سير الموضوع قلنا: إن المصدر الأساسى لنا فى عملية
الاختيار هو أمين المحافظة، وبعد ذلك يرشح لنا بعض الأشخاص
الذين نتلقى منهم بعضهم، لتكون الأمانة من بينهم، حتى لا يكون
هناك أفراد مفروضون على أمين المحافظة، ويتم اختيارهم إذا كانوا
فى الكادر، ونرفض من عداهم.

خالد محبى الدين :

السيد الرئيس يقول: إن أمانة التنظيم فى القاهرة ستكون شاملة
للمنطقة؟

جمال عبد الناصر :

نعم، لأن العدد سيكون قليلا.

خالد محبى الدين :

إذا كان الترشيح يمكن أن يتم فى القاهرة، بصرف النظر عن
القطاع الذى يعمل فيه المرشح.

جمال عبد الناصر :

يمكن إن الأخ أنور سلامة يرشح بعض الأسماء عن قطاع
الفلاحين أو غيرهم.

أنور سلامة :

هل تقوم الأمانات الأخرى بالترشيح للأمانة أو للمنطقة؟

جمال عبد الناصر :

يكون الترشيح للجهاز. فإذا كنت تعرف مثلاً أستاذاً في جامعة
الاسكندرية، وتثق فيه، وتعتقد أنه يصلح للجهاز السياسى، يمكنك أن
تعطى اسمه للأخ شعراوى جمعة.

أنور سلامة :

يمكن يا سيادة الرئيس أن نختار بالنسبة لقطاع الفلاحين شخصاً،
ونعتقد أنه يصلح للكادر.

جمال عبد الناصر :

هل حديثك الآن عن التنظيم أو عن الاتحاد الاشتراكى؟

أنور سلامة :

إن حديثى الآن ينصب على التنظيم، وذلك يتم على المستوى
النوعى أو الرأسى.

جمال عبد الناصر :

هذا موضوع غير الاتحاد! فقد نرشح فلاحا ثوريا، وليس من الضروري أن يعمل فى قطاع الفلاحين، ولكن يمكن أن يعمل فى الجهاز كقيادى حركى.

شعراوى جمعة :

إذا سمح سيادة الرئيس، نؤكد موضوع السرية بالنسبة للجهاز السياسى، أو الترشيح للجهاز السياسى، أو الترشيح للأمانات الفرعية للاتحاد الاشتراكى.

جمال عبد الناصر :

إنه من المؤذى جدا أن يقال: إن أسماء قدمت وشطبها الرئيس. وقد أكون لم أوافق على شخص لأنى لا أعرفه، وليس لأنه سىء، والذي أريد أن أصل إليه كخاتمة لاجتماعنا أن ينطلق الاتحاد الاشتراكى.

المشير عبد الحكيم عامر :

إذا لم ينطلق، فسوف ينطلق عليه الجهاز السياسى!

الدكتور أحمد محمد خليفة :

بخصوص زيارات المحافظات، فقد تم تنظيمها على أساس أنها امتداد لخطاب السيد الرئيس الذى ألقاه فى مجلس الأمة وتضمن أهدافا خمسة، واليوم يرى السيد الرئيس فصل الزيارات عن عملية الاستفتاء.

جمال عبد الناصر :

لأننى لست أريد أن تكون الزيارات عبارة عن دعاية لشخص،
كأن يقال: «يا ناس انتخبوا جمال عبد الناصر لأنه رجل طيب».

الدكتور أحمد محمد خليفة :

إننا نريد إعادة توقيت هذه الزيارات، بحيث تكون سابقة ولاحقة
على موعد الاستفتاء.

جمال عبد الناصر :

إن الأمر المؤذى فى العملية، هو الكلام الذى قيل فى الإذاعة
ونشر فى الصحف!

وإنما الواجب علينا أن نعمل ونندفع بصفة مستمرة. كل أسبوع
زيارات للوجه القبلى والبحرى، ويجب أن يحدث نشاط فى كل
المحافظات.

أنور سلامة :

يجب أن يعمل الاتحاد الاشتراكى كإمانات فرعية، وبالنسبة
للجهاز السياسى، فهل نبدأ الترشيح له أم لا؟

جمال عبد الناصر :

لا مانع من ذلك!

كمال رفعت :

لدى نقطة متعلقة بالنشرة، ونريد توجيهها من السيد الرئيس، هل يكون بيعها بثمن؟

جمال عبد الناصر :

إننى لم أقرأ النشرة بعد، وعموما أرى أن تقررروا فيها ما تشاءون فى اجتماعات يوم السبت التى تعقدونها.

شعراوى جمعة :

بخصوص زيارات المحافظات، المفروض أن يقوم السيد الرئيس بزيارتها.

جمال عبد الناصر :

يمكن الانتهاء من زيارة الصعيد فى يومين... والوجه البحرى فى يومين.

وهنا انتهى الاجتماع حيث كانت الساعة ٢ر٥٠ دقيقة من بعد الظهر.

الفصل الحادى عشر

الجلسة الحادية عشرة

يوم ٦ أبريل ١٩٦٥

الفصل الحادي عشر

تعتبر الجلسة الحادية عشرة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي التي رأسها عبدالناصر يوم الثلاثاء ٦ أبريل ١٩٦٥، أقصر الجلسات. فقد عقدت الساعة ١٢,٢٠ بعد الظهر، وانتهت الساعة الواحدة بعد الظهر. وقد بدأها حسين الشافعي بعرض شامل لنشاط أمانات الاتحاد الاشتراكي. على أنه عندما تعرض لزيارة وفد جبهة التحرير الجزائرى وفد الاتحاد الاشتراكي العربى بالعراق، تلقى تأنيبا شديدا من الرئيس عبدالناصر!

فعندما وصف حسين الشافعي اللقاء بين العراقيين والجزائريين بأنه كان يشويه فى البداية شئ من الحماسيات، قاطعه عبدالناصر بأن الاتصال بالرئيس بن بيللا تم دون أن يعرف هو، وأنه يعتبر ذلك خطأ، لأن الاتصال بالرئيس بن بيللا بالنسبة لموقف العراق أخرج الرجل، وأوقعه فى مشاكل مع الذين يعملون معه، لأن الضغط على الوفد الجزائرى لمقابلة الوفد العراقى عن طريق الاتصال بالرئيس بن بيللا، أوقع بين بن بيللا والناس الذين يعملون معه.

وكان عبدالناصر يشير بذلك إلى الأزمة التي نشبت في القاهرة بين الوفد العراقي والوفد الجزائري عندما حضر الوفدان إلى القاهرة لإجراء مباحثات مع مصر، وفي ذهن الوفد الجزائري أن يقصر اجتماعه على مصر دون الوفد العراقي، بسبب بعض المتناقضات الفرعية التي كانت قد نشأت بين بيللا وبعض اليساريين، الذين تعرضوا للهجوم من بعض المقربين شخصيا من بن بيللا، الأمر الذي دفع حسين زهران عضو المكتب السياسي إلى رفض مقابلة وفد الاتحاد الاشتراكي العراقي في القاهرة. وقد أرادت أمانة الاتحاد الاشتراكي الضغط على الوفد الجزائري عن طريق الاتصال بالرئيس بن بيللا عن طريق على خشبة سفير مصر في الجزائر وإبلاغه بالأزمة التي نشبت في القاهرة، ومنعت المحادثات من أن تكون ثلاثية بين مصر والجزائر والعراق.

وكانت العلاقات بين مصر والعراق في ذلك الحين في عهد عبدالسلام عارف علاقات وطيدة، فقد تشكل الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق في قاعة الخلد في بغداد في الفترة من ١٤ إلى ٢٤ يوليو ١٩٦٤، وصدر له ميثاق يكاد يكون صورة طبق الأصل من ميثاق الاتحاد الاشتراكي في مصر. وكان تنسيق سياسي بين مصر والعراق قد برز يوم ٢٦ مايو ١٩٦٤، بعد زيارة عبدالسلام عارف لحضور حفل تحويل مجرى النيل عند السد العالي في أسوان مع خروشوف وأحمد بن بيللا، وهي الزيارة التي تهجم فيها خروشوف على عبدالسلام عارف متهما إياه بشنق الشيوعيين.

وتشكل بعد ذلك مجلس رئاسة من جمال عبدالناصر وعبدالسلام عارف كان مفروضاً أن يجتمع مرة كل ثلاثة أشهر، وكان الأعضاء من الجانب المصرى هم عبدالحكيم عامر وعلى صبرى والدكتور محمود فوزى ومحمود رياض وأمين هويدى. وعين ٣ وزراء للوحدة مع العراق مكون من شعراوى جمعة وكمال الحناوى وعلى السيد على. ولكن هذه التنظيمات كانت شكلية المظهر.

وبالنسبة لعلاقات مصر بالجزائر فقد كانت فى أوجها بفضل العلاقة الخاصة بين عبدالناصر وبين بيللا، التى أثرت على علاقة مصر بكل من المغرب وتونس اللتين كانتا تخشيان إشعاعات الثورة الجزائرية، فتوترت علاقة الجزائر بتونس، ووصل الأمر فى المغرب إلى صدام مسلح بين القوات المغربية والجزائرية فى أكتوبر ١٩٦٣ بسبب مشكلة الصحراء التى ضمنتها فرنسا إلى الجزائر، ومطالبة الملك الحسن بها.

وفى هذا الصدام المسلح طلب بن بيللا إرسال مدرعات مصرية إليه فى وقت كانت الحرب فى اليمن مشتعلة، فأرسلت عدة كتائب مدرعة على باخرة مصرية وصلت إلى الحدود الجزائرية فى الوقت المناسب، وترتب على ذلك سحب المغرب سفيرها من مصر.

ويتضح من ذلك أنه فى الوقت الذى يطلق عليه عصر القومية العربية كانت الصراعات المسلحة مشتعلة على كافة الجبهات العربية، وتلعب فيها مصر بقواتها المسلحة أدواراً مؤثرة لتغليب هذا الجانب على الجانب الآخر! وبالتالي كان عصر حرب عربية باردة كما وصفها مالكولم كير، بل كان عصر حروب عربية/عربية ساخنة!

وبالنسبة لحرية الرأي، فقد برز في الجلسة قرار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي بإيقاف صدور المجلات والنشرات التي كان تصدر في الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية.

كما تشير مناقشات الجلسة إلى صعوبة تحصيل اشتراكات الاتحاد الاشتراكي. وانخفاض الحصيلة إلى الربع تقريبا، ووجود مليون ونصف مليون جنيه بدون تحصيل، الأمر الذي أثار مشكلة إسقاط العضوية عن الأعضاء الذين لم يسدّدوا الاشتراكات. وهو ما يوضح عدم اقتناع الجماهير بهذا الاتحاد.

كذلك برز في الجلسة إضراب أصحاب وسائقى سيارات الأجرة بسبب القرارات البيروقراطية التي أدت إلى انخفاض عدد الركاب في سيارات الأجرة من سبعة أفراد إلى خمسة أفراد.

وقد تبدى العجز الإدارى لنظام عبدالناصر عن تلبية احتياجات السوق، حين تحدث كمال الدين الحناوى عن مشكلة نقص الورق الذى تصنع منه بطاقات العضوية للاتحاد الاشتراكي وهى ٧ ملايين بطاقة، وكان هذا النقص فى الورق وراء إيقاف صدور المجلات والنشرات التى كانت تصدر فى الوزارات والمصالح، وهو ما أوضحه عبدالناصر، فقد ذكر أن الغرض من القرار هو التوفير فى المجلات التى تصدرها المؤسسات والوزارات والمصالح، وهى مجلات لاداعى لإصدارها!

كذلك أبرزت المناقشات فى هذه الجلسة الخلافات التى كانت قائمة بين أفراد أمناء لجان المحافظات وأعضاء مجلس الأمة! فقد

ضرب شعراوى جمعة المثل بما حدث فى العريش من خلاف بين أمين اللجنة بها وعضو مجلس الأمة، الذى هو أحد أفراد عائلة الشريف. لدرجة كادت تفقد المؤتمر الذى عقد هناك. وكذلك فى محافظة الغربية وفى كثير من المحافظات الأخرى - وهو ما يبين أن الاتحاد الاشتراكى الذى كانت مهمته اتحاد الجماهير المصرية كان هو نفسه فى حاجة إلى الاتحاد!

وتمضى مناقشات الجلسة الحادية عشرة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى برئاسة عبدالناصر يوم الثلاثاء ٦ أبريل ١٩٦٥ على النحو الآتى.

سرى للغاية

تاريخ الاجتماع: يوم الثلاثاء ٦ أبريل ١٩٦٥

صرورة رقم (٣٨)

محضر اجتماع

الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي

برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر

الجلسة العادية عشرة،

اجتمعت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر في تمام الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٦ أبريل سنة ١٩٦٥ بقاعة الاجتماعات بمبنى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة.

وقد قام بأعمال السكرتارية السيد/ عبد المجيد شديد

عضو الأمانة العامة.

وقام بأعمال الاختزال السادة: محمد ابراهيم،

ومحمد الخولي وسليمان محمد.

عبدالمجيد فريد

(بدأ الاجتماع بأن أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد/ حسين الشافعى)

حسين الشافعى:

فى الفترة الماضية - بعد مرور اخواننا أعضاء الأمانة العامة على مختلف المحافظات - كان لبعض الأمانات نشاط منعطى تلخيصا سريعا له، وبعد ذلك يمكن لأى من السادة الأعضاء أن يضيف إلى هذا التلخيص ما يريد.

فبالنسبة لأمانة الشئون العربية، عقد مؤتمر الصحفيين العرب الأول فى الكويت من ٨ إلى ١٣ فبراير ١٩٦٥ واشتركت فيه ١٣ دولة عربية. وقد تقدمت الأمانة بتقرير أوضح مواقف الوفود، وأبرز عدم إمام أغلب أعضاء وفد الجمهورية العربية المتحدة بالقضايا السياسية التى ناقشها المؤتمر، وكان يظب على موقفهم عدم المبالاة!

كذلك وصلت دعوة من الاتحاد العام لعمال فلسطين، لإيفاد اثنين عن الاتحاد الاشتراكى، لحضور أول مؤتمر لعمال فلسطين والذى يعقد فى غزة يوم ١٤ إبريل سنة ١٩٦٥.

أما بالنسبة لوفد جبهة التحرير الجزائرى، وفد الاتحاد الاشتراكى العربى بالعراق، فقد حضرا إلى القاهرة، ويضم الوفد الجزائرى ١٧ عضوا، والوفد العراقى يضم خمسة أعضاء. وقد بدأت الجلسات بين الوفد الذى تم تشكيله فى الجلسة الأخيرة وبين الوفدين العراقى والجزائرى، وكان اللقاء ما بين العراقيين والجزائريين يشويه شئ من الحساسيات فى البداية!.

جمال عبدالناصر:

بالنسبة لموضوع الوفد الجزائري توجد لدى عدة ملحوظات:

الملحوظة الأولى: أنه قد غابت عنا نقاط كثيرة جدا بالنسبة للجزائر.

الملحوظة الثانية: أنكم اتصلتم بالرئيس بن بيلادون أن أعرف! واعتبر هذا خطأ؛ لأن الاتصال بالرئيس بن بيلادون في أي موضوع، سيوافق عليه، ولن يرفض أي شيء، وأنتم باتصالكم به مباشرة بالنسبة لوفد العراق، كنتم متجاهلين الأوضاع الموجودة، وأخرجتم الرجل، وأوقعتموه في مشاكل مع الذين يعملون معه! وأنا لم أعرف شيئا عن موضوع وفد العراق إلا بعد أن اتصلتم بالجزائر.

الملحوظة الثالثة: أنه نتج عن ذلك مشاكل! وأنتم لكي تحلوا هذه المشاكل تضغطون على الوفد الجزائري الموجود هنا بطريقة الاتصال بالرئيس بن بيلادون، وبهذا توقع بين الرئيس بن بيلادون والناس الذين يعملون معه! أليس كذلك؟

وبعد ذلك واضح أننا في النهاية لن نستفيد من العملية! لأن وفد الجزائر موجود منذ يوم ١٧ مارس، وله رأي معين، ولكننا نجبره على تغيير رأيه عن طريق الاتصال بالرئيس بن بيلادون لإصدار تعليمات لوفد الجزائر! فالوفد الموجود لا يريد أن يجتمع بالوفد العراقي، ولديهم قرار بالاجتماع بنا، وليس بالوفد العراقي.

كمال الدين رفعت:

لقد جمعت أمس رؤساء الوفدين، والمفروض أن يخبرنا الجزائريون غدا بما سيقروونه. وقد اتفقنا - مبدئيا - على أن نعقد اجتماعا لاتدور فيه مناقشات، مع الإعلان بأن الوفد العراقي يدعو الوفد الجزائري إلى العراق أو العكس. وبذلك نحاول تسوية المشكلة.

جمال عبدالناصر:

ألم تحدث اجتماعات؟

كمال الدين رفعت:

لقد طلب الوفد العراقي أن يعقد اجتماع مع الوفد الجزائري، وقالوا: إنه ليس من الضروري أن يعلن عن هذا الاجتماع. ولكن الجزائريين رفضوا وقالوا: «حتى إذا أردتم أن نعلن أننا لم نجتمع بالمصريين فإننا نفعل!»

والحقيقة أن العراقيين موقفهم سليم، ولكن الجزائريين هم الذين يعقدون الموضوع بعض الشيء، ويثيرون أسبابا واهية! فمثلا يدعون أن الحزب الحر الدستوري سينأثر! وهذه أمور غير حقيقية في الواقع.

حسين الشافعي:

اما بالنسبة لأمانة الشؤون الخارجية: يقوم السيد الأمين حاليا بزيارة الصين الشعبية وفيتنام الشمالية بدعوة منهما. وقدم وفد الاتحاد الاشتراكي العربي برئاسة الدكتور حسين خلاف تقريرا عن زيارته لكوبا، ومن أهم ما ورد به:

إيداء السيد فيدل كاسترو رغبته فى دعوته لزيارة ج.ع.م. -
رغبتهم فى وصول سفير للجمهورية. - اقترح الوفد توجيه الدعوة
لبعض رجالات كوبا السياسيين. واقترح إمكان دعوتهم إذا ووفق
على المبدأ، ويكون فى احتفالات ٢٣ يوليو.

جمال عبدالناصر:

لقد كان جيفارا موجودا هنا. ولنؤجل البت فى هذه النقطة!

حسين الشافعى:

خلال مباحثات الوفد التشيكوسلوفاكى برئاسة رئيس الوزراء ، أثار
الوفد رغبته فى خلق اتصالات بين التنظيمين السياسيين فى البلدين،
على أساس تطورهما فيما بعد لتشمل اتصالات ومشاورات بين
الهيئات العمالية، والزراعية، ومنظمات الشباب، ومختلف الأجهزة
السياسية فى التنظيمين.

وقد سافر الدكتور إبراهيم سعد الدين لزيارة «ليبزج» بناء على
دعوة وجهت اليه.

وبالنسبة لأمانة الشؤون المالية والإدارية، أعدت تقريرا تم توزيعه،
وهو يبين وضع الاشتراكات بصفة عامة، وهى تصل تقريبا الى
٢٦ ٪ مما يجب أن تكون عليه، وتبلغ حوالى ١/٢ مليون جنيه،
والباقي يقرب من مليون ونصف مليون جنيه!

والمفروض أن تنتهى مدة العضوية فى ٣٠ يونيو القادم، وهى
مدة السنتين التى على أساسها صدرت بطاقات العضوية وبطاقات

الاشتراكات في كل وحدة. وهذا يثير موضوعاً أساسياً هو مدة العضوية، وإعادة الانتخاب، وذلك لأنه حتى بالنسبة للبطاقة فإنها ستكون منتهية في آخر يونيو من هذا العام.

وطبيعي أننا لن نعطي لعضو بطاقة عضوية جديدة إلا إذا كان قد سدد الاشتراكات القديمة، وهذا تطبيق لقاعدة أساسية في القانون، التي تقضى بإسقاط العضوية عن العضو الذي لم يسدد الاشتراكات، أو الذي لم يحضر اجتماعات اللجان.

ونحن نثير هذا الموضوع، لأنه سبق أن قيل: إنه إذا لم ينعقد المؤتمر القومي الأول، فإننا نستطيع أن نمد فترة العضوية إلى أن ينعقد أول مؤتمر ليبيت في هذا.

وقد صرح السيد الرئيس في مجلس الأمة بأن القانون يجب أن يطبق. ويتطبيق القانون ستنتهي مدة العضوية في آخر يونيو، وذلك يقتضى اتخاذ إجراءات إعادة الانتخاب إذا كان الرأى أن الانتخاب أمر جائز في هذه المرحلة.

جمال عبدالناصر:

يمكن أن تبحثوا هذا الموضوع في اجتماعات الأمانة العامة.

حسين الشافعى:

سبحته ونتقدم بنقاط محددة. هذا وقد تقدم الأخ حسن إبراهيم بمذكرة، لتقدير الخسائر التي ترتبت على الأمطار بالنسبة للقطن. وقد أرسلتها إلى الأخ على صبرى

حسن ابراهيم:

إن الموضوع معروف. وهناك اقتراحات لتجنب مثل هذه الخسائر في المستقبل.

حسين الشافعي:

لقد حولت كل الاقتراحات الى الأخ على صبرى.

أما بالنسبة لأمانة الشباب.

- فقد قامت بدعوة مجموعة من شباب ألمانيا الغربية لزيارة الد.ج.ع.م.، خلال شهر أبريل.

- قررت أمانة الشباب إيفاد الدكتور حسين كامل بهاء الدين، عن السكرتارية المؤقتة لأمانة الشباب، لتمثيل الد.ج.ع.م. في الندوة التي ستعظمها منظمة غانا للشباب الرواد من ٢٠ الى ٢٣ ابريل.

- قررت أمانة الشباب إيفاد كل من: الدكتور أحمد صادق القشيري، السيد كمال الحديدى عن السكرتارية المؤقتة لأمانة الشباب، السيد أبو الفتوح السيد عبدالمجيد عن وزارة الشباب، لزيارة الصين لفترة أسبوعين، لدراسة نشاط الشباب وتنظيماته بالصين - وذلك بدعوة من منظمة الشباب الصينى، وفي ضيافتها.

أما بالنسبة للمهرجان الدولى التاسع للشباب والطلبة بالجزائر،

- فقد سبق أن أشرنا، فى اجتماع سابق، الى الدعوة التى وجهت إلى الد.ج.ع.م، لحضور وفد من ٢٠٠ شاب للمهرجان العالمى التاسع للشباب والطلبة، الذى سيقام بالجزائر خلال شهر يوليو المقبل.

وقد أخطرت وزارة الشباب لجنة المهرجان بأن اشتراكنا فيه مرتبط بعدم مساهمتنا بأية مبالغ بالعملة الأجنبية، سواء كانت اشتراكات عامة أو مصروفات مختلفة.

وقد حضر إلى الجمهورية مندوبان (جزائري وأفريقي) من لجنة المهرجان، وأشارا إلى شدة الحاجة إلى معاونتنا لهم، بالإمكانات والخبراء، لإنجاح المهرجان لإقامته على أرض عربية. وقد تمت الإجراءات التالية بناء على طلبهما:

١ - سافر مندوب في ٣١/٣/١٩٦٥ إلى الجزائر، لموافقتنا بنوع الخبراء المطلوبين للمهرجان.

٢ - جرى الاتصال بمؤسسة النقل البحري، لإمكان توفير باخرة لسفر، وإقامة وفدنا، وإتاحة الفرصة لسفر بعض الشباب العربي والأفريقي عليها، توفيراً للنفقات وتخفيف العبء عن الجزائر.

أما بالنسبة لقرار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، الخاص بإيقاف صدور المجلات والنشرات التي تصدر في الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية، ابتداء من بعد عطلة العيد، فقد تردد الكثير من الاستفسارات من عدة جهات عن مدى سريان هذا القرار عليها ومنها:

١ - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية يصدر مجلتيه دوريتين، فهل يسرى عليهما القرار - رأيي الشخصي أنهما مجلتي علميتين، ولا يسرى عليهما روح هذا القرار.

٢ - اتحاد طلاب الجامعات ينوي إصدار بعض المجلات والنشرات والكتيبات، فهل يسرى عليه القرار؟.

بالنسبة لجريدة المطالبة العرب، وجهة النظر الخاصة بادماجها في «الاشتراكي»، وجعلها جريدة واحدة تصدر عن الاتحاد، وتضم جميع نواحي النشاط والفكر. ويرى السيد طلعت خيرى إبقائها مستقلة، والسماح باستمرارها.

أما بالنسبة لاسم «الاشتراكي العربى»، فقد أثير فى اجتماع الأمانة العامة سؤال عما إذا كانت النشرة تسمى باسم «الاشتراكي»، أو «الاشتراكي العربى»؟ وحصلت مناقشات طويلة، دخلت فى عملية الاشتراكية العربية أو التطبيق العربى للاشتراكية. وقد أخذت الأصوات فى هذا الموضوع، وكان رأى الأغلبية أن تسمى «الاشتراكي العربى». وقد ترك الأمر لقرار السيد الرئيس .

جمال عبدالناصر:

لقد صدرت النشرة فعلا باسم «الاشتراكي»!!

حسين الشافعى:

أما بالنسبة لنتائج مرور اخواننا فى المحافظات المختلفة، فقد وضحت بعض موضوعات عامة سنبحثها تفصيلا فى اجتماعات الأمانة العامة، ولكننا سنشير الى بعضها الآن كرهوس موضوعات وهى:

- تطالب أغلب المحافظات، التى لم يشرفها السيد الرئيس بالزيارة، أن يحدد سيادته موعدا لزيارتها.

- أبدت المؤتمرات بالقواعد الشعبية ارتياحها للسياسة الخارجية، بالنسبة لعلاقتنا مع ألمانيا الغربية تجاه موقفها من إسرائيل.

- اهتمام المواطنين بالجلسة التي عقدها السيد الرئيس للهيئة البرلمانية، وما تخللها من مناقشات، وتطلع الجماهير الى تكرارها.

- أبدت الجماهير ارتياحها الى الجلسة التي تكلم فيها السيد المشير عن موقف القوات العربية باليمن .

- انتقدت بعض المحافظات عدم إعطاء الصحافة الاهتمام الكافي بالمؤتمرات التي عقدت بالمحافظات والمراكز، خلال الفترة السابقة بعد الاستفتاء.

- المطالبة بتحسين وسائل الري والصرف.

- العمل على زيادة الثروة الحيوانية والسمكية.

- تنظيم أسواق للباعة المتجولين بالمحافظات.

- التوسع فى إنشاء الثلاجات لحفظ اللحوم والأسماك والفواكه.

- العناية بالمستشفيات الأميرية المركزية بالمحافظات، مع مطالبة أغلب المحافظات التى ليس بها مستشفى عام مناسب بإنشاء مستشفى جديد.

- المطالبة بزيادة الاعتمادات المخصصة لرصف الطرق فى الخطة القادمة.

جمال عبدالناصر:

هل هناك بيانات عن النشاط فى الاتحاد؟

يبدولى أن النشاط «نام» فى الفترة الأخيرة!

كمال الدين رفعت:

لقد اتصل بنا السفير اليوغسلافي، بخصوص رغبة الحزب الشيوعي اليوغسلافي في زيارة الجمهورية العربية المتحدة، في شهر مايو ويوليو، على أساس أن ترد الزيارة في سبتمبر أو أكتوبر . وكذلك طلب كل من الحزبين الشيوعيين التشيكوسلوفاكي والفرنسي تحديد موعد لزيارة الجمهورية العربية المتحدة .

جمال عبدالناصر:

ابحثوا هذا الموضوع! والحقيقة أنه، بالنسبة لأية لقاءات، لا بد أن يكون لدينا جدول أعمال، بحيث نكون مستعدين، والمسئوليات موزعة بين أعضاء الوفد، حتى لا يظهر موقفنا مكشوفاً أمام الآخرين.

كمال الدين رفعت:

بالنسبة لوفد الجزائر، كنا قد أعددنا مذكرات عن كل نقطة من النقاط التي ستناقش.

كمال الدين الحناوي:

إن تجربة الحملة التي تمت، أثبتت أننا في حاجة الى خطط كثيرة للعمل، على أن توجه كل الجهود، ويعبأ كل الناس لهدف محدد وموضوعات معينة تؤدي الى نتيجة.

وهذا يجرنا الى موضوع النشاط الجماعي للأمانة، بدلا من أن تعمل كل أمانة بمفردها! فيجب أن تكون هناك خطة موحدة، ونحن

فى المرحلة الحالية فى حاجة الى مثل هذه الخطط والمحاولات المرتبطة بالجماهير، فشاط كل أمانة بمفردها بيدو مفككا، وغير واضح، وأحيانا يتضارب مع نشاط الأمانات الأخرى.

كذلك فإنه تواجهنا صعوبات فى العمل من الناحية الإدارية، التى هى أساس العمل السياسى. كذلك المسائل المالية فى المحافظات، كالاشرابات، وعدم وجود مقر الاتحاد الاشتراكى. وكل هذه المسائل متجمعة تؤدى إلى شل بعض النشاط.

ونحن فى حاجة أيضا إلى أن تستكمل المقومات الإدارية، التى تمثل ٣٠٪ من نشاط الاتحاد الاشتراكى، وذلك حتى يمكن لنسبة النشاط السياسى التى تصل إلى ٧٠٪ أن تأخذ حقها.

وقد قامت محافظة القاهرة بإيجاد عضو متفرغ فى كل وحدة من الوحدات السكنية، وأقترح تطبيق ذلك فى كل الوحدات السكنية التى يبلغ عدد أعضائها أكثر من عشرة آلاف عضو، فهذا يسهل العمل فى المحافظات .

ولذلك فإننى أطلب أخذ الموافقة على مبدأ التفرغ فى الوحدات السكنية، باستثناء القرى، لأننى أقصد المدن. ولدينا أمثلة: فمثلاً فى محافظة الغربية، فى بندر المحلة الكبرى، يوجد ٢٤ ألف عضو، ليس من الممكن جمع اشتراكات منهم فى الوقت الحالى، لأنهم قسموا - على الورق - على أساس اعتبارات جغرافية، الى وحدات سكنية. ولا بد أن يكون هناك أناس متفرغين فى هذه الوحدات!

كذلك تصادفنا مشاكل فى المحافظات أثناء مرورنا بها، مثل العملية الخاصة بالنقل!، اذ توجد أوامر أو تشريعات تؤدي الى مشاكل، كالقرار الصادر بتخفيض عدد الركاب فى سيارات الأجرة من سبعة أفراد الى خمسة أفراد! والذي نتج عنه قيام أصحاب وسائل سيارات الأجرة بتنظيم إضراب! وقد تم حل هذا المشكل أمس!

إن القرارات الإدارية فى هذه المرحلة فى حاجة الى إعادة نظر قبل إصدارها.

وبالنسبة لعملية بطاقات العضوية، فى المدة القادمة نواجهنا مشكلة نقص الورق الذى تصنع منه هذه البطاقات! إذ أننا سنطبع ٧ مليون بطاقة، ولكن الورق غير متوفر فى السوق!

وهناك مقترحات لحل هذه المشكلة، منها عمل ملصق وإضافته للبطاقة الحالية، كما حدث بالنسبة للبطاقات الشخصية، بحيث يمكن لبطاقة العضوية أن تستخدم فى السنتين القادمتين.

كذلك بالنسبة لعملية توقع الانتخابات، فإن هذه الحالة توجد قلقاً عند الناس، الذين لا يعرفون ما إذا كانت العضوية مستمد أم أنه ستجرى انتخابات! هذه النقطة يستحسن البت فيها على وجه السرعة.

هذه هى بعض الملاحظات السريعة.

شعراوى جمعة:

بالنسبة للجان المحافظات، لوحظ أثناء المرور عليها وجود خلافات بين أمناء هذه اللجان وأعضاء مجلس الأمة!

فعد زيارتنا للعريش، وجدنا خلافا كبيرا جدا بين أمين اللجنة بها وعضو مجلس الأمة - وهو أحد أفراد عائلة الشريف لدرجة أنه كان هناك ترتيب سيتخذ حتى لا ينجح المؤتمر هناك، لولا أن تدهبت المخابرات الحربية، واستدعت الناس الذين كانوا سيقومون بهذه العملية! وهذه الصورة موجودة أيضا في محافظة الغربية، وفي كثير من المحافظات الأخرى، خصوصا إذا كان أمين اللجنة ممن رشحوا أنفسهم لانتخابات مجلس الأمة ولم ينجح فيه! وهذه نقطة نريد أن نصل فيها إلى قرار لأن وجود هذه الخلافات ينعكس على الجماهير.

وبالنسبة لانتخابات اللجان، فقد بحث هذا الموضوع في اجتماعات الأمانة العامة، ورفعت به مذكرة، كان الأساس فيها هو أن توجل الانتخابات لمدة سنة، على أساس أن إجراء الانتخابات في الوقت الحالي لن يحقق الفائدة المرجوة منها، ونحن غير مستعدين لها، وكذلك الناس أنفسهم! كما أن نشاط اللجان لم يأخذ دوره في الفترة الماضية.

ولذلك كانت توصية الأمانة هي تأجيل الانتخابات. والمذكرة جاهزة، ويمكن للسيد نائب الرئيس أن يرفعها، ولو أمكن اتخاذ قرار فيها فإن ذلك يعطى العمل دفعة ويريح أناسا كثيرين.

على صبرى:

بالنسبة لما قاله الأخ كمال الدين الحناوى عن العمل الجماعى، فإن الحقيقة أن الأمانة ينقصها أن تقوم الأمانات كلها بتشكيل

الأمانات الفرعية لها. وقد بدأنا نحن في أمانة العمال بتشكيل الأمانات الفرعية في كل محافظة توجد فيها تجمعات عمالية كبيرة، وأعطيت لها مسؤوليات، وبدأت تنظم نفسها على مستوى الوحدات الأساسية في كل محافظة. ونحن نشعر أن الأمانات الأخرى لم تنفذ هذا، وبالتالي فإن اللقاءات غير متوفرة بين قوى الشعب العاملة.

لقد قلت: إنه لا بد أن نضع برنامج عمل محدد بالنسبة لجميع الأمانات، بحيث تشكل الأمانات في المحافظات على مستوى المحافظة أولاً، ثم نصل إلى مستوى الوحدة السكنية أو الوحدة الأساسية، حتى يمكن أن نمير في خط واضح.

حسين الشافعي:

إن الموضوع له ناحيتان: الناحية الخاصة بقيام التنظيم وقيام الأمانات الفرعية للمقابلة للأمانات الموجودة بالأمانة العامة. والناحية الثانية هي الأعمال التي لها صفة عامة، لكي نباشر موضوعاً له جانب قومي، كأى مشروع يقترح، مثل مشروع تشجير الريف، أو محور الأمية، أو إثارة الوعي بالنسبة لأى موضوع من الموضوعات.

ويبدو لي أن هذه الناحية هي التي يقصدها الأخ الحناوى! وهذا لا يمنع الجانب الأساسى، الذى نبه إليه سيادة الرئيس، لكي تنطلق الأمانات الفرعية لتكوين أسس أمانات مقابلة في المحافظات، التي يمكن بعد ذلك أن تكون سنداً لنا في كل محافظة. وسن عقد غداً اجتماعاً مع أمناء المحافظات، وإن شاء الله سنبلور فيه أشياء محددة، نستطيع أن نقدمها هنا على أساس أن تكون مدروسة قبل البت فيها.

جمال عبدالناصر

لا توجد لدى موضوعات لمناقشتها فى هذه الجلسة، ولذلك سنتكلم عن موضوعات الجلسة القادمة التى سنعقدها بعد العيد! وقد دعوت الى هذه الجلسة لأننا لم نجتمع منذ فترة.

وبالنسبة للجلسة القادمة، أطلب من كل واحد منكم أن يتكلم، ويقيم العمل الذى قمنا به، ويبدى رأيه فى هذه المرحلة بالنسبة للمستقبل، وما يمكن أن نعمله، وما يمكن أن نعدله.

وفى رأى أنه لا بد أن تجتمعوا مرة على الأقل كل أسبوع! إننا لانريد ألا تجتمعوا إطلاقاً، ولانريد أيضاً أن تجتمعوا كل يوم! لأننا إذا لم نجتمع نفقد الوحدة، ويتصرف كل واحد منا على أنه حر التصرف. وإذا اجتمعنا كل يوم فإننا سنعطل عن العمل! إذن تجتمعوا مرة فى الأسبوع.

وأيضاً نتكلم عن الاتحاد الاشتراكى أساساً، وبالنسبة للمشاكل الموجودة التى تواجهنا كدولة، أو كاتحاد اشتراكى نستطيع أن نحلها! إذن يصبح الموضوع موضوعين. هل هناك أية موضوعات أخرى؟

أنور سلامة:

هل يكون التقييم بالنسبة لعمل الأمانة؟

جمال عبدالناصر

التقييم بالنسبة لعمل الاتحاد كاتحاد.

حسين الشافعي:

إن اجتماعنا الأسبوعي موعده يوم السبت من كل أسبوع. ونجتمع في يوم الأربعاء الأول من كل شهر مع أمناء المحافظات، وهذا غير الاجتماعات التي نقضيتها أنواع معينة من العمل المشترك.

جمال عبدالناصر:

هل هناك موضوعات أخرى؟

الدكتور أحمد خليفة:

بالنسبة للرسالة، التي استفسرنا بها عن تطبيق قرار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي، الخاص بإيقاف صدور المجلات والنشرات - فقد فهمنا أنه لا يمكن أن ينصرف إلى النشرات العلمية التي ينشر فيها بحوث للأساتذة أو الباحثين، والتي تعتبر مظهرا من مظاهر النشاط العلمي، ثم إنه يتم تبادل هذه المجلات مع الجامعات في الخارج. ونحن فهمنا هذا من أول الأمر، ولكننا أردنا أن نطمئن إلى فهمنا.

جمال عبدالناصر:

إن الغرض من هذا القرار هو التوفير في المجلات التي تصدرها المؤسسات والوزارات والمصالح، وهي مجلات لا داعي لإصدارها.

حسين الشافعي:

لقد كان رأينا، بالنسبة لهذه المجلة بالذات، أنها مجلة علمية وروح القرار لا تسرى عليها.

أنور سلامة:

بمناسبة عيد أول مايو، فإن السيد الرئيس قد عود العمال على أن يلتقى بهم فى الاحتفال بهذا العيد. وقد كان أول مايو فى العام الماضى يوم جمعة، وهو يوافق هذا العام يوم سبت. ولذلك نرجو من السيد الرئيس الموافقة على جعل هذا اليوم إجازة! ونرجو أيضا أن يتفضل السيد الرئيس بالموافقة على الالتقاء بالعمال فى احتفالهم بهذا العيد، وسوف يكون هذا الاحتفال أقوى من احتفال العام الماضى.

جمال عبدالناصر:

هل نقصد أن يكون يوم أول مايو إجازة عامة؟

أنور سلامة:

أقصد أن يكون إجازة للعاملين بالشركات.

جمال عبدالناصر:

لامانع! وسنجتمع بعد عطلة العيد إن شاء الله. وكل عام وأنتم بخير.

انتهى الاجتماع فى تمام الساعة الواحدة بعد الظهر

الفصل الثانى عشر

الجلسة الثانية عشرة

يوم ١١ مايو ١٩٦٥

الفصل الثامن عشر

هذه هي الجلسة الثانية عشرة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي، التي رأسها الرئيس جمال عبد الناصر يوم الثلاثاء ١١ مايو ١٩٦٥ . وهي الجلسة الأخيرة أيضا، فعلى الرغم من أن الرئيس عبدالناصر اعتبر المناقشة التي جرت في هذه الجلسة مستمرة للجلسة القادمة، فإنه لم يعقد جلسة أخرى!

وقد بدأ الجلسة عبدالناصر بأنه يريد أن يعرف: «ماذا فعلنا في الخمسة الشهور التي مضت؟ بعد أن شبعنا تشخيصا للأمور؛ وقد أعرب عن رأيه بأن الاتحاد الاشتراكي في تصوره - لم ينشط حتى الآن بالقدر الذي نريده» .

وقد قام حسين الشافعي بتلاوة مذكرة تتضمن تقييما لعمل الأمانة العامة، بعد أن مضى عليها خمسة أشهر، حيث تشكلت بوضعها القائم في ١٣ / ١٢ / ١٩٦٤ . فقال: إنها عقدت مع الرئيس أحد عشر اجتماعا، وعقدت بمفردها أربعة عشر اجتماعا، وخمسة اجتماعات مشتركة بينها وبين أعضاء المحافظات .

وأورد من بين الإنجازات، افتتاح معهد الدراسات العليا الاشتراكية، كما تحدث عن أغراض المعهد ورسالته، وعن دورة مايو ١٩٦٥ التي تبدأ يوم ٩ مايو ١٩٦٥ وتنتهى قبل أعياد الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٦٥ . وتحدث عن القرارات التى صدرت تستنكر مناورات ألمانيا الغربية الاستعمارية لتقوية إسرائيل عملية الاستعمار، وضرورة قيام الجمهورية العربية المتحدة بدور طليعى لتحقيق هدف الوحدة الأفريقية . وتعرض لبعثات منظمة الشباب إلى الجزائر والصين الشعبية وأكرا، واستنكار موقف الرئيس الحبيب بورقيبة من قضية فلسطين، واقتراح أمانة الرأسمالية الوطنية إنشاء وزارة للتجارة الداخلية.

وأشار إلى ما أورده التقارير نصف الشهرية لنشاط لجان المحافظات عن نقص سجاير «البلمونت، فى محافظة الدقهلية! ونقص قطع غيار السيارات، وإطارات الكاوتشوك، والأقمشة الشعبية، والأحذية البلاستونيل، وأحجرة الراديو، من أغلب المحافظات! - وغير ذلك مما يدل على عجز الإدارة الاشتراكية فى عهد عبدالناصر عن توفير احتياجات الجماهير.

كما تعرض لما نشرته الأهرام عن حل الحزب الشيوعى المصرى، ودهشة المثقفين والناس لما يعرفونه من أن الأحزاب قد حلت منذ مدة طويلة!

وتعرض للمؤتمر الأول لاتحاد عمال فلسطين، الذى أقيم فى غزة من ١٤ - ١٧ أبريل ١٩٦٥، واستقبال أحمد الشقيرى، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى ذلك الوقت، فى الصين الشعبية استقبال رؤساء الدول! وهى معاملة لا يتلقاها من الدول العربية! وتهديده

بالتخلي عن سياسة عدم الانحياز إذا ظل باب الدول الغربية موصداً
في وجه القضية الفلسطينية!

وقد تحدث كمال الدين رفعت، أمين الدعوة والفكر، فاعترف بأن
الذين يصلحون للدعوة والفكر قليلون! ووعد بأن يكون خريجوا
المعهد الاشتراكي هم النواة!

وقد أثار أنور سلامة وزير العمل قضية أن الموقف العسكري يشكل
عبئاً على الناحية الاقتصادية، وأنه لذلك يجب على العمال أن يكتفوا
بما حصلوا عليه من مكاسب، ولا يطالبوا بالمزيد! أو على حد قوله:
«سنقول للعمال: لقد كسبتم كثيراً جداً، ولا بد من رفع شعار تجميد
الأوضاع حتى لا يطالب العمال ببعض المطالب، ومن يخالف ذلك
يخرج على الشعور الوطني! وأنا سنعمل على ألا تكون هناك مطالب
عمالية، وإنما زيادة عمل!

ولكن زكريا محيي الدين فجر قضية وجود مشاكل في شركة
البيضا، وحدثت عمليات تخريب! وقيام العمال بتخزين الأقمشة،
وكتابة شعارات مختلفة بالنسبة للإنتاج! وقال إن الإنتاج انخفض
حوالي ٨ ملايين متر عن السنة الماضية!

وقد وافق عبدالفتاح أبو الفضل على موضوع تجميد مطالب
العمال، ولكنه قال: إن التجميد لا بد أن يسبقه تعديل للوائح والقوانين
الخاصة بالعمال، على أن يؤخذ في الاعتبار رأي القاعدة العمالية!

وقد رفض أنور سلامة ربط التجميد بتعديل قانون العمال، وأصر
على رفع شعار: لا مطالب! ورد عبدالفتاح أبو الفضل قائلاً: كيف
نجمد الأوضاع قبل حل المشاكل الكبيرة؟

على أن عبدالناصر أكد أن الشعار الذى ينبغى أن يرفع هو: «لا مطالب اقتصادية»! ورد الدكتور إبراهيم سعد الدين بأنه فى هذه الحالة فإن «التجميد يجب أن يصحبه جزء من التضحية فى المستويات العليا» ورد عليه عبدالناصر قائلاً: ماذا تقصد بالمستويات العليا؟ ورد الدكتور إبراهيم سعد الدين بأنه يقصد بدلات التمثيل وغيرها من المميزات، التى يمكن أن يحدث فيها شيء من التنازل!

وقد تحدث أنور سلامة عن النقابة العمالية بما يفهم منه عدم حاجة العمال لمن يدافع عن مصالحهم! ورد الدكتور إبراهيم سعد الدين بأن «الأسس التى ذكرها الأخ أنور سلامة، والتى يتضح منها عدم الحاجة إلى الدفاع عن مصالح العمال، هو افتراض محل شك، لأن الملكية العامة لوسائل الإنتاج تدار بواسطة أناس، وهؤلاء الناس عرضة للخطأ، وطالما أنه يوجد هذا الاحتمال، فإن هناك حاجة للدفاع عن المصالح العمالية».

وقد ذكر كمال الدين رفعت أن اللجنة النقابية لا تمثل كل العمال، لأنه لا يشترك فى العملية الانتخابية سوى مائة أومائة وخمسين عاملاً، من ثلاثة أو أربعة آلاف عامل، كما هو حادث فى شركة المحلة الكبرى!

وقد أنكر ذلك أنور سلامة قائلاً: إنه منذ عام ١٩٦٤ أصبح التصويت إجبارياً، وأن عدد العمال الذين اشتركوا فى عملية الانتخابات من عمال شركة المحلة الكبرى الذين يبلغ عددهم ٢٢ ألف عامل، لا يقل عن ٢١ ألف عامل! وأبدى شكواه من أن عملية

الانتخابات فى مصر تجرى حرة بإرادة العمال، وليست موجهة أبداً! للأسف تجرى انتخابات هذا العام فينجح فيها أنور سلامة، وبعد شهر تجرى الانتخابات مرة أخرى فينجح فيها الأخ على سيد على شعير! وقد رد عبد الناصر بأن ذلك «هو الذى يجعلنا نشعر اليوم بالحيرة!» وبأن نظامنا فريد وغريب فى بابهِ! بمعنى أننى أتصور أن فى نظامنا خطأ! إننا نعتبر أن كل الناس مؤيدون لنا!

وأثار عبد الناصر مسألة الانتخابات التى جرت فى دمنهور، وحدثت فيها إعادة فى ٥ مايو ١٩٦٥، فقال: إنه تتبع هذه المعركة الانتخابية، وأطلع على المنشورات التى وزعت، وكانت كلها شتماً وسباً وعمليات استعداد، مما لم يكن يحدث حتى فى انتخابات ما قبل الثورة!

وقال: إنه فى أى انتخابات، يساعد الرجعيين مرشحهم، ويساعد الشيوعيون مرشحهم، أما نحن فلا نساند أحداً! ففى انتخابات نقابة الصحفيين ساند الشيوعيون مرشحاً، ووقف غير الشيوعيين فى صف المرشح الثانى!

وهنا قال عبد الحكيم عامر: كنا فى هذه العملية على الحياد!

ورد عبد الناصر على الفور: ولماذا نحن على الحياد؟

وقد اقترح عبد الحكيم عامر إقامة حزبين قائلاً: «قد يكون الحل الوحيد هو: أن نقيم حزباً، أو حزبين، وكلاهما له مزايا وعيوب».

ورد عبد الناصر: إننا لا نستطيع أن نسمح بقيام حزبين، لأن لدينا فعلاً الآن حزبين! أحدهما حزب رجعى، والثانى حزب اشتراكى!

ورد المشير عامر قائلا: إننى أرى استبعاد الرجعيين!

وقال سيد مرعى: إن معركة انتخابات مجلس الأمة فى دمنهور كانت ضد الحكومة! وواضح أن سيرها كان ضد الحكومة! وكان الاتحاد الاشتراكى يقف كأنه يشاهد فيلما سينمائيا!

وكانت النتيجة أن دخل مجلس الأمة العضو الذى كان ضد الحكومة!

ودارت مناقشة حول السبب فى نجاح هذا العضو؟ وتبين أن السبب كما قال عبدالناصر:

هو أن المحافظ تدخل، والإدارة تدخلت، ورئيس مجلس المدينة تدخل، وقد تدخلوا بالدعوة لمرشح معين، وكان تدخلهم ظاهرا لكل أهل البلد، فسقط هذا المرشح، ونجح المرشح الآخر رغم تدخل الإدارة ضده!

وقد علق المهندس أحمد عبده الشرباصى على ذلك قائلا: «إننا منذ عام ١٩٥٣ نريد أن نأتى بالعناصر الطيبة، ولو كان قد تم هذا، ما كان قد حصل ما حصل فى دمنهور!»

وقال سيد مرعى: إنه فى بداية انعقاد مجلس الأمة، كان كل عضو يتكلم ضد الحكومة يجد رأيا عاما يؤيده! ولكن كثرة اتصالاتنا بالأعضاء، وتوجيهاتنا لهم، غيرت هذا الاتجاه!

وقال حسين الشافعى: إنه بالنسبة لانتخابات دمنهور، فإنه لما حدث الاتصال كان بعد وزن النتيجة، وكان الفرق بين الناجح

والراسب فى انتخابات الإعادة ٢٢٧ صوتاً، ولم يتصل بنا إبراهيم آدم إلا فى آخر وقت، بسبب أنه كان قد رشح نفسه فى المعركة الأولى ولم ينجح، ومن ثم فإن لديه حساسية. وكذلك لم يستطع وجيه أباطة (المحافظ) أن ينقل لنا الصورة.

ورد المشير عامر قائلاً: إن الصورة أعمق من هذا! ونفترض أننا دخلنا فى انتخابات مجلس الأمة بعد سنتين أو ثلاث، فماذا سيكون الموقف؟ إن هذه الصورة ستواجهنا فى جميع مستويات الانتخابات! فى انتخابات العمال، والنقابات، والاتحاد الاشتراكى، ومجلس الأمة، والمجالس الشعبية!

وقال سيد مرعى: إن الصورة الحالية توضح أن كثيراً من نتائج الانتخابات النقابية والاتحاد الاشتراكى، تأتى على غير ما نتمنى! ولا نريد أن نصحك على أنفسنا.

وقال عبدالناصر: إنه بالنسبة لانتخابات دمنهور، كان يجب أن يحصل تقدير للعملية من الأول! ثم الواحد يتساءل: ألم يكن الأوان حتى نعمل تقديرات من الأول؟ إننى أثير هذا السؤال بعدما رأيته فى دمنهور! إننا لو تركنا العملية بهذا الشكل، فسوف يحصل فى الانتخابات القادمة حاجات أشنع!

وقد جرت بعد ذلك محاولة خبيثة للتحايل على طرد المرشح الذى نجح فى دمنهور من مجلس الأمة، عن طريق اسقاط عضويته من الاتحاد الاشتراكى! فقد رأى الدكتور نور الدين طراف أنه إذا أسقطت عضوية الاتحاد الاشتراكى عن العضو، تسقط عنه صفة عضوية

المجلس! وأيد ذلك على سيد على شعير قائلاً: نعم! حيث أن الشرط الأساسي في عضو مجلس الأمة أن يكون عضواً في الاتحاد الاشتراكي!

على أن عبدالناصر اعترض قائلاً: إن الدستور ينص على أن مجلس الأمة هو الذي يسقط العضوية عن أعضائه، والدستور أقوى! وعندما أصر الأعضاء، وأخذوا يقدمون الذرائع رفض عبدالناصر قائلاً:

«إن هذه العملية تهدم المجلس! ثم قال:

«ليست العملية في الإجراء الذي يتخذ، إنما في الصورة! ما الذي في ذهننا للنظام؟ الذي في ذهننا أن إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكي لا تسقط عضوية مجلس الأمة، وإلا كنا قد وضعنا في الدستور أن إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكي عن عضو مجلس الأمة تسقط عضوية المجلس، لثم قال: إننا إذا بدأنا نفصل أعضاء مجلس الأمة على أساس أنهم فقدوا عضوية الاتحاد الاشتراكي، فسوف نضعف من هيبة المجلس!

وهنا تدخل الدكتور أحمد خليفة متسائلاً: ما هو السر في أن يدخل المرشح المعركة الانتخابية، ويكسب الدائرة لأنه يهاجم الحكومة؟ معنى ذلك أنه يحس بوجود طاقة من المعارضة من الشعب يقوم بتنظيمها، ويشعر أن هذا يرضى الشعب، ويجمعه حوله!

وقال الدكتور أحمد خليفة: إن أحسن وسيلة للقضاء على هذا الوضع غير المقبول، هو كفالة حرية النقد في كل الأجهزة

لامتصاص هذه المعارضة! خصوصاً ونحن مقبلون على ظروف اقتصادية صعبة، وسوف نتوقف عن إرضاء الناس مادياً.

«إننا كديمقراطيين حقيقيين، يجب أن نطلق حرية النقد، أو نكفلها بمعنى أصح.

«إن حرب الهمس الموجهة ضد الثورة هي حرب معلنة، والأصوات - ولو أنها خفيفة - إلا أنها مؤثرة! ونحن نستطيع أن نخفف هذه الأصوات. واعتقادي أنه يجب بكل ما أوتينا من قوة، أن نكفل لمجلس الأمة أكبر قدر من الهيبة، ولا نخشى من أن يرتفع صوته، لأن هذه الأصوات هي التي ترضى عامة الشعب.

على أن الدكتور حسين خلاف اعترض على هذا الرأي قائلاً: اعتقادي أن المجلس قد تمتع بفرصة واسعة في هذا المجال، ولكننا ننتظر من المجلس دائماً أن يكون ثورياً، ولكن لا تكون ثورته مجرد انتقاد الحكومة؛ لأن الثورية في حقيقتها إن هي إلا عملية بناء راسخ، كما أنها عملية نقد، ولذلك أرجو أن يجمع مجلس الأمة بين الأمرين!

وقد أنهى عبدالناصر الجلسة على أساس استمرار المناقشة للجلسة التالية، ولكن هذه الجلسة لم - تتعدأ - كما ذكرنا.

وتمضي محاضر الجلسة على النحو الآتي:

سرى للغاية

صورة رقم (٣٨)

يرجى التحفظ
السرى لهذه
المحاضر، مع
الاستفادة بما ورد
بها دون تداولها مع
أى فرد خلاف
سيادتكم.

تاريخ الاجتماع: يوم الثلاثاء ١١ مايو ١٩٦٥

محضر اجتماع

الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي

برئاسة السيد الرئيس جمال عبدالناصر

(الجلسة الثانية عشر)

اجتمعت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي برئاسة السيد الرئيس جمال عبدالناصر في تمام الساعة السابعة والربع مساء يوم الثلاثاء الموافق ١١ مايو سنة ١٩٦٥، بقاعة الاجتماعات بمبنى رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة.

وقد قام بأعمال السكرتارية السيد/ عبدالمجيد فريد.

وقام بأعمال الاختزال السادة: محمد إبراهيم،

ومحمد الخولى، وسليمان محمد.

(عبدالمجيد فريد)

جمال عبدالناصر:

نريد أن نعرف ماذا فعلنا في الخمسة شهور التي مضت ؟
والذي أتصوره أننا شعبنا، تشخيصا للأمور . وقد انتهت مرحلة
التشخيص ونريد أن ننقل إلى مرحلة ثانية .
وفي تصوري أيضا أن الاتحاد الاشتراكي لم ينشط حتى الآن
بالقدر الذي نريده ! ولستمع إلى حديث الأخ حسين الشافعي .

حسين الشافعي:

(تلى سيادته مذكرة الأمانة العامة عن تقييم عملها، وتحديد
الصعوبات، والحلول المناسبة ضمن برنامج عمل مقدم.. وهذا نصها:

تقييم عمل الأمانة

تحديد الصعوبات والحلول المناسبة ضمن برنامج عمل مقدم

١ - تشكلت الأمانة بوضعها الحالي في ١٣ / ١٢ / ١٩٦٤ ، وبذلك
يكون قد مضى عليها خمسة أشهر .

- وقد عقدت أحد عشر اجتماعا مع السيد الرئيس، كما عقدت
أربعة عشر اجتماعا بمفردها، وخمسة اجتماعات مشتركة بينها
وبين أمناء المحافظات .

- وقد حضر في أحد هذه الاجتماعات السيد علي صبري،
كما حضر السيد عباس رضوان في الاجتماع الأخير
بتاريخ ٥ / ٥ / ١٩٦٥ ، نائباً عن السيد رئيس الوزراء .

٢ - وفي خلال هذه المدة، تقدمت الأمانات الفرعية ببيان عن اختصاصاتها، ثم تحدد في اجتماع السيد الرئيس الهدف العام وهو:

أ - تنشيط الاتحاد.

ب - إقامة التنظيم السياسي.

٣ - ولقد أعدت خطة العمل، ووفق عليها، وشملت المجال العام، لعمل كل أمانة.

- وعقد تحرك هذه الأمانات للعمل منفردة، لم يحدث للتأثير العام في تنشيط الاتحاد؛ وقد يكون قد تم التعرف على بعض الأفراد للعمل في التنظيم الذي أخذ من الأمانات الفرعية الاهتمام الأول.

٤ - وتم للأمانات الفرعية اختيار معاونين، الذين يبلغ عددهم ٩٤، وبدأوا في مباشرة اجتماعهم بالأمانة بصفة دورية أو على فترات.

- وتقدمت الأمانات بأعداد أخرى لتمثيل هذه الأمانات (وخاصة الجماهيرية منها) في المحافظات أو للتنظيم، كما تقدموا بطلبات انتداب أفراد للعمل كإداريين.

- ثم تتابع ورود هذه الأسماء عن طريق سكرتير عام اللجنة التنفيذية العليا، دون تقديم معلومات عن الأفراد، الأمر الذي استلزم إعدادها لاستكمال واستيفاء البيانات عن الأفراد، وتولت

أمانة الرقابة هذه العملية، وورد بحث عن ١٦٦ حالة من ١٨٠ من الإداريين، ثم أعيدت مرة أخرى لتتقدم مجموعة ومتضمنة المعلومات اللازمة، كما حدث عند اختيار المعاونين.

- ووردت بالأمس فقط آخر معلومات عن الأسماء المطلوبة (ويلاحظ أن أمانة الاتصال وجه بحرى قد أوردت أسماء معظمهم من رجال الصحافة، أما أمانة وجه قبلى فاخترت أسماء جميعها من الإدارة المحلية، كما يلاحظ أن أمانة الشؤون المالية والإدارية طلبت وحدها ٤٩ اسما).

- ويجب أن ننبه بصفة عامة إلى الاختصار على أقل عدد يمكن إنجاز العمل به فى الاتحاد.

- ولقد استأذنت السيد الرئيس فى إقرار أسماء الإداريين جميعا، على أن يتم جمع المعلومات، واستبعاد من لا ينبغي استمراره فى العمل، وذلك رغبة فى عدم تعطيل الأعمال المطلوب إنجازها أولا بأول. وهذا جار فعلا، على أن ذلك لا يسرى على المعاونين.

٥ - ونظرا لضرورة استكمال وإعادة تنظيم الأمانات المقابلة فى المحافظات، لتوالى نشاط كل أمانة، وتكون أدواتها فى تنفيذ سياستها وأعمالها، فسيكون من بين أهداف زيارة المحافظات استكمال لجان المحافظات بما يكمل هذه الأمانات المقابلة.. وهى - بالتحديد -: العمال، الفلاحين، الرأسمالية الوطنية، الشباب، الدعوة والفكر.

٦- ولقد لوحظ انشغال بعض أعضاء الأمانة بمسؤوليات تنفيذية لها اعتبارها، انعكست على عملهم بالأمانة، حتى إن الاجتماع الدوري الذي اعتاد أن يعقد في يوم السبت من كل أسبوع، بلغ عدد المعتذرين في عدم حضوره يوم السبت الماضي ١١، مما دعانى إلى إلغاء الاجتماع في هذا اليوم (هذا علاوة على المعتذرين خارج الجمهورية ومن بينهم السيد خالد محيى الدين والسيد عبدالحميد غازى).

٧- وفي جلسة الأمانة قبل الأخيرة أثّرت موضوعات على جانب هام، وبخاصة ونحن بصدد تقييم المرحلة الماضية، وأهم هذه الموضوعات ما يلى:

أ- عدم إكمال الجهاز، وتحديد معاونين بالأمانات.

ب- وضع الاتحاد بالنسبة للسلطة التنفيذية، وعلاقة المحافظ بالاتحاد بصفة خاصة.

ج- عدم تنسيق العمل بالأمانات الفرعية، واستقلال كل منها بعملها مما أفقد الصلة بينها، وعدم التعرف على مجهوداتها.

د- أهمية تحديد موضوعات معينة، أو قضايا عامة، تهم الجماهير، يتولاها الاتحاد، ويتم من خلالها تنشيط التنظيم.

هـ- إعادة النظر في طريقة العمل داخل الأمانة، لتكون أكثر فاعلية وترابطاً وتنسيقاً.

و- عدم تفرغ أعضاء الأمانة.

٨ - ولقد تمت في المرحلة الماضية المسائل الآتية وهي:

أ - انتخابات مجلس الأمة في دائرة بلى سوف بتاريخ
١٨ / ١ / ١٩٦٥ .

ب - انتخابات مجلس الأمة في دائرة مركز شرطة ميت غمر رقم
٩ بتاريخ ١٨ / ١ / ١٩٦٥ .

ج - انتخابات مجلس الأمة في بسيون في ١٧ / ٣ / ١٩٦٥ .

د - انتخابات مجلس الأمة في دمنهور وكانت الإعادة في
٥ / ٥ / ١٩٦٥ .

(ثم استورد سيادته قائلا:)

وفي الحقيقة أقول هذا الكلام بالنسبة لما أثير في المعركة
الانتخابية الأخيرة في دمنهور. وتوجد مذكرة تفصيلية عن هذا
الموضوع يمكن قراءتها إذا أذن السيد الرئيس، وهي توضح موقف
الطرفين المتنافسين في الانتخابات، والرأى في موقفهما.

(ثم استأنف سيادته تلاوة بقية المذكرة وهذا نصها:

هـ - تقدمت أمانة الرأسمالية الوطنية بمذكرة باقتراح تشكيل
غرف اقتصادية تشمل نشاط القطاع العام الممثل في المؤسسات،
والقطاع الخاص الممثل في الغرف التجارية، وكذلك اتحاد
الصناعات. إما على أساس نوعي، أو جغرافي. كما اقترحت
أمانة الرأسمالية الوطنية إنشاء وزارة للتجارة للداخلية، طبقا لما
هو موضح في المذكرة التفصيلية للمقدمة منها.

و- أبديت رغبة من جانب أمراء المحافظات، معززة بالتطبيقات العملية، يطلبون بمقتضاها تعريف التنظيم مسبقاً بالقوانين والتشريعات لمناقشتها، وإبداء رأى القاعدة الشعبية فيها.

ز- كما أبديت رغبة في تحديد العلاقة بين مجلس الأمة والتنظيم.

ح- وتم افتتاح معهد الدراسات العليا الاشتراكية، بكلمة للسيد حسين الشافعي، كما تحدث عن أغراض المعهد ورسالته وعن دورة مايو ١٩٦٥ السيد عضو الأمانة للمعهد.

(ثم تلا سيادته مذكرة عن بعض الجهود في الأمانات المختلفة وهذا نصها:

أمانة الشباب

أولاً: المهرجان العالمي التاسع للشباب والطلبة بالجزائر
في المدة من ٢٨ / ٧ إلى ٨ / ٨ / ١٩٦٥ :

- تشترك الجمهورية العربية المتحدة بعدد ٢٢٥ شخصاً.

- قدرت التكاليف بمبلغ ٦٩ ألف جنيه على أساس السفر بالباخرة
الوادي.

- طلبت حكومة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية إرسال بعثة
من عدد ٦٠ شخصاً، على أن يتكفل الاتحاد الاشتراكي بنفقات
هذه البعثة ، وتقدر التكاليف بمبلغ ١٣ ألف جنيه (مطلوب
الرأى)

- طلبت منظمة الطلبة العرب تمثيلها من أربعين شخصا على نفقة الاتحاد، تقدر التكاليف بمبلغ ٧ آلاف جنيه (مطلوب الرأي).

ثانياً التقارير المقدمة لبعثات أوفدتها الأمانة لحضور مؤتمرات وزيارات بالخارج:

أ- بعثة منظمة الشباب عن زيارة الصين الشعبية في الفترة من ١٧ - ٢ / ٤ / ٦٥:

وقد تضمن تقريراً شاملاً عن تشكيلات الشباب، وتنظيماته السياسية، ومساهمته الفعالة في زيادة الإنتاج، والبناء الاشتراكي في مختلف القطاعات. كما يوضح أسس ونظام اختيار قياداته على مختلف المستويات.

ب- تقرير ممثل أمانة الشباب في مؤتمر منظمة الشباب الأفريقي بأكرا، في الفترة من ٢٠ - ٢٤ أبريل ١٩٦٥:

وأهم ما صدر من قرارات، قرارات تستنكر المؤامرات الاستعمارية، وخاصة مناورات ألمانيا الغربية الاستعمارية، التي تسعى إلى تقوية إسرائيل عميلة الاستعمار، ومناهضة التفرقة العنصرية.

كما أوصى التقرير بأهمية قيام الجمهورية العربية المتحدة بدور طليعي لتحقيق هدف الوحدة الأفريقية، عن طريق تركيز الجهد في مجالات نشاط الشباب الأفريقي والعالمي، وتقوية الروابط معه، ومع منظماته، في هذه المجالات، لإمكان توجيه نشاطها نحو خدمة أهداف الجمهورية العربية المتحدة في المجال القومي والعالمي.

أهم الملاحظات بالنسبة لنشاط لجان المحافظات

كما جاء بالتقارير نصف الشهرية

١ - استنكار موقف الحبيب بورقيبة من قضية فلسطين.

٢ - إجراءات صرف المعاشات مازالت معقدة.

٣ - المطالبة بسرعة استكمال التنظيم السياسي وانتخابات المجالس الشعبية.

٤ - لم يبدأ التشغيل الكامل لماكينات الري الجديدة التي تحولت إلى ري دائم بمحافظة سوهاج حتى اليوم! وكان محدد لها ٥ مايو لوضع الماكينات في أماكنها تمهيدا لتشغيلها.

٥ - تأخر تنفيذ تقييم الوظائف، وتأخر صدور اللوائح الموحدة المنفذة لها.

٦ - نقص في سجاير البلمونت (أفادت محافظة الدقهلية بأن مراقب التسموين صرح بأن هناك خطايا سريا من نائب رئيس الوزراء بعدم تعرضهم لمتعهدى الشركة الشرقية بأي نوع من الرقابة!).

٧ - رفض تطبيق قانون تخفيض إيجارات المساكن، بالنسبة للمساكن التابعة لمجالس المدن منها (المنصورة - سوهاج).

٨ - قيام الشركات بنقل بعض أعضاء اللجان، وكذا الأمناء والأمناء المساعدين، دون أخذ رأى لجنة المحافظة، ودون موافقة العضو، مما يفيد مخالفتهم كل التعليمات. وأثر ذلك على نشاط اللجان (الدقهلية).

٩ - وجود مساحات من الأراضي خاضعة للاستيلاء بواسطة الإصلاح الزراعى، بموجب قانون سنة ١٩٦١، ولكنها مازالت تحت أيدى كبار الملاك بحجة وجود إشكالات قانونية؛ ورغم مرور أربع سنوات على القانون فإنها لم تحل ! (الدقهلية) .

١٠ - التعليق على ما نشرته جريدة الأهرام عن حل الحزب الشيوعى المصرى، وإثارته كثيرا من الدهشة لدى أوساط المثقفين بصفة خاصة ! علاوة على أنه كان من الواجب أن يكون هناك تعليق من الأهرام حول ما يمكن أن يثيره نشر هذا الخبر من تساؤلات، وخاصة أن الأحزاب قد حلت منذ مدة طويلة ! والمطالبة بأن يقوم (الاشتراكي) بالرد على هذه التساؤلات (محافظة دمياط) .

١١ - أشارت معظم المحافظات إلى الارتياح للاحتفال بعيد العمال، ومطالبة بعض المحافظات بأن يكون هناك عيد للفلاحين، ويقترحون أن يكون تاريخه هو تاريخ صدور أول قانون للإصلاح الزراعى (دمياط) .

١٢ - عدم صدور القرارات المنفذة لتوصيات السيد الرئيس جمال عبدالناصر، بالعودة إلى ما كانت عليه الأسعار فى سنة ١٩٦١ . (دمياط) .

١٣ - المطالبة بتنفيذ تشكيل المجالس القروية، التى صدرت قرارات إنشائها ولم يصدر قرارات بتشكيل أعضائها .

١٤ - تكرر نقص قطع غيار السيارات وإطارات الكاوتشوك والأقمشة الشعبية والأحذية البلاستونيل وأحجرة الراديو من أغلب المحافظات .

أمانة الشئون العربية:

أولاً: المؤتمر الأول لاتحاد عمال فلسطين:

أقيم في غزة من ١٤ إلى ١٧ أبريل.

١ - من خطاب السيد / أحمد الشقيري:

أ - أنه استقبل في الصين الشعبية استقبال رؤساء الدول.

- تعليق الأمانة:

إنه يعنى أنه لم يعامل تلك المعاملة حتى من الدول العربية.

ب - أعلن بتحس زائد أنه إذا ظل باب الدول الغربية موصداً في وجه القضية الفلسطينية فإن منظمة التحرير سوف تعدل عن سياسة عدم الانحياز إلى سياسة الانحياز.

ثانياً - ندوة فلسطين:

نظراً للخلافات الموجودة في اتحاد طلاب الـ ج. ع. م. لم يعين من يحضر الندوة عن الاتحاد، وترك الحضور لمن يرغب! وعلى ذلك لم تقدم منه بحوث، ولم يكن له أى دور بالمرّة، ولم يحاول استغلال الوفود التي حضرت الندوة. وكان الوفد دون مستوى المناسبة، مما عرضهم للتصفية مرتين: مرة من الوفد الفلسطيني، وأخرى من الوفد الجزائري.

ويحتاج الأمر إلى إعادة تنظيم وضمان كفاءة التمثيل من الناحية الموضوعية، بأجهزة متخصصة ومفترغة.

وقد اتصلت بكل من الأخ طعيمة والأخ فتحى الديب فى هذا الخصوص.

أمانة الرأسمالية الوطنية:

تقدمت بتقرير يشتمل على الدراسات التى أجرتها، والسياسة التى تنتهجها فى عملها فى هذه المرحلة.

واقترحت الأمانة فى تقريرها عددا من المسائل، من بينها:

أ- إنشاء وزارة للتجارة الداخلية.

ب- تطوير الغرف التجارية والصناعية إلى غرف اقتصادية.

ج- تنظيم تجارة الجملة، وتطويرها إلى مراكز توزيع.

د- إنشاء جهاز مستقل للتسيرة.

وطلبت الأمانة إقرار ما انتهت إليه من توصيات أو توجيهات لكى تضع خطة العمل.

وطلبت الأمانة توضيح أمور بذاتها، وهى قيام هذه الأمانة باختيار مساعدين لها فى المحافظات، وعقد اجتماعات دورية فى المحافظات، وتقرير سلطة الأمناء المعاونين.

ثم استطرد سيادته قائلا:

إن الوضع الحالى يتطلب وضع برنامج عمل. فإذا أذن السيد الرئيس، يمكن أن نقرأ بعض النقاط الخاصة ببرنامج العمل.

ثم تلا سيادته مذكرة ببرنامج الأمانة العامة حتى نهاية سنة ١٩٦٥ وهذا نصه:

برنامج عمل الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي .

حتى نهاية سنة ١٩٦٥

أولا - الغرض من البرنامج :

أ - الانطلاق بالعمل داخل الاتحاد الاشتراكي العربي لتنشيط لجانه على مختلف المستويات .

ب - العمل على اكتشاف القيادات، من خلال اللقاءات والزيارات والمؤتمرات .

ج - اتخاذ موضوعات الإنتاج، والإدخار، ومحاربة الإسراف، ومقابلة التحديات الداخلية والخارجية، مجالا للمناقشة وللدعوة .

ويجرى تحقيق ذلك بالمرور على المحافظات - بمعدل محافظتين كل أسبوع - وعلى أن يسبق الزيارة دراسة مكتبية للتعرف على موقف كل محافظة، ومراجعة الموضوعات التي يمكن إثارتها، والمشكلات التي سيجري مناقشتها في كل منها .

ثانيا - الموضوعات التي يتناولها البرنامج وأسلوب التنفيذ :

أ - الموضوعات :

١ - العمل على إنشاء الأمانات الفرعية بالمحافظات، التي تمثل مختلف الأنشطة، وذلك بعد دراسة لأسماء لجنة المحافظة، والأسماء المقترحة لتمثيل الأمانات الفرعية، والاتفاق على الأسماء المساعدين الذين يمثل كل منهم أحد الأمانات الفرعية التالية :

العمال - الفلاحين - المهنيين - الشباب - الرأسمالية الوطنية.

وعلى أن يتفرغ أمين لجنة الاتحاد للعمل كل الوقت، مع معاملة العاملين منهم بالحكومة من الناحية المالية معاملة المنتدبين، أما إذا كان من غير العاملين بالحكومة، فيمنح مكافأة شهرية قدرها ١٠٠ جنيه نظير تفرغه. وعلى أن يتم بحث كل حالة على حدة في حالة اقتضاء أى استثناء.

٢ - استكمال لجان المحافظات، وتدعيمها بالأفراد المختارين للأمانات الفرعية ممن هم أصلاً من غير أعضاء اللجنة.

٣ - موازنة أعضاء هذه اللجان، باستكمال اللجان ذات العدد القليل من الأعضاء، وعلى أن تكون القاعدة الأساسية في تشكيل اللجنة مراعاة تكوينها من ٢٠ عضواً + ما يوازي ٢ عن كل مركز أو قسم.

٤ - إجراء مناقشات حول الموقف العام، في مجال التحديات الداخلية والخارجية، وبصفة خاصة بالنسبة للموقف العربى، والإنتاج، والإدخار، والإسراف.

٥ - إجراء مناقشات حول قانون الاتحاد، وما أسفر عنه التطبيق العملى خلال السنوات الماضية.

٦ - مناقشة خطة لجان الاتحاد في المحافظات خلال الفترة القادمة، على أساس زيارة محافظتين خلال يومى الأحد والأربعاء من كل أسبوع، عدا الأيام التى يعقد فيها اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا.

ب - أسلوب التنفيذ:

١ - قد يتطلب الأمر تنظيم اجتماعات شعبية، إلى جانب الاجتماع باللجان، لمناقشة الصعوبات الإدارية والتنظيمية، والعمل على القضاء عليها.

٢ - عقد اجتماع على مستوى لجنة المحافظة، ثم اجتماع متسع يضم لجان المراكز والأقسام والأمناء والأمناء المساعدين للوحدات الأساسية.

ونقترح البدء بالمحافظات التي بها تجمعات عمالية كبيرة، كالبحيرة، والغربية، والدقهلية، وأسوان، والسويس، والأسكندرية.

وكذلك في مناطق الإصلاح الزراعى بالمحافظات مثل: كفر الشيخ، والشرقية، وأسيوط، وقنا، وحيث توجد بعض العصبية.

٣ - نقترح أن يقوم بهذه المهمة مجموعة من أعضاء الأمانة العامة، وعلى أن تقدم مقترحات محددة، وقرارات منظمة لاستكمال اللجان، وتدعيمها، على ضوء ما تسفر عنه هذه الزيارات والاجتماعات من نتائج.

ثالثا: عقد مؤتمرات فى مجال الإنتاج والخدمات:

يمكن لكل محافظة أن تعد مؤتمرات، تهدف إلى الحد من زيادة الإنتاج، والارتفاع بمستوى كفاءة الخدمات، وذلك عن طريق:

١- تجميع أمناء لجان الوحدات المشكلة فى الجهات التى تؤدي عملا أو خدمة معينة، كالوحدات المجمع، أو المدارس والمستشفيات

مثلاً، لمناقشة الصعوبات الإدارية والتنظيمية في مجال اللوائح والقوانين التي تقوم هذه الجهات بتنفيذها، بغرض تقديم اقتراحات محددة للقضاء على التعقيد الإداري، وإمكان إطلاق إمكانيات العمل نحو زيادة الإنتاج، والوصول إلى أقصى كفاءة في الخدمة.

وعلى ضوء ما تسفر عنه هذه التجربة بعد تقييمها، يمكن التوسع في دراسة أنواع أخرى من نواحي الإنتاج أو الخدمات.

٢ - دراسة مشكلات الائتمان الزراعي، ومتابعة قيام أصحاب الحيازات بسداد سلفيات بنك التسليف في كل محافظة.

٣ - التحرك في المجال التعاوني، والربط بين التعاون والاتحاد الاشتراكي العربي، واقتراح ضم رئيس مجلس الإدارة في الجمعية التعاونية، ومكثرتها، وأمين صندوقها، إلى لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي في القرية، وضم القيادات التعاونية في المركز والمحافظة، وعلى أن يكونوا - أصلاً - من الأعضاء العاملين بالاتحاد ولكن غير موجودين ضمن أعضاء اللجان.

٤ - إقامة مؤتمرات تعاونية أثناء الزيارات في المحافظات، تشمل التعاونيين بعد ضمهم للجان الاتحاد.

إجراءات التنفيذ:

يعمل المرشحون بالأمانات الفرعية بكل محافظة، كلجان تحضيرية للإعداد لهذه الموضوعات، ودراستها من الناحية الفنية بالنسبة لكل مؤتمر.

رابعاً: المعهد العالى للدراسات الاشتراكية:

تبدأ الدراسة يوم ٩ / ٥ / ١٩٦٥ وتنتهى قبل أعياد الثورة فى ٢٣ يوليو. ومعظم الدارسين من مرشحي الأمانات الفرعية والمحافظات، ويعتبرون النواة الأولى فى اتجاه بناء القيادات على أساس من الفكر.

خامساً: تنظيم اجتماعات مع مختلف القطاعات:

- عقد اجتماع دورى مع مجموعات من الشباب، والمهنيين، والطلاب، أسبوعياً.

- البدء بتشكيل نواة للحركة النسائية، تتكون من وزيرة الشئون الاجتماعية، وعضوات مجلس الأمة، وبعض العاملات فى مجال الإعلام. وإجراء دراسات لعدد لا يتجاوز الـ ٥٠، كلجنة تحضيرية للحركة النسائية.

- قيام لجنة تمثل الدعوة، والمعهد، والصحافة والعلاقات الخارجية، والشئون العربية، والبحوث - لمناقشة الاتجاهات العامة؛ واقتراح حاجة التنظيم فى الميادين الفكرية والنظرية.

هذا، وقد اتخذت الخطوات اللازمة لزيارة كفر الشيخ، يوم الأربعاء الموافق ١٢ مايو الجارى، بداية لتنفيذ البرنامج.

جمال عبدالناصر:

هل لدى أحدكم أى كلام؟

كمال الدين رفعت :

لقد سبق أن تكلمنا في موضوع تنشيط الاتحاد، وأبدت رأيي في هذا الموضوع بأنه لا يمكن أن نطلق عملية تنشيط الاتحاد بدون مضمون معين. وفي تقديري أن هذا المضمون هو أن نطرح مشاكل معينة ينشط الاتحاد حولها، مثل موضوع المحصولات الزراعية، والقطن، أو موضوعات الصناعة، أو زيادة الإنتاج في فترة معينة في كل قطاع. وهذا هو الذي ينشط الاتحاد، ولا يمكن تنشيط الاتحاد دون تحديد موضوعات معينة يدور حولها التنشيط. فلا بد أن تحدد نقاط معينة، ويطلب من اللجان التحرك في داخلها، أو النشاط حولها.

جمال عبدالناصر :

هناك نقطة سبق أن تكلمنا فيها، وهي خاصة بتكوين الأمانات الفرعية، فهل تكونت الأمانات الفرعية؟ وهل تم اختيار الناس؟

فإننا إذا شكلنا الأمانات الفرعية في المحافظات، بحيث تضم كل أمانة ١٠ أفراد، سيكون لدينا الأعضاء العاملين النشطين. ويقدر عدد أعضاء هذه الأمانات، يمكن أن تشكل في كل المحافظات لجنة الدعوة والفكر تأخذ من لجنة في الأمانة العامة خطوطاً عريضة، وبذلك يحدث نشاط في مجال الدعوة والفكر! وقد قلنا هذا الكلام في أول الجلسات، فهل تم تنفيذه؟

كمال الدين رفعت:

بالنسبة لأمانة الدعوة والفكر، يوجد شخص في كل محافظة، ونحن نتصل بالمحافظات مباشرة. ولكن ليس جميع الموجودين صالحين لهذه العملية! ونحن اتفقنا على أن الذين التحقوا بدورة المعهد الاشتراكي، سيكونون نواة لعمليات الدعوة والفكر في داخل المحافظات.

ولكن الوضع القائم حالياً، أنه يوجد شخص في كل محافظة، ولكن القليل من هؤلاء يصلح للعملية! والباقي لا يصلح لها! هذا هو الوضع بالضبط، ونحن في انتظار من يتخرجون من المعهد ليكونوا نواة للعملية!

جمال عبدالناصر:

وبالنسبة لباقي الأمانات؟

على صبرى:

نحن كونا الأمانات الفرعية.

أنور سلامة:

بالنسبة لأمانات العمال، فقد كونا الأمانات الفرعية في أغلب المحافظات. وبعد خطاب السيد الرئيس في عيد العمال، بدأنا نرسم خطة كبيرة جداً وشاملة، لكي نستطيع النزول في مجال العمال بالعناصر التي تحددت في خطاب السيد الرئيس.

ومن الطبيعي أن أهم شيء هو الموقف العسكرى، وصلته بالناحية الاقتصادية، وكيف أنه يمثل عبئا على الناحية الاقتصادية! ثم نشرح العناصر التى تضمنها خطاب السيد الرئيس، ونوضح أن العبء الاقتصادى يمكن مقابله بشيء من اثنين: تخفيض الاستثمارات، أو زيادة الموارد والادخارات! ثم نرفع شعار إبقاء الاستثمار، وهذا يؤدى بالتبعية إلى أن تكون مقابلة هذه الأوضاع عن طريق زيادة الإيرادات.

وسنقول للعمال: إنهم كسبوا كثيرا جدا، وحصلوا على الشيء الكثير! ولابد من رفع شعار تجميد الأوضاع فى صورة من الصور، ولسنا أول دولة فى العالم تقوم بتجميد الأوضاع.. وهو ما يسمى بالسلامة العمالية، بحيث تظل الأوضاع كما هى!

وطبيعى أن هناك شعارات كبيرة مثل: الإنتاج، والعمل خلال الراحة الأسبوعية يوما فى كل شهر، والحد من الإجازات السنوية والمرضية، والعمل ساعات زيادة.

ثم الاتفاق على أسلوب عمالى، حتى لا يطالب العمال ببعض المطالب! ونحن - كقيادة - نرفع شعار أن أى شيء يختلف مع هذا، يعتبر خروجا على الشعور الوطنى! وننزل بكل هذا إلى القاعدة!

وهذا يحتاج منا أن نسلك سبيلين: الأول، هو الاجتماع بالاتحاد العام، والنقابات العامة، واللجان النقابية - كقاعدة عمالية.

وقد اجتمعنا فى الاتحاد العام، وفهم الجميع كل هذه الأوضاع.. وكان فى ذلك شحنة كافية جدا لهم! وهم مستعدون!

والسبيل الثاني: أننا سنجمع جميع مجالس الإدارات والنقابات العامة يوم الجمعة بعد القادمة، لكي نوضح لهم السبيل، ولكي يضعوا بأنفسهم أسلوب العمل في المرحلة القادمة، بحيث لا تكون هناك مطالب! وإنما تكون هناك زيادة عمل! وكل العناصر التي تحدث عنها سيادة الرئيس في عيد أول مايو!

وبعد ذلك نزل في المحافظات، إلى لجان العشرين في الوحدات الجماهيرية، واللجان النقابية فيها. وسيوضع برنامج أسبوعي، بحيث نأخذ كل أسبوع محافظتين، وسنبداً بمحافظة الغربية هذا الأسبوع.... وهكذا.

وفي كل محافظة، سنجمع أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكي في الوحدات الجماهيرية، مع اللجان النقابية، مع أعضاء مجالس الإدارات، لكي يتفق الجميع على خطة إنتاج جديدة، مبنية على وقائع من خطة المصنع .

فالمسألة ليست مسألة إعلانات بأننا دخلنا شهر الإنتاج، أو أننا سنفعل كذا وكذا! وإنما نحن نريدها عملية وفقاً لخطة، وهذا كله يكون رأياً عاماً.

وهذه في تصورنا هي مسئولية أمانة العمال في الفترة القادمة مباشرة.

زكريا محيي الدين:

أرى أن تكون لمحافظة البحيرة الأسبقية، لأنه توجد مشاكل في شركة «البيضاء» بسبب عملية التقييم. وقد علمت منذ يومين أنه

حدثت عمليات تخريب بالنسبة للأقمشة، إذ قام بعض العمال بتمزيق الأقمشة، وكتبوا شعارات مختلفة بالنسبة للإنتاج! وقد انخفض الإنتاج حوالي ٨ مليون متر عن السنة الماضية!

أنور سلامة:

سنزور محافظة البحيرة يوم الأحد القادم، وسنزور محافظة الغربية غداً، وهناك مؤتمران للبترول والكيمويات في الأسكندرية من أجل الإنتاج. وفي هذا المجال سنقوم بحملة مركزة جداً حول النقاط التي وردت في خطاب السيد الرئيس في عيد العمال!

عبدالفتاح أبو الفضل:

إن موضوع تجميد مطالب العمال، أوافق عليه، ولكن القوانين العمالية وتعديلها، كما نادى مجلس الوزراء بذلك، لا بد أن نعيدها اهتمامنا قبل التجميد، بحيث نعيد النظر في هذه القوانين العمالية، وخصوصاً قانون العمال، لأنه مثار صراع بين مجلس الإدارة والعمال. لذلك فإن التجميد لا بد أن يسبقه تعديل للوائح والقوانين الخاصة بالعمال، على أن يؤخذ في الاعتبار رأى القاعدة العمالية.

أنور سلامة:

في الحقيقة أن القوانين واللوائح كلها معروضة على مجلس الوزراء، وضمنها بالطبع قانون العمال، ولكن لا صلة له إطلاقاً بالتجميد! لأن تعديل القانون شيء، والتجميد شيء آخر، إذ أنه - في الحقيقة - عبارة عن أسلوب تتفق عليه الحركة العمالية لمدة سنة أو

سنتين، لترفع شعارا آخر: «لا مطالب»! وذلك لا يمكن النص عليه في قانون، وإنما هو أسلوب تتفق عليه الحركة العمالية كلها كما سبق أن أشرت، فالقانون مثلا يشترط ألا تقل ساعات العمل عن ٧ ساعات، بينما يمكن أن تتفق الحركة العمالية على أن تكون عدد الساعات ٨ وهكذا!

لذلك يبدو أنه لا يمكن الربط بين التشريع وبين مقابلة وضع سياسى معين حتمته الظروف.

ولقد مضى ١٣ عاما على قيام الثورة، والعمال حصلوا على مكاسب لا حد لها، ونحن نقول لهم: لقد أعطيتم ما لم تطلبوا، ولذلك فنحن نريد منكم تقدير الظروف الراهنة، بتجميد المطالب والاندفاع بأقصى جهد لزيادة الإنتاج.

أما بالنسبة للقانون، فإنه سيعرض حتما على القاعدة العمالية، ولكننا فى الحقيقة لم نتفق على أسس القانون فى مجلس الوزراء، لأنه من الأمور المسلم بها أن لكل قانون هدفا، وحين نحاول معرفة الهدف الذى يستهدفه القانون الحالى، نجد أنه حماية العمال، أما الهدف الكبير الذى نسعى إليه الآن، فهو الإنتاج من ناحية، وحماية العمال من ناحية أخرى.

عبدالفتاح أبو الفضل:

إن هناك مشاكل كبيرة فى مجال تقييم العمال وطبيعة العمل، ولدينا معلومات عن هذه المشاكل، فكيف نجمد قبل حل هذه المشاكل كلها؟

أنور سلامة:

هناك فارق واضح - كما سبق أن ذكرت - بين التجميد وبين حل المشاكل، لأن هذه المشاكل موجودة، سواء جمدت الأوضاع أو لم تجمد! ولكن - بدون شك - إذا اتضح لنا أن العلاقات الصناعية الموجودة اليوم بين الإدارة والعمال اكتنفها شيء، فواجبنا هو القضاء على ذلك.

أما ما نقصده بالتجميد، فيتلخص في أنه: لا مطالب جديدة، ولا أعباء جديدة، وإنما المطلوب هو شيء جديد، هو زيادة الإنتاج بعد أن تحققت العدالة، وتحققت مكاسب هائلة للعمال في ظل الثورة.

جمال عبدالناصر:

إن شعار الذي ينبغي أن يرفع هو «المطالب الاقتصادية».

أنور سلامة:

لقد اقترحنا - ياسيادة الرئيس - بعض الشعارات منها: «الكرامة الوطنية قبل أي شيء»، «التمسك بالإنتاج سبيل إلى الرخاء»، «لا مطالب اقتصادية»، «الخروج عن الأوضاع الحالية خروج عن أهداف الدولة»!

تلك هي صورة من الشعارات التي سترفعها.

الدكتور إبراهيم سعد الدين

إننى أوافق على كلام الأخ أنور سلامة، ولكن النقطة التي أثارها الأخ عبدالفتاح أبو الفضل، المتعلقة بالنزاع القائم حالياً داخل

المصانع بالنسبة لمسألة التقييم، هو فى أصله ليس مجرد نزاع لمجرد رفض الأجور، ولكنه نزاع على الموقف النسبى: من الذى يأخذ هذا؟ ومن هو أحق؟ لذلك أعتقد أن عملية التجميد - خصوصا بالنسبة لعمال القاعدة - لا بد أن يصاحبها شيء من التوضيح، لأنه: إن لم يصاحب التجميد فى القاعدة جزء من التوضيح فى المستويات العليا، فإن ذلك يوجد حالة قلق.

جمال عبدالناصر:

ماذا تقصد بتنازلات المستويات العليا؟

الدكتور إبراهيم سعد الدين:

إننى أقصد أن يحدث نوع من التنازلات فى المستويات العليا، بالنسبة لبديل التمثيل مثلا، أو ماشابه ذلك من الميزات التى يمكن أن يحدث فيها شيء من التنازل. وليس ينبغى أن يكون هذا التنازل كبيرا بالضرورة، ولكن ذلك الأمر يعطى شكلا يوحى بأن هناك شيء!

على صبرى:

أرد أن أوضح شيئا فيما حدث عن التقييم فى مصانع البيضاء. إن مشكلة التقييم لم تكن أساسا من جانب العمال، وإنما الذى أثارها هم الأعضاء المنتخبون، الذين استغلوا النقابة ولجنة العشرين، ومن الطبيعى أن موضوع التقييم يعتبر مغريا بالنسبة لهذه الفئات، ولكن المشكلة لم تبدأ أساسا من العمال.

والتقييم فى حد ذاته مسألة لها قواعد معينة، وحتى فى مناقشاتنا
للائحة التى وضعت، كنا نعظم مقدما أن هناك مشاكل، ولذلك بادرنا
بوضع قواعد للتظلم، وتكونت أجهزة محايدة تبحث أى مشكلة من
المشاكل.

أما أن يحدث بعد ذلك أن بعض المصانع، أو بعض مجالس
إداراتها، أو المنتخبين فيها، أرادوا استغلال هذا الموقف، فذلك
موضوع معين!

أما بالنسبة لزيادة الإنتاج، ورفع شعارات بالأ مطالب اقتصادية
جديدة، فإننى أتمنى لو استطعنا تطبيق تلك السياسة على جميع
القطاعات الأخرى!

حسين الشافعى:

لدينا عملية تنظيمية صغيرة، بالنسبة للمصانع التى يوجد بها
عدة وحدات جماهيرية. بمعنى أن بها أكثر من لجنة عشرين.

فى شركة البيضاء - مثلا - توجد هذه للحالة، وذلك الأمر يوجد
نوعا من عدم الارتباط، ويجوز أن يحدث نوعا من المزايدات،
بالإضافة إلى احتمال عدم وجود قيادة موحدة فى مثل هذه
المصانع. ولقد أجلنا اتخاذ إجراء فى هذه المسألة.

ولكنى أرى أنه يجب أن نبادر بعمل إجراء سريع، بحيث نجمع
لجان العشرين كلها، وتكون منها مؤتمرا ينتخب لجنة واحدة.

أنور سلامة:

إننى أرى أنه، بدلا من أن نعمل لجانا متعددة داخل المصنع، أعتقد أنه يجب أن نفكر أولا فى الطريقة النهائية، التى نستطيع بواسطتها أن نبت فيها، بالنسبة للجنة النقابية ولجنة العشرين ومجلس الإدارة، بحيث إذا قمنا بأى عمل، فيكون فى إطار نهائى للصورة التى يجب أن يكون عليها العمل داخل المصنع، أما أن نحل هذا الموضوع بهذا الشكل، فستكون هناك قيادة جديدة، وهى قيادة الوحدات المتفرقة داخل الوحدات الجماهيرية، بالإضافة إلى لجان العشرين وتعددها داخل المصنع، بالإضافة إلى اللجنة النقابية ومجلس الإدارة.

أعتقد أن هذا الموضوع الآن أصبح فى حاجة إلى حل بأى شكل! ونحن نرغب فى أن يكون هناك استقرار لهذه الأمور المتشابكة، ولقد اقترحنا - قبل ذلك - عدة حلول، ومن الضرورى الوصول إلى إجراء لحل هذه المشكلة بأى صورة من الصور، نبدأ العمل حتى تكون المهام واضحة ومحددة ويلتزم الجميع بها، لأنه فى الحقيقة توجد حالة من القلق!

جمال عبدالناصر:

ما هو أسلم حل فى تصورك؟

أنور سلامة:

هناك عدة حلول، منها:

(١) استمرار الوضع الحالي على ما هو عليه، بحيث لا تكون هناك اختصاصات لكل لجنة، ولوقتنا اختصاصات هذه اللجنة الجديدة هو التوعية والارتفاع بالمستوى الثقافي، ورعاية شئون العمال. ذلك لأنه يصعب أن نفرق اليوم ما بين النقابة ودورها في العمل السياسي، والوحدات الجماهيرية! لأنه لا يمكن إبعاد الوحدة الجماهيرية عن مشاكل العاملين، ولا نستطيع إبعاد التنظيم النقابي كذلك عن السياسة!

وفي تصورنا أن أى فكرة تهدف إلى فصل الاختصاصات، فإنها ستكون غير مجدية، لأن الاختصاصات فى كل منهما واحدة! إذ لو راجعنا قانون النقابات، وأسلوب الاتحاد الاشتراكي، نجد أن كل وحدة لا يمكن الفصل بينها إطلاقاً! هذا اقتراح أول.

(٢) قصر ترشيح العضوية لمجلس إدارة اللجنة النقابية على أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي.

ولنأخذ لجنة الاتحاد الاشتراكي - كخطوة أولى - ونجرى انتخابات على درجة أخرى، وذلك للنتقى من اللجنة أعضاء لجنة النقابة، وذلك يسهل كثيراً من عملنا، ذلك لأن اليبوع واحد، ولكن يواجهنا اعتراضين:

(أ) أن تبقى الانتخابات على درجة ثانية للجنة النقابية، التى تعتبر نفسها منتخبة من قاعدة أوسع. فهى لا تعتبر أنها جزء بقدر ما تعتبر أنها قيادة للاتحاد الاشتراكي داخل الوحدة الجماهيرية!

نريد أن نتفادى شعور اللجنة النقابية أنها قيادة للاتحاد الاشتراكي، بل بالعكس، إن الاتحاد الاشتراكي يجب أن يكون القيادة الأصلية للنقابة!

(ب) اعتراض دولي آخر يواجهنا، وهو الحرية النقابية، بحيث لا يجوز أن تكون النقابة مقيدة ونحن منضمون إلى اتفاقية دولية في هذا الصدد.

(٣) الحل الثالث، هو الصم، وفي رأينا أن ذلك لا يحل المشكلة.

والمشكلة في ذلك كله أن القاعدة التي تنتخب هذه اللجان قاعدة واحدة.

(٤) أما الحل الرابع. فهو اشتراك اللجان النقابية، بحيث لا يكون هناك لجان للاتحاد الاشتراكي داخل المصنع، وتبقى اللجنة النقابية فقط.

ونحن نعتبر أن هذا الحل إنما يكون على حساب الاتحاد الاشتراكي، الذي نخرج لجنته من المصنع، لتكون في إطار الوحدات السكنية. ونحن يهمننا أن يكون التنظيم السياسي في داخل المصنع.

والمذكرة المتعلقة بهذه الاقتراحات، قد تناولت تاريخ تلك المسائل في الدول الشيوعية والدول الاشتراكية. وربما يدهش البعض: من القول بالدول الشيوعية والدول الاشتراكية.

ففي الدول الشيوعية لا يجب أن تكون هناك تنظيمات نقابية، فلا توجد على الإطلاق، لأن الشيوعية ترجع أصل النقابة إلى الحماية

والرعاية، ومن الطبيعي أنهم يقولون: إن المجتمع الشيوعي ليس فيه استغلال، ومن ثم فإن النقابات إنما تكون في المجتمع الرأسمالي حيث الاستغلال، والذي حين يتطور فإنه ينتهي إلى الشيوعية أو الاشتراكية، وبذلك ينتهي الاستغلال، وتنمحي إلى الأبد صورة صاحب العمل المستغل، بحيث يصبح التصور الكامل بالا مجال للنقابة بالصورة النقابية القديمة، وإنما الواجب - في نظرهم - أن يكون هناك تنظيم سياسى داخل كل وحدة جماهيرية، لكى يعمل على تحقيق أهداف الإنتاج، ولكى يعمل على إيجاد الكادر، وتحقيق الرقابة الشعبية، إلى آخر هذه المهام.

إننا لو نظرنا إلى قيمة النقابة، سواء ما جاء فيها أو فى القانون، فهى ليست مهمة أصلية للنظم النقابية، كما هو محدد فى الميثاق الوطنى، ولكنها مهمة أصلية لتنظيم داخل المصنع، يعمل من أجل تحقيق الأهداف التى نعتبرها من الأهداف السياسية.

أما الدول الاشتراكية، فإنها حين رأت هذه الصورة، فإنها خشيت أن تنهى الوضع النقابى! ومن ثم فإنها إن تستطيع أن تتصل بالحركة النقابية الدولية.

ومن هنا يتضح أنه، لأوضاع معينة، رأت هذه الدول أن تستعوض عن الاسم بالتنظيم السياسى داخل الوحدات الجماهيرية، والإبقاء على اسم التنظيم النقابى، ولكنه يقوم بالأعمال السياسية التى يجب أن يقوم بها التنظيم السياسى!

وعلى ذلك الأساس، روى الإبقاء على اسم التنظيم النقابى، حتى لا يفقدوا عضويتهم فى مكتب العمل الدولى، وحتى لا يفقدوا

وضعهم فى الاتصال بالحركة النقابية الدولية، وحتى لا يُعلنوا كحركة تنهى التنظيمات النقابية، إذ أن مجرد أن تقول الدول الاستعمارية: إن الاشتراكية أو الشيوعية تنهى الحركة النقابية أو التنظيمات النقابية، فإن ذلك يمثل طعنة نجلاء بالنسبة للدول. التى لم تتطور بعد إلى الاشتراكية!

ولذلك انتهى المطاف بالدول الشيوعية إلى ما يأتى:

(١) الإبقاء على الحركة العمالية بهذه الصورة التى عرضتها، مع وجود لجنة من الحزب.

(٢) فى بلاد كثيرة قالوا: لكن هذه اللجنة النقابية هى لجنة الاتحاد الاشتراكى (أو التنظيم السياسى)، وفى نفس الوقت فإن لجنة الاتحاد الاشتراكى تتسلسل نقابيا فى الحركة النقابية، وقياديا فى التنظيم السياسى!

وأخيرا يكون هو تنظيم سياسى ونقابى داخل المصنع، ليتطور بعد ذلك إلى التنظيمات النقابية. وبذلك يمكنها أن تتصل عالميا، وفى نفس الوقت فإنها تتسلسل تمسلا قياديا فى التنظيمات السياسية.

إن رأى أن عرض هذه الصورة يحل لنا مشاكل كثيرة، لأنى لا أشعر أنى نقابى على حساب الاتحاد الاشتراكى. ولكن الخشية تتمثل فى الفصل بين النقابية والاتحاد الاشتراكى، حين يكون هناك نقابيين دون أن تكون هناك رابطة مع التنظيم السياسى، إذ قد يأتى يوم يتباعد الإثنان، أو يتعارضا، على مدى ما تكون عليه القيادة فى الحركة النقابية.

إن لدينا مشكلة أخرى، وهي الديمقراطية الكاملة، لأننا لا نفرض «قائمة» في الانتخابات! إذ أن هناك دولا كثيرة تفرض قائمة مضمونة من بين أعضاء الكادر السياسى، تكون فى نفس الوقت الكادر النقابى، بحيث لا يكون هناك تباعد كبير بين التنظيم النقابى والتنظيم السياسى، ولأن لدينا فى نظامنا حرية كاملة لل نقابات والتنظيم السياسى، فإننا نخشى أن يحدث نوع من التفرع فى العملية، بحيث يكون لدينا فرعان!

وفى تصورى، أننا لو أقمنا لجنة نقابية، تكون فى نفس الوقت لجنة للاتحاد الاشتراكى، وتكون مسئولة سياسيا كما هى مسئولة نقابيا، تتلقى تعليماتها وتوجيهاتها. ونشترط فى هذه القيادة ما يمكن أن يشترط فى قيادة التنظيم السياسى، حتى لا نسلم الحركة النقابية إلى وضع يبعدها عن التنظيم السياسى.

هذا الاقتراح الخامس الذى نضيفه إلى الاقتراحات الأربعة التى ذكرتها حتى الآن، وهو باختصار لمنع التعدد فى اللجان داخل المصنع.

عبد السلام بدوى:

إن الموضوع الذى أثير بشأن أوضاع الحركة النقابية فى الدول الاشتراكية، فإن المتتبع للحركة النقابية فى الدول الاشتراكية يجد أنها فى وضع قوى جدا.

ففى روسيا نشأت الحركة النقابية أيام ثورة سنة ١٩١٧، على أساس وجود النقابات العمالية، وعلى أساس أن العمال يمتلكون

المصانع. وقد سمحت الدولة بالحركة النقابية في أول الأمر على أساس أن ذلك في المصنع. ولكن الدولة وجدت أن جزء من العمال كانوا في قيادة المصانع.

وفي سنة ١٩٢١ قررت الدولة أن تقوم النقابات بإدارة المصانع نيابة عن الدولة.

إن اللجان النقابية تتولى الآن في الاتحاد السوفيتي مهام ضخمة جدا، وهناك لجنة تسمى «لجنة العمل والأجور»، على مستوى الاتحاد السوفيتي، تضع الأجور السنوية، وتشترك في وضع خطة الأجور السنوية، بحيث يتوازن مجموع الأجور مع الأسعار، سواء بالنسبة للإنتاج أو الخدمات، بحيث تتساوى الأجور مع أسعار السلع الاستهلاكية، بما يضمن تحقيق فائض في نهاية الأمر يستخدم في التنمية الاقتصادية.

إن هذا الكلام الذي يقال، في وضع النقابات أو الاتحاد الاشتراكي أو التنظيمات السياسية في وضع الحزب الشيوعي. فالحقيقة أن وضع الحزب - بصفة عامة - يختلف، لأن له واجبا، وللنقابة واجب آخر. فإن الحزب قوة سياسية محركة، تحرك جميع أنحاء المجتمع، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية عن طريق المنظمات.

أما في الدول الاشتراكية بصفة خاصة، فتوجد التنظيمات الثلاثة الآتية:

١ - لجنة المصنع - وهي عبارة عن اللجنة النقابية. وهي تنتخب انتخاباً مباشراً من بين العاملين داخل المصنع.

٢ - لجنة الحزب - أو «خلية الحزب» - وهي موجودة لتنفيذ تعليمات اللجنة الاقتصادية للحزب .

٣ - الإدارة وفي الدول الاشتراكية يقتصر الأمر على مدير واحد مسئول عن المصنع .

ويتضح أن هناك تحديد لواجبات التنظيمات الثلاثة المشار إليها، فيما بين لجنة المصنع، وخلية الحزب، والإدارة .

فالعامل الرئيسى لخلية الحزب هو أن تقوم بالعمليات السياسية، إذ تأتى إليها تعليمات معينة، كزيادة الإنتاج، أو إثارة موضوع معين أو قضية معينة .. إلخ .

الفرق هناك أن اللجنة لا تباشر العمل بنفسها، ولكن الاتصال يتم عن طريق لجنة المصنع - أو كما قال البعض - : فإن الحزب هو القوة المحركة، أو البخار! والنقابة هي العجلة التى تنقل هذه الحركة إلى جميع العاملين فى الدولة الاشتراكية .

وفى الدول الاشتراكية عموماً - والاتحاد السوفيتى بوجه خاص - توجد الخلية للجنة المصنع والإدارة . وفى يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا نفس الشيء، ولكن على أساس أن التنظيمات هناك لها خطوط واضحة . فأسباب قوة النقابة هناك أنها تباشر تعليمات محددة، لأن جميع أعضائها ينتخبون عن طريق الحزب .

وهناك «قائمة» بجميع التعيينات الأساسية فى الدولة والنقابات، لا بد من إقرارها عن طريق الحزب .

إن الكلام الذى يقال عن إلغاء النقابة، أو ضمها إلى الاتحاد الاشتراكى، كلام غير سليم! والمفروض أنه لا بد من وجود تنظيم الاتحاد الاشتراكى داخل المصانع، والمزارع، والوحدات الجماهيرية .

فالنقابة لها دور محدد، ومجلس الإدارة له دور محدد أيضاً. أما الاتحاد الاشتراكي فواجبه القيام بالعمل السياسي، وليس من الضروري أن يباشره بنفسه، ولكنه يمكن مباشرة هذا الدور بواسطة اللجنة النقابية.

إن للنقابة مهمة تختلف في الدول الاشتراكية عن المهمة القائمة حالياً لدينا! فنظام العمل في الدول الاشتراكية «بالإنتاج، أو بالقطعة»، وهناك معدلات إنتاج أو أنماط، وعلى قدر ما يحقق العامل من نتائج يحصل على أجره.

وهناك خطة اقتصادية للمصنع، وميزانية شهرية، وهذه الميزانية يراجعها بنك من بنوك الدولة. وهذا البنك لديه صورة مطابقة لتلك الميزانية تماماً، فإن لم يكن المصنع قد حقق الأهداف المطلوبة منه فإن البنك يمتنع عن صرف أى مخصصات للمصنع! فواجب النقابة هو حث العمال على زيادة الإنتاج، والوصول إلى معدلات مرضية فيه. كذلك فإن أى عمل يمكن أن تبلغه النقابة إلى العمال، مثل الشئون الاجتماعية والمستشفيات وغيرها. وذلك من ضمن الأسباب القوية التى يعمل كل تنظيم من التنظيمات الثلاثة على تحقيقها.

الدكتور إبراهيم سعد الدين :

في الحقيقة نريد أن نخرج من المناقشة حول ما هو موجود في الدول الاشتراكية أو الدول الشيوعية. والافتراض الأساسى: لماذا توجد النقابة؟ ورغم الأسس التى ذكرها الأخ أنور سلامة، والتى يتضح منها عدم الحاجة إلى الدفاع عن مصالح العمال! فهذا

الاقتراض محل شك! لأن الملكية العامة لوسائل الإنتاج تدار بواسطة أناس، وهؤلاء الناس عرضة للخطأ، وطالما يوجد هذا الاحتمال، إذن فإن هناك حاجة للدفاع عن المصالح العمالية بواسطة هيئة لا تشترك في النهاية في إصدار قرارات إدارية.

والدفاع عن المصالح العمالية ليس معناه أساساً أن هذه المصالح مضادة للدولة، أو تعمل ضد المجتمع في عمومها، أو أنها ترغب في تحقيق مصالح خاص على حساب الصالح العام!

والذي مارس الإدارة منا، يجد أن كثيراً من الأشياء لا ينتبه إليها، رغم رغبته في التنبيه إليها، وهي من المسائل والمصالح التي تمس جميع العاملين في الإدارة. فهو يصدر قرارات معينة عيبها الأساسي أنها ليست في صالح العاملين، لأن المهمة الأساسية الموكولة إليه هي الإنتاج. لذلك فإن الإنسان يتعرض إلى نوع من الخطأ، أو نوع من المجافاة لما يعتقد العاملون أنه من حقهم ويجب أن يدافعوا عنه.

فالمشكلة هي وجود ذلك الجهاز المستقل، الذي يمثل العاملين ديموقراطياً، والذي يكون له حق الدفاع عنهم، ويتخذ من الخطوات القانونية ما هو ضروري من أجل الدفاع عن مصالح بعض الأفراد، مثل عملية الطرد التعسفي.

إذن من الذي يدافع عن العاملين في مثل هذه الأشياء؟ إن هذا يقتضى وجود هذا الجهاز بأى اسم! وأنا لا أعتبر وجوده مشكلة، سواء كان نقابة أو غيرها.

ونحن عندما نتكلم عن جهاز يقوم بالدفاع عن العاملين، نفترض أساساً غياب الإدارة عن التمثيل في هذا الجهاز، لأنها - أساساً -

صاحبة الحق في إصدار هذا القرار. وهذا الجهاز ما هو إلا جهاز مستقل عنها، يمثل العاملين في نواحي قانونية مختلفة قبل الإدارة.

وليس معنى ذلك أن يكون هذا الجهاز في الدول الاشتراكية وفي الدول الرأسمالية واحد، إنما يختلف وجوده بالنسبة لكل منهما، حسب درجة وعيه، وثقافته السياسية، وارتباطه بالنشاط السياسي، ودرجة حزبيته. فوجوده في الدول الاشتراكية ليس معناه أن يتخذ موقفاً مضاداً للمصلحة العامة! وقد تخطىء الإدارة، إنما على أساس درجة وعيها وتثقيفها السياسي والزمها الحزبي، يمكن أن تعمل مع النقابة ببسر وسهولة.

وفي الحقيقة، بغض النظر عما هو موجود في أية دولة اشتراكية أخرى، سواء كانت نقابة حقيقية أو لا، وتمارس مهمتها أو لا، فأعتقد أنه من الواجب وجود هذا الجهاز، الذي يكلم ويدافع عن الناس في عملهم اليومي أمام الإدارة التي لها السلطة المطلقة في إصدار القرارات، ويقام هذا الجهاز بواسطة أفراد في مناطق متعددة.

على سيد على شعير :

لاشك أنه يوجد خلاف بيننا وبين الدول الشيوعية! الخلاف الأول - بالنسبة لنا - أن جميع الأعضاء في أي مصنع من المصانع هم في نفس الوقت أعضاء في الاتحاد الاشتراكي، إنما في الاتحاد السوفيتي والدول الأخرى فإن عدداً قليلاً منهم أعضاء في الحزب! والمشكلة التي عندنا هي أن كل العاملين في أية مؤسسة من المؤسسات أعضاء في الاتحاد الاشتراكي وهم أيضاً أعضاء في النقابة!

والخلاف الثانى، هو الديمقراطية. ففى هذه الدول لا توجد انتخابات حرة، ويقوم الحزب باختيار رئيس النقابة الذى يقوم بتنفيذ تعليمات الحزب. وهذا كان موجود فى قانون الاتحاد الاشتراكى، وهى أن التنظيمات الشعبية عبارة عن أجهزة تنفيذية للاتحاد الاشتراكى، ولا تدخل مع الإدارة.

ونجد مشاكل لا تتعارض مع الإدارة، وتتفق مع النقابة، وهى التى تقوم بالتنفيذ داخل المصنع. أما لجنة الحزب فلم تتدخل فى المشاكل، لأنها تعتبر جهاز رقابة على جميع الأجهزة الموجودة فى المصنع، وفى الوقت نفسه تقوم بالتنفيذ، وتجد لهذا الغرض داخل المصنع.

والفرق الثالث الذى بيننا وبينهم هو عملية الديمقراطية والالتزام! فعملية الالتزام التى تكون فى الانتخابات تجعل الناس لهم ولاء للقاعدة أكثر من المبادئ. ولذلك فإنها تعارض، لأنه بعد سنتين ستجرى الانتخاب مرة أخرى، وقد تنضم النقابات إلى الحزب. إنما توجد مشاكل!

وهذه تختلف فى حزب العمال البريطانى عن ما هو بالنسبة للدول الشيوعية! فإن الحزب الشيوعى هو الذى يقوم بتنفيذ سياستها عن طريق اللجنة النقابية أو عضو أو اثنين أو بهما معاً، ولكن لا توجد انتخابات.

وعلى كل فليست كل هذه الفروق هى الموجودة بيننا وبين الدول الشيوعية.

كمال الدين رفعت :

إن المفروض فى النقابة فى الدول الرأسمالية أنها تشكل استخلاص حقوق العمال من الطبقة الرأسمالية. وهذا هدفها الرئيسى، وليس هو الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة.

أما هدفها الأساسى فى المجتمع الاشتراكى، هو أن النقابة تمثل نشاطا اقتصاديا معينا، ويكون واجب النقابة فى هذه الحالة هو تدعيم هذا النشاط فى مجموعه. وغير هذا فإن لها واجبات أخرى، هى عملية الدفاع عن حقوق العمال، وليس استخلاص حقوق العمال. كما قال الدكتور إبراهيم سعد الدين.

عادة ما تكون النقابة هى أقدر التنظيمات على معرفة مطالب العمال، وتستطيع أن تعبر عنها بوضوح. وناحية أخرى، هى ناحية الرعاية الاجتماعية، من ناحية الإعانات والنواحي الصحية والسكن إلى آخره.

سوف يكون لها ناحية أخرى، وهى الديمقراطية، حيث أنها تعتبر النقابة كنقابة مدرسة لتعليم الديمقراطية داخل النقابات العمالية، لأنه إذا كانت النقابة تجتمع لتدعيم الصناعى، فمثلا نقابة الغزل والنسيج، إذا كانت تجتمع وتناقش مشاكل الصناعة نفسها، وتبدى رأيها فيها باقتراحات معينة، ففى الواقع يكون فى هذا تدعيم لعملية الصناعة أكثر منه عملية صراع موجود.

هذا تقديرى. إن ذلك هو واجب النقابة فى الدول الاشتراكية.

أما إذا نظرنا إلى وضعنا الحالي في وجود اللجان النقابية بالذات ولجان الاتحاد الاشتراكي، ففي تقديري أن طريقة الانتخاب التي تمت لاختيار اللجان النقابية، نجدها قاصرة عن تمثيل جميع العاملين، لأن الذي يحصل أنه لم يشترك جميع العاملين في انتخابات اللجنة النقابية داخل المصنع.

فمثلا شركة مثل شركة المحلة الكبرى، تضم ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف عامل، لا يشتركون جميعا في عملية الانتخاب، إذ قد يشترك حوالي مائة أو مائة وخمسون عامل في عملية الانتخابات!

وعلى هذا الأساس تعتبر اللجنة النقابية أنها تمثل هؤلاء العمال فقط الذين اشتركوا في عملية الانتخاب! ولا تمثل كل العاملين داخل المؤسسة أو المصنع! بمعنى أنها لا تمثل المهندسين أو الفئات الأخرى. فهي تمثل طبقة من العمال بمفهومها القديم.

وفي الواقع، تعتبر لجنة الاتحاد الاشتراكي ممثلة لجميع العاملين أكثر مما تمثل العمال، لأن طريقة الانتخاب فيها تشمل كافة العاملين. ولهذا فتكون هي الأقدر على تمثيل العمال أو العاملين بالذات في داخل المؤسسة. ولهذا يجب أن يتغير نظام الانتخاب للجنة النقابية، بحيث تكون عملية الانتخاب عملية إجبارية بالنسبة لكل العاملين في كل مؤسسة، حتى نضمن أنها تمثل جميع العمال، وليست تمثل مجرد مائة منتخب أو مائة وخمسون منتخبا في شركة مثل شركة المحلة الكبرى أو كفر الدوار، التي فيها أكثر من ٢٠ ألف عامل، ونعتبرها تمثل كل العاملين في حين أنها تمثل فئة معينة.

وعلى هذا الأساس، لا يمكن القول بأن نقود اللجنة النقابية الجهاز السياسي، لأن لها أهدافاً محدودة. ولا يمكن أن تلغى لجنة الاتحاد الاشتراكي ونبقى على النقابة، لأنها لا تمثل كل العاملين فعلاً داخل المؤسسة. ويجب أن تسبق عملية الانتخاب عملية الإجماع في تأديتها، وأن نضع مفهوماً جديداً للنقابة العمالية، وهل ستكون للعمال فقط أو تكون لجميع العاملين في الصناعة كلها.

وهذا يجعلنا نتطرق إلى النقابة العمالية والنقابة المهنية، وهل يكونا في نقابة واحدة أو لا؟

ولكن لا يمكن القول بأن اللجنة النقابية تمثل جميع العاملين، أو هي الجهاز السياسي الذي يجب أن يمثل فعلاً المؤسسة الجماهيرية. أما في الدول الشيوعية أو الاشتراكية فالذي يحدث أن اللجنة النقابية هي الجهاز السياسي، لأنها تمثل جميع العاملين داخل المؤسسة، وتكون لجنة الحزب من ضمن هذه اللجنة، بحيث لو فرضنا أن اللجنة تشكل من عشرة أعضاء، نجد أن خمسة منهم أعضاء في الحزب، وهم الذين يمثلون الحزب داخل اللجنة، ويكون لهم تأثير في اللجنة ويستطيعون توجيهها حسب تعليمات الحزب.

هذا تقديري! وإن وضعنا الحال يختلف عما هو موجود في الدول الأخرى.

أنور سلامة:

إنني أشكر السادة الزملاء على إظهار هذه النقاط لتوضيح الحقائق. إن اللجنة النقابية الآن تمثل جميع العاملين، وحسب

الانتخابات التي تمت في عام ١٩٦٤ ، نجد أن اللجنة النقابية تمثل جميع العاملين في الوحدة الإنتاجية، حتى في الحكومة بمعنى أن العمال والموظفين في الحكومة قد اشتركوا في عملية الانتخاب. وقد صدر قرار بذلك، باستثناء فئات الإدارة العليا (الوزير- وكيل الوزارة - المدير العام - رئيس مجلس الإدارة - أعضاء مجلس الإدارة - مديرو الأقسام في الأقسام الإدارية) أي جنبت الإدارة النزول في الانتخابات النقابية.

وقد حصل شيء بالنسبة للاتحاد الاشتراكي سوف أتكلم عنه، وكان يمكن أن يؤثر على الإنتاج، حيث أن الإدارة العليا عندما تنزل في الانتخابات، فالذي ينجح، ينجح، ومن لا ينجح يقول: إنه أراد العمل. هذا ردى على أن اللجنة النقابية لا تمثل جميع العاملين.

أما بالنسبة لالتزام العضوية، فمذ عام ١٩٦٤ أصبح التصويت إجباريا طالما أن العامل عضو في النقابة، وإذا لم يمارس حقه الانتخابي يدفع غرامة قدرها جنيه واحد، ولو أن هذا الجزاء لم يستعمل، إلا أنه قد ورد في القانون في عام ١٩٦٤!

وبهذا نجد أن عمال شركة المحلة الكبرى، الذين يبلغ عددهم ٢٢ ألف عامل، لا يشترك في عملية الانتخاب أقل من ٢١ ألف عامل! وفي الحقيقة تبلغ نسبة الذين يؤدون حقهم الانتخابي في الانتخابات النقابية نسبة كبيرة جدا.

أما بالنسبة لمهمة النقابة، كما قال الأخ كمال الدين رفعت من أنها للتدعيم الاقتصادي، فهذه مهمة دولة وتنظيم سياسى، وإن عملية رعاية العمال. مهمة تنظيم سياسى. ولا نستطيع أن نحدد

لختصاصات تنظيم سياسى ونبعده عن مشاكل الجماهير، ولا التنظيم النقابى ونبعده عن السياسة.

وبالنسبة للتوعية، فإن حملة التوعية التى نقوم بها، لا يمكن أن نقصرها على النقابة أو على الاتحاد الاشتراكى فقط، لأن من انتخب فقد انتخب، إنما كفاءة الجهاز الذى يحمى ويتقدم باسم العمال، يتقدم باسمهم.

ويوجد جهاز سياسى، إنما لا نستطيع أن نفرض شيئاً، لأنه ليس من طبيعة نظامنا عملية الفرض. إذا فرضنا سوف نرتاح، لأنهم سيأخذون توجيهاتهم وكل بيان من الجهاز السياسى. وفى هذه الحالة لا يوجد تضارب فى الاختصاصات، وإذا وجد التضارب فسوف يكونوا مسئولين أمام حزب سياسى.

والذى قام بزيارة دولة شيوعية يرى هذا النظام، أما بالنسبة لنا فإن النظام عندنا يختلف عما هو موجود بهذه الدول، حيث توجد عندنا انتخابات حرة تتم بإرادة العمال.

وللأسف تجرى انتخابات هذا العام ينجح فيها أنور سلامة، وبعد شهر تجرى الانتخابات مرة أخرى ينجح فيها الأخ على سيد على شعير. وحتى لا نعمل على وجود هذه الهزات، فالنقابة موجودة، والاتحاد الاشتراكى موجود، ويكونا جهازاً واحداً، وبهذا نوفّر خطوة.

ونفكر: هل نبيع العضوية؟ والاعتراضات التى قيلت تدعونا إلى وضع الحلول. فهل من الأفضل أن يكون الجميع أعضاء، أو يمكن أن يكون الواحد عضواً، ولكن ليس له حق الترشيح للقيادة؟ كل هذه

تفاصيل قليلة الأهمية يمكن حلها. ولكن لا ننصرف عن طريقة وجود الحل الأمثل للعملية.

طلعت خيرى:

إن الاختلاف الذى بيننا وبين الدول الشيوعية هو وجود الحزب فى هذه الدول، وهو الذى يسيطر على جميع التنظيمات الأخرى، مثل التنظيمات العمالية، وتنظيمات الشباب، والتي تنبثق جميعها عنه، ويتم التنسيق بواسطة الحزب.

وعندما قمنا بزيارة يوغوسلافيا، وزرنا أحد المصانع الموجودة هناك، وجدنا أنهم يعرفون طريقة التوفيق بين كل هذه العمليات. ويوجد فى يوغوسلافيا الاتحاد الاشتراكي، وفى نفس الوقت يوجد الحزب، إنما لا توجد فى المصنع لجنة للاتحاد الاشتراكي، ولكن يوجد الحزب، وتوجد فى جميع المنظمات الجماهيرية لجنة للحزب، كما توجد أيضا فى تنظيمات الشباب والتنظيم النسائي والمحاربين القداماء.. ويكون من هذه اللجان مندوبون من كل لجنة تنضم إلى مجلس الإدارة، أو تعقد اجتماعات مشتركة بينهم، لوضع الخطوط العامة بالنسبة لسياسة المصنع. وتحدد اختصاصات كل لجنة من هذه اللجان بواسطة هؤلاء المندوبين لتحقيق هذه القرارات كل فى اللجنة الخاصة به.

وبهذا استطاعوا أن يجمعوهم، ولا يوجد صراع بينهم، حيث يجتمعون مع بعضهم، ويقررون سياسة كاملة. وعمل مجلس الإدارة هو العمل التنفيذي، إنما يجتمعون على هيئة مجلس كبير، لحل المشاكل الموجودة بين اللجان المختلفة.

ولكن الأساس فى هذا التنظيم هو الحزب، الذى يسيطر عن طريق لجنة الترشيح التى تتحقق من تاريخ حياة الشخص. ولو أن من يتقدم للترشيح يتقدم، لكن لجنة الترشيح هى التى تقرر بقاء هذا واستبعاد ذلك، حتى تضمن وجود الأشخاص الذين هم فى الحزب، والذى يطمنون عليهم فى تكوين الكادر السياسى. ولا بد من وجود الاتحاد الاشتراكى كلجنة سياسية.

أنور السادات:

لقد رأينا هذه الصورة فى تشكوسلوفاكيا، عندما زرنا هذه الدولة. فالمرافق الذى رافقنا عند زيارة أحد المصانع، هو رئيس اللجنة القومية، وهو عندنا يمثل المحافظ أو رئيس المدينة، وهو من الحزب. وعندما ذهبنا إلى المصنع رافقنا رئيس اللجنة القومية، ومندوب اللجنة النقابية داخل المصنع، ومندوب الحزب داخل المصنع، ومندوب الشباب داخل المصنع، ومدير المصنع، كى يردوا على أسئلتنا.

وعندما كنا نوجه أى سؤال، فلا يرد أحد إلا إذا طلب رئيس اللجنة القومية من المسئول أن يرد، وهو يطلب من مندوب النقابة أن يرد إذا كان السؤال يتعلق بالنقابة، أو يطلب من مندوب الحزب الرد إذا كان السؤال خاص بالحزب، وإذا كان السؤال خاص بالتشغيل داخل المصنع، فيطلب من مدير المصنع الرد. وقد سألنا عن اختصاصات مدير المصنع، فكانت الإجابة أن اختصاصه اقتصادى بحت، وليس له دخل بأية عمليات أخرى غير تنفيذ البرنامج.

وقد اتضح لنا أن مندوب النقابة لا يرد على أى سؤال إلا إذا طلب منه ذلك رئيس اللجنة القومية. ثم إن عمل النقابة فى المصنع هو تنشيط الإنتاج، وليس لها أى عمل سياسى داخله! وعملها أيضا تنظيم الإجازات والراحات، ومكافأة العامل المجد، حيث قد أعطى للنقابة صندوق، وبحيث لو زاد الإنتاج عن حد معين تصرف أرباح العاملين من هذا الصندوق.

أما عملية الثقافة السياسية والوعى السياسى، فهذه من اختصاص الحزب. والحزب هو كل شىء.

وقد سألنا سؤالا فيما لو فرض ووجد خلاف بين مدير المصنع - وهو مدير تجارى - وبين عضو النقابة، فمن يقوم بحل هذا الخلاف؟ فقليل إنه يحل هذا الخلاف عن طريق رئيس اللجنة القومية! - أى أن الحزب هو المسئول.

ثم إن لجنة الترشيح الموجودة هى التى تقوم بتنفيذ كل شىء، والحزب موجود أيضا، وهو الذى يقوم بتنفيذ كل شىء.

جمال عبدالناصر:

لى تعليق على هذا الكلام! إنكم تقارنون بيننا وبين الدول الشيوعية! والحقيقة أنه يوجد خلاف كبير جدا بيننا وبين الدول الشيوعية، فمجتمعا مجتمع مفتوح. ونحن لدينا مشكلة. إننا نريد إظهار القيادات الجديدة، لأنه لا يوجد لدينا الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم فى كل مكان.

وطبيعى أن هذا هو الذى يجعلنا نشعر اليوم بالحيرة! وكما يقول أنور سلامة: إذا أجريت انتخابات اليوم فقد ينجح فيها أنور سلامة، وإذا أجريت انتخابات أخرى بعد شهر سينجح شخص آخر! فالعملية غير مستقرة، بل إنها وصلت إلى حالات غريبة جدا!

فقد نتبعت المعركة الانتخابية التى حدثت فى دمنهور، واطلعت على المنشورات التى وزعت، وكلها شتم وسب وعمليات استعداد! وهذه عملية لا يمكن أن يتصورها أحد! بل إنها لم تكن تحدث حتى فى انتخابات ما قبل الثورة! والمرشحان المتنافسان سارا بأسلوب غريب جدا.. أسلوب لا يمكن للإنسان أن يتصوره! فقد قرأت زجلا وزعه أحد المرشحين، وفيه سب للأُم والأهل!

والحقيقة أن العملية تركت حرة ليقول كل واحد منهما ما يشاء، وليجرح، الآخر كما يشاء! وقد «جرح» الاثنان بعضهما البعض الآخر «تجريحا» لا أول له ولا آخر!

وقد كنت مندهشا لذلك! فهل هذه هى الصورة التى نريدها؟ هل هذه هى الصورة التى بناء عليها يمكن أن نقول: إننا فعلنا شيئا بعد مرور ١٣ عاما على الثورة؟

والحقيقة أنه يوجد أحد طريقتين: فإما أن تكون العملية «ممسوكة»، ومنظمة! وإما أن تترك حرة، فيحدث فيها مثل هذا الذى حدث فى دمنهور! والذى يحدث - قطعاً - فى انتخابات النقابات!

وقد حدثت فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى أمور لا أول لها ولا آخر، بل حصلت أيضا اضطهادات بالنسبة للإدارة التى لم تنجح فى

الانتخابات، وقد حدث سب وتشهير فى كل العمليات! ويبدو لى أن هذه هى المشكلة الأساسية الموجودة!

ونحن عندما نقول: إن الدول الشيوعية يوجد بها «كذاء»، ننسى أن لجنة الحزب فى الدول الشيوعية ترأبب النفاة والإدارة وكل التنظيمات الأخرى، وتعطى تقارير يومية، بحيث يتم تغيير الإدارة إذا حدث فيها خلل، وبحيث يحل مجلس النفاة، أو يسقط عضو البرلمان إذا حدث من أى منهما انحراف. وبذلك فإن كل شخص يشعر بأن مصيره وحياته وعمله ومستقبله مرتبط بالهزب.

ونحن لا يوجد عندنا مثل هذا الوضع! فلا أحد يشعر بأن مصيره أو حياته أو عمله أو مستقبله مرتبط بالاتحاد الاشتراكى!

ولجنة الاتحاد الاشتراكى لا تهملها أبدا قيادات الاتحاد الاشتراكى كما يهملها إرضاء القواعد العمالية التى انتخبته! والدليل على هذا أن أعضاء مجلس الإدارة فى كفر الدوار وافقوا على التقييم، ثم قالوا للعمال: إنهم لم يوافقوا عليه! وقدموا استقالاتهم عندما وجدوا أن لجنة الاتحاد الاشتراكى واللجنة النفاية «تزايد، عليهم. إذ كيف تجرى «المزايدة، عليهم فى موضوع أقروه؟ ولذلك أخبروا العمال أنهم لم يقرروا هذا الموضوع، بل وتقدموا باستقالاتهم من مجلس الإدارة!

وهذا هو موضوع الالتزام والربط! فإذا كان هناك التزام وربط وتخطيط للعملية، لن تحدث مشاكل، سواء كان الموجود هو اللجنة النفاية أو لجنة الاتحاد الاشتراكى أو مجلس الإدارة، أما ترك العملية مفتوحة بهذا الشكل، فإنه يؤدى إلى حدوث المشاكل! فإذا فرضنا أننا

سنسميها نقابة الاتحاد الاشتراكي، بحيث يجرى انتخاب واحد
لاختيار أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي والنقابة، فما الذى سيتغير؟

أنور سلامة:

سنكون قد اختصرنا خطوة.

جمال عبدالناصر:

ولكننا لم نفعل شيئا! وبدلاً من أن تكون هناك مجموعتان تقومان
«بالنشويش»، ستكون هناك مجموعة واحدة! أما إذا كانت المجموعة
ملتزمة، فلن يحدث هذا، سواء كانت هناك مجموعتان أو مجموعة
واحدة!

قد يكون عدم الالتزام مع وجود مجموعة واحدة أخف منه مع
وجود مجموعتين، لأنهما ستتناقسان، ولكن ليست هذه هي المشكلة
الأساسية، لأن المشاكل التى ستحدث من المجموعة الواحدة هي
نفس المشاكل التى ستحدث من المجموعتين، إذ أنه ستحدث
«مزايدة» على مجلس الإدارة! والعمليّة أساساً هي عمليّة الالتزام
والنظام.

ورأى أن الموضوع أوسع من أن نقارن أنفسنا بالدول الشيوعية،
لأننا لا نسير بنفس النظام. ونحن نريد نظاماً يتمشى مع طبيعتنا،
ومع الطريقة التى نسير بها.

ثم إن العمليّة هناك عمليّة «تعيين» سواء فى النقابة أو البرلمان..
وكونهم يطرحون العمليّة للاستفتاء بحيث يستبدل المرشح الذى

لا يوافق عليه، فإن ذلك لا يقارن بالعملية الموجودة عندنا. فلو كنا نحن الذين نرشح الأشخاص، فإن كل شخص يعرف أنه إذا حصل منه سب أو أى شيء فلن يرشح بعد ذلك أبدا! ولكن طالما أن العملية مفتوحة، والحرية مطلقة بهذا الشكل فلا بد أن تكون هناك مشاكل.

إننا قد نرشح أناسا من الكادر السياسى، فيسقطوا فى الانتخابات، لأنهم سيلتزمون معنا، ولن يستجيبوا لمطالب الناس، وذلك فى الوقت الذى ينجح فيه شخص نأفه؛ لأنه سيقوم بعملية «تشويش» و«يزايد» على الآخرين.

بل إن التزام مرشح الكادر السياسى بنا «سيحرقه»، طالما أنه لا يوجد شعور بالمسئولية! وهذا موضوع لا يمكن أن نحققه، لأن الكلام قد يستثير الناس.

هناك فرق واضح بين النظام الذى نسير عليه وبين نظام الدول الشيوعية. ففي الدول الشيوعية يقوم الاتحاد العام للعمال، أو الاتحاد المركزى، بمسئوليات وزارة العمل الموجودة عندنا، إذ لا توجد هناك وزارة للعمل،

والمجتمع هناك مسيطر عليه كله، والمجتمع عندنا يسير بدون سيطرة، والدليل على ذلك هو الانتخابات التى جرت أخيرا فى كل الدوائر.

وحتى الاتحاد الاشتراكى لم يبذل أى جهد، ولم يعط انتباها للمرشحين، على أساس أنه لكل واحد أن يرشح نفسه إذا شاء! وطبيعى أن هذا يقودنا إلى التساؤل عما إذا كان هذا النظام المفتوح ينفع أو لا؟ وإذا كان لا ينفع، فما هو البديل؟ إن المشكلة ليست سهلة.

أما بالنسبة ليوغوسلافيا، فيوجد هناك اتحاد الشيوعيين، واتحاد الاشتراكيين. واتحاد الشيوعيين يضم عددا محدودا يقرب من المليون، أما اتحاد الاشتراكيين فهو يضم كل المواطنين. وهم بهذا يعتقدون أنهم يحلون مشكلة انعزال الحزب عن الناس.

واتحاد الاشتراكيين هناك، يضم كل النقابة، فالنقابة هي المنضمة للاتحاد وليس أفرادها. ومعنى هذا أن اللجنة النقابية هي لجنة اتحاد الاشتراكيين! وبهذا حلت المشكلة هناك.

وقد يكون - كحل مرحلي للتجربة - أن تجري انتخابات للجنة واحدة، تكون هي لجنة النقابة ولجنة الاتحاد الاشتراكي في نفس الوقت. وقد يكون من الأسلم أيضا أن ينتخب من هذه اللجنة الأعضاء الأربعة الذين يشتركون في مجلس الإدارة.

فلنجرب هذا، ثم بعد ذلك نقوم بعملية «الكادر السياسي» وإذا لم تنفع هذه الطريقة فلابد أن ننقل إلى عملية الالتزام وعملية الترشيح.

على سيد على شعير:

لو أخذنا بهذا المبدأ، فإن كل ما أرجوه هو ألا تدخل الإدارة العليا في هذه اللجنة! ونحن لدينا لجان تمثل هذا الوضع فعلا، فلجنة الاتحاد الاشتراكي واللجنة النقابية والأعضاء المنتخبين في مجلس الإدارة كلهم من لجنة العشرين. ورئيس مجلس الإدارة هو أمين سر لجنة الاتحاد الاشتراكي. وعضو مجلس الإدارة المنتخب هو الأمين المساعد.

وقد كانت هذه اللجنة مثالية، وكان أمين السر والأمين المساعد من أعز الأصدقاء، ولكنهما اختلفا على الاختصاصات ، فقام الأمين المساعد بعقد مؤتمرات للتوعية في المصنع، وكل هذه المؤتمرات كانت ضد رئيس مجلس الإدارة!

وقد حدث اعتصام في المصنع، وإضراب عن الطعام. وقد مكثت في هذا المصنع ١٦ ساعة، ولكن العمل به لم ينتظم إلا بالتهديد. وهذا المثل موجود في بعض المصانع في مصر!

والحقيقة أن المشاكل كثيرة. فالعمال يطالبون لجنة الاتحاد الاشتراكي بأن تتخذ قرارا بمنح «سلفيات» للعمال. وتوافق اللجنة، ومن بينها رئيس مجلس الإدارة الذي يعتبر أمين سر اللجنة. ولكنه يرفض منح «السلفيات» باعتباره رئيسا لمجلس الإدارة. ولذلك يهتف العمال بسقوط أمين سر اللجنة.

فالذي أرجوه أن الإدارة العليا في المصنع، أو مجلس الإدارة على الأقل، لا يكون لأعضائه حق الترشيح لهذه اللجنة. وهذا لحماية الإنتاج ولحمايتهم هم أيضا.

الدكتور إبراهيم سعد الدين :

إذا كانت اللجنة النقابية تنتخب فقط من العاملين دون الإدارة، فيمكن أن تكون لجنة الاتحاد الاشتراكي من الأعضاء المعيّنين والأعضاء المنتخبين في مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة النقابية، وذلك حتى لا تكون هناك فئة معزولة داخل المصنع ومحرومة من عضوية لجنة الاتحاد الاشتراكي. وفي هذه الحالة لا تكون المناصب الرئيسية للأعضاء المعيّنين وإنما تكون للأعضاء المنتخبين.

جمال عبدالناصر:

فى هذه الحالة سيكون رئيس مجلس الإدارة عضوا فى اللجنة،
رئيس اللجنة سيكون عاملا عنده!!

أنور سلامة:

إن ما قاله السيد الرئيس بأن نجرب مرحليا، وننتخب الأعضاء
الأربعة فى مجلس الإدارة من بين أعضاء لجنة العشرين، يحل
مشاكل كثيرة جدا، خصوصا إذا ما تجنبنا الإدارة العليا! لأن لجنة
الاتحاد الاشتراكي والنقابة سيقوم كل منهما بدور الرقيب. أما
الإدارة، فلا نستطيع أن نجعلها رقيباً على نفسها!

فلنجرب ذلك مرحليا، وأنا متأكد أن التجربة ستؤدى إلى نتيجة إن
شاء الله.

شعراوي جمعة:

إن الخلاف بين هذه الجهات الثلاث خلاف شخصى وليس
خلافا على العمل! فإذا كان الاختصاص محددا لكل هذه الجهات
بأنه زيادة الإنتاج، فإنه يمكن أن تتضافر جهود الجميع لتحقيق
زيادة الانتاج.

ولكن العملية كلها مزايادات واختلافات شخصية! فهل نعدل النظام
لكى نمكن فئة من أن تسيطر وتحقق مطالبها الشخصية؟ إذا كان
الخلاف على مبادئ، فإنه يمكن أن يعدل النظام، ولكنه ليس خلافا
على مبادئ، وإنما هو خلاف على من الذى يسيطر: هل هى النقابة
أو لجنة العشرين أو أعضاء مجلس الإدارة؟

إذن، طالما أن الخلاف ليس خلافاً على مبادئ، فلا داعي للتعديل! والمفروض أن نجعل هؤلاء الناس ملتزمين، ومن ينحرف منهم يتخذ معه إجراء، وإذا حدث خلاف بين اللجنة النقابية ولجنة العشرين ولم يتفقا، تحل اللجنتين! ويكون هذا مثلاً واضحاً لكل الناس حتى يلتزموا ويتجهوا اتجاهها سليماً.

ولكن لا يوجد الآن التزام ولا وعي! بل إن انتخابات النقابات تتم على أساس العصبية! فأبناء محافظة سوهاج المقيمون في السويس لا يعطون أصواتهم لمرشح من بين أبناء محافظة قنا مثلاً! وقد يرشح شخص لا يجيد القراءة والكتابة، ويفرض إتاوات على العمال، ولا يقيم في دائرة المحافظة، ولكن أبناء بلده يتعصبون له ويعطونه أصواتهم!

فالانتخابات لا تتم على أساس أشخاص، وإنما على أساس عصبية! وذلك لأنه ينقصنا الوعي السياسي والالتزام. ومن الأفضل أن نأخذ فرصة لمدة سنة نقوم فيها بحملة سياسية لنفهم كل واحد من هؤلاء بواجباته، ولكنا تركنا العملية، وكل شخص يختلف مع الآخر فلا نحل هذا الخلاف.

وكلنا نقدم أبحاثاً واختصاصات، ولكن إذا عقد اجتماع شهرى بين أعضاء لجنة العشرين واللجنة النقابية فمن الممكن أن يتفاهموا ويتعاونوا، ولكنهم لا يفعلون، وإنما كل منهم يحاول أن يجذب القاعدة. وإذا قررنا أن تكون هناك لجنة واحدة، فإن الأشخاص سيكونون هم نفس الأشخاص!

جمال عبدالناصر:

لو كانت هناك قيادات في المصنع، وحيث أن القاعدة واحدة، فإن الوضع الطبيعي أن يكون الأعضاء المنتخبون للجنة النقابية هم في الغالب نفس الأعضاء الذين ينتخبون للجنة العشرين، أى أننا إذا أجرينا انتخابين، وليس انتخاباً واحداً، فإن أعضاء اللجنة النقابية هم الذين سينتخبون في لجنة الاتحاد الاشتراكي أيضاً.

شعراوي جمعة:

هذا إذا كان الانتخاب على أساس كفاءة الشخص.

جمال عبدالناصر:

كلا! وإنما إذا كانت هناك قيادات في المصنع بحيث تنتخب الناس على أساس هذه القيادات! ولكلّك اليوم إذا أجريت انتخاباً للجنة النقابية، ثم أجريت انتخاباً آخر بعد شهر لأعضاء لجنة العشرين، فقد لا ينجح في هذا الانتخاب الأخير الأعضاء الذين نجحوا في انتخاب اللجنة النقابية، لأنه قد يحصل «تشنيع» عليهم!

شعراوي جمعة:

هناك أكثر من قوة متوازنة تدير العمل! فلو جمعنا هذه القوى في لجنة واحدة، سيحدث تركيز من العمال على هذه اللجنة، فيحطمون أفرادها بدلا من أن يكون التركيز على اللجنة النقابية أو على لجنة العشرين، طالما أنه لا يوجد التزام وارتباط سياسى! فلا بد من توعية الناس بما نريده منهم وما يريدونه منا.

أما إذا جمعنا كل الناس فى لجنة واحدة دون أن يكون هناك أناس ملتزمون فكأننا نعطي السيطرة لهؤلاء الناس! وتجميع القوى الموجودة فى المصنع فى لجنة واحدة قد يؤدى بها إلى أن تجذب المصنع يمينا أو يسارا ! بينما يؤدى عدم تجميعها إلى وجود توازن فيما بينها!

حسين الشافعى:

إذا كان إجراء انتخابات النقابة سيتم مع انتخابات لجنة العشرين مع اختيار الأربعة المنتخبين فى مجلس الإدارة من بين أعضاء لجنة العشرين، فإننى أخشى أن يحدث بعد ذلك تركيز على الإدارة، على أساس أنها فى وضع متميز. فتحدث مهاجمة للإدارة كلها.

إن مناقشنا كلها منصبة على النقابة ولجنة العشرين، ولكن هناك مشكلة أخرى بالنسبة للأربعة المنتخبين لمجلس الإدارة، فحتى عندما ينتخبون من بين أعضاء لجنة العشرين، لن يتوقف الأعضاء الباقون فى هذه اللجنة عن مهاجمة الإدارة ومهاجمة هؤلاء الأربعة المنتخبين حتى يحلوا محلهم، إلا إذا وجد الكادر ووجد الارتباط.

المشير عبد الحكيم عامر:

إن المفتاح الوحيد للموضوع هو الترشيح! فنحن لا نسير على النظام الرأسمالى أو الشيوعى، وإنما بين النظامين! وهذا غير ممكن. ولذلك فإن المفتاح الوحيد هو الترشيح. ومهما فعلنا فإن نفس الصراع سيحدث، لأنه صراع بشرى. كما أن الالتزام أيضا سيكون للقاعدة العمالية. وأى حل آخر نطبقه سنضطر إلى تغييره. وقد يكون من

الأفضل أن ننتظر حتى نجد حلاً جذرياً يحسم أكثر من الحلول
الكثيرة التي يخشى أن تفشل.

على سيد على شعير:

لقد وضعنا تخطيطاً لمحاولة سنقوم بها في الأيام القادمة بالاتفاق
مع السادة الوزراء. والمحاولة هي أن نعتد مؤتمرات للإنتاج في كل
مصنع، نجمع فيه أعضاء اللجنة النقابية ولجنة الاتحاد الاشتراكي
وأعضاء مجلس الإدارة المعيّنين والمنتخبين.. ومسؤوليتهم في هذه
المؤتمرات هي مناقشة خطة عام ٦٥ / ١٩٦٦، ومشاكل الإنتاج.
وذلك لأن الميثاق يقول: إن اللجنة النقابية مهمتها رفع الكفاية
الإنتاجية، وإن لجنة الاتحاد الاشتراكي مهمتها أيضاً رفع الكفاية
الإنتاجية. فكيف تؤدي كل منها مهمتها بينما لم يحاول أحد أن
يشارك هؤلاء ولا هؤلاء؟

إننا نقول: إن هؤلاء الناس مسئولون، ثم إذا تكلم أحدهم مع رئيس
مجلس الإدارة عن الإنتاج، فإن الأخير يرد عليه بأن هذا ليس من
اختصاصه.

إننا إذا استطعنا أن نجتمعهم على عمل واحد نركز عليه، فإن ذلك
قد يكون علاجاً يصلح للمرحلة القادمة - خصوصاً في ظل الظروف
التي نمر بها.

ونحن في هذه المحاولة - سنجمعهم في جميع المصانع، في شكل
مؤتمرات لها جدول أعمال معين. وقد وعدتهم في محافظة السويس
- من تلقاء نفسي - بأن الذي ينجح في هذه العملية سنضمه إلى

الجهاز السياسى، مكافأة وتشجيعا له على المجهود الذى يبذله فى الفترة القادمة.

الدكتور عبدالسلام بدوى:

إن بعض الأعضاء يرشحون أنفسهم على أساس تحقيق مطالب العمال وزيادة الأجور أو زيادة الرفاهية أو الخدمات الاجتماعية. وهذه الأشياء مفروض أن تكون مقررة فى الخطة. وبالتالى يكون الترشيح للجنة النقابية ولجنة الاتحاد الاشتراكى داخل المصنع على أساس الالتزام بتحقيق أهداف الخطة، وتكون هناك خطة يلتزم بمقتضاها المصنع بتحقيق وحدات كمية، ولا بد أن يؤدى كل عامل قدرا معينا من الإنتاج فى خلال فترة زمنية معينة.. يوم .. أو شهر. أو سنة.

فإذا كانت العمليات محددة بقدر كبير من التفصيل، بالنسبة لمعايير الأداء والعمل، فإن المنافسة، أو الترشيح فى كل نقابة داخل المصنع، يكون على أساس أنهم ملتزمون بتحقيق أرقام أكبر فى الإنتاجية والأداء، ويقيم عملهم فى نهاية السنة.

وفيما يتعلق بموضوع إدماج النقابة، فالحقيقة أن النقابة لازال لها دور كبير. فإذا كان الاتحاد منظما بشكل أكبر داخل الوحدات الإنتاجية، فإن النقابة تلتزم أمام الاتحاد بتحقيق المعايير التى يلتزم بها فى أول العام. وبذلك تشترك النقابة مع الاتحاد الاشتراكى فى العملية الإنتاجية، وتعتبر ملتزمة بالأرقام المحددة، ومسئولة عن تحقيق أهدافها فى نهاية كل فترة زمنية معينة.

والنقابة تؤدي دورا كبيرا في المنافسة بين العمال في الإنتاج، واكتشاف أى خلل في العملية! وبعض المصانع تعمل لمدة ساعة زيادة، وبذلك يمكن أن تقوم النقابة بدور كبير في تحقيق المنافسة بين العمال، والالتزام بتحقيق أهداف الخطة، والوصول إلى مقاييس أعلى في الكفاءة الإنتاجية.

والاتحاد الاشتراكي يمكن أن يراقب العملية كلها.. يراقب عمل الإدارة، ويراقب عمل النقابة! وكل هؤلاء لابد أن يكونوا مرتبطين بالاتحاد الاشتراكي.

فإذا أدمجنا الإدارة أو النقابة في الاتحاد الاشتراكي، فإن الأجهزة الثلاثة تجمع في جهاز واحد، ويكون من الصعب مساءلة النقابة أو الإدارة عن عمليات التنفيذ. في حين أنه يجب أن يقوم الاتحاد الاشتراكي بالتوجيه، وتتولى النقابة التنفيذ دون تدخل من الاتحاد الاشتراكي، الذي يراقب ويبلغ عن أى انحراف أو خلل داخل المصنع. فمهمته الأساسية هي التبليغ عن أية انحرافات، والتأكد من أن كلا من اللجنة النقابية ومجلس الإدارة يؤدي الأعمال التي التزم بها قبل الدولة والمؤسسة أو قبل العمال، عن تنفيذ أهداف الخطة.

ولذلك فإنني أرى الإبقاء على التنظيمات الثلاثة، بحيث يكون لكل تنظيم كيان معين. ولكن يجب أن تكون هناك التزامات محددة، واختصاصات واضحة لكل منها.

إن العملية التي تجعلنا نجذب الناس الصالحين هي عملية الترشيح. فإذا نفذناها بصورة أو بأخرى، لا يأتي إلا أناس ملتزمون

بالأهداف التى حددتها الخطة فى بداية كل عمل إنتاجى . وإذا حدث فى نهاية العام أى خلل ، بحيث لم تنفذ اللجنة النقابية أهداف الخطة فإنها تسأل عن ذلك .

ولابد أن نجعل انتخابات مجالس الإدارة دورية كل سنة ، فينتخب الناس المرتبطون بتحقيق الأهداف ، وليس المرتبطون بتحقيق المطالب الاقتصادية للعمال . لأن الأجور أو المعدلات أو منح المزيد من المطالب الاقتصادية للعمال - كل هذه الأشياء لابد أن تقرر سلفا بواسطة الأجهزة المركزية فى الدولة ، ولا تترك لمسؤوليات فردية داخل المصنع .

زكريا محيى الدين :

إننى أرى أنه إذا كان النظام المطلوب يودى إلى زيادة الإنتاج ، فلا بأس فى ذلك . ولكننى لازلت أشك فى أن هذا النظام يودى إلى زيادة الإنتاج مع كفاية السلع المنتجة .

ومن الطبيعى أن هناك عدة اقتراحات بحثت ، وفى تقديرى أن الاقتراح الذى عرضه السيد الرئيس يودى إلى حل للمشكلة .

ولكن لدى ملاحظة صغيرة أبديها ، خاصة بالفرق بين انضمام النقابة بصفة جماعية إلى الاتحاد الاشتراكى ، أو اعتبار لجنة النقابة هى لجنة الاتحاد الاشتراكى فى نفس الوقت . والاعتراض - فى الحقيقة - شكلى بحث ، لأن القاعدة فى الاثنين واحدة ، ولكن فى الواقع أنها ليست واحدة . إذ يوجد بعض الأعضاء فى الاتحاد

الاشتراكي يدفعون اشتراكات، بينما يوجد بعض أعضاء في النقابة لا يدفعون اشتراكات.

النقطة الثانية، تتعلق بازدياد الإشراف في الاتحاد الاشتراكي. إذ أن هناك رئاسات مختلفة، بمعنى أنه عند وجود لجنة منحرفة فإن هذه اللجنة تحل، أما إذا كانت هناك نقابة فإن انحرافها وحلها بناء على ذلك، يعتبر اعتداء على الحرية النقابية في هذه النقابة! وحل هذا الإشكال يمكن الوصول إليه إذا اعتبرنا ذلك انضماماً جماعياً للاتحاد الاشتراكي، لأننا سنواجه بنفس القانون.

في تقديري أن الذي يغطي هذه الثغرة الموجودة هو لجنة صغيرة تسمى «لجنة الكادر». وهذه اللجنة تعين، ويمكن الاعتماد عليها في توجيه العملية.

كمال الدين رفعت:

إنني أوافق على الرأي الذي أبداه السيد زكريا محيي الدين بالنسبة لدمج اللجنتين، ويجب أن يشترك جميع العاملين في الانتخابات، وبعد ذلك نتقي الأفراد الذين يمثلون الجهاز السياسي في داخل المصنع، وبذلك نضمن أن هذه اللجنة الصغيرة تمثل الاتحاد الاشتراكي واللجنة النقابية. وفي تقديري أن وجود هذه اللجنة المنتخبة من كل العاملين داخل المصنع، هي اللجنة التي يمكن أن تقوم بعمل اللجنة النقابية ولجنة الاتحاد الاشتراكي، وذلك لا يمنع من انتخاب بعض الأفراد الذين يمثلون الجهاز السياسي داخل المؤسسة.

أما بالنسبة لموضوع مجلس الإدارة وانتخاباته، فإننى أرى أن هذه العملية بعيدة كل البعد عن هذا الموضوع، إلا إذا اعتبرنا أن انتخابات مجلس الإدارة ليست مجرد تمثيل بعض العاملين فيه بقدر ما هى إتاحة الفرصة للعاملين لكى يساهموا فى عملية التخطيط داخل هذه المؤسسة.

لذلك، فإننى أرى أن انتخابات مجلس الإدارة تنفصل كلية عن عملية اللجنة الموجودة، ولا يجوز أن تنتخب لجنة العشرين أربعة أعضاء يمثلون فى مجلس الإدارة، لأن ذلك، علاوة على أنه يفتت اللجنة، فإن العشرين لن يجتمعوا مرة أخرى.

جمال عبدالناصر:

إن هذه الانتخابات ستتم داخل لجنة العشرين، أى أن العشرين هم الذين سينتخبون الأربعة من بينهم.

كمال الدين رفعت:

إننى أخشى حدوث نوع من التفكك فى لجنة العشرين!

جمال عبدالناصر:

ليس معنى ذلك أن العشرين جميعا سينزلون الانتخابات، ولكن العشرين سيجلسون سويا لاختيار أربعة من بينهم، تمام كما تحدث عملية اختيار الأمين والأمين المساعد.

كمال الدين رفعت:

إن لي وجهة نظر في هذا الموضوع، فالمفروض أن الأربعة المنتخبين ليس عملهم الأساسي مجرد خدمات، أو أنهم أعضاء في مجلس الإدارة لرفع صوت العمال أو تمثيل العمال، بقدر ما يكون مجلس الإدارة ممثلاً به أربعة عن العاملين، للمساهمة في عملية الإدارة، والتخطيط في داخل المؤسسة.

وبذلك فإن الأمر يجعلنا نخرج إلى التساؤل عن هؤلاء الأربعة؟ أو ما هي المواصفات اللازمة فيهم؟

وفي تقديري أنه لا يمكن القول بأن تترك العملية مفتوحة لأي شخص. ولكن الواجب أن يتم انتخاب أشخاص بمواصفات معينة من وحدات إنتاجية في داخل المصنع، فإذا كان في المصنع ٦ وحدات إنتاجية، فيراعى انتخاب شخص من كل وحدة ليخرج مجموعة أشخاص، ومن هذه المجموعة ينتخب شخص لمجلس الإدارة، بحيث يمكن القول بأن الأربعة أعضاء في مجلس الإدارة يمثلون الوحدات الإنتاجية. وبذلك يمكن أن نلاحظ أنهم يمثلون نشاطاً معيناً في داخل المؤسسة.

معنى ذلك أنه يهملنا الآن استكمال الخبرات الموجودة بخبرات أخرى من الوحدات الإنتاجية في داخل المؤسسة، ولا تترك عملية انتخابات مجلس الإدارة على علاقتها، بل يجب أن تكون لها مواصفات معينة.

وبذلك يجب الفصل بين عملية اللجنة النقابية وبين عملية انتخاب مجلس الإدارة!

جمال عبدالناصر

بالنسبة لهذه العملية، فإن النظام السارى فى يوغوسلافيا أن مجموعة كبيرة من العمال تنتخب عددا أقل.

عبدالسلام بدوى:

بالنسبة للمصانع الصغيرة، التى يقل عدد عمالها عن ٣٠ شخص، فيعتبر أقل من مجلس عمال، أما المصانع الكبيرة؛ التى يصل عدد العمال فيها إلى ٤٠٠٠، فإن مجلس العمال يتكون من ٣٠ - ١٢٠ عضواً، وبعد ذلك ينتخب هؤلاء بقائمة لمدة سنة، وينتخبون فيما بينهم من ٣ - ١١ عضواً على حسب حجم المصنع.

كمال الدين رفعت:

ماذا يحدث بالنسبة للوحدات الإنتاجية فى المصنع؟

عبدالسلام بدوى:

إن هؤلاء يمثلون بنسبة ٧٥٪ من العاملين الحرفيين، أما الـ ٢٥٪ فيمثلون من الكتبة وغيرهم، بحيث يتم تجديد الـ $\frac{1}{3}$ سنوياً، ويعلن عن المدير.

جمال عبدالناصر:

إن اللجنة القومية فى المنطقة هى التى تكون لها الكلمة الأولى والأخيرة.

على سيد على :

إن لهذه اللجنة حق الفيتو بمعنى أنه لو اتخذ الـ (١١) عضوا قرارا فإن عضو الحزب له حق الفيتو على القرار.

جمال عبد الناصر :

بالنسبة لعملية الترشيح، ففي رأبي أنه لم يأت الأوان لأن ندخل في هذه العملية، بمعنى أن يكون الترشيح محددا.

لماذا؟ لأنه لازالت معلوماتنا وتنظيماتنا غير موجودة - ولو دخلنا في هذا فستوجد خواطر!

ولقد حاولنا تجربة هذه العملية في مجلس الأمة سنة ١٩٥٧، وبعد أن انتهينا من الانتخابات، اتضح لنا أن هناك أشخاصا استبعدوا أشخاصا آخرين لاعتبارات تافهة! والنتيجة النهائية لهذه المسألة أننا وجدنا ضررها أكثر من نفعها، وعلى ذلك فضلنا أن تكون انتخابات مجلس الأمة مفتوحة.

ولذلك فإنه حتى قبل أن نعد كادرا سياسيا نثق فيه، بحيث يمكن أن تكون الصورة أمامنا واضحة بالنسبة للترشيح، فإذن ليس أمامنا إلا العملية المفتوحة. وذلك لا يمنع أن نبحث المشكلة الموجودة اليوم ونحلها.

شعراوي جمعة :

إن جميع أعضاء مجلس الإدارة والنقابة يعملون نحو هدف معين، وتوجد بينهم وحدة عمل.

جمال عبدالناصر:

كل ذلك كلام طيب، ولكن هل يمكن أن تحضر في كل مصنع؟

على سيد على:

إذا كان هناك عمل معين يتحدد، فقطعاً سيتمكن الوصول إلى نتيجة. وإننى أتوقع ذلك.

جمال عبدالناصر:

إلى حد ما.

على سيد على:

سيكون هناك تأثير كبير في هذه العملية على الإنتاج، وأرى أن الدعوة إلى عقد مؤتمر في الاسكندرية لمدة ٧ أيام، يضم المؤسسة واللجان النقابية والاتحاد الاشتراكي، وربما كان ذلك لمناقشة بعض المسائل، كدراسة الإنتاج واللائحة والرقابة الشعبية. ولكن الهدف الكبير من هذه العملية هو أن يعيش هؤلاء الناس لمدة سبعة أيام مع بعضهم، وذلك يكون له تأثير كبير من أى نتيجة أخرى! ولقد جرينا ذلك الأمر في المعاهد التي يوجد بها إقامة كاملة، ففي معهد البترول العربي مثلاً، فإن العراقي كان يبيت مع الليبي، بحيث أنه بعد ستة أسابيع كان الاثنان يكيان عندما يفترقان.

جمال عبدالناصر:

ما هو سبب الإشكال؟

إن سببه فى رأى هو التنافس على كسب القاعدة .

أنور سلامة :

إن ذلك هو التحليل الحقيقى للمشكلة! أن هناك عدة أجهزة كلها تتبع من مجموعة واحدة . وكل مجموعة تريد الرجوع إلى القاعدة

المشير عبد الحكيم عامر :

كيف نضم النقابة والاتحاد الاشتراكى فى انتخابات واحدة؟

جمال عبدالناصر :

إن الاقتراح المعروض فى هذا الموضوع بالنسبة للانتخابات الجديدة التى ستجرى فى يونيو . والاقتراح لا يعنى أن نضم لجنة الاتحاد الاشتراكى إلى اللجنة النقابية ، ولكن الهدف من الاقتراح هو أن تكون انتخابات اللجنتين واحدة ، على أساس وجود نوع من العشرة ، قد يحل المشكلة .

شعراوى جمعة :

إن ذلك الاقتراح يستدعى تعديل قانون النقابات!

أنور سلامة :

إذا كان الهدف موجودا ، فإننا يمكن أن نرسم هذه العملية لتحقيق الهدف .

حسين الشافعى:

إننا نهدف إلى أن تتلاقى لجنة العشرين مع اللجنة النقابية التى تمثل المصنع. أما بالنسبة للإدارة، فإن تساؤلا يفرض نفسه، ألا وهو: هل تدخل الإدارة فى عملية الانتخابات أولا؟

فإذا لم تدخل الإدارة، فإنها يجب أن تمثل فى المستوى الأعلى، بحيث يكون لها اعتبار فى التنظيم السياسى.

جمال عبدالناصر:

فى رأى أن هذا الكلام كله إنما هو إثارة لموضوعات! ولن يكون كلاما نهائيا، ولن نصل لحل نهائى لهذه المشكلة، لأنها أثيرت منذ عدة شهور، وأثارها الأخ زكريا محيى الدين، ولكن سنتكلم فيها مرة أخرى قبل موعد الانتخابات.

ويفرض نفسه أيضا فى هذه العملية موضوع العلاقة بين لجنة الاتحاد الاشتراكى واتحاد الطلاب. ذلك لأن هذه المشكلة ذاتها موجودة فى الجامعات.

شعراوى جمعة:

إن الحل هو قيام حزب، وبذلك تنتهى كل هذه المشاكل.

جمال عبدالناصر:

بالنسبة للأحزاب، فإن الترشيح يتم. والحقيقة أن نظامنا فريد وغريب فى بابيه. بمعنى أننى أتصور أن فى نظامنا خطأ، ولو أن

لدينا حزبين، وحدثت انتخابات، فإن كل حزب سيساعد مرشحه. ولقد كنا نرى هذه الصورة في مصر قبل الثورة وفي انتخابات نقابة المحامين مثلا، حيث يؤيد حزب الوفد المرشح الوفدي ويساعده، والسعديون يؤيدون مرشحهم ويساعدونه.

بل إن في انجلترا اليوم في أى انتخابات، يرشح كل حزب واحدا، ويساعده، ولكننا بخلاف تلك الأوضاع، إذ أننا نعتبر أن كل الناس مؤيدين لنا! ولا نرشح أحدا!

وإذا أمعنا النظر في انتخابات دمنهور، نجد أنه قد دخل المعركة الانتخابية (١٢) شخصا، وعلى فرض أن لدينا ٤ أحزاب، فما كان يمكن بحال من الأحوال أن يدخل الانتخابات أكثر من ٥ أشخاص، لأن كل حزب سيرشح واحدا، ولكن الوضع لدينا يسمح بعكس ذلك، ومن ثم فإن فرصة الـ Outsider تكون أوسع، ويمكن أن يفوز في المعركة الانتخابية «بالفعل»، وما إلى ذلك.

المشير عبد الحكيم عامر:

قد يكون الحل الوحيد هو: إما أن نقيم حزبا، أو حزبين، وكلاهما له مزايا وعيوب.

جمال عبدالناصر:

إننا لا نستطيع أن نسمح بقيام حزبين، لأن لدينا فعلا الآن حزبين، أحدهما حزب رجعي، والثاني حزب اشتراكي.

المشير عبد الحكيم عامر:

إننى أرى استبعاد الرجعيين.

جمال عبدالناصر:

فى أى مكان، وفى أى انتخابات، نجد الرجعيين يساندون مرشحا ويساعد الشيوعيون المرشح الآخر، أما نحن فلا نساند أحدا.

فماذا حدث مثلا فى انتخابات نقابة الصحفيين؟

ساند الشيوعيون مرشحا، أما غير الشيوعيين فوقفوا فى صف المرشح الثانى مباشرة، وعلى طول الخط.

المشير عبد الحكيم عامر:

الواقع أننا كنا فى هذه العملية على الحياد.

جمال عبدالناصر:

لماذا نحن على الحياد؟

سيد مرعى:

فى الحقيقة إننى أرى الصورة أكثر بالنسبة لعملية الانتخابات، إذا كنا نهدف إلى تحريك الناس ونحاول أن نعطيهم قيادة، فما هو السبب فى تغير الموقف بالنسبة للانتخابات الثانية المتعلقة بالإعادة؟ فإن التطورات التى حدثت فى دمنهور كان الاتحاد الاشتراكي يقف وكأنه يشاهد فيلما سينمائيا، فما هى نتيجة ذلك؟

النتيجة أن مجلس الأمة قد دخله عضو عن طريق معركة معينة! واستبعاد هذا العضو من مجلس الأمة - الذي يمثل مركزا قياديا - أمر غير مرغوب فيه، لأن ذلك الاستبعاد كان يمكن أن يقوم به الاتحاد الاشتراكي بناء على الانحراف الذي حدث.

جمال عبدالناصر:

لقد رأيت المنشورات التي كان يوزعها المرشح الثاني، ومما يدعو للأسف أن هذه المنشورات الزجلية كلها سباب وشتائم.

سيد مرعي:

إن هذه المعركة كانت ضد الحكومة، وواضح أن سيرها كان ضد الحكومة.

جمال عبدالناصر:

إن هذا الموضوع له وجه آخر، إذ أن المحافظ قد أخذ جانبا في المعركة

سيد مرعي:

ليست هذه المرة الأولى التي تحدث فيها مثل هذه المهاترات في دمنهور.

جمال عبدالناصر:

إن حدوث تدخل سبب رد فعل، بالإضافة إلى أن المرشح الذي نجح في الانتخابات كان يقتل معارك ومشاجرات مع الشرطة، ثم يخرج إلى الجماهير ليقول: إن الإدارة ضده والمحافظة ضده!

خلاصة الأمر أن المعركة كانت غريبة. ولكن ما هو الحل؟

سيد مرعى:

فى رأى أن أى معركة انتخابية لابد أن يكون للاتحاد الاشتراكى واجب سياسى معين.

جمال عبد الناصر:

ما هو ذلك الواجب المعين؟

سيد مرعى:

إن دور الاتحاد الاشتراكى فى مثل هذه العملية بالذات هو استبعاد المنحرفين من هذه المعركة، بحيث تكون الأسباب والمبررات واضحة وكافية. ومن ثم يمكن القول بأن الاتحاد الاشتراكى يستبعد الذين ينحرفون عن الخط العام من جميع الدوائر.

جمال عبد الناصر:

فى معركة دمنهور، كان من الصعب العسير استبعاد المرشح، لأن المعركة سارت أولاً بين (١٢) مرشحا، وما حدث فيها من انحراف تم أثناء الإعادة بين المرشحين الآخرين.

سيد مرعى:

إننى لا أقصد الانتظار حتى مرحلة الإعادة، إنما منذ البداية تماماً، بحيث يراقب الاتحاد الاشتراكى المعركة فى لحظاتها الأولى،

وإذا وجد انحراف فإنه يقول ذلك علانية، وإذا استمر هذا فإن الاتحاد الاشتراكي سيستبعد المرشح الذى يعنى فى هذه الانحرافات.

والحقيقة أن الملاحظة التى ظهرت فى بداية انعقاد مجلس الأمة أن أى عضو يقف ويتكلم ضد الحكومة فإنه يجد رأيا عاما يؤيده! وقد كنا ننتظر أن يحدث تطور فى البداية بالنسبة للبحبة، الكبيرة التى حدثت أولا فى المجلس. فقد حدثت مناقشات كثيرة، ولكن كثرة اتصالاتنا بالأعضاء، وتوجيهاتنا لهم، غيرت هذا الاتجاه. أما بالنسبة لانتخابات الجمعيات التعاونية فقد تمت دون أن يعيرها الاتحاد الاشتراكي أى اهتمام.

حسين الشافعى:

بالنسبة لموضوع انتخابات دمنهور، فإن الاتصال قد تم من اليوم الأول، لأن المنشورات بدأت تظهر، وأود أن أذكر أن الفرق بين الناجح والراسب فى انتخابات الإعادة كان ٢٢٧ صوتا، ولما حدث الاتصال، كان ذلك بعد وزن النتيجة، إذ أن إبراهيم آدم لم يتصل بنا إلا فى آخر وقت، بسبب أنه كان قد رشح نفسه فى المعركة الأولى ولم ينجح، ومن ثم فإن لديه حساسية، وكذلك لم يستطع وجيه اباطة أن ينقل لنا الصورة.

المشير عبد الحكيم عامر:

إن الصورة أعمق من هذا، ونفترض أننا دخلنا فى انتخابات مجلس الأمة بعد سنتين أو ثلاثة، فماذا سيكون الموقف؟

جمال عبد الناصر:

لا نستطيع إجراء انتخابات قبل أن يكمل مجلس الأمة مدته القانونية، إذ كيف يمكن عمل انتخابات والمجلس قائم فعلا؟

المشير عبد الحكيم عامر:

لا أعتقد أننا يمكن في المرحلة القادمة لا نستبعد! وإلا فإن هذه الصورة ستواجهنا في جميع مستويات الانتخابات: في انتخابات العمال، والنفابات، والاتحاد الاشتراكي، ومجلس الأمة، والمجالس الشعبية.

سيد مرعى:

إن الصورة الحالية توضح أن كثيرا من نتائج الانتخابات النيابية، والاتحاد الاشتراكي تأتي على غير ما نتمنى! ولا نريد أن نصحك على أنفسنا، لأنى لا أتصور أن النقابات كلها ممتازة!

ولكن الحقيقة التى لا مراء فيها، أن كثيرا من هذه النقابات هو عبء على الإنتاج! كذلك فإننى أتصور أن المرحلة القادمة عبارة عن معركة انتاجية، وهى لا تختلف عن أى نوع من الضغط الخارجى بأى صورة من الصور.

فهل حدثت تطورات أخرى؟

لقد بدأنا نقول: رسم (صورة) إنتاج فى المصانع، وفى رأى أن كل هذه الأمور يجب أن تتبع من المصنع ذاته، بحيث يجتمع المسئولون فيه لرسم صورة الإنتاج لهذا المصنع، حتى يلتزم مجلس

الإدارة بهدف إنتاجى معين . ويمتد هذا الالتزام ليشمل النقابة ولجنة الاتحاد الشتراكى، بمعنى أن يطرح هدف معين فى مصنع غزل مثلاً، حيث يكون إنتاج المصنع مثلاً فى اليوم ١٠٠ ألف متر، فنقول: إن على العامل أن ينتج كذا متر زيادة عن المعدل السائد، وبذلك يمكن أن نصل إلى نتائج إيجابية وأرقام محددة تكون واضحة أمام الجميع .

جمال عبد الناصر:

بالنسبة لعملية الانتخابات والناس، فأرى أن نترك هذه العملية على ما هى عليه، أو نقوم بعمل نوع من الـ Control (السيطرة) عليها! أو نفكر التفكير الصحيح فيما لو خلت دائرة: هل نترك العملية بحيث يرشح نفسه كل من يتقدم، أو نحدد ونقول: فلان وفلان هما اللذان يرشحان نفسيهما، ونستبعد الباقي؟

يمكن أن نركز فى الدوائر بعدد قليل، ونرى العملية كيف تكون! وعندما أردنا أن نعمل هذا فى انتخابات مجلس الأمة، وجدنا أن العملية صعبة جداً!

وقد تمت عملية دمنهور! وعندما تكلمت مع الأخ حسين الشافعى بشأنها، قال لى: بأننى تركت العملية على أساس مبدأ الانتخابات التى تمت قبل ذلك، ومن يريد أن يرشح نفسه عليه أن يتقدم. وقد أتى بعض النواب من محافظات مختلفة بخصوص هذا الوضع، وتركنا العملية طالما أنها سارت فى الأول بهذا الشكل .

المشير عبد الحكيم عامر:

حقيقة أننا لم نحدد عدد المرشحين، لكن كان يوجد نوع من التوجيه العام!

المهندس/ احمد عبده الشرياصى:

لقد قام بعض النواب فى الانتخابات الماضية بصرف بعض الأموال على هذه العملية، ولم ينجحوا فى الانتخابات! كما أنهم ارتكبوا أشياء ما كانت تحدث أيام الأحزاب!

ولقد أعطينا صورة للناس عن بعض المرشحين الذين يقومون بصرف الأموال فى عملية الانتخابات، وقيامهم ببعض الأعمال الأخرى من أنهم غير صالحين، لأنهم خرجوا عن السلوك الاشتراكي. لأننا منذ عام ١٩٥٣ ونحن نريد أن نأتى بالعناصر الطيبة، ولو كان قد تم هذا، ما كان قد حصل ما حصل فى دمنهور!

لكن الدولة لم تعمل شىء بالنسبة للذين انحرفوا، والذين خرجوا عن المبادئ التى نادى بها! وما حدث فسوف يحدث فى المستقبل، إن لم نواجه الأمر!

حسين الشافعى:

لقد سقط الشخص الأكثر «شتيمه»!

المهندس سيد مرعى:

والاثنان يسبان الدولة!

المهندس أحمد عبده الشرباصى:

كل عضو يريد أن يعمل دعاية لنفسه يقول بأننى طلبت من الحكومة كذا وكذا، ولم تجب طلبى! وجميع الأعضاء الذين نجحوا فى الانتخابات، قاموا بمثل هذه الدعاية لأنفسهم، لدرجة أن واحدا منهم، لم يذهب إلى القرية أبدا، ذهب إليها، وقال: لقد طلبت إقامة كوبرى، ولم يجاب طلبى!

المهندس سيد مرعى:

كان المفروض أن يستدعى هذا الشخص ويحاسب على ما بدر منه! ولو أن القانون يسمح لى بهذا كنت أستدعيه وأؤخه على ما بدر منه.

جمال عبد الناصر:

لكن بالنسبة للذين صرفوا أموالا ولم ينجحوا فى الانتخابات، فهذه الصورة ليست عندى!

المهندس سيد مرعى:

هؤلاء قلة. وإنما أنا أتكلم بالنسبة للذى انحرف أثناء المعركة الانتخابية وبعدها.

جمال عبد الناصر:

لقد قرأت الكلام الذى قيل فى دائرة قصر النيل، وإننى أرى أن العملية ليست عملية انحراف أو عمليات بهذا الشكل، ولكن لم يقل لى

أحد إن فلانا قام بعمل مثل هذا أو ذاك، حتى نكون على علم بما
يجرى.

زكريا محيي الدين:

كان الصرف على عملية الدعاية بواسطة مكبرات الصوت، أو
على إنشاء الصواوين. ولكن لا أعتقد أنه قد قام أحد بدفع مبالغ
نقدية لشراء الأصوات.

المهندس أحمد عبده الشرباصي:

بالرغم من أننا سوف تشكل هذه الأمانة، إنما لا نستطيع
أن نحضر العدد المطلوب! ولقد اخترنا في كل محافظة
عضوين أو ثلاثة أعضاء، والمفروض أن يقيم هؤلاء الأعضاء
في مقر الاتحاد الاشتراكي، نظرا للأعباء التي يتحملونها، وقد
صرحوا بذلك.

وليس من المعقول أن أختار بعض الناس من أماكن متفرقة، لكي
يكونوا باستمرار في مقر الاتحاد الاشتراكي، ولا يمتلك الواحد منهم
غير فدانين يقوم بزراعتهما!

والموجود في أمانة الفلاحين سبعة من أعضاء مجلس الأمة،
وواحد من إسنا، وآخر من المحمودية - وهؤلاء ليسوا متفرغين،
ويجب أن يكونوا متفرغين!

حتى أعضاء الأمانات الإقليمية يجب أن يكونوا متفرغين،
ويكونوا باستمرار في مقر الاتحاد الاشتراكي حتى يتلقوا شكاوى

المواطنين، ويقوموا بارسالها إلينا، ويتصلوا بنا باستمرار للوقوف على ما يحدث في الاقليم!

ولا يمكن أن أختار من هؤلاء حتى يكونوا باستمرار في مقار الاتحاد الاشتراكي، ويتركوا مصالحهم! لأنني - كما قلت - إن الشخص منهم لا يمتلك غير فدانين، أو ثلاثة أفدنة! وإذا اخترت، فلا يمكن أن أختار العدد المطلوب.

ولهذا يمكن أن يعطى العضو منهم جنيه واحد في اليوم كبذل سفر، حتى يمكنه الإقامة بصفة مستمرة في مقار الاتحاد الاشتراكي. وإذا لم نقم بعمل هذا فسوف يذهب كل منهم بعد انتهاء الجلسة كي يباشر مصالحه! وأخشى أن تتكرر هذه العملية في الأمانات الاقليمية.

وأنا لا أريد عددا كبيرا، ولكنني أريد العدد الذي يستمر في مقار الاتحاد الاشتراكي، ويتصل بنا، ونوجهه، ويوجهنا!

فهل ما نعمله اليوم هو المطلوب؟ إن من يعمل معنا الآن تسعة أشخاص، منهم سبعة من أعضاء مجلس الأمة، وواحد من أسوان، وآخر من المحمودية. وبالنسبة للأمانات الاقليمية، إذا لم نقم بتعيين عدد في كل محافظة، فلا يمكن أن يستمروا في مقار الاتحاد الاشتراكي.

حسين الشافعي:

يجب أن يتم اختيار الناس من نفس عاصمة المحافظة بقدر الإمكان، حتى نضمن وجودهم باستمرار في مقار الاتحاد الاشتراكي. ولا يجب أن يتم اختيارهم من أماكن بعيدة.

المهندس احمد عبده الشرياصى:

مثال بالنسبة لمحافظة اسيوط والمنيا! هل يجوز أن
نختار من الأغنياء حتى يقال عنا بأننا اخترنا الإقطاعيين؟
وكذلك الحال فى محافظة سوهاج أو غيرها! ثم يقال بأن
الاتحاد الاشتراكى لم ينشط.

حسين الشافعى:

بالنسبة لأمانة الفلاحين، ليس شرطاً أن يتم اختيار أعضاء
الأمانات الفرعية من الفلاحين!

زكريا محبى الدين:

إن اقتراح الأخ حسين الشافعى يقيد حرية الاختيار! لأنه لو قبل
بأنه يجب أن يتم اختيار الأعضاء من المدينة، فهذا تقييد فى
ضرورة الاختيار من المدينة.

أما بخصوص عملية التفرغ، فيجب أن توضع لها قواعد مالية،
ويتم دراستها على أساس كيفية معاملة كل عضو.

جمال عبد الناصر:

لقد تم اختيار الأعضاء المتفرغين فى أمانة العمال؟ ليس كذلك؟

أنور سلامة:

نعم، ولكن هذه العملية بالنسبة للعمال أسهل بعض الشيء، حيث
أن الأجور نفسها ميسرة وموجودة أصلاً، وتقوم الشركة بصرفها.

بالإضافة إلى أننا، عند زيارتنا للمحافظة، نجد العمال فيها، ولوزرنا المركز نجد العمال أيضا - أي أن العمال موجودين في جميع المستويات .

وكانت المشكلة هي في وجود من نخترهم من العمال ليكونوا في القاهرة! وهذه أيضا تتولاها النقابة، حيث أنها تنفق فيها بسخاء .

زكريا محيي الدين:

لا شك أن عملية الريف عملية خاصة .

على سيد على شعير:

بالنسبة للأمانات الفرعية، وبخصوص ما أثاره المهندس احمد عبده الشرباصي، فقد تم تشكيل الأمانة الفرعية، ولم تستطع أن تعمل! لأنه لو حصلت مشكلة في كفر الدوار، بأي صفة تتدخل الأمانة الفرعية؟

ولهذا، إن كل ما أرجوه هو أن ينضم إليها واحد أو اثنين من لجان المحافظات، حتى تستطيع أن تبأشر المشروع .

أنور سلامة:

إننى اتفق مع الأخ سيد مرعى بخصوص عملية المأخذة، خصوصا ونحن مقبلون على معارك انتخابية جديدة . ولذلك يجب أن يباشر الاتحاد الاشتراكي سلطاته في إخضاع أية معركة إنتخابية إلى المثل والقيم الأخلاقية الاشتراكية

والأفسوف يحصل ما حصل في دمنهور في مستويات أخرى!
لكن أهمية عملية دمنهور أنها حصلت من تلقاء نفسها في وقت
معين، وتركنا الأمور التي حصلت فيها!

وإذا لم نقم باتخاذ إجراء نحو هذه الأمور، فسوف تتكرر هذه
العملية في انتخابات النقابات والطلبة والشباب وغير ذلك! وإذا حصل
انحراف من شخص أو أكثر، يكون للاتحاد الاشتراكي حق إسقاط
عضوية الاتحاد الاشتراكي عن العضو المنحرف، كما أن له الحق في
فرض الأوضاع في المعارك الانتخابية.

وقد يقال: إن هذا إجراء عنيف! إنما سيكون هذا قدوة ومثلاً لكل
المعارك الانتخابية.

وعلى الاتحاد الاشتراكي أن يلاحظ هذه المعارك، ويخضعها له،
وإلا تستمر بالشكل التي كانت عليه في دمنهور! وإذا استمر الانحراف،
يمكن إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكي عن الشخص المنحرف!

وقد يقال: إن الحكومة اقتصرَت عملية الانتخاب على جانب
واحد! إنما يمكن القول بأن واجب الاتحاد الاشتراكي أن يتدخل،
وتذكر أسباب إسقاط العضوية. وأعتقد، هذا الإجراء سوف يغطي
حالات كثيرة.

جمال عبد الناصر:

بالنسبة لعملية دمنهور، فإنها لم تظهر على حقيقتها إلا
في الإعادة، لكن في عملية الانتخاب الأولى لم تكن العملية

بهذا الشكل، حيث كانت بين ١٢ مرشحا، ولم تظهر التفاهات التي ظهرت.

وعندما بدأت الإعادة، ظهرت العملية، وأصبح من العسير إلغاء الانتخابات. وكان يجب أن يحصل تقدير للعملية من الأول.

ثم الواحد يتساءل: ألم يكن الأوان حتى نعمل تقديرات من الأول؟
إننى أثير هذا السؤال بعد ما رأيته فى دمنهور! إننا لو تركنا العملية بهذا الشكل، فسوف يحصل فى الانتخابات القادمة حاجات أشنع.

حسين الشافعى:

لا أعرف مدى إمكان إلغاء الانتخابات فى حالة الخروج عن المثل والسلوك، والتصرف الذى يجب أن يكون والتى على أساسها يحرم الشخص من عضوية الاتحاد الاشتراكى، ويكون هذا الإجراء كوسيلة لربط الموضوع حتى يكون الأسلوب الذى يتقدم كل واحد على أساسه!

المهندس سيد مرعى:

إن عملية إلغاء الانتخابات عملية خطيرة جدا.

جمال عبد الناصر:

بعد أن تقررت الإعادة فى دمنهور فقد خرج الموضوع من أيدينا.

الدكتور نور الدين طراف:

إذا أسقطت عن المرشح عضوية الاتحاد الاشتراكي، فيسقط عنه بالتالي حق الترشيح كعضوية له.

جمال عبد الناصر:

هل في حالة إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكي عن عضو مجلس الأمة، تسقط عنه صفة عضوية المجلس؟

على سيد على شعير:

نعم! حيث أن الشرط الأساسي في عضو مجلس الأمة أن يكون عضوا في الاتحاد الاشتراكي العربي.

أنور سلامة:

يمكن أن تسقط عن الشخص عضوية الاتحاد الاشتراكي أثناء الانتخابات، وبالتالي يمنع من الترشيح.

الدكتور نور الدين طراف:

شرط أساسي في عضو مجلس الأمة أن يكون عضوا في الاتحاد الاشتراكي.

جمال عبد الناصر:

ينص الدستور على أن مجلس الأمة هو الذي يسقط العضوية عن أعضائه، والدستور أقوى.

الدكتور نور الدين طراف :

في حالة إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكي عن عضو مجلس الأمة، فسوف تسقط عنه عضوية مجلس الأمة عن طريق تقديم طعن في صحة العضوية.

الدكتور ابراهيم سعد الدين :

يجب أن تتم هذه العملية بطريقة قانونية. إذ يجب أن تقوم لجنة بتحقيق وإثبات ما ينسب للشخص من أعمال، ويكون ذلك عن طريق مجلس الأمة حتى يكون لهذه العملية شيء معروف، حيث أن هذا الموضوع ليس وليد هذه اللحظة.

على سيد على شعير:

يوجد بالمجلس لجنة الطعون. ولنفرض أنه تقدم عن عضو أنه ليس عضواً في الاتحاد الاشتراكي، فيحال الأمر إلى لجنة الطعون، التي تقوم بالتحقيق وإثبات الوقائع، وتطلب من المجلس إسقاط العضوية.

جمال عبد الناصر:

إن هذه العملية تهدم المجلس!

أنور السادات :

يقدم المرشح ضمن أوراق الترشيح شهادة عضويته في الاتحاد الاشتراكي.

عبد السلام بدوي:

في حالة إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكي عن عضو بمجلس الأمة، يبلغ قرار الاتحاد الاشتراكي إلى مجلس الأمة، الذي يتولى إسقاط العضوية عن العضو الذي سقطت عنه عضوية الاتحاد الاشتراكي.

جمال عبد الناصر:

ليست العملية في الإجراء الذي يتخذ، إنما الصورة! ما الذي في ذهننا للنظام؟ الذي في ذهننا أن إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكي لا تسقط عضوية مجلس الأمة، وإلا كان قد وضعنا في الدستور أن إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكي عن عضو بمجلس الأمة تسقط عضوية المجلس.

الدكتور نور الدين طراف:

كانت تقدم طعون في بعض الأعضاء من أنهم لا يجيدون القراءة والكتابة، إلى لجنة الطعون بمجلس الأمة، ثم تقوم اللجنة باختبار هؤلاء الأعضاء، فإذا لم ينجحوا في هذا الاختبار، ترفع اللجنة تقريراً إلى المجلس بإسقاط العضوية عنهم.

وبالنسبة لهذه الحالة، يمكن أن يقدم طعن إلى مجلس الأمة بأن هذا العضو ليس عضواً في الاتحاد الاشتراكي، ويتم التحقيق في هذا الطعن في محكمة النقض التي تثبت الحالة وترفع الأمر للمجلس.

جمال عبد الناصر:

لقد قدم العضو عند فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الأمة شهادة تثبت أنه عضو في الاتحاد الاشتراكي، وعلى هذا الأساس دخل المعركة الانتخابية وقد نجح. فكيف يفصل؟

أنور سلامة:

شرط من شروط وجوده أن يكون عضوا في الاتحاد الاشتراكي.

جمال عبد الناصر:

إن الصورة ليست بهذا الشكل! لأنه إذا بدأنا تفصل أعضاء مجلس الأمة على أساس أنهم فقدوا عضوية الاتحاد الاشتراكي، فسوف نضعف من هبة المجلس.

الدكتور نور الدين طراف:

لقد التزمنا في أن تكون الانتخابات حرة، وقد سرنا على أساس هذه السياسة، وهذا أصلح.

والعيوب التي حصلت لا توجب إتخاذ إجراء عنيف، لأنها قليلة جداً، ولا تجعلنا نسارع بإتخاذ إجراء قد يفسر من أنه تدخل في حرية الانتخابات! وهذا لسنا في حاجة إليه لأننا لسنا حزبا! ولهذا، فإني أعتقد أن المسألة لا تستحق هذا الإجراء.

إنما بالنسبة للمستقبل بخصوص إجراء الانتخابات، من واجب الاتحاد الاشتراكي أن ينظم هذه العملية، ويكون رقيباً عليها، ويمنع

الخروج عن القواعد الغير مسلم بها، لأن التدخل المباشر لصالح واحد ليس له ما يبرره، لأننا لسنا فى نظام حزبى يقتضى منا هذا التدخل.

زكريا محبى الدين:

إننى موافق على ما ذكره الدكتور نور الدين طراف، مع تعديل بسيط، وهو التوجيه، وعدم الاختيار! ونقوم بوضع بعض الشروط أكثر من الشروط الحالية، كأن يكون عضواً فى اللجنة، ولا يسمح لأى واحد بالتقدم للترشيح ما لم يكن عضواً بهذه اللجنة، وأن يكون له اتصال وملتزم.

جمال عبد الناصر:

إذن سوف تكون الانتخابات على درجتين! وأعتقد أنه لا توجد مشاكل صارخة.. حتى لو نجح واحد أو اثنان أو ثلاثة أعضاء كالذين يعملون عند الأخ سيد مرعى! بل علينا أن نعمل وننظم الاتحاد الاشتراكى، ونرى الدنيا كيف تسير.

وأقول للأخ أنور سلامة بأننى متتبع كل الانتخابات والكتل، فماذا نعمل فى السنة القادمة؟ هل نستبعد بعض الناس؟ فى رأى لا نقوم بهذه العملية.

ويجب أن يكون لنا نظامنا، بحيث نستطيع عن طريق تنظيمنا فى النقابة أن نوجه. وقد نكون قاصرين فى هذه العملية فى السنة القادمة، إنما يمكن أن نقوم بهذا فى السنة التى تليها! ومن هنا حتى نهاية الفترة البرلمانية الحالية تكون عندنا الصورة عن كيفية الدخول فى العملية الجديدة.. قد تقتصر على مرشح واحد، أو مرشحين، أو

قد نقوم بإعداد «لسته» (قائمة) . إنما يكون ذلك على قدر الانتاج بالنسبة للعمل والتنظيم، حتى نكون قادرين عن طريق التنظيم فى سير العمل. وعلينا أن ندرس، ونبحث عن العيوب الموجودة حتى نتلافاها.

الدكتور أحمد محمد خليفة :

بالنسبة لصورة الانتخابات، والمهارات التى يقوم بها بعض الناس، فهذه مسألة سطحية من السهل القضاء عليها. إنما النقطة الأخطر التى يجب أن نقف ضدها، هى مسألة الاتجار، ومعارضة الحكومة فى المعركة الانتخابية، حيث يشيع عن نفسه أنه ضد الحكومة، ويقوم بعمل مصادمات مع الشرطة، وبعض الصور التى تصور للمرشح أنه تعطيه شعبية!

علينا أن نواجه هذا!

وما هو السر فى أن يدخل المرشح المعركة الانتخابية، ويكسب الدائرة لأنه يهاجم الحكومة؟ معنى هذا أنه يحس بوجود طاقة من المعارضة من الشعب يقوم بتنظيمها، ويشعر أن هذا يرضى الشعب، ويجمعه من حوله!! إذن توجد معارضة!

وأعتقد أن أحسن وسيلة للقضاء على هذا الوضع الغير مقبول هو امتصاص هذه المعارضة وكفالة حرية النقد فى كل الأجهزة، خصوصا ونحن مقدمون فى المرحلة القادمة على ظروف اقتصادية صعبة، ونتيجة لذلك سوف نتوقف عن إرضاء الناس ماديا، أو على الأقل توجد مشاكل للناس ولم نفكر أن نمد أيدينا إليهم.

وعلينا أن نقوم بحل المشاكل النفسية، ويمكن أن تحل هذه المشاكل بالنسبة لقطاع المثقفين، إنما عامة الشعب وهم الفلاحون، فهم غارقون فى مشاكل دائنة حول حصولهم على لقمة العيش، ولم يعرفوا طريقة حلها.

أما بالنسبة للمثقفين والمهنيين فتوجد المشكلة النفسية بجانب المشكلة المادية.

وأنا أعتبر أننا - كديموقراطيين حقيقيين - وهذا واضح فى كل أنظمتنا، يجب أن نطلق حرية النقد، أو نكفلها بمعنى أصح؛ لأنها مطلقة فعلا! وإنما أنا أتكلم عن كفالتها بشكل واضح، وتشجيعها، لأن هذا يشجع على قبول المزيد من التصحيات!

فأنا، عندما أشعر أنى مشترك، فإن هذا يشجعنى على أن أشارك فى هذه التصحيات! والنقد قائم وموجود، ولكنه «مضخم» عن طريق القائمين به، وهم أعداء الثورة الذين يطلقون معارضتهم بكل السبل، وبطريقة مقصود بها الهدم والتدمير.

إن حرب الهمس الموجهة ضد الثورة هى حرب معلنة! والأصوات ولو أنها خفيفة إلا أنها مؤثرة! ونحن نستطيع أن نخفت هذه الأصوات، ولدينا الاستعداد.

وفى هذه المرحلة التى نتكلم فيها، والتى وضعت سيادتك لها شعار: «الثورة على الثورة»، هى مرحلة نقد، فكيف يمكن أن نكفل حرية النقد؟

إن أملى كله معلق بمجلس الأمة، وأنا أعتبر أن مجلس الأمة جهاز نحن مطمئنون له كل الاطمئنان، والتجربة الماضية أثبتت أن مجلس الأمة، بصفة عامة وغالبة وساحقة، هو قلبا وقالبا إلى جوارنا.

إن ممارسة النقد تكون على جميع مستويات الاتحاد الاشتراكي، وإنما صوت لجان الاتحاد الاشتراكي ضئيل! ففى أى اجتماع، على أى مستوى، يتردد الصوت فى جنبات القاعة وينتهى أو يكتب فى ورق ويحفظ! أى أن الصوت لا يصل!

والصحافة أيضا، مهما كانت ومهما تناولت أوضاعا بالنقد، فإنها لا تمثل الشعب من ناحية أن الذى يكتب فيها موظف! فهو ليس كالذى انتخب بربع مليون صوت! فإذا وقف فى البرلمان ليقول كلمته فإنها تفهم أكثر من أى مقال ينشر فى أية صحيفة. ثم إن عضو مجلس الأمة لا عذر له فى ألا ينتقد، لأن ذلك يمس سمعته الشخصية، ولأن أمامه الاتصال بالسلطة التنفيذية التى يستطيع أن يأخذ منها ما يشاء من البيانات.

إذن، الأمل الأكبر فى ممارسة حرية النقد الديمقراطي هو فى مجلس الأمة!

واعتقادی أنه يجب - بكل ما أوتينا من قوة - أن نكفل لمجلس الأمة أكبر قدر من الهيبة، ولا نخشى من أن يرتفع صوته، لأن هذه الأصوات هى التى ترضى عامة الشعب، وهى الأصوات الناقدة بإخلاص. فنحن ننتقد ونحن مخلصون، ننتقد ونحن تجمعنا «أيدولوجية» واحدة، لا أحد يتكلم كلاما لا طعم له، وإنما فى إطار اتنا جميعا شركاء فى مسؤوليات واحدة!

إننى مستغرب جدا للذى حدث أخيرا فى الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى! لأننا فى مجلس الأمة حتى الآن عبارة عن ٣٦٠ حزبا ولسنا ٣٦٠ فردا! كل منا له قيادة خاصة، هو الذى يقود نفسه أو يعبر عن وجهة نظره الخاصة! وهذا أضعفنا كمجلس أمة! لأن كل واحد منا يعتمد على عزلته الخاصة فى العمل!

لا يوجد تخطيط، ولا تنظيم، ولا تقدم على جبهة واحدة، وإنما مجرد عمليات فردية فى مجلس الأمة أو اللجنة التنفيذية للهيئة البرلمانية، وهى - فى اعتقادى - القيادة التى افقدناها!

ففى أى مجلس نيابى، توجد قيادات واضحة، هى هيئات الأحزاب! ونحن افقدنا هذه القيادات، ووجدناها أخيرا فى هذه اللجنة. ولذلك يجب أن ينظر إليها على أنها قيادة العمل الشعبى فى مجلس الأمة، ويكون التعاون معها على أساس تلافى الاحتكاك بين مجلس الأمة والحكومة، بل وأن يزداد مجلس الأمة استعدادا للقيام بدوره فى الرقابة على الجهاز الحكومى إذا أمكن.

هذا مجرد خاطر! وأعتقد أنه يمكن أن تعطى للجنة التنفيذية والهيئة البرلمانية صحيفة من الصحف اليومية، لتكون لسان حال السلطة التشريعية فى البلد التى تكون مسئولة عن هذه الصحيفة.

ولتكن مثلا صحيفة مثل صحيفة «المساء»! وهى صحيفة متعبدية ومنتهدية لأنه ينقصها الرأى، فحين إذا أخذنا جريدة المساء لا نأخذ شيئا ذا قيمة. وفى اعتقادى أنه يمكن أن نجعل منها جريدة رأى! فلو أخذناها على أساس أنها صحيفة تعبر عن النقد الذى يجب أن يكون موجودا، وتمثل الرقابة الشعبية التى يقوم مجلس الأمة بأعبائها،

أعتقد أن هذا يحدث حركة رضاء شعبي! وهذا كله فى حدود إتفاقتنا على الإطار العام، وإخلاصنا للثورة، وقطع الطريق على الذين يملئون الفراغ بأعمال وإشاعات مغرضة!

فأنا أتصور أن مجلس الأمة قام بدوره حتى الآن بشكل مرض جدا. ومع رئاسة السيد أنور السادات، بلباقته التى تستطيع فى كثير من الأحيان أن تغير آراءنا، لا نخشى أن نجعل من مجلس الأمة شيئا! فالناس ينتظرون كل يوم ينعقد فيه مجلس الأمة وكأنهم ينتظرون مباريات ينتظرون ليروا ما الذى سيفعله فى الحكومة.

الدكتور رشدى سعيد:

أحب أن أضيف أن شعبية المرشح لا ترجع إلى أنه ضد الحكومة، وربما ترجع إلى أنه ضد جهاز محلى بضايق الناس. وهذا موجود فى كل الجهات.

أما سياسة الحكومة عموما، فإن كل زملائى يقولون: إن مرشحي الحكومة، أو الذين يشعر الناس أن الحكومة تؤيدهم، ينجحون فى الانتخابات.

جمال عبد الناصر:

هذا الكلام صحيح. وبالنسبة لما حدث فى دمنهور فإن المحافظ تدخل، والادارة تدخلت، ورئيس مجلس المدينة تدخل، ولم يكن التدخل بالتزوير، وإنما هم تدخلوا بالدعوة لمرشح معين، أى أنهم ساندوا مرشحا معنا هو المرشح الذى «سقط» فى الانتخابات، وكان تدخلهم ظاهرا لكل أهل البلد.

أنور السادات :

والنواب أيضا تدخلوا.

جمال عبد الناصر:

كان جزء من النواب يساند المرشح الذي سقط، والجزء الآخر مع المرشح الذي نجح. والحقيقة أن العملية كان الواضح فيها ليس أن قوة الدولة تريد أن ينجح فلان، وإنما كان الواضح أن وجيهه أباطة ورئيس مجلس المدينة يريدان أن ينجح فلان، وأن الادارة تسير وراء هذا المرشح! هكذا سارت العملية، وأنا كنت أتتبعها، وقد شعرت أن هذا المرشح ذكي جدا لأنه استغل هذه العملية! ثم إن هناك انقساماً في المحافظة! هناك أناس من رجال المحافظ، وآخرون ليسوا من رجال المحافظ.

فعندما ساند المحافظ ورجاله أحد المرشحين، وقف الآخرون بجانب المرشح الآخر، الذي استغل هذه العملية استغلالاً ذكياً مكثه من أن ينجح في الانتخابات، وقد نجح بفرق ٢٠٠ صوت تقريباً! فقد أظهر نفسه على أنه مضطهد، وأنهم يحاربونه لأنه سيكشف أخطاءهم إذا نجح! وقد استغل أخطاء صغيرة يدور حولها كلام في المحافظة، وفعلنا أخذ يتكلم عن هذه الأخطاء. وهذا هو السبب، لا لأنه ضد الحكومة أو ضد أنور السادات وعملية «الجرس».

الدكتور رشدى سعيد :

إن صورة الانتخابات ليست بهذه القنامة، ولو أنها ليست الشيء المثالى! وأنا أرى أن وجهة السيد الرئيس تؤيد النظام المفتوح، ورأى

أن هذا النظام له فوائد، ولكن له أيضا عيبا أريد أن أقوله . فلا يمكن - فلسفيا - أن يستطيع الانتخاب تغيير الأوضاع! فإذا أريد القيام بثورة لا يمكن أن يتم ذلك بالانتخاب، لأن الانتخاب يأتي بالشخص الذي يعتبر ممثلا عاديا للوضع الموجود فعلا!

فإذا أردنا أن نغير - وأنا أرى أنه توجد إرادة لتغيير علاقة اجتماعية كثيرة وقيم جديدة - فإننا نحتاج إلى إيجاد قيادات لا يمكن إيجادها بالانتخاب! لأننا لو أجرينا انتخابات، فإن الذي ينجح فيها عادة هو الشخص الذي له اتصالات معينة بالمصالح الموجودة والمستقرة حاليا.. أى أنه شخص راض عن الحالة الموجودة ولن يغيرها.

ولهذا السبب نجد أن معظم أعضاء الاتحاد الاشتراكي هم عمداء الكليات ومديرو المصالح، لأنهم مستقرون، ولهم ميزة!

ولذلك ربما يكون من الأنسب أن نأخذ باقتراح متوسط، بأن نجعل تشكيل النقابات عن طريق النظام المفتوح، ونحاول - كتجربة - أن نشكل لجان الاتحاد الاشتراكي عن طريق اختيار القادة.

وبذلك يكون لدينا طريقتان نسلكهما معا، ونجعل مدة القائمة سنة، إلى أن نتأكد من نتيجة العملية بعد أن نكون قد رأينا العملية على الطبيعة. ويجب أن نعطي هؤلاء الناس بعض الواجبات، لكي نستطيع أن نحكم عليهم من خلالها!

وعملية الاختيار مثل عملية اختيار المديرين، لا نخشى أن يقع فيها خطأ، وهى تجربة لها فوائدها، لأنها تربط الرجل الموجود فى القائمة بالاتحاد الاشتراكي، لأنه هو الذى اختاره.

أما فى النظام المفتوح، فإنه لا يشعر أن الاتحاد الاشتراكى فعل من أجله شيئا، فهو لن يكون مرتبطا بنا، ولن يكون ملتزما معنا، لأنه يشعر أننا لن نستطيع أن نفعل له شيئا فى الانتخابات القادمة، وإنما هو معتمد على علاقته بالقاعدة.

الدكتور حسين خلاف:

إننى شخصا لا أعرف تفاصيل المعركة الانتخابية التى حدثت فى دمنهور، ولكننى أعتقد أن الحالة الغالبة إنما تكون فى كثير من الأحيان عكس ذلك! بمعنى أن يكون الموقف من الحكومة، أو موقف من النظام. لأنه معروف أن هناك قوى رجعية، وهذه القوى الرجعية تنتهز فرصة الانتخابات لعمل شيء، وللحصول على مركز قيادى.

ومن ثم فإن الانتخابات تكون هى الفرصة الوحيدة لهذه القوى، لاتخاذ موقف معين من الحكومة ومن النظام من قبل هذه القوى الرجعية.

وحيث يكون هناك هجوم على المحافظ مثلا، فإن مبعث ذلك الهجوم قد يكون بسبب تصرفاته، ولكن الهجوم حين يتجه إلى المحافظ، فإنما يحدث ذلك بحكم أنه رمز للنظام أو الحكومة!

ولقد لاحظت ذلك عندما كنت فى مكتب النقابات المهنية فى «الاتحاد القومى»! إذ كانت القوى الرجعية تتكفل فى النقابة ضد أى مرشح يشتم منه أنه مؤيد من الحكومة، أو من النظام!

ولذلك فإن هذا الأمر ربما يحملنا إلى فكرة أنه يحسن ألا نظهر بمظهر مؤيد لشخص معين، لأن ذلك يؤدي إلى تكتل مباشر ضد هذا الشخص!

ويحملني ذلك أيضا إلى فكرة أنه لا داعي للشطب من القوائم! إذ قد سبق أن جربنا هذه الطريقة، وكانت نتيجتها استثارة الناس! ونفس الشخص الذي كان يحس بأنه سيشطب أو سيستبعد، كان يجري لاهنا هنا وهناك، في محاولة يائسة لكي لا يشطب اسمه. ومن هنا تدخل النواحي العاطفية أو غيرها.

ولذلك وصلنا إلى نهاية الطريق لتكون الانتخابات مفتوحة.

ومن هنا فإنني أعتقد أننا لازلنا نسير في الانتخابات - كما نسير في مسائل أخرى - في نفس الجو الفكري التقليدي الذي كان سائدا في الماضي بدون أن نغير!

فكيف يكون العمل؟

تكون العملية عن طريق - أشار إليه السيد الرئيس - وهو أننا نكون الكادر ليكون الأساس الصلب. ومن ثم نرشح من هذا الكادر العناصر التي نرغب فيها، أو أن نترك المسألة حرة في هذه الحالة.

ولو أني شخصا أميل إلى فكرة الترشيح، مع افتراض أن تكون هناك عناصر واعية وصادقة ويمكن الاعتماد عليها، وأن يكون لها في نفس الوقت ركيزة شعبية.

تلك هي النقطة الأولى التي أردت الحديث فيها. أما النقطة الثانية، فتتعلق بمجلس الأمة، والتي أثارها الدكتور أحمد محمد

خليفة، واعتقاده أن المجلس يجب أن ينتقد الحكومة أو أن تتاح له فرصة أوسع للنقد.

واعتقادى أن المجلس قد تمتع بفرصة واسعة فى هذا المجال. ولكننا ننتظر من المجلس دائما أن يكون ثوريا، ولا تكون ثوريته مجرد انتقاد للحكومة، لأن الثورية فى حقيقتها إن هى إلا عملية بناء راسخ كما أنها عملية نقد.

ولذلك أرجو أن يجمع مجلس الأمة ما بين الأمرين. وليس فقط فى مجلس الأمة وإنما تمتد هذه المهمة إلى جميع المنظمات، وأساسا منظمات الاتحاد الاشتراكى التى تعتبر التنظيمات الأم بالنسبة لمجلس الأمة.

جمال عبد الناصر:

أرى أن نعتبر المناقشة مستمرة للجلسة القادمة. وأذكر بعض النقاط الآن - التى قد تكون دليلا لعملنا ومناقشاتنا :-

١ - بالنسبة لأمناء المحافظات:

مناقشة الوضع بالنسبة لهؤلاء الأمناء، ومدى إمكانية تفرغهم، وهل نغير أو لا نغير بالنسبة للجانب المحافظات ؟

٢ - اللجنة التنفيذية فى لجنة المحافظة، وهل تكون متفرغة، وتتكون من ٥ - ٦ أعضاء؟ وماذا يكون عملها؟

٣ - بالنسبة لإجراء انتخابات، أو عدم إجرائها، فى الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكى، عندما تنتهى المدة الحالية!

٤ - الأمانات الفرعية وتنشيط الاتحاد الاشتراكي.

بالإضافة إلى أى نقاط أخرى تتعلق بعملية الانتخابات، والطرق التى نسير فيها، بحيث تكون هذه المناقشات دليلا لنا لكى نستطيع أن نقرر حلولاً نهائية - برغم أننا لا نعتقد أننا سنستطيع أن نقرر بسرعة خصوصا مسألة الترشيح من عدمها.

فهل توجد نقاط أخرى؟

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

سيادة الرئيس! عندما نشر أن السيد رئيس الجمهورية سيجتمع بأعضاء الهيئة البرلمانية لمجلس الأمة، فإن عددا من أعضاء البرنامج الحالى فى المعهد الاشتراكي هم فى نفس الوقت أعضاء فى مجلس الأمة، أو أعضاء فى الأمانات الفرعية. أما بالنسبة للزملاء الآخرين فى المعهد، فإنهم قد طلبوا إذا كان من الممكن الموافقة على حضورهم؟ باعتبار أن تلك هى الفرصة الثمينة لكى يحصلوا على أكبر درس فى العملية.

جمال عبد الناصر:

كم يبلغ عددهم؟

الدكتور ابراهيم سعد الدين:

يبلغ عددهم ٥٧، ومن بينهم ٢٥. فهل من الممكن أن يحضروا الاجتماع كزوار؟

جمال عبد الناصر:

إذا كان هناك مكان فلا مانع من حضورهم .

والحقيقة أن الأمناء سيحضرُونَ، وأعضاء الأمانة الغير أعضاء في المجلس، والمحافظين . ومن القوات المسلحة سيحضر حوالي (٥٠) شخصا .

شعراوي جمعة :

يرغب بعض رؤساء الأجهزة التنفيذية في الحضور! فهل يوافق السيد الرئيس على حضورهم ؟

جمال عبد الناصر:

إذا كان هناك مكان فلا مانع من حضورهم!

واعتقادی أن المناقشة ستستغرق أكثر من اجتماع .

ولكن اللجنة السياسية للعراق برئاسة عبد السلام عارف يرغبون في المجيء إلى القاهرة يوم الأربعاء!

هل توجد مسائل أخرى يرغبون في إضافتها للنقاط التي ذكرتها؟
في رأيي أن عملية بناء الاتحاد الاشتراكي لم تسر خطوات تدعو للافتتاح! وأرى ألا نكتف أنفسنا ونكبلها بقيود، وإنما واجبنا أن نبحث المشاكل والحلول اللازمة لها .

النقطة الثانية، أن الأخ حسين الشافعي ذكر لي أنه مقيد في مكتبه، ويخشى من الاتصال بأمانة معينة، فتصيب الحساسية الأمانات الأخرى! ورأى أنه يجب أن يعمل، ويتصل، ولا يكبل نفسه بأي قيد، ويجب أن يقابل المسؤولين في النقابات والنقابات المهدية. أما أن يجلس في مكتبه خشية حساسية الأمانات فإن ذلك أمرا لا يمكن الموافقة عليه. والواجب أن يخرج إلى خارج الاتحاد، ويلتقى بأعضاء الاتحاد الاشتراكي، ولا مانع من أن يصطحب معه أعضاء الأمانات.

كذلك فإنني أرى أن الاجتماع الأسبوعي لنا يجب أن يتم.

وانتهى الاجتماع حيث كانت الساعة ١٠,٤٥ مساءً،

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

- ١ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) الطبعة الأولى -
(القاهرة: دار الكاتب العربي ١٩٦٨) .
- تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) - الطبعة
الثانية (مكتبة مدبولي ١٩٨٣) .
- تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) - الطبعة
الثالثة :
الجزء الأول - (١٩١٨ - ١٩٢٤)
الجزء الثاني - (١٩٢٤ - ١٩٣٦)
(الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٨) .
- ٢ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدان -
الطبعة الأولى (بيروت : دار الوطن العربي ١٩٧٣) .
الطبعة الثانية :
- الجزء الثالث - (١٩٣٧ - ١٩٣٩)
- الجزء الرابع - (١٩٣٩ - ١٩٤٥)
(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨)

- ٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ - الطبعة الأولى . (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٧٥) .
- ـ الطبعة الثانية (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٩) .
- ٤ - عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .
- ٥ - الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .
- ٦ - صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨ - الطبعة الأولى) .
- ـ الطبعة الثانية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧ مكتبة الأسرة) .
- ٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) الطبعة الأولى . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- ـ الطبعة الثانية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٨ - الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨١) .
- ٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) : الطبعة الأولى (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .
- الطبعة الثانية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة، ١٩٩٦) .
- ١٠ - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى . الطبعة الأولى (القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
- الطبعة الثانية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣)
- ١١ - للصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب

- الصليبية . (للقاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- ١٢ - حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (الطبعة الأولى) - (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- الطبعة الثانية (للقاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة، ١٩٩٥)
- ١٣ - مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر، ١٨٩١ - ١٩٨١ (الطبعة الأولى) (للقاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
- الطبعة الثانية (للقاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩)
- الطبعة الثالثة مزيده ومنقحة (للقاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة، ١٩٩٨) .
- ١٤ - تعطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (للقاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٥ - الغزوة الاستعمارية للعالم العربى وحركات المقاومة . (للقاهرة : دار المعارف ١٩٨٥) .
- ١٦ - مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (للقاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .
- ١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (للقاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
- ١٨ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ:
- الطبعة الأولى (للقاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .
- الطبعة الثانية (للقاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤) .

- ١٩ - أكنورية الاستعمار المصرى للسودان :
الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ
المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة
١٩٩٦) .
- ٢٠ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة : الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .
- ٢١ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة : الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .
- ٢٢ - مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة مدبولى
١٩٨٩) .
- ٢٣ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .
- ٢٤ - الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء -
١٩٩٠) .
- ٢٥ - حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٠) .
- ٢٦ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة
تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .
- ٢٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .
- ٢٨ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

- ٢٩ - تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ ، سلسلة تاريخ المصريين عدد ٦١) .
- ٣٠ - تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٣) .
- ٣١ - أروام هيكل وحقائق حرب الخليج . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٣٢ - قصة بناء المواطنة الخليجية . (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣) .
- ٣٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك ، الجزء الثانى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٣٤ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء السادس (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
- ٣٥ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك ، الجزء الثالث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤) .
- ٣٦ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك ، الجزء الرابع ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤) .
- ٣٧ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك ، الجزء الخامس ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥) .
- ٣٨ - جماعات التكفير فى مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥) .
- ٣٩ - مصر قبل عبدالناصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥) .
- ٤٠ - أوراق فى تاريخ مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥) .
- ٤١ - هيكل ولكهف الناصرى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥) .

- ٤٢ - مصر فى عصر مبارك (الجزء السادس)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٣ - مصر فى عصر مبارك (الجزء السابع)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٤ - رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٤٥ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٤٦ - تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة (الجزء الأول)، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٤٧ - تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة (الجزء الثانى، من تسوية مؤتمر فيينا إلى تسوية مؤتمر فرساي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٤٨ - تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة (الجزء الثالث، من قيام النازية فى ألمانيا إلى الحرب الباردة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٤٩ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٥٠ - الوثائق السرية للثورة لىوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧).
- ٥١ - حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.
- ٥٢ - مصر والحرب العالمية الثانية (معركة جنيب مصر ويلات الحرب) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٣ - مصر فى عصر مبارك «الجزء الثامن» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٤ - مصر فى عصر مبارك «الجزء التاسع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٥ - الوثائق السرية لثورة يوليو، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٨).

٥٦ - مصر فى عصر مبارك «الجزء العاشر» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨).

مع آخرين :

٥٧ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٥٨ - تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٥٩ - تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

٦٠ - تاريخ النهب الاستعماري لمصر ، (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦) .

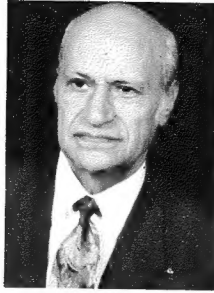
الفهرس

٥ تقديم
 الفصل السادس
٩ الجلسة السادسة يوم ٥ يناير ١٩٦٥
 الفصل السابع
١٠٥ الجلسة السابعة يوم ١٢ يناير ١٩٦٥
 الفصل الثامن
١٩١ الجلسة الثامنة يوم ١٩ يناير ١٩٦٥
 الفصل التاسع
٢٩١ الجلسة التاسعة يوم ٢٦ يناير ١٩٦٥
 الفصل العاشر
٣٨٩ الجلسة العاشرة يوم ٢٣ فبراير ١٩٦٥
 الفصل الحادى عشر
٤٧٥ الجلسة الحادية عشرة يوم ٦ أبريل ١٩٦٥
 الفصل الثانى عشر
٥٠١ الجلسة الثانية عشرة يوم ١١ مايو ١٩٦٥

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٤٤٧٦ / ١٩٩٨

I.S.B.N 977 - 01 - 5954 - 9



المحاضر التي ننشرها كاملة في هذه الدراسة مكتوب عليها «سرى للغاية»! وهي من أهم وأخطر الوثائق التي تصدر عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م لسبب بسيط هو أنها تعرى تماماً نظام الحكم الذي أرسته الثورة، لا بيد أعدائها وإنما بيد أصحابها، إذ تتكون من محاضر اجتماعات الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي التي رأسها جمال عبدالناصر بنفسه، وهي الجهاز المسئول عن ممارسة العمل السياسي على مختلف المستويات والقطاعات الشعبية وتتضمن تحليلات سياسية كان من المتعذر على أصحاب التعبير عنها علانية أمام جماهير الشعب.

العلافي نقفان : محمد قنبر

Bibliotheca Alexandrina



0332573

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٥٥٠ قرشاً